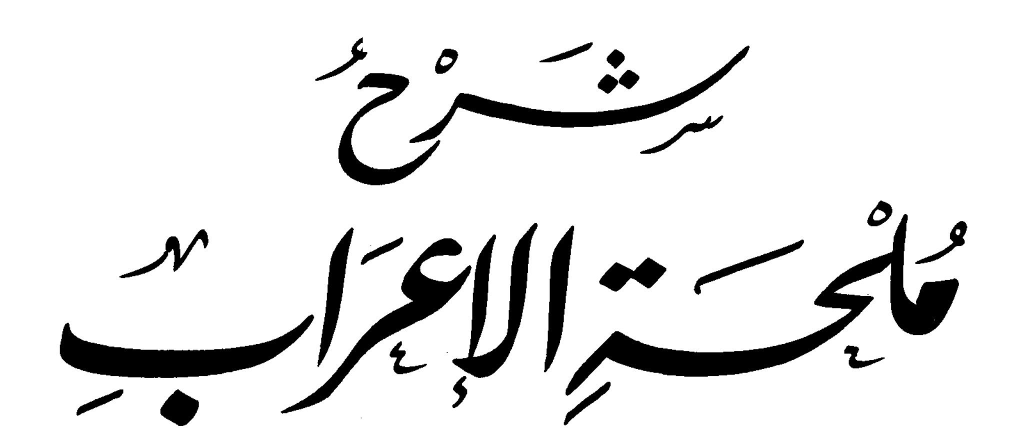


شرح ملحة الإعراب

لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري
٤٤٦ - ٥١٦ هـ / ١٠٥٤ - ١١٢٢ م.

تحقيق وتعليق
بركات يوسف هبّود



المكتبة العصرية
صيدا - بيروت




الإهداء

إلىٰ روح والدي الذي رعاني بعطفه وحنانه صغيراً.. وتحمَّل عني تبعات الحياة وتكاليفها كبيراً..

فأراحني من أعبائها وهمومها ما دام حياً...

سائلاً المولىٰ جلَّ وعلا أن يسكنه فسيح جنّاته الواسعة... وأن يجمعني به في مستقرّ رحمته، وأن يجزيه عنّي الجزاء الأوفىٰ.

بركات




المقدّمة

تحقيق التّراث أمر من الأهميّة بمكان؛ لأنّه يصل حاضر الأمّة بماضيها، ويساهم مساهمةً فعّالةً في بعث كنوزها الدّفينة من العلوم والآداب والفهوم بما فيها. فيستفيد الأحفاد مما خلّفه لهم الآباء والأجداد من ذخائر فكريّة متنوّعة؛ يتّخذونها منطلقاً لهم في متابعة المدّ الحضاريّ والثّقافيّ والمساهمة فيه مساهمةً فعّالةً؛ حيث بات معلوماً أنّه لا تجديد في مجال من مجالات الفكر والثّقافة إلاّ باعتماد قاعدة من المعارف تكوّن الأسس الّتي لابدّ منها في عمليّة الإبداع والخلق الفكريّ؛ لأنّ أيّة محاولة للتّجديد، من دون اعتماد تلك المعارف والأسس، لا تعدو أن تكون توهّماً، أو ضرباً من ضروب الخيال.

وتحقيق الآثار النّحويّة واللغويّة، يأتي في الطّليعة، بين بقيّة المعارف من حيث الأهميّة؛ لأنّ الحفاظ على المعارف ـ على اختلاف أنواعها ـ مرهون بالمحافظة على اللّغة الّتي كتبت تلك المعارف بها؛ فضلاً عن أنّ اللّغة سجلّ حضارة الأمّة، ومبعث فخرها واعتزازها، والمقوّم الأساس من مقوّمات وحدتها، وبقائها. ومعلوم أنّ الحفاظ على اللّغة وسلامتها واستمرارها حيّةً فاعلةً بين اللّغات الأخرىٰ يتمّ بالمحافظة على أصول قواعدها وعلوم نحوها وصرفها، وعلوم بلاغتها وآدابها.

فإذا كانت كلّ أمّةٍ من الأمم، تسعى إلى صون لغتها، والمحافظة عليها؛ فمن بابٍ أولىٰ، أن توجّه أمّتنا العربيّة عنايةً خاصّةً، إلى لغتها؛ لما تنماز به هذه اللّغة من غيرها من لغات الأمم قاطبةً؛ فهي لغة القرآن الكريم الخالد الّتي شرّفها الله ـ تعالىٰ ـ بأن أنزله بها؛ حيث قال جلّ شأنه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1]، ومادام الله ـ تعالىٰ ـ تكفّل بالحفاظ على قرآنه خالداً بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]، فهذا يعني أنّه ـ عزّ وجلّ ـ متكفّلٌ بالمحافظة على هذه اللّغة الّتي اختصّها من بين بقيّة اللّغات؛ لتكون مستودع أسراره، ولغة بيانه وهديه؛ ولهذا فما على أبناء هذه الأمّة إلاّ أن يرعوا هذه اللّغة رعايةً حسنةً، ويخدموها خدمةً عظيمةً، ويساهموا بكلّ ما يستطيعون؛ ليبقوها لغةً حضاريّةً حيّةً متجدّدةً عبر العصور؛ ويكون ذلك، بأن يأخذ كلّ جيلٍ عمّن

---

(١) س: ١٢ (يوسف: ٢، مك).

(٢) س: ٥٩ (الحشر: ٩، مك).

تقدّمه خلاصة ما توصّل إليه من علوم اللّغة وآدابها، ويضيف إليها، ويجدّد فيها ما تقتضيه ضرورات التّطوّر والحضارة؛ لأنّ بقاء اللّغة فاعلةً يكون بتجدّدها؛ ولولا ذلك التجدّد لماتت أكثر ألفاظها. وهكذا، يكون كلّ جيلٍ صلة وصلٍ بين الأجيال السّابقة والأجيال اللّاحقة.

واخترت كتاب «شرح ملحة الإعراب» لأبي محمّدٍ الحريريّ؛ لما لهذا الكتاب من أهميّةٍ بين كتب النّحو الأخرىٰ؛ فهو كتاب أُلّف بطريقةٍ مبسّطةٍ وميسّرةٍ بعيدةٍ عن الغموض والتّعقيد التي نلمسها في كتب النّحو الأخرىٰ؛ فجاءت ألفاظه سهلة، وعباراته واضحةً، وتراكيبه متناسقةً، وأسلوبه متميّزاً سلساً، فأردت أن أضع بين يدي ناشئتنا مثلاً يُحتذىٰ من كتب النّحو العمليّ؛ الّذي تجلّت فيه عبقريّة أبي محمّدٍ الحريريّ جليّة واضحة؛ حيث أتىٰ فيه بالخيارات النّحويّة الّتي تسمح بها طبيعة اللّغة العربيّة، بأسلوب المعلّم الخبير الّذي يحسن عرض مادّته، ويعلم كيف يسوق أدلّته، ويطرح تساؤلاته، ثم ينبري للإجابة عنها بحنكةٍ ومهارةٍ؛ حتى يصل بقارئه إلى فهم مراده، بيسرٍ وسهولة.

كيف لا؟ والحريريّ عالم لغةٍ في «درّته»[1]، وأديب بارعٌ ولغويّ كبير في «مقاماته»[2]، وخطيبٌ وكاتبٌ في «ترسّله»[3]، وناظم بارعٌ في «ملحته»[4] وفرائد أبياته[5]، ونحويّ شيخ في «شرح ملحته»[6].

فهذا الكتاب أُلّف في غُرّة القرن السّادس الهجريّ ـ ولكنّه لمّا صُنّف من قبل عالم خبير باللّغة وأسرارها ـ جاء كتاباً خلواً من التّعقيد، بعيداً عن الحدود المنطقيّة والتّفريعات الّتي تنأىٰ عن صفاء القريحة، فكأنّه كتابٌ أدبيّ، أو روايةٌ نحويّةٌ؛ حيث لا يشعر قارئه بضجرٍ، ولا بمللٍ؛ لتناوب أسلوبي الإنشاء والخبر من جهةٍ؛ ولمجيء الاستطرادات الهادفة لإيصال القارىء إلى النّتيجة المتوخّاة مع القناعة التّامّة من جهةٍ ثانيةٍ؛ فضلاً عن ورود كثير من الفوائد والتّوجيهات

---

(١) المقصود: كتابه درّة الغوّاص في أوهام الخواص، طبع للمرة الأولى في مطبعة الجوائب في القسطنطينية سنة ١٣٢٨هـ، ثم تكررت طبعاته، محققاً ومن دون تحقيق.

(٢) المقصود: كتاب المقامات. طبع للمرة الأولى في المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٢٦هـ.

(٣) المقصود: ديوان التّرسل المنسوب إليه.

(٤) المقصود: أرجوزة ملحة الإعراب.

(٥) المقصود: الأبيات الشّعرية المثبتة في المقامات وغيرها.

(٦) المقصود: كتاب شرح ملحة الإعراب.

والغرائب الّتي جاءت في مكانها المناسب؛ ومثل هذا الأسلوب الشّائق، يجعل القارىء أو الدّارس، لا يشعر بمشقّةٍ، ولا بتعبٍ في أثناء دراسة موضوعاته؛ بل يُقبل عليها بهمّةٍ ونشاطٍ حتّى يصل إلى نهايتها.

وقد أحببت تحقيق هذا الكتاب، والتّعليق عليه؛ لما فيهما من مساهمةٍ متواضعةٍ في عمليّة التّكامل الفكريّ الّتي ننشدها، مساهمةً منّا في خدمة تراثنا ولغتنا، ووفاءً لآبائنا وأجدادنا الّذين سطروا تلك الآثار الخالدة التي نعوّل عليها، وننهل منها.

غير أنّ هناك صعوبات اعترضت سبيلي في أثناء هذا العمل، وهي صعوبات، لابدّ منها في كلّ عملٍ علمي، ولا سيّما في مجال التّحقيق اللغويّ والنّحويّ؛ فمنها ما يعود إلى طبيعة العمل في التّحقيق، وما يحتاجه المحقّق، من دقّةٍ وأناة، في أثناء قراءة النّسخ المخطوطة ومقارنتها ببعضها، وما يحتاجه من صبرٍ وعلوّ همّةٍ في العودة إلى المصادر والمراجع؛ لتخريج الشّواهد، ولإيضاح المشكل منها، أو لبيان أوجه القراءات القرآنية للآيات الّتي لها غير وجهٍ من القراءة؛ ومنها ما يعود إلى الوقت الّذي لم يسمح للباحث، بالتّفرّغ الكامل لبحثه؛ لضيق العيش، ولكثرة تكاليف الحياة؛ غير أنّ تلك الصّعوبات، كان لها أثرٌ فاعلٌ في نفسي، حيث عوّدتني سلوك سبيل العلم، والاقتداء بأولئك العلماء الّذين خلّفوا تلك المؤلّفات، وهاتيك الموسوعات التي تغصّ بها المكتبات.

وختاماً، لا أدّعي أنّني بلغت كلّ ما أصبو إليه في هذا العمل؛ لأنّ الكمال لله وحده؛ وهذا العمل جهد المقلّ، فأنا بشرٌ ضعيف، يصيب مرّةً، ويخطىء مرّات. فإن أصبت في عملي بشيءٍ؛ فبتوفيقٍ من الله ـ تعالىٰ ـ وفضله، ومن ثمّ بفضل أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدّكتور أسعد ذبيان؛ فأياديه البيضاء عندي وعند غيري من طلّاب العلم لا تُحصىٰ، ولا تقابل بمدحٍ، ولا بثناء.

كما وأتوجه ببالغ الشّكر والعرفان إلىٰ الأستاذ الدّكتور الفاضل عصام نور الدّين القارىء الأوّل لهذه الرّسالة والذي قرأها قراءة متأنيّة كان لها الآثار الطّيبة في تكامل الدّراسة والتّحقيق معاً. ولا يفوتني أن أتقدّم ببالغ الشّكر والامتنان إلى الأستاذ الدّكتور القارىء الثاني لهذه الرّسالة وعضو لجنة المناقشة، وإلى كليّة الآداب؛ مديراً، وإدارةً، وأساتذة، وموظّفين، وطلّاباً، ولكلّ من ساهم في إخراج هذه الرّسالة، أو أسدىٰ إليّ نصيحة، بقولٍ، أو فعل، أو مقال، متضرّعاً إلىٰ الله ـ تعالىٰ ـ أن يوفّقنا إلىٰ ما يحبّ ويرضىٰ، ويجنّبنا عمّا يزجر عنه وينهىٰ، ويحفظ علينا قوّتنا، وملكة تفكيرنا؛ لنعقب الخطوة الّتي بدأنا، وهو من وراء القصد. والحمد لله رَبِّ العالمين.

بيروت في ١٩٩٤/١٢/٣١

٧٧٥٥

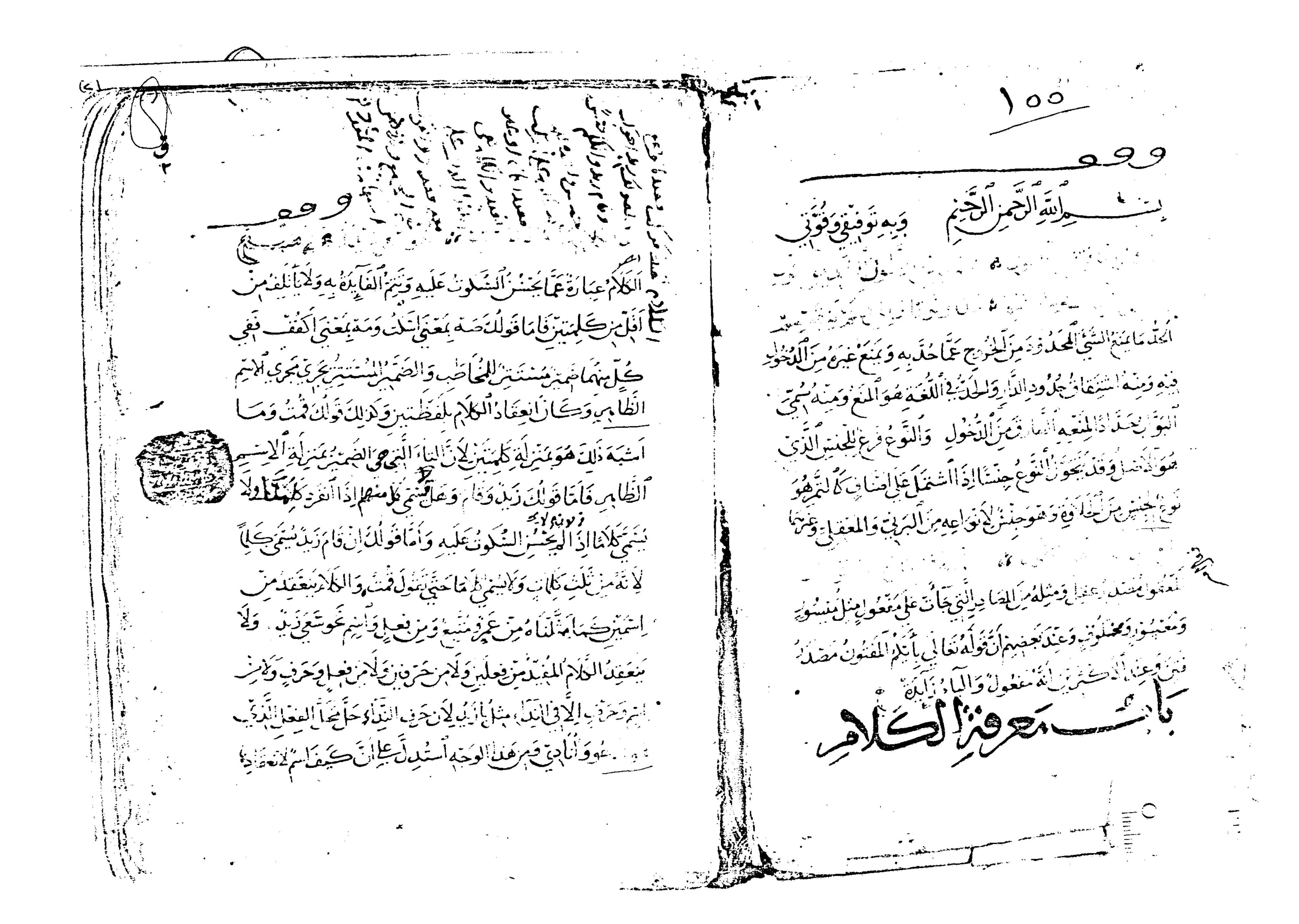
كتاب شرح ملحة الإعراب
للمصنف رحمه الله تعالى ورضي عنه
وأرضاه وجعل الجنة
مأواه بمنه
وكرمه
آمين

[illegible] عظيم قال بعضهم
ولو ان ما في [illegible] وصبابة [illegible] على جمال الريق في ال[illegible]
فعناه
قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط فا[illegible]
[illegible] الجمل [illegible] فيلج
في سم الخياط
[illegible]

نصف كتاب ملحة الاعراب
في علم النحو [illegible]

شرح الملحة لابي القاسم [illegible]
الحريري رحمه الله [illegible]
[illegible]
[illegible] لابي القاسم
الحريري رحمه الله تعالى

هذا ما وقفه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم
الخياط فاذا كان ما [illegible] على جمل [illegible] الجمل
فيدخل في سم الخياط [illegible] من جهنم
[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم وبه توفيقي وقوتي

الحد ما منع الشيء المحدود من الخروج عما حد به ويمنع غيره من الدخول فيه ومنه اشتقاق حدود الدار والحد في اللغة هو المنع ومنه سمي البواب حدادا لمنعه الناس من الدخول والنوع فرع للجنس الذي هو [illegible] وقد يكون النوع جنسا اذا اشتمل على اصناف كالتمر هو نوع الجنس من [illegible] وهو جنس لانواعه من البرني والمعقلي وغيرها

معقول مصدر [illegible] ومثله من المصادر التي جاءت على مفعول مثل ميسور ومعسور ومحلوف وعند بعضهم ان قوله تعالى بأيكم المفتون مصدر [illegible] وعند الاكثرين انه مفعول والباء زائدة

باب معرفة الكلام

الكلام عبارة عما يحسن السكوت عليه وتتم الفائدة به ولا يأتلف من اقل من كلمتين فاما قولك صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ففي كل منهما ضمير مستتر للمخاطب والضمير المستتر يجري مجرى الاسم الظاهر وكان انعقاد الكلام بلفظتين وكذلك قولك قمت وما اشبه ذلك هو بمنزلة كلمتين لان التاء التي هي الضمير بمنزلة الاسم الظاهر فاما قولك زيد قام وعلى [illegible] يسمى كل منهم اذا انفرد كلمة ولا يسمى كلاما اذا لم يحسن السكوت عليه واما قولك ان قام زيد يسمى كلما لانه من ثلث كلمات ولا يسمى كلاما حتى تقول قمت والكلام ينعقد من اسمين كما مثلناه من عمرو منطلق ومن فعل واسم نحو قام زيد ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف الا في النداء مثل يا زيد لان حرف النداء حل محل الفعل الذي هو انادي ومن هذا الوجه استدل على ان [illegible] لانعقاد

القسم الأول: قسم الدّراسة والتّمهيد ويشمل:

أوّلاً ـ عصر الحريريّ وأبرِز سماته.
ثانياً ـ الحريريّ: حياته وآثاره.
ثالثاً ـ كتاب شرح ملحة الإعراب.
رابعاً ـ معالم التّحقيق ودواعيه وخطّته.

أوّلاً ـ عصر الحريريّ وأبرز سماته.

ـ الحالة السّياسيّة.
ـ الحالة الاقتصاديّة.
ـ الحالة الاجتماعيّة.
ـ الحالة الثّقافيّة.

ـ الحالة السّياسيّة:

عاصر الحريريّ فترة نفوذ السّلاجقة في بغداد، ففي سنة ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م. دخل طُغْرُلْ بَك السّلجوقي بغداد، بعد أن استنجد به الخليفة العبّاسيّ القائم[١] بأمر الله، إثر محاولة البَساسيريّ[٢] خلعه من الخلافة؛ لينصّب مكانه المستنصر الفاطمي[٣]، حفيد الحاكم بأمر الله[٤]؛ حيث كان البويهيّون يحكمون بغداد بشكل فعليّ، وما على الخلفاء العبّاسيّين إلّا الطّاعة.

ومنذ دخول السّلاجقة بغداد «أصبحت العراق تابعةً لحكومة السّلاجقة في أصفهان. ومع أنّها فقدت قدرها السّياسيّ، فقد استعاد الخلفاء في هذه الفترة سلطتهم الرّوحيّة، وقد نعمت العراق خلال عهد السّلاجقة، بكثيرٍ من الأمن والرّفاهية»[٥].

ولقد سادت المودّة ما بين الخلفاء العبّاسيّين والسّلاجقة؛ لتعصُّب هؤلاء الشّديد «للإسلام، بعد اعتناقهم له، كما أثّرت في ميلهم المفرط إلىٰ أهل السُّنّة والجماعة، بعد اعتناقهم المذهب السُّنّي. ومن هنا، كان تصرّفهم تجاه الخلفاء؛

---

(١) القائم بأمر الله: هو أبو جعفر، عبدالله بن القادر بالله، ولد سنة ٣٩١هـ / ١٠٠٠م؛ وأمّه بدر الدّجىٰ الأرمنيّة. كان ديّناً ورعاً. مات سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م.
انظر الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء؛ تحق.شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م) : ١٥/١٣٨؛ وابن الأثير، علي بن محمد، الكامل في التاريخ (مصر:لا.مط ١٣٠٣هـ.) : ٩/٤١٧

(٢) البَساسِيريّ: أبو الحارث، أَرْسَلان بن عبد الله البساسيريّ التّركي. خرج على الإمام القائم بأمر الله ببغداد، وقتله عسكر السّلطان طغرلبك السّلجوقي ببغداد سنة ٤٥١هـ/ ١٠٥٩م. انظر ابن خَلِّكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان؛ تحق.إحسان عبّاس (بيروت: دار الثقافة ،لا.ت) :١/ ١٩٢ ـ ١٩٣

(٣) المستنصر الفاطمي: أبو تميم، معدّ الملقّب المستنصر بالله بن الظّاهر، ولي الأمر بعد موت والده الظّاهر سنة ٤٢٧هـ / ١٠٣٦م. مات سنة ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م. وفيات الأعيان: ٥/٢٢٩.

(٤) الحاكم بأمرالله: منصور بن نزار، خلف أباه العزيز سنة ٣٨٦هـ /٩٩٦م. اشتهر بالظّلم والاستبداد. قام بالدّعوة له الدّرزيّ وحمزة بن عليّ. اغتيل، واختفىٰ أثره سنة ٤١٢هـ /١٠٢١م. انظر الكامل في التاريخ: ٩/١٠٨.

(٥) شلبي ، أحمد، موسوعة التاريخ الإسلاميّ والحضارة الإسلاميّة (ط:٣. القاهرة :مكتبة نهضة مصر، ١٩٨٥م) : ٧/ ٥٥٤.

فكانوا يظهرون الولاء، ويدينون لهم بالطّاعة والاحترام»[1] .

وبعودة النّفوذ للخلفاء العبّاسيّين؛ «صار لهم وزراء على العكس، من فترة سلطة البويهيّين، فلم يكن للخليفة إلاّ كاتب يدير أملاكه الخاصّة»[2] ، وصار الخليفة يعيش متمتّعاً بسلطاته الدّينيّة في بغداد «مع إجلال السّلاطين، واحترامهم له، ممّا هيّأ له صوراً من النّفوذ، وأعاد إليه ما كان فقده من هيبةٍ وجلال»[3] . ولقد تخلّصت البلاد من الاضطرابات الدّاخليّة «بعد أن قتل طُغْرُلْ بَك «البساسيريّ» بعد معارك طاحنة، وتوّج نصره، بالزّواج من ابنة الخليفة القائم سنة ٤٥٤هـ / ١٠٧٢م»[4] .

وتتجلّىٰ العلاقة الطّيبة التي سادت ما بين الخلفاء العباسيّين، وسلاطين السّلاجقة في هذه الخِلَع التي كانوا يتبادلونـها، حيث كان الخليفة «إذا ارتقىٰ العرش يبعث في طلب السُّلطان السّلجوقي؛ لأخذ البيعة، وحمل الخِلَع السُّلطانيّة والهدايا، كما كان السُّلطان السّلجوقي، يلتمس بعد توليته السّلطنة التّفويض من الخليفة العبّاسيّ»[5] . وتتجلّى تلك العلاقات ـ فضلاً عمّا سبق ـ في رابطة المصاهرة؛ التي قامت بين البيتين؛ السّلجوقيّ والعبّاسيّ، حيث «تزوّج طُغْرُلْ بَك من ابنة الخليفة القائم ـ كما أسلفنا ـ وتزوّج المقتدي[6] من ابنة السُّلطان أَلب أَرْسَلان[7] سنة ٤٦٤هـ / ١٠٧١م. وتزوج الخليفة المستظهر[8] من ابنة

---

(١) حسين، عبد النّعيم ، سلاجقة إيران والعراق (القاهرة: لا. مط، ١٩٥٩م): ١٦١ ـ ١٦٢.

(٢) المرجع نفسه. وانظر ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (الهند: لا. مط، ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م) : ٩/ ٦٧

(٣) الكامل في التاريخ : ١٠/ ٨٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ١٠/ ٦٤.

(٦) **المقتدي بأمر الله**: أبو القاسم، عُبيد الله بن محمّد بن القائم بأمر الله، ولد سنة ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م، ومات وله تسع وثلاثون سنة؛ أي: سنة ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م. المنتظم، لابن الجوزي: ٨/ ٢٩١.

(٧) **ألب أرسلان**: أبو شجاع، محمّد بن جغري بك داود بن ميكائيل بن سلجوق بن دقاق؛ الملّقب عضد الدّولة، وهو ابن أخي السّلطان طغرلبك. مات سنة ٤٦٥هـ / ١٠٧٢م. وفيات الأعيان: ٥/ ٦٩.

(٨) **المستظهر بالله**: أبو العبّاس، أحمد بن المقتفي بأمر الله، ولد سنة ٤٧٠هـ / ١٠٧٧م. وولي الخلافة وله ستّ عشرة سنة، وكان محبّاً للعلم والعلماء. مات سنة ٥١٢هـ / ١١١٨م. سير أعلام النّبلاء: ١٩/ ٣٩٦، والمنتظم: ٩/ ٢٠٠.

السُّلطان ملكشاه[1] سنة ٥٠٢هـ /١١٠٨م. وتزوّج الخليفة المقتفي[2] من فاطمة بنت ملكشاه»[3].

والّذي يهمّنا من الحديث عن نفوذ السّلاجقة في ذلك العصر؛ هو ما انماز به عهدهم من رعايةٍ للحركة العلميّة، والأدبيّة، والثّقافيّة، والفكريّة بشكل عامّ ـ كما سنرىٰ ـ على الرّغم من أنَّ الطّابع العسكريّ، كان غالباً على الدّولة السّلجوقيّة وولاتها، حيث إنَّ ذلك الطّابع «لم يمنعهم من تذوّق الفنّ والأدب، وتشجيع العلم والعلماء، وبناء المدارس، وقد سادت الرّوح الأدبيّة بين ولاة السّلاجقة، حتّىٰ بعد اضمحلال الدّولة السّلجوقيّة»[4].

وعلىٰ الرّغم من أنَّ الحروب الصّليبيّة، بدأت سنة ٤٨٨هـ /١٠٩٥م، واستمرّت حتّى سنة ٦٩١هـ/١٢٩١م؛ حيث تلاحقت فيها موجات الإفرنج علىٰ الشّام، ومصر، وعملت في البلاد تقتيلاً وتدميراً[5]، غير أنَّ الحال كانت هادئةً نسبيّاً في بغداد، وكان عصر الحريريّ حافلاً بالأبنية، والمدارس ولا سيّما أنَّ أكثر الوزراء في ذلك العصر كانوا من الأدباء، والعلماء ـ كما سنرىٰ ـ وكان لهم دور كبير في إرساء قواعد الدّولة.

الحالة الاقتصاديّة:

شهد عصر الحريريّ تطوّراً مهمّاً في الحالة الاقتصاديّة، وتجلّىٰ ذلك التّطوّر في مختلف المجالات؛ الزّراعيّة، والصّناعيّة، والتّجاريّة.

---

(١) مَلِكْشَاه: أبو الفتح، ملكشاه بن ألب أرسلان، محمد بن داود بن ميكائيل بن سلجوق بن دقّاق الملقّب جلال الدّولة. ولي الأمر بوصية والده بعد وفاته، وكان من أحسن الملوك سيرة، حتى كان يلقّب السّلطان العادل. مات سنة ٤٨٥هـ /١٠٩٢م.
وفيات الأعيان: ٥/ ٢٨٣ ـ٢٨٩.

(٢) المُقْتَفِي: هو المقتفي لأمر الله، محمّد بن المستظهر، الخليفة العبّاسي الحادي والثّلاثون (٥٣٠هـ /١١٣٦م ـ ٥٥٥ /١١٦٠م)، خلف أخاه الرّاشد، فاستقلَّ بأعمال الدّولة، وإدارة شؤون الخلافة، بعدأن قضى على نفوذ السّلاجقة الذين كانوا يستبدّون بالسّلطة منذ أمدٍ طويل. انظر ابن الأثير (الكامل): ١١/ ١٦ و٩٦.

(٣) الكامل في التاريخ: ١٠/٨، ٢٩، ١٩٩.

(٤) سلاجقة إيران والعراق: ١٧٩.

(٥) المرجع نفسه: ١٧٩.

١ ـ الزّراعة:

عُني العبّاسيّون بالزّراعة، فقاموا «بفلاحة البساتين، واستعملوا الأسمدة المختلفة، ونظّموا الرّيّ في مصر، والعراق، واليمن، وشماليّ شرقيّ فارس، وبلاد ما وراء النّهر، وعُنوا بشقّ السّدود»[١] . كما اهتمّ العبّاسيّون «بتربية الحيوانات، وخاصّةً البقر، وبتربية الجاموس، وتفريخ الدّجاج، وحفظ الحمام في أبراج لوقايته من الأفاعي»[٢] .

٢ ـ الصّناعة:

اعتنىٰ الخلفاء والسّلاطين والأمراء عنايةً كبيرة بالصّناعة، واستخدموا «موارد الثّروة المعدنيّة علىٰ اختلافها؛ فاستخدموا الفِضّة، والنُّحاس، والرّصاص، والحديد، من منابع فارس، وخراسان؛ كما استخرجوا الخزف والمرمر، من تبريز، والملح والكبريت من شماليّ فارس»[٣] . واشتهرت بعض المدن الإسلاميّة «بصناعة النّسيج، وتفوّق المسلمون بصناعة الحرير، والأطلس، والمنسوجات الحريريّة المشجّرة، والسّجاجيد؛ فامتازت الكوفة بكوفيّاتها الحريريّة وغيرها، واشتهرت دمشق، بصناعة الأقمشة الحريريّة الّتي لا تزال تسمّىٰ «الدّمسق»، وهناك صناعة الخزف، والزّيت والصّابون والشّمع في مصر واشتهرت بلاد الشّام بالزّجاج والخزف والبلّور»[٤] .

٣ ـ التّجارة:

اهتمّ العبّاسيّون كثيراً بالتّجارة، وسهّلوا سبلها؛ حيث «أقاموا المحطّات في طريق القوافل، وأنشؤوا المنائر في الثُّغور، وبنوا الأساطيل؛ لحماية السّواحل، من غارات القراصنة، وأصبحت قوافل المسلمين، تجوب البلاد، وسفنهم تمخر عُباب البحار، وغدت بغداد سوقاً نافعةً للتّجارة، ودمشق مركزاً هامّاً للقوافل الآتية من

---

(١) مِسْكَوَيه، تجارب الأمم؛ اعتنى بالنّسخ والتّصحيح هـ.ف أمدروز (مصر: شركة اليد التمدّن الصّناعية، ١٣٣٢هـ/١٩١٤م): ٢٧٩ ـ ٢٩٧.

(٢) آدم ميتز، الحضارة الإسلاميّة في القرن الرّابع الهجري؛ تر.محمد أبي ريدة (القاهرة: لا.مط، ١٩٥٦م): ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٤.

(٣) علي ، سيّد أمير
مختصر تاريخ العرب، تر.عفيف البعلبكي (ط: ٤.بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦١م.): ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٤) المرجع نفسه.

آسيا الصّغرىٰ»[١] . ومن المراكز التّجاريّة المهمّة آنذاك «عيذاب» علىٰ ساحل البحر الأحمر «حيث لعبت دوراً مهمّاً في تجارة البحر الأحمر، واشتهرت في القرنين الخامس والسّادس للهجرة؛ لتحوّل طريق التّجارة الفاطميّة إلى الجنوب، بسبب اشتداد النّزاع بين الفاطميّين والسّلاجقة الذين كانوا أصحاب النّفوذ في بغداد حاضرة الدّولة العبّاسيّة في ذلك العصر»[٢] ، وكذلك «نشطت التّجارة بين الأندلس وأفريقيا»[٣] .

الحالة الاجتماعيّة:

ذكر ابن الجوزيّ أنَّ عامّة بغداد، كانوا يؤلّفون خليطاً «من العرب والفرس والتّرك والنّبط والأرمن والجركس والأكراد والكرج والبربر، ولو أَنَّ تسمية هؤلاء جميعاً بالعرب قد غلبت عليهم؛ لانصهارهم في بوتقة الشّعب العربيّ وسيادة اللغة العربيّة»[٤] .

كما أَنَّ طبقة الرّقيق كانت كبيرةً؛ ومعظمها «كان من أسرىٰ الحروب. . . وقد جُلب أكثر الرَّقيق في العهد السّلجوقي من بلاد ما وراء النّهر على أيدي النّخّاسين الّذين اتّخذوا من تجارة الرّقيق صناعة لهم»[٥] .

وأَمَّا أهل الذّمّة من النّصارىٰ واليهود فـ «كانوا يتمتّعون بكثيرٍ من سياسة التّسامح الدّينيّ، ويقيمون شعائرهم في أمن وطمأنينة»[٦] .

ونتيجة لهذا الاختلاط، ولذلك التّطوّر الّذي أشرنا إليه سابقاً؛ ساد الرَّخاء أوساط بغداد، وبقيّة المدن في العراق، وبدهيٌّ أن تكثر في مثل هذه الأجواء مجالس الغناء والطّرب واللّهو، ومنذ ذلك الحين «كان للغناء قواعد متّبعة، ومدارس معروفة، حتّى لقد وضعت مؤلّفات كثيرة في الغناء والموسيقىٰ، وحسبنا أَن ننوّه إلىٰ كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، في المغنّين والمغنّيات، وتبع

---

(١) حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والدّيني والثقافي والاجتماعي (ط:١. مصر: مك النهضة المصرية ، ١٩٦٧م) : ٤/ ٤٠٠.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المنتظم، لابن الجوزي: ٩/ ٢٢٨.

(٥) الحضارة الإسلامية : ٢/ ٢٦٨.

(٦) تاريخ الإسلام السّياسي : ٤/ ٦٣١.

ذلك التّعرّض للأدب والأدباء، وكان العامّة يحفلون بهذه المجالس ويطربون لها، للتّرويح عن مشاكل الحياة ومتاعبها»[1] . وكذلك كثر الرّقص في ذلك العصر «وكان الرّاقصون والرّاقصات يعرضون فنونهم أمام الجماهير في الولائم، والأعياد وأوقات الفراغ، ومجالس اللّهو، وقد انتقلت هذه العادات من بغداد إلى غيرها من المدن والقرىٰ»[2]

وفي عهد الخليفة القائم (٤٦٧هـ / ١٠٧٤م) تفشّت الرّذيلة «فانتشر شرب الخمر، وكثرت المواخير، والحانات، وظهرت موجة انحلال خلقي بين المغنّيات»[3] . ويذكر ابن الأثير «أنّ العامّة اجتمعت بزعامة علماء الدّين، واستغاثوا بالخليفة القائم طالبين إليه أن يأمرهم بهدم المواخير، والحانات وتعطيلها، ويظهر أنّ الخليفة الذي لم يعد له من الأمر شيء، اكتفىٰ بأن وعد بعرض الأمر علىٰ السّلطان السّلجوقي»[4] . ومما يؤكّد هذه الظّاهرة ما فعله الخليفة المقتدي (٤٨٧هـ / ١٠٩٤م) «من نفي المغنّيات، والمفسدات من النّساء، من بغداد، وتخريب أبراج الحمام؛ لمنع اللّعب بها، صيانةً لحرم النّاس. . . ممّا جعل النّاس يطرونه ويطرون خلافته، ويعدّونه من أحسن الخلفاء العبّاسيين»[5] .

الحالة الثّقافيّة:

شهد العصر السّلجوقي نهضةً فكريّةً واسعةً، وضع أسسها نِظَامُ المُلْك[6] وزير ألب أرسلان[7] ، وملكشاه[8] ؛ فقد أنشأ هذا الوزير العالم شبكةً من المدارس التي أخذت اسمها من اسمه؛ فسُمّيت «النّظاميّة» وكانت في بغداد،

---

(١) فارمر، تاريخ الموسيقىٰ العربيّة؛ تر.حسين نصّار (القاهرة: لا.مط، ١٩٥٦م): ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٢) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدّمة ابن خلدون (بيروت: لا.مط، ١٩٦١م): ٧٦٦.

(٣) تاريخ الإسلام السّياسي: ٤/ ٦١٢، والكامل في التّاريخ: ١٠/ ٣٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ١٠/ ٨٥ ـ٨٦.

(٦) **نظَام الملك**: أبو عليّ، الحسن بن عليّ بن إسحاق بن العبّاس الملقّب بنظام الملك؛ كان مجلسه عامراً بالفقهاء والصّوفية؛ وهو من أوّل من أنشأ المدارس التي سمّيت بالنّظاميّة نسبةً إليه. مات سنة ٤٨٥هـ / ١٠٩٢م. وفيات الأعيان: ٢/ ١٢٨ ـ١٢٩.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) مرّت ترجمته.

وبَلْخ[١]، ونيسابور[٢]، وهَرَاة[٣]، وأصفهان[٤]، والبصرة، والموصل؛ حتّىٰ ليقول السُّبْكِيّ: «... كان لنظام الملك، في كلّ مدينة بالعراق وخراسان مدرسة»[٥].

وذكر ابن كَثِير أنَّ نظام الملك وزير السُّلطان ملكشاه السّلجوقيّ (-٤٨٥هـ/١٠٩٢م)، أسّس المدرستين المشهورتين اللّتين تعرفان باسمه في بغداد، ونيسابور، كما أسَّس المدرسة الحنفيّة ببغداد، وكان الإمام الغزالي يقوم بالتّدريس في المدرسة النِّظاميّة ببغداد، ثمّ في نيسابور في أواخر القرن الخامس الهجريّ»[٦]؛ وفضلاً عن قيام نظام الملك ببناء الكثير من المدارس، فقد «أجرىٰ الجرايات والمخصّصات الماليّة علىٰ مدارسه، وأملىٰ الحديث ببغداد، وخراسان وغيرهما»[٧].

وهذا إن دلَّ علىٰ شيء، فإنّما يدلُّ علىٰ أَنَّ نظام الملك، كان من أكبر المشجّعين على نشر الثَّقافة عامّة، والثَّقافة الإسلاميّة خاصّةً. وذكر ابن خلّكان أنَّ «مجلس نظام الملك، كان عامراً بالفقهاء، والصّوفيّة، وأنَّه كان يغدق الأموال على الصّوفية»[٨].

المكتبات:

نشطت حركة النّقل والتّرجمة بعد أن تقدّمت صناعة الورق، وظهر عدد من الورَّاقين «يقومون بنسخ الكتب، واتّخذ العلماء والأدباء أماكن يجتمعون فيها

---

(١) بلخ: مدينة مشهورة بخراسان، وهي من أجلّ مدنها، وينسب إليها كثيرون؛ منهم: الحسن بن شجاع. وقيل: كانت تعرف بالإسكندريّة قديماً.
الحموي ياقوت، معجم البلدان (القاهرة: لا. مط، ١٣٢٣هـ): ١/ ٤٧٩.

(٢) نيسابور: مدينة عظيمة، تقع في بلاد فارس، خرج منها عدد كبير من العلماء؛ منهم: الحافظ الإمام أبو علي الحسين النّيسابوري. معجم البلدان: ٥/ ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٣) هراة: مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان كانت مملوءة بالعلماء، خرّبها التّتار سنة ٦١٨هـ/ ١٢٢١م. معجم البلدان: ٥/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٤) أصفهان: (أصبهان) مدينة عظيمة من أعلام المدن؛ وأصبهان: اسم للإقليم بأسره، وكانت مدينة أصبهان بالموضع المعروف بـ «جيّ» وهو الآن يعرف بـ «شهر ستان». معجم البلدان: ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٥) السبكيّ، طبقات الشّافعية الكبرىٰ (القاهرة: لا. مط، ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م): ٣/ ١٣٧.

(٦) الكامل في التّاريخ: ١٠/ ٨٥.

(٧) المصدر نفسه: ١٠/ ٧٧.

(٨) وفيات الأعيان: ١/ ٢٩٦.

للتزوّد من العلم، فكثرت المكتبات التي تزخر بالكتب الدّينية، والعلميّة، والأدبيّة، وغيرها وأصبحت هذه المكتبات من أهمّ مراكز الثّقافة الإسلاميّة في ما بعد»[1] . وقد عمل الخلفاء العبّاسيّون «على إمداد بيت الحكمة الذي قيل: إنّ هارون الرّشيد هو الذي وضع أساسه بمختلف الكتب، وظلّت هذه الخزانة قائمةً حتّىٰ استولىٰ التّتار علىٰ بغداد سنة ٦٥٦هـ /١٢٥٨م»[2] . ومن أشهر المكتبات، في ذلك العصر: مكتبات مدينة مرو حاضرة خراسان، وخزانة نظام الملك التي وصفها ياقوت الحموي بقوله: «فكنت أرتع فيها وأقتبس من فوائدها وأنساني حبُّها كلَّ بلد، وألهاني عن الأهل والولد، وأكثر فوائد هذا الكتاب ـ يعني معجم البلدان ـ وغيره ممّا جمعته؛ فهو من تلك الخزائن»[3] .

ديوان الإنشاء:

كان لديوان الإنشاء أثر كبير في النّهضة الفكريّة، في ذلك العصر؛ لأنّه كان يستقطب الأُدباء واللُّغويّين وكبار المثقّفين في ذلك العصر؛ حيث ذكر ابن خلدون الصّفات التي يجب أن تتوفّر في الكاتب عامّة، وفي كاتب الرّسائل خاصّةً، فقال: «يجب أن يُختار من علية القوم، وأن يكون متّصفاً بالمروءة والحشمة والعلم والبلاغة»[4] .

وقد ذكر ابن خَلِّكان أنّ أبا الحسن، طَاهِر بن بَابِشَاذ النّحويّ (٤٦٩هـ /١٠٧٦م)، كان إمام عصره في النّحو، وأنّه كان يراجع الرّسائل التي تحرَّر بديوان الإنشاء، ويصلح ما فيها، من نحو أو لغة»[5] ؛ كما ذكر «أنّ أبا محمّد بن عبد الله ابن بَرِّيّ (٥٢٨هـ /١١٣٣م)، اشتهر بالنّحو واللُّغة والرّواية، وأنّه كان يراجع كلّ ما يُحرَّر من الرّسائل في ديوان الإنشاء، ويصلح ما فيها، من لغةٍ أو نحو، قبل أن تُرسل إلىٰ الملوك والأمراء»[6] .

---

(١) المصدر السّابق: ١/ ١٥٢ ـ ١٥٣.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه: ٥/ ١٨٤.
(٤) مقدّمة ابن خلدون: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٥) وفيات الأعيان: ٢/١٩٩ ـ ٢٠٠.
(٦) المصدر نفسه: ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٣.

العلوم:

معلوم لدى الدّارسين أنّ الدّولة العبّاسيّة امتدّت على مساحاتٍ واسعة من النّاحية الجغرافيّة؛ وهذا الامتداد أدّى إلى اختلاط العرب بغيرهم من الأمم؛ كالفرس، والرّوم، والهنود، والصّينيين وغيرهم. وقد أخذ العرب عن تلك الأقوام علوماً جديدةً ما كانت لهم من ذي قبل، أضافوها إلى ما لديهم من العلوم، وقد ميّز كتّابهم بين العلوم التي تتّصل بالقرآن والدّين من جهة؛ وسمّوها العلوم الشّرعية، أو النّقليّة؛ والعلوم التي أخذها العرب عن غيرهم من الأمم، وسمّوها العلوم العقليّة أو الحِكَميّة.

وتشمل العلوم النّقليّة علم القراءات[1]، والتّفسير[2]، والحديث، والفقه، والكلام، والنّحو[3]، واللّغة[4]، والأدب[5].

وتشمل العلوم العقليّة: الطّب، والكيمياء، والفلسفة[6] و الرّياضيات،

---

(١) من أشهر القرّاء في هذا العصر: عبد الله بن أحمد بن أحمد المعروف بـ ابن الخشّاب البغدادي (ـ٥٦٧هـ / ١١٧١م).

(٢) من أشهر المفسّرين في هذا العصر: الشّريف العلويّ (ـ٤٣٦هـ / ١٠٤٤م)، وأبو يونس، عبد السّلام القزويني (ـ٤٨٣هـ / ١٠٩٠م)، وأبو القاسم الخوارزمي الزّمخشري (ـ٥٣٨هـ / ١١٤٣م)، وكان إمام عصره في التّفسير واللغة.

(٣) من أشهر النّحويّين في هذا العصر: طاهر بن بابشاذ (٤٦٩هـ/١٠٧٦م)، وأبو عبد الله اللّخمي السّبتي (ـ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م)، والجرجاني (-٤٧١هـ/١٠٧٨م)، وأبو الحجّاج الشّنتمري المعروف بالأعلم (ـ٤٧٦هـ/ ١٠٨٣م)، وأبو جعفر البتي (-٤٨٨ / ١٠٩٥م)، وابن الشّجري (ـ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م)، والرّاغب الأصفهاني (-٥٠٢هـ / ١١٠٨م)، والجواليقي (-٥٣٩هـ / ١١٤٤م)، وابن الدّهّان ـ سيبويه عصره ـ (-٥٦٩هـ/ ١١٧٣م)، والأنباري (ـ٥٧٧هـ / ١١٨١م).

(٤) من علماء اللّغة في شرح الدّواوين الأدبيّة: ابن بسطام الشّيباني المعروف بالخطيب التبريزيّ (ـ٥٠٢هـ / ١١٠٨م)، والحريريّ وغيرهما.

(٥) من أشهر شعراء العصر: الطّغرائي (ـ٥١٣هـ / ١١١٩م)، وكان يُسمّى الأستاذ؛ لغزارة علمه؛ وهو صاحب لاميّة العجم المشهورة، وفي الأندلس: ابن زيدون (ـ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م)، وابن عمّار (ـ٤٧٩هـ / ١٠٨٦م). وأمّا في النّثر: فالحريريّ (ـ٥١٦هـ / ١١٢٢م)، والقاضي الفاضل (ـ٥٩٦هـ / ١١٩٩م)، وابن أبي الخصال (ـ٥٠٨هـ / ١١١٤م)، والفتح بن خاقان (ـ٥٢٩هـ / ١١٣٤م)؛ وهو من أشهر كتّاب الأندلس، وكان أديباً وشاعراً.

(٦) من أشهر فلاسفة العصر في الشّرق: أبو حامد الغزالي (- ٥٠٥هـ/ ١١١١ م)، وفي

والفلك، والنّجوم. وفضلاً عن العلوم السّابقة، فقد انتشرت علوم أخرىٰ؛ كالتّاريخ[1] ، والجغرافيا، والموسيقىٰ، والسّحر، وغيرها.

الأندلس : ابن طُفَيل (-٥٧١ هـ / ١١٧٥م)، وابن رشد (- ٥٩٥ هـ/ ١١٩٨م) .

(١) من أشهر مؤرّخي العصر:
ابن مِسْكَوَيه (ـ٤٢١هـ / ١٠٣٠م)، والخطيب البغداديّ (ـ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م)، والسّمعانيّ (ـ٥٦٢هـ / ١١٦٦م)، وابن الجوزيّ (ـ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م).

ثانياً : الحريري :حياته وآثاره

* اسمه ونسبه
* مولده ونشأته
* حياته
* طلبه للعلم
* أولاده
* صفاته الخَلْقيّة والخُلُقيّة
* مكانته وذكاؤه
* سرعة بديهة الحريريّ الشّعريّة
* ألغازه
* صلته بوجهاء عصره
* مؤلفاته وآثاره
* وفاته

الحريريّ:

هو القاسم بن عليّ بن عثمان الحريريّ، الحراميّ، الشّافعيّ، البصريّ[1]؛ والحريريّ: نسبةً إلىٰ الحرير، وهو نوع من الثّياب، حيث عمل في صناعته، قبل أن ينصرف إلىٰ مجالس العلماء.

والحراميُّ: نسبةً إلىٰ محلّة بني حرام، الّتي سكنها في البصرة، ولا يعني انتسابه إلىٰ تلك المحلّة، أنّه من بني حرام، وإنّما كان يزعم أنّه من ربيعة الفَرَس[2].

مولده ونشأته:

ولد أبو محمّد الحريريّ، بقرية المشانّ[3]، من أعمال البصرة، سنة ستّ

---

(١) انظر ترجمته في السَّمْعَانيّ، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، نشر محمد أمين دمج (ط:٢. بيروت: ١٩٨٠م): ٢/ ٢٩٣، وابن الأثير الجزري، اللّباب في تهذيب الأنساب، (بغداد: مكتبة المثنى، لا.ت) :١/ ٣٦٠.
وابن العماد عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (القاهرة: ١٣٥٠هـ): ٤/ ٥٠، ونزهة الألبّا: ٣٧٩، والمنتظم: ٩/ ٢٤١، ومعجم الأدباء: ١٦/ ٢٦١، ومعجم البلدان: ٢/ ٢٣٥، والكامل في التّاريخ: ١٠/ ٥٩٦، وطبقات ابن الصّلاح: الورقة ٧٤، وإنباه الرّواة: ٣/ ٢٣، ووفيات الأعيان: ٤/ ٦٣، والمختصر في أخبار البشر: ٢/ ٢٣٥، والعِبر: ٤/ ٣٨، وتاريخ الإسلام: ٤/ ٢٢٥، وتذكرة الحفّاظ: ٤/ ١٢٥٧، وتتمة المختصر: ٢/ ٤٧، وتلخيص ابن أمّ مكتوم: ١٩٤، وعيون التّواريخ: ١٣/ ٤٠٦، ومرآة الجنان: ٣/ ٤٢٩، ومرآة الزّمان: ٨/ ٦٧، وطبقات السّبكيّ: ٧/ ٢٦٦، وطبقات الأسنويّ: ١/ ٤٢٩، والبداية والنّهاية: ١٢/ ١٩١، ووفيات ابن منقذ: ٢٦٩، وطبقات ابن قاضي شهبة: الورقة ٤٧٩، والنّجوم الزّاهرة: ٥/ ٢٣٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٥٧، ومفتاح السّعادة: ١/ ٢٢٣، ومعاهد التّنصيص: ٣/ ٢٧٠، وكشف الظّنون: ٦/ ٧٤١، وخزانة الأدب: ٣/ ١١٧، ونزهة الجليس: ٢/ ٢، والفلاكة والمفلوكون: ١١٨، وروضات الجنّات: ٥٢٧، وهديّة العارفين: ١/ ٨٢٧، وإثارة التّعيين: ٢٦٣، ودائرة المعارف الإسلاميّة: ٧/ ٣٦٥، ودول الإسلام: ٢/ ٤٣، والأعلام: ٦/ ١٢، ومعجم المؤلفين: ٨/ ١٠٨، وكنوز الأجداد: ٢/ ٢٦٢.

(٢) ربيعة الفَرَس: هو نزار بن معدّ بن عدنان، أبو قبيلة، رجل من طيِّء، وسمِّي بهذا الاسم؛ لأنّه أعطي من مال أبيه الخيل، وأعطي أخوه الذّهب؛ فسمِّي مُضَر الحمراء.
ابن منظور، لسان العرب، تحق نخبة من العاملين بدار المعارف (القاهرة: دار المعارف، لا. ت) : ٣ / ١٥٦٩.

(٣) المشانّ: بليدة قريبة من البصرة، كثيرة التّمر والفواكه. ويمكن أن يكون أصلها: مُشَان؛ لأنّ المُشَان نوع من الرّطب والفواكه. معجم البلدان : ٥/ ١٣١.

وأربعين وأربعمائة من الهجرة، الموافق عام أربعة وخمسين وألف للميلاد[1] .
ولم تزوّدنا المصادر القديمة؛ التي ترجمت للحريريّ، بأكثر من كونه ولد بقرية المشانّ، ونشأ فيها، وكان له فيها ملك حسن، ومن ثمّ سكن «بني حرام»[2] ، أحد محالّ البصرة، ممّا يلي الشَّط[3] ، واستقرّ فيها، وإن كان يتنقّل أحياناً بينها وبين بغداد، بشأن الخراج.

حياته:

بدأ الحريريّ حياته، يعمل في صناعة الحرير، ثمّ ترك هذه المهنة، وانصرف إلىٰ مجالس العلماء «يشهد حلقات الأدب، حتّىٰ برع في الشِّعر والتّرسّل، واستبحر في اللغة وآدابها، وحذق الفقه، وتضلّع من الفرائض، فأكبّ علىٰ التّصنيف، حتى وافاه أجله»[4] .

ومن المعلوم أن الحريريّ « كان صدر ديوان المشانّ»، وأقام ببغداد فترة، وعمل في صناعة الإنشاء مع الكتّاب في باب الخليفة فترة من الزمن. وتروي الأخبار أنه تولىٰ في بلده «المشانّ» على مقربة من البصرة منصب صاحب الخبر«الاستخبارات»، واشتهر بالغنىٰ، ويُحكىٰ أنَّه كان يملك ثمانية عشرَ ألف نخلة[5] ، وكان يغشىٰ منزله في البصرة عظماء القوم وفضلاؤهم»[6] . وقال سبط

---

(١) الحموي ياقوت، معجم الأدباء (ط:٣. القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٠م): ١٦/ ٢٦١؛ والأنباري، محمد بن عبد الكريم ، نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء؛ تحق. محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة : دار النهضة، لا . ت): ٣٧٩.

(٢) بنِي حَرَام: خِطّة كبيرة في البصرة، تنسب إلىٰ حرام بن سعد بن عديّ بن فزارة بن ذبيان ابن بغيض؛ ومنهم رؤساء وشعراء، وأجواد. معجم البلدان: ٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣) الشَّط: هو شط عثمان، موضع في البصرة، كان سباخاً مواتاً، فأحياه عثمان بن أبي العاص الثّقفي، بأمر من عثمان بن عفّان رضي الله عنه، فنسب إليه. معجم البلدان: ٣/ ٣٤٤.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م): ١٢/ ١٩٢.

(٥) شذرات الذّهب: ٣/ ٥٣.

(٦) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النُّحاة؛ تحق. محمد أبي الفضل ابراهيم (ط: ١. القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م) : ٣/ ٢٧.
وانظر كرد علي، محمّد، كنوز الأجداد. (ط: ٢. دمشق : دار الفكر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م) : ٢/ ٢٦٩.

ابن الجوزيّ: «ولم يزل الحريريّ صاحب الخبر في البصرة في ديوان الخليفة، ووجدت هذا المنصب لأولاده إلى آخر العهد المقتفويّ»[1] . ويقال: إنّه كره المُقام ببغداد في خدمة السُّلطان، بعيداً عن أمواله الّتي ثمَّرها بالبصرة وبعيداً عن أولاده «كرهت كتابته؛ لئلاّ ألتزم بالمقام ببغداد، وأنشب في خدمة السُّلطان، وتضيع عليّ أموالي التي ثمّرتها في البصرة، وأبعد عن أهلي، ويتشعَّب عليّ ما جمعته في المدَّة الطويلة»[2] .

وممّا سبق، يتَّضح لنا أنَّ الحريريَّ كان من ذوي اليسار، ورغب في العلم، مع وافر ثروته، وأنَّه كان «من ذوي المكانة والمرتبة إذ كان صاحب الخبر في البصرة نفسها، أو في المشانّ؛ وصاحب الخبر، هو الّذي يحمل إلىٰ الخليفة، أخبار النَّاس، والجيش، والإدارة، ولعلَّه يشبه رئيس قلم الاستخبارات في هذه الأيّام، ولقد بقي في هذا المنصب إلىٰ أواخر أيّام الخليفة المقتفي (ـ٥٠٥هـ / ١١١١م)[3] .

طلبه للعلم:

رأينا ـ فيما سبق ـ أنَّ الحريريّ، رغب في العلم، مع وافر ثروته، وأنَّه جاء البصرة، وطلبه من علمائها، ومازال يجالس العلماء، والفقهاء، والأدباء حتّى استبحر في اللّغة وآدابها، وممّن سمع منهم الحريريّ أبو تمَّام، محمّد بن الحسن المُقِرّي[4] ، وروىٰ عنه الحديث، كما روىٰ صاحب «الشّذرات»[5] . وأخذ عن أبي القاسم، الفَضْل القَصْبَانِيّ[6] ، وتخرّج به في الأدب. ودخل بغداد «فقرأ النّحو

---

(١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ٩/٢٤١، والبداية والنّهاية: ١٢/١٩٢، وإنباه الرّواة: ٣/٢٧.

(٢) شذرات الذّهب: ٣/ ٥٣.

(٣) فَروخ عمر، تاريخ الأدب العربي (ط: ٤.بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨١م) : ٣/٢٣٩.

(٤) المقري: أبو بكر، محمّد بن الحسن بن محمّد الموصلي النَّقاس، شيخ القرّاء في عصره؛ له كتب كثيرة منها: شفاء الصّدور في التّفسير، وكتاب الإشارة في تفسير غريب القرآن، وكتاب المناسك وغيرها. سير أعلام النّبلاء للذّهبي: ١٥/ ٥٧٣.

(٥) شذرات الذّهب: ٣/ ٥١.

(٦) أبو القاسم القَصْبَاني: هو الفضل بن محمّد بن الفضل القصبانيّ، نسبةً إلىٰ بيع القصب؛ من أهل البصرة، والمقيمين فيها؛ تصدَّر للإقراء، فأخذ عنه الحريريّ، والتّبريزيّ؛ له: حواشي الصِّحاح، والأمالي، والصّفوة في أشعار العرب. السّيوطي، عبد الرحمن =

والأدب، على علي بن فَضَّال المُجَاشِعيّ[1]، وتفقّه علىٰ ابن الصَّبَّاغ[2]، وأبي إسحق الشِّيرَازي[3]، وقرأ الحساب والفرائض على أبي الحكم الخُبْرِي[4]، كما ذكر صاحب «إثارة التّعيين»[5].

وأمّا الذين أخذوا عن أبي محمّد الحريريّ فكُثُر منهم: شريف الدّين الزَّينبي[6] الوزير، وقوام الدّين عليّ بن صَدَقة[7] الوزير، وابن المَانْدَانِي[8]،

= بغية الوعاة؛ تحق.محمد أبي الفضل إبراهيم (ط:٢. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م): ٢/ ٤٦. وإنباه الرّواة: ٢/ ٩، ومعجم الأدباء: ١٦/ ٢١٨.

(١) المُجَاشِعِيّ: أبو الحسن، علي بن فَضَّال المجاشعيّ، نسبةً إلىٰ محمّد بن سفيان بن مجاشع، جدّ الفرزدق؛ إمام نحويّ بارع؛ له مصنّفات كثيرة منها: تفسير القرآن العزيز (عشرون مجلّداً)، وكتاب إكسير الذّهب في صناعة الأدب (خمسة مجلّدات)، وكتاب العوامل والهوامل وغيرها. مات سنة ٤٧٩هـ /١٠٨٦م. إنباه الرّواة: ٢/ ٢٩٩، وبغية الوعاة: ٢/ ١٨٣.

(٢) ابن الصّبّاغ: أبو القاسم، علي بن عبد السّيدّ بن أبي طاهر الصّبّاغ، سمع كتاب «السّبعة»، لابن مجاهد، وسمع من أبيه؛ وروىٰ عنه ابن عساكر، والسّمعاني. مات سنة ٥٤٢هـ /١١٤٧م. سير أعلام النّبلاء: ١٨/ ٤٦٦.

(٣) الشّيرازي: هو إبراهيم بن عليّ بن يوسف الفيروز آبادي، أخذ عن البيضاوي؛ له: المهذّب في الفقه الشّافعي، واللمع في أصول الفقه، وغيرهما. مات سنة ٤٧٦هـ /١٠٨٣م.

(٤) الخَبْريّ عبد الله بن إبراهيم؛ له شرح الحماسة، وشرح ديوان البحتريّ، وشرح ديوان المتنبّي. مات سنة ٤٧٦هـ /١٠٨٣م. سير أعلام النّبلاء: ١٨/ ٥٥٨، والأنساب: ٥/ ٣٩.

(٥) اليماني،عبد الباقي بن عبد المجيد، إثارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين؛ تحق.عبد المجيد دياب (ط: ١. شركة الطّباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ): ٢٦٣.

(٦) الزّينبي: هو علي بن طراد بن محمّد بن عليّ بن أبي تمّام الزّينبي، وزير المسترشد ثم المقتفي، ونقيب الطالبيّين في عهد المستظهر بالله. الكامل في التاريخ: ٧/ ٢٣٣.

(٧) قوام الدّين بن صدقة: هو مؤتمن الدّولة، أبو القاسم، علي بن صدقة، وزير المقتفي؛ كان يسمىٰ ملك العرب بالعراق قتله ملكشاه سنة ٥٠١هـ /١١٠٧م. وفيات الأعيان: ١/ ٢٢٩.

(٨) ابن المَانْدَانِيّ: هو أحمد بن بختيار بن عليّ بن محمّد الماندانيّ الواسطي؛ وبعضهم يقول: الماندائي. قال السّيوطي: قرأ عَلَىٰ الحريريّ، صاحب المقامات، وتفقّه بواسط، على مذهب الشّافعي. مات سنة ٥٥٢هـ /١١٥٧م. بغية الوعاة: ١/ ٢٩٧، والأنساب: ٤/ ٩٦، والإكمال: ٢/ ٢١٠.

قاضي واسط، وابن المتوكّل[١]، وابن النَّقُّور[٢]، والحافظ ابن ناصر[٣]، ومحمّد بن أسعد العراقيّ[٤]، والمبارك بن أحمد الأَزْجيّ[٥]، وابنه أبو القاسم عبد الله[٦]، وآخر من روىٰ عنه بالإجازة: أبو طاهر الخُشُوعِيّ[٧] «وأبو الكرم بن مسعود الماورديّ[٨] بقيد، وأبو الفضل عبد الوهاب بن هبة الله النَّرسِيّ[٩] بسمرقند، وأبو المحاسن هبة الله بن الخليل القزويني[١٠] بحيرنج، وجماعة سواهم»[١١].

وذكر صاحب «إنباه الرّواة» أنَّ أبا زيد بطل المقامات؛ اسمه المُطهّر بن

---

(١) **ابن المتوكّل**: هو أبو عليّ، الحسن بن جعفر بن عبد الرَّحمٰن. سمع الباقلاني؛ له كتاب «سرعة الجواب»، وله كتاب آخر جمع فيه سيرة المقتفي. سير أعلام النّبلاء: ٢٠/ ٣٨٧.

(٢) **ابن النّقور**: هو أبو بكر، عبد الله بن محمّد بن أحمد بن محمّد النّقوّر، ولد سنة ٤٨٣هـ / ١٠٩٠م. الاكمال: ٢/ ٢١٠، في استدراك ابن نقطة.

(٣) الحافظ ابن ناصر: هو أبو الفضل، محمّد بن ناصر بن محمّد بن عليّ السَّلامي البغداديّ؛ ولد سنة ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م، سمع من الحريريّ، وابن عساكر وغيرهما. مات سنة ٥٥٠هـ / ١١٥٥م. سير أعلام النّبلاء: ٢٠/ ٢٦٥، والبداية والنّهاية: ١٢/ ٢٣٣.

(٤) **محمّد بن أسعد العراقي**: هو محمّد بن أسعد بن محمّد بن نصر، أبو المظفّر البغدادي، شرح مقامات الحريريّ. مات بدمشق سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م. الأنساب: ٤/ ١٩٩، وانظر الصفدي خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات (بيروت: لا. مط، ١٩٦٢م) :٢/ ٢٠٣.

(٥) **المبارك الأَزْجِيّ**: هو المبارك بن أحمد بن عبد العزيز الأنصاريّ الأزجي. أخذ عنه السّمعاني، وابن عساكر. مات سنة ٥٤٩هـ / ١١٥٤م. سيرأعلام النّبلاء: ٢٠/ ٢٦٠، والمنتظم: ١٠/ ١٦٠.

(٦) **أبو القاسم عبد الله**: هو ابن أبي محمّد، القاسم الحريريّ، روىٰ عن أبيه ببغداد. الأنساب: ٤/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٧) **الخُشُوعيّ**: هو أبو طاهر، بركات بن ابراهيم بن طاهر؛ أجاز له الحريريّ، وروىٰ كتباً عدّة. مات سنة ٥٩٨هـ / ١٢٠١م. سير أعلام النّبلاء: ٢١/ ٣٥٥، والبداية والنّهاية: ١٣/ ٣٢.

(٨) **الماورديّ**: لعلّ المقصود أبو الحسن، علي بن محمّد بن حبيب البصري المولود سنة ٤٥٠هـ /١٠٥٨م، صاحب التّصانيف المشهورة: الحاوي الكبير، وأدب الدّنيا والدّين وغيرهما. سير أعلام النّبلاء: ١١/ ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٩) **النّرسيّ**: أبو الغنائم، محمّد بن علي بن ميمون النّرسيّ، حافظ مقرىء. مات سنة ٥١٠هـ / ١١١٦م. المنتظم: ٩/ ١٨٩، وسير أعلام النّبلاء: ١٩/ ٢٧٤.

(١٠) **القزويني**: أبو المحاسن، هبة الله بن الخليل القزويني (ـ٤٨٣هـ / ١٠٩٠م).

(١١) انظر الأنساب، للسمعاني: ٤/ ٩٦.

سلّار[1] ، وكان نحويّاً بارعاً ولغويّاً، وأنّه صحب الحريريّ، واشتغل عليه بالبصرة، وتخرّج به، وروىٰ عنه. وروىٰ القاضي محمّد بن أحمد المانداني قاضي واسط : أنّه سمع منه - أي من المطهّر بن سلّار - ملحة الإعراب عن الحريريّ، في سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة من الهجرة[2] .

أولاده:

خلّف أبو محمّد الحريريّ ولدين؛ هما: النّجم عبد الله، وضياء الإسلام، عبيد الله قاضي البصرة. وقد أجاز الإثنان الجواليقي[3] المقامات عن أبيهما؛ وهذا ما ينمّ عن علمهما، ومكانتهما في اللُّغة والأَدب معاً، فضلاً عن مكانتهما الاجتماعيّة.

صفاته الخلْقيّة والخُلُقيّة:

ذكر صاحب معجم الأدباء بعد تعداد فضائل الحريريّ: «وكان مع هذا الفضل قذِراً في نفسه، وصورته، ولبسته، وهيئته، قصيراً، ذميماً، بخيلاً، مبتلًى بنتف لحيته»[4] . وربّما كان في هذا الوصف بعض المبالغة، إلاَّ أنّه كان دميم الخلْق حقّاً؛ وهذا ما أكّده صاحب «البداية والنّهاية»[5] .

وممّا يُستدلُّ به علىٰ دمامته، ما ذكره صاحب «نزهة الألبّاء»: «وكان الحريريُّ دميم الخلقة، فيحكىٰ أنَّ رجلاً قصده؛ ليقرأ عليه، فاستدلَّ علىٰ مجلسه الذي يقرأ فيه، فلمّا أراد الدّخول، رأىٰ شخصاً دميم الخلْق، فاحتقره، وقال: لعلّه ليس هو، فرجع، ثمّ قال في نفسه: لعلّه يكون هذا، ثمّ استبعد أن يكون هو والشّيخ

---

(١) المطهّر بن سلّار: هو المعروف بأبي زيد السّروجي، في المقامات، كان لغويّاً من أهل البصرة، صحب الحريريّ، وتخرّج به، وسمع منه ابن المانداني الملحة. مات سنة ٥٤٠هـ / ١١٤٥م. إنباه الرّواة: ٣/ ٢٦٧.

(٢) انظر وفيات الأعيان: ٤/ ٦٧، وشذرات الذهب: ٤/ ٦٧.

(٣) الجواليقي: هو أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمّد بن الجواليقي؛ ولد سنة ٤٦٦هـ / ١٠٧٣م، عاصر الخليفة المقتفي؛ له: شرح أدب الكاتب، وكتاب المعرّب، والتّكملة في لحن العامّة. مات سنة ٥٤٠هـ / ١١٤٥م. سير أعلام النّبلاء: ٢٠/ ٨٩، والأنساب: ٣/ ٣٣٧، و معجم الأدباء : ١٩/ ٢٠٥.

(٤) معجم الأدباء: ١٦/ ٢٦٦.

(٥) البداية والنّهاية: ١٢/ ١٩٢.

يلحظه؛ فلمّا تكرّر ذلك منه، تفرّس الشّيخ منه ذلك. فلمّا كان في المرّة الأخيرة، قال له: ادخل فأنا من تطلب أكثر من قرد محنّك»[١] .

وأمّا بالنّسبة إلىٰ ولعه بالعبث بلحيته، فيروىٰ أنّه كان ينتف لحيته «وهو غافل لفكرته»[٢] ، وربّما تشوّه بذلك «فنهاه الأمير، وتوعّده علىٰ ذلك، وكان كثير الملازمة له، فبقي كالمقيّد، لا يتجاسر أن يعبث بها، فتكلّم في بعض الأحيان عند الأمير بكلام؛ استحسنه منه، فقال له الأمير: سلني ما شئت، حتى أعطيك، فقال له: اقطعني لحيتي، فقال له: قد فعلت»[٣] . ومرّةً أتاه رجل، فاستقبحه، فأدرك الحريريّ ذلك، فقال:

[البسيط]

مَا أَنْتَ أَوَّلُ سَارٍ[٤] غرَّهُ قَمَرٌ[٥] وَ رَائِدٍ[٦] أَعْجَبَتْهُ خُضْرَةُ الدِّمَنِ[٧]
فَاخْتَر لِنَفْسِكَ غَيرِي إِنَّني رَجلٌ مِثْلُ المُعَيدِيِّ[٨] فَاسْمَعْ بِي وَلاَ تَرَنِي

وأمّا بالنّسبة إلىٰ صفاته الخلُقيّة، فقد كان «صاحب ظرف، وفكاهة، حسن التّحديث، عظيم الإحاطة بما للعرب من أدب وعلوم ... ولم يكن الحريريّ يشرب الخمرة، ولا يحبّ من يشربها»[٩] . وكان واقعياً موضوعياً ذا شخصيّة

---

(١) نزهة الألبّا :٣٨١؛ وفي الحاشية: ارحل بدل ادخل.
(٢) إنباه الرّواة: ٣/ ٢٥.
(٣) نزهة الألبّاء: ٣٨١.
(٤) سارٍ: سائر ليلاً.
(٥) غرّه قمر: غاب عنه بعد أن خدعه بظهوره.
(٦) الرّائد: من يرسله قومه يطلب المرعىٰ وغيره.
(٧) الدِّمن: جمع دِمنة؛ وهي آثار الدّيار، وما تلبّد من أبعار الماشية فيها؛ وخضرة الدِّمن: مانبت من العشب عليها.
(٨) المُعَيْدِيّ: نسبةً إلى معدّ بن عدنان، بعد تصغيره، وتخفيف داله؛ وجاء في المثل: «تَسْمَعَ بالمُعَيديّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ». قال المفضل الضّبيّ: أوّل من تكلّم بهذا المثل المنذر ابن ماء السّماء، وهو يضرب لمن له صيت وذكر، ولا منظر له. انظر الميداني، مجمع الأمثال؛ تحق محمد محيي الدّين عبد الحميد (بيروت :دار القلم، لا.ت): ١/١٢٩. والبستاني بطرس، أدباء العرب (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٩م): ٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(٩) فروخ عمر، الرّسائل والمقامات (بيروت: لا.مط، ١٩٤٢م) : ٢٥.

قويّة، يفضّل رأي غيره، علىٰ رأيه، إذا وافق الحقّ والصّواب، ويمكن أن نستدلّ علىٰ هذه السّمة، من خبر ساقه بسنده صاحب «معجم الأدباء» إلىٰ جابر بن هبة الله، أنّه «قرأ علىٰ القاسم بن عليّ الحريريّ المقامات في شهور أربع عشرة وخمسمائه. قال: وكنت أظنُّ قوله:

[الرّجز]

يَا أَهْلَ المَغْنَىٰ وُقِيتُم شَـرَّا وَلاَلَقِيتُمْ مَا بَقِيتُمْ ضَـرَّا
قَدْ دَفَعَ اللّيـلُ الّذِي اكْفَهَرَّا إلىٰ ذُرَاكُم شَـعثاً مُغْبَرَّا

أنّه «سَغِباً مُعْتَرّاً».

فقرأت كما ظننت سغباً معترّاً، ففكّر ساعة، ثمّ قال: والله لقد أجدت في التّصحيف، فإنّه أجود، فربّ شعث مُغبرّ غير محتاج، والسَّغب المعتر موضع الحاجة. ولولا أنّني كتبت خطّي إلىٰ هذا اليوم، علىٰ سبعمائة نسخة قرئت عليّ؛ لغيّرت الشّعث بالسّغب، والمغبرّ بالمعترّ»[1].

مكانته الأدبيّة وذكاؤه:

لقد حظي الحريريّ بمكانة مرموقة بين أدباء عصره، وهذا ما نستدلّ عليه من خلال إطراء المؤرّخين والأدباء له، واعترافهم بمنزلته التي بلغها بعباراتٍ قلّما أطلقوها علىٰ أديب آخر؛ فصاحب «معجم الأدباء» ينعت الحريريّ بأنّه «الإمام الأوحد... رضي الله عنه... من أعيان دهره، وفريد عصره، ومن لحق طبقة الأوائل، وغبر عليهم في الفضائل»[2]؛ وأمّا ابن كثير، فنعته قائلاً: «فخر الدّولة، مؤلّف المقامات؛ التي سار بفصاحتها الرّكبان، وكاد يربو فيها على سحبان[3]، ولم يكن ممّن تنكر بديهته، ولا تتعكّر فكرته، وقريحته، وكان صدر ديوان المشانّ»[4]؛ ووصفه صاحب «شذرات الذهب» وصفاً أبلغ؛ حيث قال: «وهو الأديب، حامل لواء البلاغة، وفارس النّظم والنّثر، وكان من رؤساء

---

(١) معجم الأدباء: ١٦/٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(٢) معجم الأدباء: ١٦/ ٢٨٣.
(٣) سحبان وائل، وكان مضرب المثل في الفصاحة والبلاغة.
(٤) البداية والنهاية: ١٢/ ١٩٢.

بلده»[١] ؛ وشهد له بالتفوّق على أهل زمانه صاحب «الإنباه» بقوله: «ولم يكن له في فنّه نظير في عصره، وفاق أهل زمانه، بالذّكاء، والفصاحة، وتنميق العبارة، وتحسينها»[٢] ؛ وتكفي شهادة الشُّمَيْم الحلّي[٣] الذي كان لا يقيم، لأحدٍ من أهل العلم المتقدّمين، ولا المتأخرين وزناً، حيث ذكر صاحب المعجم بسنده «... قلت: أمَا كان فيمن تقدّم على كثرتهم، وشغف النّاس بهم ـ عندك ـ قطّ مجيد؟، فقال: لا أعلم إلاّ أن يكون أحد ثلاثة رجال: المتنبّي في مديحه خاصّةً، ولو سلكت سبيله، لما برّز عليّ، ولسقت فضيلتها نحوي، ونسبتها إلي. والثّاني: ابن نباتة في خطبه، وإن كانت خطبي أحسن منها وأَسْيَر، وأظهر عند النّاس قاطبة وأشهر. والثّالث: ابن الحريريّ في مقاماته. قلت: ما منعك أن تسلك طريقته، وتنشىء مقامات تخمد بها جمرته، وتملك بها دولته؟، فقال: يابني، الرُّجوع إلىٰ الحقّ خير من التّمادي في الباطل. ولقد أنشأتها ثلاث مرّات، ثمّ أتأمّلها، فأسترذلها، فأعمد إلى البركة، فأغسلها. ثمّ قال: ما أظنّ أنّ الله خلقني إلاّ لإظهار فضل الحريريّ، وشرح مقاماته بشرح قرىء عليه وأخذ عنه»[٤] . ويذكر (براون)[٥] أنّ الحريريّ بأسلوبه في مقاماته: «هو الملك المتوّج على رأس الكتّاب الذين تخصّصوا في المقامات، وقد قدّره الأدباء من المشارقة والأوربيّين»[٦] .

شعره وحكمه:

علمنا ـ ممّا سبق ـ أنّ الحريريّ لم يكن ناثراً، أو لغويّاً، أو نحوياً وحسب؛ وإنّما كان شاعراً أيضاً، غير أنّه كان يستخدم الشّعر للوعظ، والإرشاد،

---

(١) شذرات الذهب: ٤/٥١.

(٢) إنباه الرّواه: ٣/٢٣.

(٣) الشُّمَيْم الحِليّ هو: أبو الحسن، علي بن الحسن بن عنتر الحلّي، شاعرٌ، ومن علماء الأدب؛ له كتاب الحماسة؛ قلّد فيه أبا تمّام، ومناقب الحكم ومثالب الأمم، وشرح المقامات الحريريّة وغيرها. توفي (ـ٦٠١هـ/١٢٠٤م). وفيات الأعيان: ٣/٣٣٩، وإنباه الرّواة: ٢/٢٤٧.

(٤) معجم الأدباء: ١٦/٢٦٩.

(٥) براون هو: ادورد غرنفيل براون (١٢٧٨هـ ـ ١٣٤٣هـ/ ١٨٦١م ـ ١٩٢٦م) مستشرق انكليزي وأستاذ اللّغة الفارسيّة والعربيّة في جامعة كمبردج، ومن أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق. الزّركلي خير الدّين ، الأعلام (ط:٦. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م) : ١/٢٧٢.

(٦) تاريخ الاسلام السّياسي والدّيني والثّقافي والاجتماعي: ٤/٥٠٨.

والتّوجيه؛ حيث إنّ الشّعر أوقع في الأذن، وأمتع للنّفس؛ وهو في شعره مولع باستخدام التّورية والطّباق والجناس وغيرها من ضروب البديع، كما سنلحظ في الأبيات التّالية:

[الخفيف]

لاتَزُرْ مَنْ تُحِبُّ فِي كَلِّ شَهْرٍ غَيرَ يَوم وَلاَ تَزِدْهُ عَلَيهِ
فَاْجتِلاَءُ الهِلاَلِ فِي الشَّهرِ يَومٌ ثُمّ لاَ تَنْظُرُ العُيونُ إِلَيـهِ[1]

ونراه يعظ مستخدماً الجناس في قوله:

[البسيط]

«أخْمِدْ بِحِلْمِكَ مَايُذْكِيهِ[2] ذُو سَفَهٍ[3] مِنْ نَارِ غَيظِكَ وَاصْفَحْ إِنْ جَنَىٰ جَانِي[4]
فالحِلْـمُ أَفْضَـلُ مَا ازْدَانَ اللَّبِيبُ بِهِ والأَخْذُ بِالعَفْوِ أَحْلَىٰ مَاجَنَىٰ[5] جَانِي»[6]

ونلحظ أسلوب النّهي ظاهراً في شعره؛ لكونه واعظاً حكيماً في قوله:

[البسيط]

لاَ تَخْطُوَنَّ إِلَىٰ خِطْءٍ[7] وَلاَ خَطأٍ[8] مِنْ بَعْدِ مَا الشَّيبُ فِي فَودَيكَ[9] قَد وَخَطَا[10]

---

(١) كنوز الأجداد: ١/٢٧٦.
(٢) مايذكيه: ما يؤججه.
(٣) ذوسَفَه: ذوطيش.
(٤) جنى جان: ارتكب مرتكب.
(٥) جنى جاني (الثّانية) قطف قاطف.
(٦) معجم الأدباء: ١٦/ ٢٧٤.
(٧) خطء: ذنب، أو ما تُعمِّد منه.
(٨) خَطَأ: ضد الصّواب، أو مالم يتعمّد من الذّنب.
(٩) فوديك: مثنىٰ فود؛ وهو معظم شعر الرأس ممّا يلي الأذن وناحية الرأس.
(١٠) وخط: (وخطه الشّيب) خالطه أو فشا فيه، أو استوى سواده وبياضه.

وأَيُّ عُـذْرٍ لِمَـنْ شَابَتْ ذَوَائِبُهُ إذَا سَعَىٰ فِي مَيَادِينِ الصِّبَا وَخَطَا[1] [2]

ونلحظ الأسلوب التّربوي المعبّر في الأبيات التي يقول فيها:

[الكامل]

«خُذْ يَا بُنَيَّ بِمَا أَقُولُ وَلاَ تَزُغْ[3] مَا عِشْتَ عَنْهُ تَعِشْ وَأَنْتَ سَلِيمُ

لاَتَغْتَرِرْ بِبَنِي الزَّمَانِ وَلاَتَقُلْ عِنْـدَ الشَّـدَائِدِ لِي أَخٌ وَحَمِيـمُ

جَرَّبْتُهُـمْ فَإِذَا المُعَـاقِرُ[4] عَاقِـرٌ[5] وَالآلُ[6] آلٌ[7] وَ الْحَمِيمُ[8] حَمِيمُ[9]»[10]

سرعة بديهته الشّعريّة:

كان الحريريّ مِمَّن أوتوا موهبةً وقريحةً لا يستهان بها، وكان سريع البديهة، حاضر الذّهن. وممّا يدلّنا علىٰ ذلك ما ذكره صاحب«المعجم» عن أبي الفضل جابر بن زهير، قال: «حضرنا مع ابن الحريريّ في دعوة لظهير الدّين بن الوجيه رئيس البصرة في ختان ابنه أبي الغنائم، وكان هناك مغنٍّ يُعرف بـ محمّد المصري، وكان غاية في امتداد الصَّوت وطيّب النَّغمة، فغنّىٰ:

---

(١) خطا: من الخطو، يقال: خطا خطواً؛ أو من الذّنب بمعنىٰ الذّنب.

(٢) معجم البلدان: ١٦/ ٢٧١، وانظر: حا:١.

(٣) تزغ (بضمّ الزّاي وكسرها) تضلّ.

(٤) المُعَاقر: الملازم؛ أي يتعاقر من الخمر.

(٥) عاقر: من العقر؛ وهو الجرح والإيذاء.

(٦) الآل: الأهل والأقارب.

(٧) آل: سراب.

(٨) الحميم: الصّديق.

(٩) حميم: الماء الحار. انظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط (ط: ٢. بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م): مادة (زيغ): ١٠١١، ومادة (عقر): ٥٧٠، ومادة (أول): ١٢٤٤ ومادة (حمم): ١٤١٧.

(١٠) المصدر نفسه.

[مجزوء الرّمل]

بِالّذِي أَلْهَمَ[1] تَعْذِيـ ... بي ثَنَايَـاكَ[2] العِذَابَا[3]
مَا الّذِي قَالَتْـهُ عَينَـا ... كَ لِقَلْبِـي فَـأَجَـابَـا

فطرب الحاضرون، وسألوا ابن الحريريّ أن يزيد فيها شيئاً، فقال:

[مجزوء الرّمل]

قُـلْ لِمَـنْ عَـذَّبَ قَلْبِي ... وَهُـوَ مَـحْبُـوبٌ مُحَابَـى[4]
وَالَّذِي إِنْ سمْتُهُ[5] الْوَصْـ ... لَ تَـغَـالَـىٰ[6] وَتَغَابَـى[7]

فاستحسنها الجماعة، وأقسموا علىٰ المغنّي، ألاَّ يغنِّيهم غيرها، فمضىٰ يومهم أجمع بهذه الأبيات[8] ».

ألغازه الشِّعريّة:

جاء في معجم الأدباء: «. . . . وقرأت في كتاب لبعض أدباء البصرة، قال الشّيخ أبو محمّد، حرس الله نعمته معاياةً:

---

(١) أَلهم: لقَّن. القاموس المحيط : ١٥٨٩.
(٢) ثناياك: (الثّنايا) الأسنان الأربعة في مقدّم الفم؛ ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل؛ ومفردها ثنيّة. المرجع نفسه : ١٦٣٦.
(٣) العذابا: صفة للثّنايا؛ وعِذابا: جمع عذبة؛ والمقصود: أنَّها حلوة كالماء العذب. المرجع نفسه : ١٤٤.
(٤) مُحابىٰ: منصور محبوب قد اختصَّ بالميل إليه. المرجع نفسه: ١٦٤٢.
(٥) سمته الوصل: أوليته إيّاه. المرجع نفسه : ١٤٥٢.
(٦) تغالىٰ: بالغ في الغلوّ. المرجع نفسه: ١٧٠٠.
(٧) تغابىٰ: تغافل. المرجع نفسه: ١٦٩٧.
(٨) معجم الأدباء: ١٦/ ٢٧٠، وانظر: حا: ١.

[الخفيف]

مِيمَ مُوسَىٰ مِنْ نُونِ نَصْرٍ فَفَسِّرْ   أَيُّهذَا الأَدِيبُ مَاذَا عَنَيتُ[1]

وله في مثله:

[الخفيف]

باءَ بكـرٌ بِلاَمِ لَيلَىٰـ فَمَا يَنـ   ـفَكُّ مِنْهَا إِلاَّ بِعَينٍ وَهَـاءِ[2]»[3]

وذكر صاحب «الإنباه» بسنده إلىٰ أبي العبَّاس المندانيّ قاضي واسط ببغداد، وأبي الفضل عبد الوهاب بن هبة الله البغداديّ بسمرقند «قالا: أنشدنا القاسم بن علي الحريريّ لنفسه:

[الوافر]

وقُلْـتُ لِلاَئِمـي أَقْصِرْ فإِنِّي   سَأَخْتَارُ المَقَامَ[4] عَلَىٰ المُقَامِ[5]
وأُنْفِقُ مَا جَمَعْتُ بِأَرْضِ جَمْعٍ[6]   وَأَسْلُو بِالحَطِيمِ[7] عَنِ الحُطَامِ[8]»[9]

غير أنَّ ما يثير الدّهشة ما ذكره المرحوم الدُّكتور عمر فرّوخ في كتابه «الرّسائل والمقامات»، حيث وصف الحريري بأنَّه «لم يكن صاحب

---

(١) معنى البيت: ميم الرّجل: إذا أصابه الموم؛ وهو البُرسام، ويقال: إنَّه أشدّ الجدري. ونون نصر: حوت نصر؛ والنّون: السَّمكة؛ والمراد: أنّه أكل سمكة نصرٍ، فأصابه الجدريّ.
(٢) معنى البيت: باءَ بكر: أي أقرَّ. اللام: الدِّرع. إلاَّ بعين: إلاَّ بالدِّرع عينها. وهاء: أي: خذي؛ والمراد: لمَّا أقرّ لليلىٰ بالدّرع، ألزمته بها، فلا ينفكّ منها، إلاّ بالدّرع نفسها.
(٣) معجم الأدباء: ١٦/ ٢٧١.
(٤) المَقَام: المراد البيت الحرام.
(٥) المُقَام: الإقامة.
(٦) أرض جمع: المزدلفة؛ سُمّيت أرض جمع؛ لاجتماع النَّاس بها.
(٧) الحطِيم: ما بين الرّكن والمقام.
(٨) الحُطام: عَرَض الدّنيا الزّائل.
(٩) إنباه الرّواة: ٣/ ٢٥.

بديهة....»[1]، مخالفاً بذلك الأدباء والمؤرّخين القُدامىٰ، وسبق أن أشرنا إلى أقوال العلماء، والأدباء، والمؤرّخين فيه، ونكتفي - هنا - بذكر ما وصفه به ابن كثير؛ حيث قال: «ولم يكن ممّن تُنكَرُ بديهتُهُ، ولا تتعكّر فكرته، وقريحته[2]». وأمّا ما احتجّ به المرحوم الدّكتور عمر فرّوخ؛ فإنّه «لمّا طولِب بصنع مقامةٍ من مثل مقاماته، مكث أربعين يوماً، فلم يستطع أن يخطّ فيها كلمةً[3]».

وما أظنُّ هذه الحادثة كافيةً؛ ليحكم من خلالها على بديهة الحريريّ؛ فالكتّاب والشّعراء، يتعرّضون في كثير من المواقف لمثل هذه الحالات الطّارئة. وممّن تعرَّضوا إلى مثل ذلك جرير[4] الّذي وُصِف بأنّه يغرف من بحر، ومع ذلك فإنّه كان يعجز - أحياناً - عن أن يأتي ببيتٍ واحدٍ. وأمّا سبب ارتاجه في بلاط الخليفة، فقد ذكرنا، كيف اعتذر عنه بقوله: «كرهت كتابته؛ لئلاّ ألتزم بالمُقَام ببغداد.... ويتشعَّث عليَّ ما جمعته في المدّة الطّويلة[5]». وأمّا ابن خلّكان، فذكر أنَّ ابن الحريريّ «اعتذر من عيِّه، وحصره في الدّيوان؛ بما لحقه من المهابة[6]». ومهما يكن من أمر، فإنَّ الحريريّ بشرٌ، وكلّ إنسانٍ معرّض في فترة من الفترات، أو في موقف من المواقف، لأن يغلق أو يرتج عليه.

صلته بوجهاء عصره:

عاصر الحريريّ أربعة من الخلفاء العبّاسيّين، وكان له صلة ببلاطهم؛ وهم:

- القائم بأمر الله[7] (-٤٦٧هـ / ١٠٧٤)، وهو الخليفة السّادس والعشرون من الخلفاء العبّاسيّين.

- المقتدي بأمر الله[8] (-٤٨٧هـ / ١٠٩٤)، وهو الخليفة السّابع والعشرون.

---

(١) الرّسائل والمقامات: ٢٥.
(٢) البداية والنّهاية: ١٢/ ١٩٢.
(٣) وفيات الأعيان: ٤/ ٦٥.
(٤) ستمرّ ترجمته في الكتاب.
(٥) إنباه الرّواة: ٣/ ٢٧.
(٦) وفيات الأعيان: ٤/ ٢٦.
(٧) مرّت ترجمته في الصّفحة: ٨ .
(٨) مرّت ترجمته في الصّفحة : ٨.

ـ المستظهر بالله[١] (ـ٥١٢ ـ١١١٨م)، وهو الخليفة الثّامن والعشرون.

ـ المسترشد بالله[٢] (٥٢٩ هـ/ ١١٣٤م)، وهو الخليفة التّاسع والعشرون.

وكذلك، كان له صلة بوزرائهم، حتى إنَّ بعض الوزراء أخذوا عنه المقامات، كأنوشروان[٣]، وسيف الدّولة صدقة بن منصور[٤]. وكان له مراسلات مع فضلاء عصره؛ أمثال سديد الدّولة محمد بن عبد الكريم الأنباري[٥] وشيخ الشيوخ أبي البركات إسماعيل بن سعد[٦] وسواهما[٧].

مؤلّفاته وآثاره:

١ ـ درّة الغوّاص في أوهام الخواص[٨]:

وهو كتاب بيَّن فيه الألفاظ الّتي يستعملها الكتّاب استعمالاً في غير معناه. وأغلب الظّن أنَّ تأليفه له كان قبل سنة ٥٠٤هـ / ١١١٠م[٩]. وقد شُرحت الدّرّة شروحاً كثيرةً، وعلّق عليها حواشٍ كثيرة أيضاً؛ ذكرها صاحب كشف الظّنون[١٠].

---

(١) مرّت ترجمته في الصّفحة : ٩.

(٢) المسترشد بالله: أبو منصور، الفضل بن المستظهر بالله، ولد سنة ٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م، كان زاهداً متنسّكاً، يروي العلم،ويُروىٰ عنه. أسر ومات مقتولاً، بعد أن ولي الخلافة سبع عشرة سنة؛ وله من العمر ستةٌ وأربعون عاماً.
انظر سير أعلام النّبلاء: ١٩/ ٥٦١، والكامل في التّاريخ: ١١/ ٢٧ ـ ٢٨.

(٣) أنُوشِروان: هو أبو نصر أنو شروان بن خالد بن محمّد القاشاني، وزير المسترشد، كان عاقلاً مهيباً. مات سنة ٥٣١هـ / ١١٣٦م. المنتظم: ١٠/ ٧٧، والبداية والنّهاية: ٢/ ١٩١.

(٤) سديد الدّولة: صدقة بن منصور بن دبيس بن علي بن مزيد الأسدي النّاشري، كان يقال له: ملك العرب بالعراق، وكان ذا بأس وسطوة وهيبة. قتل سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٧م. وفيات الأعيان: ١/ ٢٢٩، وشذرات الذّهب: ٤/ ٢.

(٥) لم أصطد له ترجمة.

(٦) لم أصطد له ترجمة.

(٧) معجم الأدباء: ٨/ ٢٧٦.

(٨) في نزهة الألبّاء: «درّة الغوّاص فيما يلحن فيه الخواص». نزهة الألبّاء: ٣٧٩.

(٩) معجم الأدباء: ٨/ ٢٧٥.

(١٠) من هذه الشّروح والتّعليقات:
تتمّة أبي منصور الجواليقي (-٥٦٥هـ/ ١١٦٩م)، وسمّاها: «التكملة فيما يلحن فيه العامّة». وحاشية ابن الخشّاب (-٥٦٧هـ / ١١٧١م)، وحاشية محمّد بن محمّد المعروف

ووصف صاحب «كنوز الأجداد» كتاب الدُّرّة، بقوله: «وبقدر ما تحمل المقامات من ألفاظ وألغاز وأَحَاج؛ يحمل كتابه درّة الغوّاص من تحقيقاتٍ لغويّة، ونقد تراكيب، سرت على الألسن والأقلام في عهده. وهذا أيضاً نموذج من أسلوبه فيه: ومثله في اختلاف الرّواية، قول عروة بن أُذينة[1] :

[البسيط]

لَقَدْ عَلِمْتُ وَمَا الإِسْرَافُ مِنْ خُلُقِي ... أَنَّ الَّذِي هُوَ رِزْقِي سَوفَ يَأْتِينِي

فرویٰ أكثرهم لفظة الإسراف بالسّين المغفلة، وبعضهم بالشّين المعجمة؛ ليكون معناها التّطلّع إلى الشّيء والاستشراف له، وهو اختيار المرتضى أبي القاسم الموسويّ رحمه الله[2] ».

٢ ـ المقامات:

وهو الأثر الّذي شُهر به الحريريّ، وصار المثل المُحتذىٰ لكلٍّ مَن كتب المقامات علىٰ الرّغم من أَنَّ مبتكر هذا الفنّ بديع الزّمان الهمذاني، وقد بدأ تأليفه سنة ٤٩٥هـ / ١١٠١م[3] ، ودام تأليفه بضع سنوات، وجعلها خمسين مقامة، وقد وصفه محمّد كرد علي بقوله: «تحتوي ـ أي المقامات ـ علىٰ جدّ القول، وهزله، ورقيق اللّفظ وجزله، وغرر البيان ودُرره، ومُلح الأدب ونوادره، إلىٰ ما وشمها به من الآيات، ومحاسن الكنايات، ورصّعه فيها من الأمثال العربيّة، واللّطائف الأدبيّة، والأحاجي النّحويّة، والفتاویٰ اللُّغويّة، والرّسائل

بابن ظفر المكيّ (٥٦٨هـ/ ١١٧٢م)، ومختصر الدّرّة، للشّيخ عبد الرّحيم بن الرّضي (٦٧١هـ/ ١٢٧٢م)، وحاشية ابن برّي (-٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م). انظر بقيّة الشّروح والتّعليقات في حاجي خليفة مصطفى، كشف الظنون (استنبول: لا. مط، ١٩٤١م): ٦/٧٤١ ـ ٧٤٢.

(١) عروة بن أُذينة: هو عروة بن يحيى (ولقبه أذينة) بن مالك بن الحارث اللّيثيّ، كان شريفاً ثبتاً، يحمل عنه الحديث، ووفد على هشام بن عبد الملك؛ فهو معدود من الفقهاء، والمحدّثين غير أنَّ الشّعر غلب عليه. مات سنة ١٣٠هـ.
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحق أحمد محمد شاكر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦م): ٢/٥٧٩ ـ ٥٨٠.

(٢) كنوز الأجداد: ١/٢٧٧.

(٣) المرجع نفسه.

المبتكرة، والخطب المحبَّرة، والمواعظ المبكية، والأضاحك الملهية[1] ».

وأمّا صاحب «النّجوم الزّاهرة»، فذكر كتاب المقامات، ثمّ قال: «لا نظير له في معناه[2] ». ويرىٰ المرحوم عمر فرّوخ: «أنّ الحريريّ هو الذي خلق من المقامات فنّاً جديداً في الأدب العربي؛ ولهذا، نرىٰ الذين كتبوا في هذا الفنّ في ما بعد تلامذةً للحريريّ، لا لبديع الزّمان. فقد أُولع أكثرهم بالصَّنعة والزّخرف ولم يأنس منهم إلىٰ فطرته إلاّ قليل[3] ». ولما للمقامات من أهميّة فقد راح العلماء والأُدباء يشرحونها[4] ، أو يقلّدونها عبر العصور، ويعملون مقاماتٍ علىٰ غِرارها[5] ؛ والفضل للسَّابق، كما هو معلوم.

٣ ـ مُلحة الإعراب:

وهي أرجوزة في النّحو، تقع في أربعة وسبعين بيتاً وثلاثمائة بيتٍ، نظمها تلبيةً لطلب صديقه أبي الفتح هبة الله بن صاعد بن التّلميذ الكاتب؛ حيث قال بعد إطرائه علىٰ الحريريّ: «ولمّا وقع الاجتماع به في سنة أربع وخمسمائة ببغداد،

---

(١) كنوز الأجداد: ١/ ٢٢٩.

(٢) ابن تَغري بُرْدِي يوسف، النُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ط:١. القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٥م) : ٥/ ٢٢٥.

(٣) الرّسائل والمقامات: ٢٦.

(٤) من الأدباء الذين شرحوها: ابن برّي النّحوي (ـ٥٢٨هـ / ١١٣٣م)، والخوارزمي (ـ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م)، وابن الخشّاب البغداديّ (ـ٥٦٧هـ/ ١١٧١م)، وفيه يردّ على الحريريّ، وكمال الدّين بن الأنباريّ (ـ٥٧٧هـ/ ١١٨١م)، والشُّمَيم الحلّي (ـ٦٠١هـ / ١٢٠٤م)، والعكبريّ (ـ٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، والشُّرَيشيّ (ـ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م)، والواسطيّ (ـ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)، وعبد اللطيف البغداديّ (ـ٦٢٩هـ / ١٢٣١م)، وغيرهم. انظر الشريشيّ، شرح مقامات الحريريّ؛ تحق. محمّد عبد المنعم خفاجي (ط:٢. المكتبة الشّعبية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م): مقدّمة الكتاب.

(٥) ممّن نظموا المقامات بعد الحريريّ: الزّمخشريّ (ـ٥٣٨هـ / ١١٤٣م)، والشّاب الظَّريف (٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م)، وعمر بن الورديّ (ـ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، وصفيّ الدّين الحلّي (ـ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م)، والصّلاح الصّفديّ (ـ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م)، وجلال الدّين السّيوطيّ (ـ٩١١هـ / ١٥٠٥م)، وناصيف اليازجيّ (١٢٨٨هـ / ١٨٧١م)، والشّيخ إبراهيم الأحدب (١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م)، وغير هؤلاء كثير، إلاّ أنّ مقامات هؤلاء تقليد ظاهر للحريريّ مع تأخّرٍ عن رتبته في البراعة من حيث الموضوعات ومن حيث الأسلوب. وانظر تاريخ الأدب العربيّ، عمر فرّوخ : ٣/ ٣٦٨.

وسماعها منه عدّة دفعات ـ أي المقامات ـ جاريته، وسألته أن ينظم في النّحو مختصراً، يحفظه المبتدئون، فشرع في نظم هذه الأرجوزة، وأملىٰ عليّ منها أبواباً يسيرة، وانحدر من غير إتمامها، واستعاد منّي ما أملاه؛ ليحرّره، فكاتبته دفعاتٍ، أقتضيه بإنفاذها، وإنفاذ كتابه «درّة الغوّاص في أوهام الخواص»، فكتب إليّ جوابين؛ نسخة الأوّل منهما: وصل من حضرة سيدنا ـ أطال الله بقاءه ومدّته ـ. . . فأمّا «الملحة» إن أمكن تنفيذها مع أحد المتردّدين، إلىٰ هذا المكان؛ لألحق بها الزّيادة، وأهذّبها، كما يطابق الإرادة، فأوعز به[1] ».

وملحة الإعراب ربّما كانت أوّل أرجوزة في النّحو العربي، جاءت علىٰ هذا النّحو المتكامل؛ وأمّا نظم أبياتٍ في بعض المسائل النّحوية، فذاك أمرٌ شائع، كما يؤكّد الحريريّ نفسه في شرح الملحة: «ونظم بعض المحدثين في ذلك أبياتاً[2] ». ونظراً لأهميّة هذه الأرجوزة، فقد شقّت الطّريق لمن بعده أن يسلك هذا السّبيل؛ فحازم القرطاجنّي (ـ ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م)، نظم أرجوزة في النّحو، تقع في سبعة عَشَرَ بيتاً ومائتي بيتٍ[3] ، ومحمّد بن مالك الطّائيّ الجيّانيّ (ـ٦٧٢هـ / ١٢٧٣م)، نظم أرجوزة في النّحو؛ سمّاها الألفيّة، كادت تطفىء جذوة الحريريّ في ملحته، ثمّ جاء السّيوطي (ـ٩١١هـ / ١٥٠٥م)، وألّف «الألف الفريدة في علم العربيّة وشرحها»، ومن ثمّ شرح الأمثال العربيّة نظماً، وبعده ألّف الشّيخ إبراهيم الأزهريّ (ـ١١٠٠هـ / ١٦٨٨م)، أرجوزة المثلّثات اللّغويّة في ثمانية وأربعين بيتاً ومائة بيتٍ. ومن ثمّ كثرت الأراجيز في مختلف الفنون. وقد طبعت الملحة مفردة ومشروحةً سنة تسع وتسعين ومائتين وألف من الهجرة الموافق عام واحد وثمانين وثمانمائة وألف للميلاد.

٤ ـ شرح ملحة الإعراب:

وأمّا كتاب «شرح ملحة الإعراب» وهو موضوع دراستنا، فسيأتي الحديث عنه مفصّلاً.

---

(١) معجم الأدباء: ١٦/ ٢٨٥.

(٢) شرح ملحة الإعراب: ٢٦٧.

(٣) انظر ديوان القرطاجنّي حازم ؛ تحق عثمان الكعّاك (بيروت : دار الثقافة، لا.ت.) : ١٢٣ ـ ١٣٣.

٥ ـ ديوان ترسّل:

ذكر هذا الكتاب بعض من ترجموا للحريريّ، وهو «ينحطّ عن المقامات وبلاغتها[١]».

٦ ـ كتاب شعر:

والأغلب أَنَّ شعره لم يكن مجموعاً في ديوان، حيث تفرّد بذكر الدّيوان صاحب معجم الأدباء[٢]. وأمّا من ترجموا له، فذكروا أَنَّ له شعراً غير الذي في المقامات. وكما أسلفنا، لم يكن شعره إلاّ نادراً[٣]، وفي مناسباتٍ مختلفة بغية الوعظ والإرشاد.

٧ ـ الفرق بين الضّاد والظّاء:

وهو كتاب مرتّب على حروف الهجاء؛ ومنه نسخ في برلين[٤].

وفاته:

ذكر السَّمعانيُّ أنَّه سأل أبا القاسم بن أبي محمّد الحريريّ عن وفاة أبيه فقال: «توفي سنة ست عشرة وخمسمائة ببني حرام من البصرة». وسأله عن مولده، فقال: «لا أدري، غير أنّه قال لي: كان له وقت توفي سبعون سنة[٥]»؛ على أنّ بعضهم[٦]، ذكر وفاته سنة خمس عشرة وخمسمائة، والصّواب ما ذكرنا.

---

(١) إنباه الرّواة: ٣/٢٦ ـ ٢٧.

(٢) معجم الأدباء: ١٦/٢٧١.

(٣) إثارة التّعيين: ٢٦٤.

(٤) الدُجَيْلي عبد الصَّاحِب، أعلام العرب في العلوم والفنون (العراق: مطبعة النّعمان؛ النّجف، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م): ١/٢٥٧.

(٥) نزهة الألبّاء: ٣٨١، والنّجوم الزّاهرة: ٥/٢٢٦، وإنباه الرّواة: ٣/٢٧، ومعجم الأدباء (ط: ٣.بيروت): ٨/٢٦١ ـ ٢٦٢، وبغية الوعاة: ٢/٢٥٧.

(٦) ابن الجزري، اللّباب في تهذيب الأنساب (بغداد: مكتبة المثنىٰ، لا.ت): ١/٣٦٠، وانظر إثارة التّعيين: ٢٦٣.

ثالثاً ـ كتاب شرح ملحة الإعراب

* مادّة الكتاب ومنهجه
* مصادر الكتاب
* أبواب الكتاب
* مذهب الحريريّ النّحوي ومصطلحاته في كتابه
* مخالفة الحريريّ للنحاة وانفراده ببعض الآراء .
* زمن تأليف الكتاب
* أهميّة الكتاب وقيمته العلميّة

مادّة الكتاب ومنهجه:

ذكر الحريريّ أنّه نظم «الملحة» للمبتدئين، وبالتّالي فإنّ شرحه لها لا بد من أن يظلّ أقرب إلىٰ إيضاح الأمور الأساسيّة في النّحو من دون الغوص في معضلاتها؛ ولهذا، جاء هذا الكتاب مختصراً مفيداً، يقع في تسعةٍ وخمسين باباً، تناولت أبواب النّحو، والصّرف، والأصوات، والضرورات الشّعريّة، علىٰ شيءٍ من الإيجاز غير المخلّ بالغرض الأساس الذي من أجله؛ أُلِّف هذا الكتاب.

وأمّا بالنّسبة إلىٰ منهج الحريريّ في كتابه، فيمكن أن نلمس السّمات التّالية:

أ ـ السّهولة والوضوح:

من يقرأ كتاب الحريريّ، يجد نفسه أمام عالم متمكّن، يحسن عرض موضوعاته بأسلوب واضح، وألفاظ سهلة، وعبارات متماسكة متينة بعيدة عن التّعقيد وجفاف القواعد المنطقيّة؛ حتى ليحسّ القارىء أنّ الحريريّ، يحدّثه حديثاً أدبيّاً رفيعاً متميّزاً ببراعة الصّياغة، متجنّباً الحشو الذي لا فائدة فيه؛ ففي معرض تعريفه للكلام، يقول: «الكلام: عبارة عمّا يحسن السّكوت عليه، وتتمّ الفائدة به، ولا يأتلف من أقلّ من كلمتين. فأمّا قولك: صه، بمعنىٰ اسكت، ومه؛ بمعنىٰ اكفف، ففي كلٍّ منهما ضمير مستتر للمخاطب؛ والضّمير المستتر: يجري مجرىٰ الاسم الظّاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظتين. وكذلك قولك: قمت، وما أشبهه؛ فهو بمنزلة كلمتين؛ لأنَّ «التّاء» الّتي هي الضّمير بمنزلة الاسم الظّاهر[1]»؛ فنلحظ كلاماً واضحاً، مركّزاً، مترابطاً؛ يفهمه القارىء، ويستسيغه بسهولة.

وأغلب الظّنّ أنّ أسباباً عدةّ تكاملت؛ لتجعل الكتاب على غاية من السّهولة والوضوح في ذلك العصر منها:

- كون الحريريّ عربيّاً خالصاً عريق النّسب، فهم النّحو فهماً نظريّاً، وطبّقه تطبيقاً عمليّاً في حياته، فمارسه في تعليمه، وفي تأليفه، وفي نظمه.
- كون الحريريّ أديباً بارعاً ولغويّاً متمكّناً، يحسن تخيّر ألفاظه وعباراته؛ لاطّلاعه على أسرار العربيّة، ولإتقانه لها؛ ولقدرته في تطويع عويصِها؛ فغلب على

---

(١) شرح ملحة الإعراب: ٦٢ - ٦٣.

أسلوبه الطّابع الأدبيّ البعيد عن جفاف المنطق، حتّى لكأنّه يكتب قصة أو مقامةً لا تعقيدَ فيها.

- كون الحريريّ شافعيّ المذهب؛ وهو مذهب غلب على كتب فقهه طَابع السهولة والبعد عن جفاف القواعد المنطقية التي غلبت على كتب الفقه الحنفي وغيره في ذلك العصر.

- كون هذا الكتاب دُوّن للمبتدئين في عصر الحريريّ؛ ولذا،فلا بدَّ من أن يكون سهلاً واضحاً؛ ليتمكّن النّاشئة من الاستفادة منه.

ب ـ التّركيز والإيجاز:

التزم الحريريّ في منهجه ـ غالباً ـ التّركيز والإيجاز من دون ذكرٍ لأوجه الخلاف بين النّحاة؛ لأنّ الكتاب صُنِّف للمبتدئين ـ كما أشرنا ـ ولكنَّه عندما يجد نفسه مضطراً للدّفاع عن رأي، أو بيان وجهة نظر بعض النّحاة؛ فكان يذكر الآراء منسوبةً إلىٰ أصحابها أحياناً وغير منسوبة أحياناً أخرىٰ، كما سنرىٰ في ما بعد. وأمّا أمثلة التّركيز والإيجاز فكثيرة؛ فعلىٰ سبيل الذكر، لا الحصر كلامه علىٰ تعريف الاسم؛ حيث يقول: «الاسم مشتقٌّ من السّموّ؛ ولهذا، صُغّر علىٰ سُمَيّ؛ وإنَّما سُمّي اسماً؛ لأنَّه لمّا استغنىٰ عن الفعل والحرف، سما عليهما[1] ». وفي معرض حديثه عن فعل الأمر، يقول: «من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشْتقّاً من مصدر؛ كقولك: قم، واقعد. ألا ترىٰ: أنَّهما مشتقّان من القيام والقعود؟؛ والمقصود بقولنا، مشتقّاً من مصدر: الاحتراز بهذه اللّفظة من أسماء الأفعال؛ التي هي: «صه، ومه، إيه» ونظائرها؛ لأنَّها صيغت صيغ أفعال الأمر. إلاّ أنَّها غير مشتقّة من مصدر[2] »؛ فالعبارات ـ كما هو واضح ـ مركزة، وموجزة، وفي غاية الوضوح، حيث جاءت بعيدةً عن الحشو، متسلسلة ومعلَّلةً، تتناسب ومستوىٰ المتعلّمين المبتدئين.

جـ ـ اعتماد الحريريّ الشّواهد القرآنية والشّعريّة:

أكثر الحريريّ من الاستشهاد، بالآيات القرآنيّة فبلغ مجموع الآيات التي أوردها في كتابه خمس آياتٍ ومائتي آية؛ وأمّا الأبيات الشّعريّة، فأكثرها من الشّعر الجاهليّ والإسلاميّ، وقد بلغ مجموعها أربعةً وثمانين بيتاً؛ واستشهد بثلاثة

---

(١) شرح ملحة الإعراب: ٦٤.

(٢) شرح ملحة الإعراب: ٦٩.

أحاديث، وبقول واحد، من الأقوال المأثورة.

وأمّا الطّريقة التي اتّبعها في استشهاده بالآيات، أو الأبيات، ففي منتهىٰ البراعة؛ فهو يذكر بيتاً من أبيات «الملحة»، ثمّ يشرع في شرحه، وفي بيان مدلوله، ثمّ يعقّب بالحكم؛ ومن ثمّ، يأتي بالشّاهد القرآنيّ، أو الشّعريّ، أو بالاثنين معاً، ليكونا حجّةً له، وتأكيداً لما يذهب إليه من تقرير قواعد موضوعاته، مع دقّةٍ في التّحليل والتّعليل، وسرعة بديهة في استحضار ما يشتبه علىٰ النّاشئة حكمُهُ؛ والتّدليل عليه بما يكشف غموضه؛ ففي تعريفه للنّكرة، يذكر: «يعتبر الاسم النّكرة بحسن دخول «رُبّ» عليه؛ نحو ما تقدّم تمثاله في نظم «الملحة»، وبهذا الاعتبار؛ استدلّ علىٰ أنّ «مثلكِ» و«غيركِ» نكرتان؛ لجواز دخول «رُبّ» عليهما؛ كما في قول الشّاعر:

[الكامل]

يا رُبَّ غَيركِ في النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ   بَيضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ

وكقول امرىء القيس في مِثلكِ:

[الطّويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ ومُرضعٍ   فألْهَيْتُها عَنْ ذي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

يريد: فربّ مِثلِكِ؛ لأنّ «رُبَّ» تُضمر بعد الفاء، كما تُضمر بعد الواو[1] ».

ولا شكّ في أنّ هذه الطّريقة في عرضه واستشهاده، تشدّ القارىء، وتشوّقه إلىٰ متابعة القراءة من دون إحساس بملل ولا ضجر، ممّا يجعل الكتاب مناسباً لمستوىٰ المتعلّمين والمعلّمين علىٰ السّواء.

د ـ عرض الحريريّ لآراء النّحاة في المسألة الواحدة ـ أحياناً ـ وذكر حججهم

ذكرنا سابقاً، أنّ الحريريّ كان يعرض ـ أحياناً ـ آراء النّحاة؛ ليبيّن الحقيقة عند دفاعه عن رأي، أو لبيان وجهة نظر، وأنّه كان ينسب الآراء إلىٰ أصحابها ـ أحياناً ـ وغير منسوبة أحياناً أخرىٰ.

فمثال نسبته الآراء إلىٰ أصحابها قوله: «... وقد اختلف النّحويّون في آلة

---

(١) شرح ملحة الإعراب: ٧١- ٧٢- ٧٣.

التَّعريف، فكان الخليل يرىٰ: أنَّ الألف واللَّام جميعاً آلة التَّعريف، ويحتجُّ في ذلك، بأَنَّ اللاَّم لو أُفردت للتَّعريف؛ لجاءت منفردةً متحرّكةً كغيرها من اللاَّمات. فلمّا سُكِّنت، دلَّ علىٰ أنَّها متشبّثة بالألف، وحكي عنه أنّه كان يقول: آلة التّعريف «أل» على وزن «هل»، ولا يقول: إنَّها الألف واللاَّم. وعند غيره من النّحويّين، أنَّ اللاَّم وحدها للتّعريف، بدليل سقوط همزة الوصل، عند إدراج الكلام. ثمّ إنَّ التّعريف نقيض التّنكير؛ فلمّا كان التّنكير بالتّنوين الّذي هو علىٰ حرف واحد؛ وجب أن يكون التّعريف أيضاً بحرف واحد؛ لأنّ الشّيء، يُحمَلُ علىٰ نقيضه، كما يحمل على نظيره. وعند أصحاب هذا القول: إنَّ اللاَّم متحرّكة، وإنّما سُكِّنَتْ؛ لتشبّثها بالاسم الدّاخلة عليه، والإيذان بامتزاجها به، وحلولها بمنزلة جزءٍ منه، وإنَّ الألف إنَّما دخلت عليها؛ ليمكن افتتاح النّطق بها، إذا وقعت في أوّل الكلام[1] »؛ فنلحظ ممّا سبق أَنَّ الحريريّ نسب الرّأي الأوّل إلىٰ الخليل، ولم ينسب الرّأي الآخر، إلاَّ أنَّهُ بيّن عِلَّة الرّأيين معاً، من دون أن يرجّح أحدهما على الآخر.

ومثال عدم نسبته الآراء إلىٰ أصحابها قوله: «وقد اختلف النُّحاة في المصدر الواقع موقع الحال؛ كقولك: أقبل الأمير ركضاً، وجاء زيد مشياً. فقال الأكثرون: إنَّ الوجه نصبهما ونظائرهما علىٰ الحال... وقال بعضهم: بل ينتصبان انتصاب المصدر المحذوف فعله...[2] »؛ والأمثلة على كلا الحالين كثيرة، في كتابه.

هـ ـ نسبة الأحكام المهمّة إلىٰ أصحابها:

يرىٰ القارىء في كتاب أبي محمّد الحريريّ أنّه كان أميناً متّسماً برزانة العلماء وصدقهم، حيث كان ينسب الحكم إلىٰ صاحبه؛ لئلاّ يظنّ ظانٌّ أنّه له؛ ومثال ذلك قوله: «... حكي أَنَّ أبا عليّ الفارسيّ سُئل: هل يجوز إدخال «الهاء» في صفات الله تعالىٰ؟، فمنع منها، واحتجّ بأنَّ «الهاء» من خصائص المؤنّث التي ذمّ الله ـ تعالىٰ ـ من نسبها إليه بقوله سبحانه: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾[3] ؛ فلهذا، لم يجز إدخال «الهاء» في صفاته، تنزيهاً له، عمّا يُطلَقُ علىٰ صفة المؤنّث[4] »؛ وفي باب الجمع قال: «... ولم تتضمّن هذه الملحة

---

(١) شرح ملحة الإعراب: ٧٥.
(٢) شرح ملحة الإعراب: ١٧٠.
(٣) سيمر تخريجها في التّحقيق.
(٤) شرح ملحة الإعراب: ٧٠.

شرح أبنية التّكسير؛ لأنَّ شيخنا أبا القاسم النّحويّ ـ رحمه الله ـ كان يقول: «فسدت ألسنة العامّة إلاّ في نوعين؛ هما: الجمع والتّصغير». إلاّ أنَّ في بعض أبنية الجموع ما يغلط العامّة فيه، ويحتاج إلىٰ التّنبيه عليه؛ ولهذا، أوردنا ـ ههنا ـ نُبَذاً في شرحه[1] »؛ فلولا أنّه نسب القولين إلىٰ صاحبيهما؛ لظنّ ظانٌّ أنّهما للحريريّ نفسه، لما يقتضيه السّياق.

و ـ التّعليل:

لم يكتفِ الحريريّ بذكر الأحكام في كتابه، بل كان يعلّل غالباً كلّ ما جاء به من آراء، وما توصّل إليه من قواعد، وكان ـ أحياناً ـ يصرّح بلفظ «العِلّة»؛ كما في قوله: «والعِلّة في أنّه جُعل الإعراب آخر الكلمة أنَّ الإعراب وضع لتبيين المعنى، وتمييز الصّفة المتغايرة في الأسماء، وسبيل الصّفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلاّ بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا، جُعِل الإعراب في آخره[2] ».

وأحياناً، لا يصرّح بلفظِ «العِلّة»، وإنّما تفهم العِلّة من السّياق؛ كما قال معلّلاً سبب كسر نون المثنّىٰ: «وكان أصلها السّكون، إلاّ أنّه لمّا سكن ما قبلها، كسرت حتّى لا يلتقي ساكنان؛ ومن حكم السّاكنين إذا التقيا، أن يُكسر الأوّل منهما، إلاّ أنَّ الألف لمّا لم يمكن تحريكها؛ كُسرت النّون[3] »؛ وفي تعليله لتسمية المصدر مصدراً، يقول: «المصدر اسم يقع علىٰ الأحداث؛ كالضّرب، والقتل، والقيام، والقعود؛ وهو أصل الأفعال؛ ولهذا، سُمّي مصدراً؛ لصدور الأفعال عنه[4] »؛ والأمثلة على كلا الوجهين كثيرة في الكتاب.

ز ـ الاستطراد الهادف:

علمنا سابقاً، أنَّ الحريريّ كان يعتمد التّركيز والإيجاز في أثناء شروحه، وتعليلاته؛ غير أنّه كان يلجأ أحياناً إلىٰ الاستطراد الهادف، لا العفوي، وذلك؛ لإقحام الفوائد الضّروريّة في الوقت المناسب، والمكان المناسب؛ ولكي لا يملّ القارىء، أو السّامع كان يلجأ إلىٰ التّنويع في أُسلوبه بين الإنشاء والإخبار،

---

(١) شرح ملحة الإعراب: ١١٩.
(٢) شرح ملحة الإعراب: ٩٥.
(٣) م.ن: ١١٠.
(٤) م.ن: ١٦٦.

مستفيداً من قريحته الأدبيّة التي عُرف بها؛ فهو يسأل، ويتساءل، ثمّ يعقّب بالإجابة، وإن كانت الإجابة تحتاج إلى المزيد من الإيضاح، فكان يلقي تساؤلاً آخر، ويجيب عنه، حتّىٰ لا يدع مجالاً للشّك، أو التّساؤل لدىٰ القارىء؛ ففي معرض حديثه عن علامات الفعل الماضي، يذكر اتّصال التّاء السّاكنة؛ التي هي علامة فعلِ المؤنّث بآخره «... كقولك: قامت وذهبت...» ثمَّ يستطرد، فيقول: «...وبذلك استُدِلّ على أنَّ «نِعْمَ» و «بِئْسَ» فعلان؛ كقولك: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة نُعم؛ ومنه الحديث: من توضّأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ، ومن اغتسل فالغسل أفضل...» ثمَّ يستطرد إلى شرح الحديث، وذكر روايةٍ أخرىٰ: «فبها ونعمْتَ»؛ ليبيّن المقصود من هذه الرِّواية، ثمّ يستطرد قائلاً: فإن اعترض معترض بأنَّ «الباء» قد وُجِدَت داخلةً علىٰ «نِعْم»، كما حكي عن بعض الأعراب بُشِّر ببنت؛ فَوجم، فقيل له: «نِعم الولدُ هي»؛ فقال: «والله، ما هي بنعم الولد نصرُها عواء، وبرّها سرقة»، فالجواب عنه: أنَّ «الباء» دخلت على اسم محذوف في الكلام؛ وتقديره: ما هي بالّتي يقال لها نعم الولد[1] »؛ ومن أمثلة الاستطراد المقصود لذاته ما جاء به بعد أن بيّن عِلَّة جعل الإعراب آخر الاسم؛ حيث استطرد قائلاً: «... وإنّما سُمّي الضَّمُّ الرَّفعَ؛ لأنَّ الضّمَّ من الواو، ومخرج الواو من الشّفتين؛ وهما أرفع الفمّ، وسمّي الفتح نصباً؛ لأنَّ الفتح من الألف؛ والألف حرف منتصب يمتد إلىٰ أعلىٰ الحنك، وسُمّي الكسر جرّاً؛ لأنّه من الياء التي تهوي عند النّطق سُفلاً، وإنّما سُمِّي الجزم جزماً؛ لقطع الحركة، إذ الجزم ـ في اللُّغة ـ القطع؛ كقولهم: جزمت اليمين؛ أي: قطعتها[2] »؛ والأمثلة على ذلك كثيرة.

ج ـ الأسلوب التّعليميّ والتّقسيم المنهجيّ:

يبدو الأسلوب التّعليميّ واضحاً سائداً في مختلف أبواب الكتاب، وكما بات جليّاً لنا بعدما أوضحنا في الفِقْرات السّابقة، وما يدلّنا على ذلك، فضلاً عمّا سبق: ترتيبه لموادّه، وترقيمه لمفرداتها، وعناصرها؛ حتّى يسهّل للمبتدئين حفظها بيسر وسهولة؛ ففي باب الجموع، يقول: «فأمّا أبنية جمع القِلّة فأربعة؛ أحدها: فَعَل. والثّاني: أَفْعَال. والثّالث: أَفْعِلَة. والرّابع: فِعْلَة...[3] »؛ وفي باب

(١) سيمر تخريج هذا المثل في الصفحة ٦٨:

(٢) شرح ملحة الإعراب: ٩٥.

(٣) م.ن: ١٢٠.

المبتدأ، يقول: «... والغالب أن يكون المبتدأ معرفةً، وقد يأتي نكرةً في خمسة مواطن؛ أحدها: ... الثّاني: ... الثّالث: ... الرّابع: ... الخامس: ...[1]». وهكذا؛ والأمثلة على ذلك كثيرة.

ط ـ عرض الحريريّ للخيارات النّحويّة مع الاختيار والتّرجيح:

يسرد الحريريّ ـ غالباً ـ ما تسمح به اللُّغة، وما يجوز في قواعدها في معرِض شروحه، واستطراداته بمهارة تنمُّ عن قوّة حافظةٍ، وسلامة إدراكٍ، وحسن تخيّر وترتيب؛ وهو يشير إلىٰ الرّأي الأرجح بقوله: «... فالاختيار...»، ويشير إلىٰ الرّأي الأضعف، بقول: «وقد يجوز...»؛ ففي باب «مالم يُسَمَّ فاعله»، يتحدّث عمّا ينوب عن الفاعل ـ إذا تعدّىٰ الفعل إلىٰ مفعولين ـ: «فالاختيار: أن ترفع الأوّل منهما، وتنصب الثّاني، فتقول: أعطي زيدٌ درهماً، وكسي العبدُ ثوباً؛ وقد يجوز رفع الثّاني، ونصب الأول فتقول: أعطي زيداً درهمٌ، وكسي العبدَ ثوبٌ؛[2]». ولعلَّ هذا المنهج الذي اتّبعه الحريريّ، في خياراته، يشهد على سهولة التّأليف، في علم النّحو، وخلوّه عن الحدود المنطقيّة، والتّفريعات التي تميل إلىٰ الافتراضات، وتنأىٰ عن صفاء لغتنا واستخدامها، وهو يعطينا أنموذجاً يحتذىٰ من النّحو العملي السّهل المبسّط الذي إليه نسعىٰ.

مصادر كتاب شرح ملحة الإعراب:

علمنا أنَّ هذا الكتاب شرح لمنظومته النّحويّة التي نظمها تلبية لطلب صديقه الفَضْل بن صَاعد الكاتب، ورأينا من خلال عرضنا لمادّة الكتاب ومنهجه، أنَّ الحريريّ، استقىٰ كثيراً من آرائه وأفكاره من كبار العلماء الذين تقدّموه؛ من أعلام المدرستين: البصريّة والكوفيّة؛ وأنّه ساق تلك الآراء بإسنادها إلىٰ أصحابها، وأحياناً ساقها من غير إسناد كما أشرنا. وتبيّن لنا مدىٰ عمق ثقافته، وسَعة اطّلاعه، ووسع أفقه، وبعد نظره، حين كان يناقش المسائل، ويعرض حجج أصحاب الرّأي فيها، وترجيحه لرأيٍ على رأي؛ واستشهاده علىٰ ما يذهب إليه بالآيات القرآنيّة التي احتلّت المكانة الأولىٰ في شواهده، وأولاها الأهميّة العظمىٰ، أو الاستشهاد بالأبيات الشّعريّة؛ الجاهليّة والإسلاميّة والتي احتلت

---

(١) شرح ملحة الإعراب ٤٢ - ٤٣.
(٢) م.ن: ١٥٨ - ١٥٩.

المكانة الثّانية من حيث الأهميّة، كما استشهد بثلاثةِ أحاديثَ شريفة؛ وهي علىٰ قلّتها، تدلُّ علىٰ أنَّه كان يميل إلىٰ الاستشهاد، بالحديث النّبويّ، خلاف الكثيرين من النّحاة الذين لا يحتجّون بالحديث الشّريف؛ وأمّا استشهاده بالأمثال والأقوال المأثورة، فلم يذكر إلاّ قولاً واحداً علىٰ الرّغم من أنَّه أورد في «مقاماته» ما ينيف على ثمانين قولاً ومائة قول؛ ولعلَّ عدم إيراده للأقوال والأمثال؛ لكونه لايراها صالحةً للاحتجاج بها.

أبواب الكتاب:

نهج الحريريّ نهجاً في ترتيب أبواب كتابه، جعله المثل المحتذىٰ لمن جاء بعده من النُّحاة؛ كابن مالك الطّائيّ في ألفيّته، وابن هشام الأنصاري في قطر النّدىٰ وشرحه، وشذور الذّهب وشرحه، وفي شرحه المسمّىٰ «أوضح المسالك إلىٰ ألفيّة ابن مالك»؛ التي نظمها ابن مالك على نسق منظومة الحريريّ، كما أشرنا من قبل.

وقد بدأ الحريريّ بـ «باب الكلام»، فباب الاسم، فالفعل، فالحرف، ثمّ ذكر طائفةً من الأبواب الصّرفيّة؛ كالتّصغير، والنّسب، وألف الوصل، والقطع، والمذكّر والمؤنّث، والأفعال المهموزة، وبعدها عاد إلى ذكر أبوابٍ نحويّةٍ، تدور حول الأدوات، ونواصب الأفعال، واستخدامها، والجوازم وأنواعها، وختم كتابه بباب البناء.

مذهب الحريريّ النّحوي:

لاشكّ في أنَّ المذهب النّحويّ لمؤلِّف ما، يعرف من خلال سيره في نهج المدرسة التي ينتمي إليها، وغالباً ما يتّضح ذلك باستخدامه مصطلحاتها؛ والقارىء في كتاب الحريريّ، يجده يعتمد الوجهة البصريّة؛ حيث يعتمد أتباعها ـ في احتجاجهم ـ القبائل المشهورة بفصاحتها، ولا يقيسون علىٰ القليل، أو النّادر، كالكوفيّين؛ وهذا ما أوقع الحريريّ في التفرّد ببعض الآراء التي سنشير إليها.

مصطلحات الحريريّ:

وأمّا مصطلحاته: فهو يستعمل المصطلحات البصريّة ـ غالباً ـ كـ «الظّرف، والعطف، والجرّ، وضمير الفصل والرّفع والنّصب»، وهو مع هذا، يستعمل بعض المصطلحات الكوفيّة، كـ «مالم يُسمّ فاعله، والنّعت»؛ لأنّه كان متحرّراً من القيود، مجتهداً، يأخذ بالخيارات اللّغويّة والنّحويّة ـ كما ذكرنا ـ ولم يُلزم نفسه،

باتّباع مذهب معيّن ـ على الرّغم من موافقته للبصريّين في مسائل الخلاف كلّها ـ كفعليّة «نعم وبئس وليس وعسى وعدم تقدّم الفاعل على الفعل، وخبر إنّ مرفوع بها، وتقسيم الأفعال بحسب الزّمان إلىٰ ماضٍ، ومضارع، وأمر، والمضمر بدل الكناية، وحروف الجرّ؛ التي يسمّيها الكوفيّون حروف إضافة، أو حروف صفات، وعامل ـ المشغول عنه المنصوب ـ فعلٌ مقدّر يفسّره المذكور، والاسم الواقع بعد (كان) مرفوع بها علىٰ التّشبيه بالفعل».

مخالفة الحريريّ للنّحاة وانفراده ببعض الآراء:

للحريريّ آراء انفرد بها، أو شاركه فيها غيره، خلافاً لجمهور النّحاة؛ ومن تلك الآراء:

١ ـ عدّه «أو» حرفاً يفيد التّقريب، في نحو: «ما أدري أَسلَّم أو ودّع[(١)]». وذكر ابن هشام في «المغني»، بعد اعتماده هذا الرّأي: «قاله الحريريّ وغيره[(٢)]».

٢ ـ إنكاره أن تكون «عن» بمعنىٰ الاستعانة، في نحو: «رميت عن القوس[(٣)]»؛ لأنّهم يقولون أيضاً: رميت بالقوس. وقال ابن هشام بعد ذكره لهذا الرّأي: «حكاهما الفرّاء، وفيه ردّ على الحريريّ، في إنكاره أن يقال ذلك، إلاّ إذا كانت القوس هي المرميّة[(٤)]».

٣ ـ تلحين الحريريّ من قال:

[مجزوء الرّمل]

كـلُّ عندٍ لَـكَ عِنْـدي   لا يُسَاوي نصفَ عِنْدي

قال ابن هشام في المغني: «قال الحريريّ: لحن. وليس كذلك، بل كُلّ كلمة ذُكرت مُراداً بها لفظها، فسائغ أن تتصرّف تصرّف الأسماء، وأن تعرب، ويحكىٰ أصلها[(٥)]».

---

(١) شرح ملحة الإعراب: ٢٦٢

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحق. مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله (ط: ٣. (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢م) : ٩٤.

(٣) شرح ملحة الإعراب: ١٢٦.

(٤) مغني اللبيب: ١٩٨.

(٥) المصدر نفسه: ٢٠٧.

٤ ـ مخالفته في مجيء خبر «لعلّ» فعلاً ماضياً: قال ابن هشام: «ولا يمتنع كون خبرها فعلاً، خلافاً للحريريّ، وفي الحديث: «وما يدريك لعلّ الله اطّلع علىٰ أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم[1]»، إلىٰ أن قال: «وممّا يوضح بطلان قوله ـ أي الحريريّ ـ ثبوت ذلك، في خبر «ليت»؛ وهي بمنزلة «لعلّ»؛ نحو: ﴿يَاليتني مِتُّ قَبْلَ هذَا وكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيّاً﴾[2]، وقوله: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُراباً﴾[3].

٥ ـ نسب ابن هشام تسمية «واو الثّمانية» إلىٰ «الحريريّ من الأدباء، وابن خَالَوَيه[4] من النّحويّين الضّعفاء، وإلىٰ الثّعلبي من المفسّرين[5]»؛ وقال: «زعموا أنّ العرب، إذا عدّوا قالوا: ستة سبعة وثمانية، إيذاناً بأنّ السّبعة عدد تامّ، وأنّ ما بعدها عدد مستأنف، واستدلّوا علىٰ ذلك بآيات: إحداها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[6] . . . .[7]».

٦ ـ موافقة الحريريّ للمبرد والفارسيّ، في أنّ «أمس» يُصغّر، فيعرب، كما يُعرب إذا كسّر، وتبعهم ابن مالك، ونصّ سيبويه علىٰ أنّه لا يُصغّر وقوفاً منه علىٰ السّماع، والأوّلون اعتمدوا علىٰ القياس، ويشهد لهم وقوع التّكسير، فإنّ التّكسير والتّصغير أخوان[8]».

---

(١) مغني اللّبيب: ٣٨٠.
(٢) س: ١٩ (مريم، ن:٢٤، مك) ﴿فأَجَاءَهَا المَخاضُ إلىٰ جذعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَاليتني مِتُّ قَبْلَ هٰذَا وَكُنْتُ نَسْياً منسِيّاً﴾.
(٣) س: ٧٨ (النّبأ، ن:٤٠، مك) ﴿إنَّا أَنْذَرْنَاكُم عَذَاباً قريباً يَومَ يَنْظُرُ المَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الكَافِرُ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً﴾.
وانظر مغني اللبيب: ٣٨٠ ـ ٣٨١.
(٤) ابن خَالَوَيهِ: الحسين بن أحمد (ـ٣٧٠هـ / ٩٨٠م)، أخذ عن ابن دريد، وأبي بكر بن الأنباري؛ له: إعراب ثلاثين سورة من القرآن، والجمل في النّحو وغيرهما. إنباه الرّواة: ١/ ٣٢٤، وبغية الوعاة: ١/ ٥٢٩.
(٥) الثّعلبي: أبو اسحق، أحمد بن محمّد النّيسابوري (ـ٤٢٧هـ/ ١٠٣٥م)، عالم في العربيّة؛ له: الكشف والبيان في تفسير القرآن.
(٦) س: ١٨ (الكهف، ن:٢٢، مك). ﴿ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُم . .﴾
(٧) مغني اللّبيب: ٤٧٤.
(٨) شرح ملحة الإعراب: ٣٣٨.وانظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب؛ تحق. عبد الغني الدّقر (دمشق : دار الكتب العربية ، لا.ت) : ١٣٠ ـ ١٣١.

٧ ـ ذكر ابن هشام في المغني: «وزعم الحريريّ أنّه يجوز في «عَلِمَ» المتعدّية لاثنين أن ينقل بالتّضعيف إلىٰ ثلاثة، ولا يشهد له سَمَاع، ولا قياس . . .[١]».

٨ ـ زعمه أنَّ «أنَّ» لا تأتي بعد «هب»، وقال ابن هشام رادّاً عليه: «زعم الحريريّ أنّ قول الخواص: هب أنَّ زيداً قائم لحن، وذهل عن قول القائل: هبْ أَنَّ أبانا كان حماراً[٢]».

زمن تأليف الكتاب:

علمنا سابقاً، أنَّ الحريريّ ألَّف كتابه هذا، بعد أن نظم «الملحة» تلبيةً لطلب صديقه الفضل بن صاعد الكاتب[٣]، وطبعيٌّ أن يكون شرح الملحة بعد نظمها، وما يعزّز هذا الظنّ، بأنَّ الحريريّ ألَّف هذا الكتاب أواخر حياته ما أودع فيه من علم غزيرٍ، يدلّ علىٰ نضوج علميّ، وفهم عميق للنّحو، فضلاً عن سمة الإحاطة والشّمول البارزة في أثناء شروحه، وتعقيباته علىٰ المسائل المتنوّعة.

أهميّة الكتاب وقيمته العلميّة:

تتجلّىٰ أهميّة كتاب «شرح ملحة الإعراب» من خلال الفِقْرات السَّابقة، وما ذُكر فيها من سمات، اتّصف بها هذا الكتاب؛ فجاء كتاباً جامعاً ومختصراً في الوقت نفسه؛ لأنَّه صُنِّف للمبتدئين، مع سهولةٍ وسلامةٍ في عباراته، ووضوحٍ وجلاءٍ في أسلوبه، ومتانةٍ في تراكيبه؛ حتّى لكأنّه كتابٌ أدبيّ، تجلّت فيه براعةُ الحريريّ من خلال عرضه لموادِّه، وتعليلاته، واستحضاره الشّواهد المناسبة الّتي يأتي بها برهاناً علىٰ صحة آرائه؛ وهو كتابٌ غنيٌّ بالشّواهد القرآنيّة والشِّعريّة، واللّطائف اللّغويّة، والفوائد المقحمة في استطراداته. وهو وإن أُلِّف للمبتدئين في عصر الحريريّ، والعصور التّالية له؛ فهو مناسب ومفيد للمبتدئين، وللمتخصّصين معاً في عصرنا.

---

(١) شرح ملحة الإعراب: ١٦٠، وانظر مغني اللّبيب: ٦٨٠.

(٢) هذا من «المسألة الحماريّة» في إرث زوج، وأمّ، وأخوين لأم، وأخوين لأب وأم. حكم فيها عمر ـ رضي الله عنه - بالنّصف للزّوج، والسّدس للأم، والثّلث لأخوين لأم، وترك الأخوين لأب، وأم. فقالا له: هب أنّ أبانا كان حماراً، فأشركنا بقرابة أمّنا. ففعل. وانظر مغني اللّبيب: ٧٧٥؛ حا:٦.

(٣) مرّت ترجمته.

رابعاً ـ معالم التّحقيق ودواعيه وخطّته

أ ـ نسبة الكتاب
ب ـ نسخ الكتاب
ج ـ دواعي التّحقيق
د ـ خطّة التّحقيق
هـ ـ مصطلحات ورموز معتمدة في التَّحقيق

أ ـ نسبة الكتاب:

أجمعت كتب التّراجم إجماعاً تامّاً، على نسبة هذا الكتاب إلىٰ أبي محمّد الحريريّ، وقد اشتهر هذا الشّرح كثيراً، في الأوساط الثّقافيّة، حتّى غدا مقرّراً دراسيّاً في الجامع الأزهر، حتّى القرن الثّاني عشر الهجري ـ كما أسلفنا ـ فضلاً عن أنّ النّحويّين المتأخّرين، ذكروا آراء الحريريّ التي خالف فيها جمهور النّحاة، وتفرّد بها

ب ـ نسخ الكتاب:

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب خمس نسخ مخطوطة، وواحدة مطبوعة من دون تحقيق؛ قارنّا بها، ما حقّقناه من النّسخ المخطوطة، بعد اعتماد إحداها «أُمّاً» لاعتبارات، سنوردها في حينها.

وأمّا النّسخ المخطوطة؛ فهي:

أوّلاً ـ نسخة برقم «١٧٥٧» عام. مكتبة الأسد، بدمشق.

تقع هذه النّسخة في «١١٣» ورقة. قياس الورقة: ١٨× ١٣,٥سم؛ وفي كلّ صفحة ١٣ سطراً؛ وفي كلّ سطر ١٠ كلمات غالباً.

وقد كتبت بخطّ نسخي جميل مشكول، وكتبت أبيات «الملحة» مشكولةً بالحمرة؛ وترك لها هامش بعرض ٢,٥ ـ ٣سم. وقد سطت الأَرَضَة والرّطوبة علىٰ المخطوط؛ فأتلفتا بعض أطراف الأوراق؛ والنّسخة مخرومة من آخرها؛ حيث تنتهي بالبيتين:

وَقَدْ بَنَوا يَفْعَلْنَ فِي الأَفْعَالِ   فَـمَـالَـهُ مُـغَيَّـرٌ بِـحَـالِ
تَقُـولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْـرَحْنَ وَلَـمْ   يَسْرَحْـنَ إِلَّا لِلْحَـاقِ بِالنَّعَـمْ

وأغلب الظّنّ أنّها تنقص ورقة واحدة. وقد رمزنا إلىٰ هذه النّسخة بحرف «أ».

ثانياً ـ نسخة برقم «٦٦١٧» عام في المكتبة نفسها.

تقع هذه النّسخة في «٨١» ورقةً؛ قياس الورقة: ١٨×١٣سم؛ في كلّ صفحة ١٩ سطراً؛ وفي كلّ سطر ١٢ ـ ١٣كلمة.

كتبت هذه النّسخة بخطّ نسخي جميل معجم مشكول، وكتبت أبيات «الملحة» بالحمرة، وترك لها هامش بعرض ٢سم؛ عليه بعض التّصويبات؛ وعلىٰ الورقة الأولىٰ قيد تملّك باسم عبد اللّطيف بن إبراهيم الذّهبي سنة ١٢٦٦هـ.

أوّلها:

أقول من بعد افتتاح القول   بحمد ذي الطّول الشّديد الحول

وآخرها:

ذكر ناسخها علي بن يوسف الشّافعي، وتاريخ الفراغ من نسخها في: ٢٥ رمضان/ ٢٢ كانون الأوّل، من دون تحديد السّنة؛ وقد رمزنا إليها بحرف «ب».

ثالثاً ـ نسخة برقم «١٧٩٦» عام في المكتبة نفسها.

تقع هذه النّسخة في «١٤٦» ورقة؛ قياس الورقة: ١٨,٥× ١٣,٥سم؛ في كلّ صفحة ١٣ سطراً؛ وفي كلّ سطر ١٠ كلمات غالباً.

كتبت هذه النّسخة بخطّ نسخي جميل مشكول؛ وكتبت أبيات «الملحة» بالحمرة، وترك هامش بعرض ٣سم عليه بعض التّعليقات والتّصحيحات، وفي الأوراق والغلاف أكل أرَضَة قليل.

وأوّل النّسخة بعد البسملة:

قال الشّيخ العالم العلاّمة الحبر الفهّامة سراج الدّين الحريريّ رحمه الله:

أَقُـولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ القَـولِ   بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ الحَولِ

يَاسَائِلِي عَنِ الكَلَامِ المُنْتَظَمْ   حَـدّاً وَنَـوعاً وَإِلَىٰ كَـمْ يَنْقَسِـمْ

ثمّ يعقّب ذلك بالشّرح: الحدُّ: ما يمنع المحدود من الخروج عمّا حُدّ به...

وآخرها:

وقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةُ الإِعْرَابِ   مُودَعَةً بَدَائِعَ الإِعْرَابِ

ويلي ذلك تاريخ الفراغ من النّسخ: نهار الثّلاثاء، التّاسع من شهر رمضان، سنة تسعين وسبعمائة، ولم يذكر اسم النّاسخ. وقد رمزنا إلىٰ هذه النّسخة بحرف «ج» واعتمدناها النّسخة الأمّ في التّحقيق، كما سنبيّن لاحقاً.

رابعاً ـ نسخة برقم «١٧٥٨» عام في المكتبة نفسها؛ منقولة عن دار الكتب الظّاهريّة

بدمشق.

عدد أوراقها: ١٠٧ ورقات؛ قياس الورقة: ٢١× ١٤سم في كلّ صفحة ١٧ سطراً؛ وفي كلّ سطر ١١ كلمة تقريباً.

كتبت بخطّ نسخي معتاد؛ فيه بعض الشّكل، وكتبت أبيات «الملحة» بالحمرة، وأمَّا الشّروح فبالسّواد، وخطّ فوق الكلمات المهمّة بالحمرة أيضاً؛ وترك للمخطوط هامش بعرض ٤سم؛ وعلىٰ الورقة الأولىٰ قيد تملّك باسم الشّيخ علي شيخ الطّيبة.

أوّلها:

أقولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ القَولِ بِحَمْدِ ذِي الطَّولِ الشَّديدِ الحَولِ

وآخرها:

ثُمَّ الصّلاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ عَلَىٰ النَّبيِّ المُصْطَفَى مُحَمَّدِ

ويليه: «تمّت الملحة بشرحها. بحمد الله وعونه ـ على يد العبد الفقير إلىٰ الله ـ تعالىٰ ـ قاسم بن مصطفىٰ الجيدوري غفر الله له، ولوالديه، ولمشايخه . . . فرغ نهار الثّلاثاء في العشر الأخر من جمادىٰ الأولىٰ الذي من شهور سنة ١١٥٦هـ».

وقد رمزنا إلىٰ هذه النّسخة بحرف «د».

خامساً ـ نسخة برقم «١٧٥٥» عام في المكتبة نفسها.

عدد أوراقها: ٩٥ ورقة؛ قياس الورقة: ١٨× ١٣,٥سم في كلّ صفحة: ١٧ سطراً؛ وفي كلّ سطر ٨ كلماتٍ غالباً.

كتبت بخطّ نسخي معتاد، وكتبت أبيات الأرجوزة، ورؤوس العبارات، والمفردات المهمّة بالحمرة؛ ترك للمخطوط هامش بعرض ٢سم؛ عليه تصويبات. علىٰ الورقة الأولىٰ قيد تملّك باسم يوسف بن عبد الرّحمٰن الحنبلي، وباسم سليمان (؟)، وباسم عبد الحافظ بن عبد الرّحيم البداوي. وعلى الورقة الأخيرة قيد تملّك آخر باسم محمد بن محمد بن عليّ الشّافعيّ المصري المشهور بأبي البركات بن الرّامي.

أوّلها:

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ القَولِ بحَمْدِ ذِي الطَّولِ الشَّديدِ الحَولِ

وآخرها:

ثمَّ الصَلاَةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ عَلَىٰ النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ مُحَمَّدِ

يلي ذلك تاريخ الفراغ من النَّسخ: نهار الجمعة آخر جمادىٰ الآخرة سنة ٨٤٤هـ. فاسم النّاسخ محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن سهل الحنفي. وقد رمزنا إلىٰ هذه النّسخة بحرف «هـ».

كما اعتمدنا نسخة «الملحة» مفردةً، من غير شرح؛ لمقارنة أبيات الملحة المشروحة بها؛ واخترنا النّسخة ذات الرّقم «٧٧٥٤» عام في المكتبة نفسها.

عدد أوراقها: ٢٠ ورقة؛ قياس الورقة: ١٦,٥ × ١٢,٥سم في كلِّ صفحة ١٠ أسطر؛ وفي كلِّ سطر بيت من أبيات الملحة ترك هامش بعرض ٢,٧٥سم، كتبت عليه أبواب الملحة، بخطٍّ مغايرٍ لخطّ الأصل، ورمزنا إلىٰ هذه النّسخة، بحرف «واو».

وأمّا نسخة الكتاب المطبوع؛ التي قارنّا بها الأصل المحقَّق، كما أشرنا، فقد طبع، في مطبعة دار الكتب العربيّة الكبرىٰ، بمصر، على الحجر، وكان الفراغ، من طبعه، في رجب الفرد سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م؛ وقد أشرنا إلىٰ مواطن النّقص فيه، في أثناء مقابلته بالأصل المحقَّق، وقد أشرنا إلى الكتاب المطبوع، بالحرف «ط».

تخيّر النّسخة الأم ودواعيه.

بعد مقابلة النُّسخ ومقارنتها ببعضها، قررنا اتّخاذ النّسخة المرموز إليها بحرف «ج» أصلاً؛ لجملة دواعٍ؛ منها:

أوّلاً ـ أنَّها أكمل النّسخ على الإطلاق، وتكاد تخلو خلوّاً تامّاً من الأغلاط النّحويّة، واللّغوية، والإملائيّة.

ثانياًـ لكونها أقدم النُّسخ الّتي تمَّ الحصول عليها.

ثالثاً ـ وضوحها وخلوّها من العيوب، وضبط كلماتها بالحركات في مواطن كثيرة.

وقد اعتمدنا في المقارنة النّسختين «أ» و «ب»؛ لأنّهما واضحتان ومكتوبتان بلغة سليمة أيضاً؛ ولم نهمل الاستفادة من النّسختين «د» و «هـ» في مواضع متعدّدة، وأشرنا إلىٰ ذلك كلّه في الحاشية؛ وبعد أن أنهينا عمليّة التّحقيق؛ قارنّا

النّص المحقّق بالنّسخة المطبوعة ـ كما أشرنا ـ؛ ليأتي الكتاب أكثر ضبطاً ودقّةً، وأشرنا إلىٰ ذلك كلّه من قبل.

جـ ـ دواعي التّحقيق:

تعود صلتي بكتاب «شرح ملحة الإعراب»، إلىٰ أخي الفاضل الدُّكتور عبد الكريم محمّد حسين، أستاذ النّقد الأدبي القديم، بجامعة دمشق، حيث أعلمني أنّ أحد الطّلاب، أراد تحضير رسالة ماجستير، بتحقيق هذا الكتاب، غير أنّ ظروفه الخاصّة، اضطرّته إلىٰ الانقطاع، عن متابعة العمل؛ ومن ثَمّ، اتّصلنا بالأستاذة المشرفة التي أكّدت عدم متابعة الطّالب، وانقطاعه، وأنّ الكتاب المذكور، ليس بحوزة أحدٍ، حتى ذٰلك التّاريخ.

بعد ذلك، توجّهنا إلىٰ أستاذنا العلاّمة أحمد راتب النّفاخ ـ طيّب الله ثراه ـ وأطلعناه على ما قصدنا إليه وأَنَّ التَّحقيق، سيكون بإشراف الأستاذ الدّكتور أسعد ذبيان؛ أستاذ الدّراسات العليا، بكليّة الآداب، في الجامعة اللبنانيّة، فوافق على العمل، وحثّنا على الدّقة، والصّدق، والصّبر، والأناة؛ ليأتي العمل متكاملاً مشرِّفاً؛ وهذه الصّفات التي أَلفناه عليها طول حياته؛ فجزاه الله عنّا خير الجزاء؛ وأسكنه فسيح جنّاته.

وبعد تصوير النّسخ المتوفّرة في مكتبة الأسد ـ وهي كما بات معلوماً ـ تجمع مختلف المخطوطات الموجودة في المكتبات ودور الكتب الأخرىٰ في الجمهوريّة العربيّة السوريّة. وبعد قراءة النّسخ، وجدنا أنّها كافية؛ لتحقيق هذا الكتاب تحقيقاً علميّاً يُحتذىٰ.

وأردنا تحقيق هذا الكتاب، بعد الاطّلاع عليه؛ لأهميّته، وسهولة لغته، ووضوح عباراته، وسلاسة أسلوبه؛ حيث كتب بلغةٍ، يستسيغها طلاّب العربيّة في هذا العصر، وتمكنهم من فهم الكتاب والاستفادة ممّا فيه، أكثر من غيره من الكتب؛ لأنّ الحريريّ أجاد في عرض مادّته، كما أجاد في تَخَيُّرِ لغته وعباراته؛ حتّىٰ لكأَنَّهُ يَتحدّث في معهد من معاهد القرن العشرين، كما سيتّضح لنا.

ومن الدّواعي الأخرىٰ، أنّ الكتاب المطبوع، طبع من دون تحقيقٍ يذكر؛ فهو يُعدُّ نسخة من بين تلك النّسخ التي عدنا إليها؛ فضلاً عن كونه طبع منذ ثمانين سنةً، وهو مفقود من الأسواق، ولا توجد نسخٌ منه إلاّ في بعض المكتبات؛ فالحصول عليه صعب المنال.

وأمّا الدّواعي العلميّة: فقد أردت تحقيق أثرٍ من آثار علمائنا الّذين هذّبوا النّحو العربيّ، وأبرزوه بعيداً عن التّعقيد والغموض؛ لأقدّم أنموذجاً لناشئتنا الّذين خُيّل إليهم أنَّ النّحو علىٰ غايةٍ من الصُّعوبة، وعدم الوضوح؛ وبالتّالي، لأؤكّد لهم أنَّ النّحو العربيّ ليس صعباً، ولا معقّداً، وإنّما يحتاج إلىٰ إعادة النَّظر فيه من جديد، وترتيب أبوابه، وفصوله ترتيباً يتناسب ومستوىٰ الدّارسين في مختلف المراحل الدّراسيّة.

وأخيراً، لأساهم مساهمةً متواضعةً في تحقيق ونشر أحد الآثار العلميّة التي خلّفها لنا سلفنا الصّالح مساهمةً منّي في الحفاظ على تراثنا وأداءً للأمانة، ووفاءً للعهد، وتحقيقاً للنّفع المرتجىٰ، وخطوة على طريق البحث والتّحقيق، تعقبها خطوات، إن شاء الله تعالىٰ.

د ـ خِطَّة التّحقيق:

اتّخذنا نسخة مكتبة الأسد رقم «١٧٩٦» عامّ، أصلاً ـ كما ذكرنا سابقاً ـ وقد بذلنا قصارىٰ الجهد؛ للمحافظة على سلامة النَّصّ؛ ولمّا توفّر لدينا عِدّةُ نسخٍ مخطوطةٍ من الكتاب؛ فضلاً عن النّسخة المطبوعة؛ كان أمر تقويم النَّص سهلاً، فلم نضف شيئاً من خارج الكتاب؛ ولكنّنا أضفنا ما تقتضيه سلامة المعنىٰ، أو تمامه من النّسخ الأخرىٰ. وأشرنا إلىٰ مكان تلك الزّيادة، وإلىٰ النّسخة المأخوذة منها في الحاشية.

وأشرنا إلىٰ الفروق بين النّسخ ونسخة الأصل. بأرقام أوضحناها في الحاشية، وتسامحنا في كثير من الفروق اللّفظيّة التي لا تخلّ بالمعنى، فلم نشر إليها، ولا سيّما إذا كان الاختلاف سمةً متكرّرةً في مخطوطة معيّنة؛ كالاختلاف بين: «كقولك ـ كقولهم ـ تقول ـ نقول... ونحو ذلك»؛ أو كالاختلاف، في ألفاظ التّعظيم؛ مثل: «قوله ـ عزّ وجلّ ـ، قوله ـ تعالىٰ ـ، قال ـ تعالى ـ، قوله: تبارك وتعالىٰ»، أو بين: «الجميع والجمع؛ أو علامة الخفض، وعلامة للخفض».

كما قمنا بإثبات علامات التّرقيم المناسبة؛ لأنّها تساعد في فهم المعاني، وبيان مواضع الفصل والوصل، ونحو ذلك.

كما قمنا بضبط شواهد الكتاب، وأمثلته، وأبيات «الملحة»، وما قد يلتبس أو يشكل علىٰ القارىء من كلام المؤلّف.

وبالنّسبة إلىٰ الآيات القرآنية، فقد خرّجناها تخريجاً كاملاً، وأشرنا في الحاشية إلى رقم سورتها، واسمها، ورقم الآية في السّورة، ومكيّة هي أم

مدنيّة؛ وإن كان للآية غير قراءة، فقد بيّنّا أوجه القراءات، وتخريجها، وأشرنا إلىٰ المصادر، والمراجع من كتب القراءات، وعلوم القرآن؛ للمزيد من الفائدة.

وأمّا الأقوال والأمثال ـ على قِلّتها ـ فقد ضبطناها، وعدنا إلىٰ كتب الأمثال، وكتب اللُّغة الواردة فيها؛ فحقّقناها، وخرّجناها، وأشرنا إلىٰ مكان ورودها فيها.

وبالنّسبة إلىٰ الأشعار والأرجاز، فقد وثّقنا نسبتها إلىٰ قائليها، ما استطعنا إلىٰ ذلك سبيلاً؛ وحقّقنا ذلك، بالرّجوع إلىٰ دواوين الشّعراء؛ إن كانت دواوينهم مطبوعةً، وتمكّنا من الرّجوع إليها، وإلىٰ كتب المجموعات الشّعرية، ثمّ خرّجنا تلك الأشعار في كتب النّحو، واللُّغة، ورجّحنا روايةً على رواية، عند وجود القرينة، ثمّ شرحنا غريب المفردات، وبيّنّا بإيجاز معاني الأبيات، وبعد ذلك حدّدنا موطن الشّاهد في البيت الشّعريّ، وأردفناه بوجه الاستشهاد؛ وذكرنا السّبب الذي دعا الحريريّ للاستشهاد بهذا البيت، وذكرنا العِلّة فيه، وحكم تلك العِلّة: «الجواز، الوجوب، الجواز الشّائع، الجواز بِقلّة، الجواز بكثرة، خلاف المألوف، النّادر، الشّاذّ ونحو ذلك».

وأثبتنا ذكر المصادر والمراجع التي عدنا إليها في نهاية كلّ تعليق، يستوجب ذلك.

وأمّا بالنّسبة إلى الأعلام والشّعراء الّذين لهم ذكر في الكتاب؛ فقد ترجمنا لهم بإيجازٍ، وذكرنا أهمّ آثارهم، وتاريخ وفياتهم، وحدّدنا المصادر والمراجع المفيدة في ذلك.

وقد أشرنا إلىٰ مواطن الخلاف بين الحريريّ وغيره من النّحاة، عند ورود ذلك في المتن. وأحلنا إلى كتب النّحو المعتمدة؛ للمزيد من الفائدة، لمن يرغب في الاطّلاع عليها.

كما أشرنا إلىٰ مواطن آراء النّحويّين الأعلام؛ أمثال: «سيبويه، والخليل، والكسائي، والفرّاء، والزّجاج، والمبرّد وغيرهم»، في كتبهم التي تُعدّ مصادر للحريريّ؛ أو في كتب النّحو الأُخرىٰ؛ التي أوردت تلك الآراء؛ إن لم نتمكّن من العودة إلىٰ كتب أصحابها، أو كانت آراؤهم مبثوثة في كتب شتّى؛ أو لم نهتد إلى مكان تلك الآراء في كتبهم التي اطّلعنا عليها.

وأمّا بالنّسبة إلىٰ الألفاظ الغريبة الواردة في المتن؛ فقد شرحناها، واعتمدنا معاجم اللُّغة، ومعجم البلدان؛ لمعرفة مواقع البلدان التي ورد ذكرها.

وأنهينا العمل بصنع مسارد فنيّة كاشفة وكافية؛ لتسهّل للدّارس سبيل الرّجوع إلىٰ مبتغاه بيسرٍ وسهولة.

وختاماً، ربّما أكون أطلت في حواشيّ وتعليقاتي ـ أحياناً ـ وما ذلك إلاّ لرغبتي في أن يكون هذا الكتاب مرجعاً بين أيدي ناشئتنا؛ ولذا، أحببت أن يأتي أكثر فائدةً، وأعظم نفعاً؛ مناسباً لكلّ مستوى، واجداً القبول لدى كلّ باحث، ومتخصّصٍ، وطالب، راجياً أن أكون قد أسهمت بهذا العمل المتواضع في خدمة تراثنا الأصيل، وفي نفع الطّلاّب والباحثين.

وآخر دعوانا أَن الحمد لله ربِّ العالمين

مصطلحات ورموز معتمدة في التّحقيق

س: سورة.

ن: من.

مد: مدنيّة.

مك: مكيّة.

﴿ ﴾ المزهران لحصر الآيات القرآنية.

( ) لحصر رقم الهامش، للتّعليق عليه.

« » لحصر الأقوال والأمثال والأمثلة التّوضيحيّة التي ذكرها المؤلّف.

[ ] لحصر اسم البحر الشّعري، ولحصر أيِّ نقص في بقيّة النسخ؛ أو أيِّ زيادة في إحداها.

/ / لحصر أيِّ زيادة أو نقص في النّسخة الأم، والنّسخة «ط».

( ) لحصر أكثر من كلمتين زيادة أو نقصاً في النّسخ المخطوطة.

[[ ]] لحصر زيادة أو نقص عدّة عبارات في إحدىٰ النّسخ؛ وغالباً ما استخدمت لبيان النّقص في النّسخة «أ».

وبالنّسبة إلىٰ تخريج الآيات القرآنيّة، استخدمنا الرّموز المذكورة، كما يلي: ﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾.

تحق: اختصار لكلمة تحقيق.

س: ١(الفاتحة: ١، مك) ثمّ ذكرنا الآية كاملة وأحياناً اكتفينا بذكر الضّروري منها.

وبالنّسبة إلى الإحالة على المصادر والمراجع، اتبعنا مايلي:

أ - إذا كانت الإحالة إلى كتاب مؤلّف من جزء واحد، أثبتنا اسم الكتاب، يليه نقطتان، ثمّ الصّفحة؛ مثل: نوادر أبي زيد: ١٦٨.

ب - وإذا كان للكتاب غير جزء، أثبتنا اسم الكتاب، فرقم الجزء، فالصّفحة؛ مثل: المسلسل في غريب اللغة، لأبي طاهر التّميمي (ـ٥٣٨هـ / ١١٤٣م): ١/ ٩٨ ـ ٩٩.

جـ - وبالنّسبة إلى تخريج الأبيات الشّعريّة؛ فإن كان الشّاهد مرقّماً في المصدر، ذكرنا أوّلاً رقم البيت، ثمّ المجلد، ثمّ الصّفحة مثل:

أوضح المسالك (٢٣٤/ ٢/ ١٦٦).

وأمّا إذا كان غير مرقّم في المصدر، ذكرنا الصّفحة فقط.

القسم الثّاني

الكتاب محققاً

بسم الله الرّحمن الرّحيم[1]

وبه توفيقي وقوّتي

قال الشَّيخ الإمام العالم العلاّمة الحبر الفهّامة سِرَاج الدّين الحريريّ رحمه الله[2] :

أقُــولُ مِن بَعْدِ افْتِتَــاحِ القَولِ	بِحَمْدِ ذِي الطَّولِ الشَّدِيدِ[3] الحَولِ
وبَعْـدَهُ فَأَفْضَلُ السَّـلاَمِ	على النَّبِيِّ سِيِّد الأَنَـامِ[4]
وآلِـهِ الأَطْهَـارِ خَيرِ آلِ	فافْهمْ كَلاَمِي واسْتَمِعْ مَقَالِي[5]
ياسَائِلي عَنِ الكَلاَمِ المُنْتَظِمْ	حَدّاً وَنَوعاً وَإلىٰ كَـمْ يَنْقَسِـمْ

الحدُّ: ما يمنع الشَّيءَ المحدودَ من الخروجِ عمَّا حُدَّبه؛ ويمنعُ غيرَه من الدّخول فيه؛ ومنه اشتقاقُ حدودِ الدَّارِ. والحدُّ في اللّغة: (هو)[6] المنع، ومنه سُمِّيَ البّوابُ حدّاداً؛ لمنعه الطّارق من الدّخول.

والنَّوعُ: فرعٌ للجنس؛ الّذي هو الأصل، وقد يتحوّل جنساً؛ إذا اشتمل علىٰ أصنافٍ كالتَّمر؛ هو نوع، لجنس[7] الحلاوة؛ وهو جنس لأنواعه من البَرني[8] والمعقلي[9] وغيرهما.

---

(١) زيادة في (أ).

(٢) زيادة في (ج).

(٣) في (ج) و(ط) شديد.

(٤) سقط في بقية النسخ.

(٥) سقط في بقية النسخ.

(٦) سقطت في (ب).

(٧) في (أ) زيادة «من» قبل الحلاوة.

(٨) في (ج) البُرني بضمّ الباء. والبَرني: هو نوع من أجود التّمر.

(٩) في (ج) والمعقل. والمعقلي نسبةً إلىٰ معقل بن يسار المزنيّ؛ حيث ينسب إليه نوع من التّمر في البصرة.

/ فصل/ (١)

اسْمَع هُدِيتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَافْهَمْـه فَهـمَ مَنْ لَـهُ مَعْقُولُ

المَعْقُولُ: مصدر عقل(٢) ، [يقال: عقلتُ الشَّيء؛ أي: فهمته(٣)] ومثله من المصادر الّتي جاءت على وزن(٤) مفعول: (مَيْسُورُ، وَمَعْسُورُ، وَمَخْلُوفُ)؛ وعند بعضهم أَنَّ قوله تعالىٰ: ﴿بأيِّكُمُ المَفْتُون﴾(٥) مصدر فتن، وعند الأكثرين أَنَّه مفعول والباء زائدة.

[باب الكلام] (٦)

حَدُّ الكَلَامِ مَاأَفَادَ المُسْتَمِعْ نَحْو سَعَىٰ زَيدٌ وَعَمْروٌ مُتَّبِعْ

الكلامُ: عبارة عمّا يحسن السّكوت عليه، وتتمّ الفائدة به، ولا يأتلف(٧) من أقلّ من كلمتين. فأمّا قولك: صه؛ بمعنى: اسكت، ومه؛ بمعنى: اكفف؛ ففي

---

(١) زيادة في (ب).
(٢) في (أ) عقِل؛ وفي بقية النّسخ عقَل، وفي(د) زيادة «يعقِل» بعد عقل.
(٣) سقطت العبارة في بقية النُّسخ.
(٤) سقطت في (أ) و(ج).
(٥) س: ٦٨ (القلم: ٦، مك) ﴿بأيّكم المفتون﴾
موطن الشّاهد: «المفتون».
وجه الاستشهاد: مجيء «المفتون» مصدراً على وزن مفعول؛ والمراد: أيّكم الذي فُتن بالجنون؛ وعلىٰ هذا، فالباء زائدة، كما زيدت في قول النّابغة الجعدي:
«نضرب بالسّيف ونرجو بالفرجِ»
أي: ونرجو الفرج. وممّن قال بزيادة، «الباء» في الآية قديماً: الأخفش والزّجاج والجوهري صاحب الصِّحاح؛ وممّن خالفهم بزيادتها ابن برّي؛ وقال: إذا كانت زائدة فالمفتون الإنسان لا الفتنة. انظر ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، تحق أحمد صقر (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٧٨م) : ١/ ٤٧٨، وابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحق محمد محيي الدّين عبد الحميد (مصر: مك التّجارية الكبرىٰ، ١٩٦١م) : ١/ ٢٨٤.
(٦) سقط في (ج) وفي (ب) حد الكلام وفي (أ) باب معرفة الكلام.
(٧) في (ب) يتألّف.

كلّ منهما ضمير مستتر للمخاطب؛ والضّمير المستتر: يجري مجرىٰ الاسم الظّاهر، فكان[1] انعقاد الكلام بلفظتين[2]. وكذلك، قولك[3]: قمتُ، وما أشبهه[4]؛ فهو[5] بمنزلة كلمتين؛ لأنَّ التّاء التي هي الضّمير، بمنزلة الاسم الظّاهر. فأمّا[6] قولك: زيد، وقام وهل؛ فيُسمّىٰ كلّ منها[7]، إذا انفرد (كلمة)، ولا يسمّىٰ (كلاماً)؛ لأنّه[8] لا يحسن السُّكوت عليه. (فإن وصلته بقولك: قمت؛ سمّي (كلاماً)؛ لحسن السُّكوت عليه، ويسمّىٰ أيضاً (كَلِماً)؛ لكونه من أربعة ألفاظ[9]). والكلام، ينعقد من اسمين، (كما مثّلناه: (وعمرو متّبع)؛ وتسمّىٰ الجملة / المبتدئة به اسميّة/[10]. أو من اسم وفعل، (كما مثّلناه من[11]): (سعىٰ زيد)؛ وتسمّى جملة فعليّة.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف، إلاّ في النّداء؛ مثل قولك[12]: يا زيد؛ لأنَّ حرف النّداء، حلّ محلّ الفعل الذي هو: أدعو زيداً[13]، أو أنادي. ومن هذا الوجه استدلّ علىٰ أنَّ (كيف) اسم؛ لانعقادها مع الاسم كلاماً تامّاً في قولك: كيف زيد؟ إذ لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنّها ليست بحرف نداء، فتنعقد مع الاسم كلاماً تامّاً، ولا يجوز أن تكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل يليها بلا حاجز، كما قال الله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[14]. فلمّا خرجت / في قولك: كيف

---

(١) في (أ) وكان.
(٢) في (ب) بلفظين.
(٣) سقطت في (ب).
(٤) في (أ) وما أشبه ذلك.
(٥) سقطت الفاء من «فهو» في (أ).
(٦) في (ب) وأمّا.
(٧) في (أ) منهم، وفي (ب) زيادة واحد.
(٨) في (ب) إذ لا يحسن السّكوت عليه.
(٩) سقطت العبارة في (أ).
(١٠) في (ط) المبتدأ؛ والصّواب ما ذكرناه من (ج)، وفي (أ) سقطت العبارة؛ وفي (د) جملة اسميّة.
(١١) سقطت في بقيّة النّسخ.
(١٢) سقطت في (أ).
(١٣) سقطت في بقيّة النّسخ.
(١٤) س: ١٠٥ (الفيل، ن:١، مك). ﴿أَلَمْ تَرَ كَيفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ موطن الشّاهد: «كيف».

زيد[1] / عن أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً، دلّ على أنّها اسم؛ /لأنّه أصل فرددناه إليه/ .

/ فصل/ [2]

ونَوعُهُ الّذي عَلَيهِ يُبْنَىٰ　　　اسمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرفُ مَعْنَىٰ

أقول[3] : الاسم مشتقّ من السّمو[4] ، ولهذا صُغِّر[5] علىٰ سُمَيّ؛ وإنّما سُمّي اسماً؛ لأنّه لمّا[6] استغنى عن الفعل والحرف سما[7] عليهما. والحرف: سُمّي حرفاً؛ لاستغناء الاسم، والفعل عنه، إذا ائتلفا، فكأنّه صار بمنزلة الآخر[8]؛ وقيل: لأنّه وقع طرفاً[9] ، وآخر كلّ شيء حرفه.

والمراد بقولنا: حرف معنىٰ؛ أي: معنىٰ[10] من معاني الكلام العشرة؛ التي هي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنّهي، والنّداء، والقسم، والطّلب[11]،

وجه الاستشهاد: استشهد بالآية علىٰ مجيء «كيف» اسماً؛ وكيف اسم باتّفاق النّحاة جميعاً؛ وقد ذكر أبو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ خمسة أدلّة على اسميّة كيف؛ هي: ١ـ أنّها داخلة تحت حدّ الاسم، وذلك أنّها تدلّ على معنى في نفسها، ولا تدلّ على زمان ذلك المعنىٰ. ٢ـ أنّها تجاب بالاسم، والجواب على وفق السُّؤال. ٣ـ أنّك تبدل منها الاسم. ٤ـ أنّ بعض العرب من يدخل عليها حرف الجرّ؛ كقولهم: على كيف تبيع الأحمرين؟ ٥ـ أنّ دليل السّبر والتّقسيم أوجبَ كونها اسماً.
وانظر تفصيل ذلك في: أبو البقاء العكبري، مسائل خلافيّة في النّحو؛ تحق. د. محمد خير الحلواني (ط:٢. دمشق : دار المأمون للتّراث، لا.ت) : ٥١، ٥٢.

(١) زيادة في (ب)
سقطت في (ط).
(٢) زيادة في (ب).
(٣) زيادة في (ط).
(٤) في (د) وهو العلوّ وفي (أ) لأنّه يجمع على أسماء.
(٥) في (أ) ويُصغّر
(٦) سقطت في (ب).
(٧) في (ب) فسما.
(٨) في بقيّة النّسخ الأخير.
(٩) سقطت العبارة في بقيّة النّسخ.
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) قوله والطلب: أي طلب التّرك، نحو: لا تؤاخذنا، وإلاّ نقل ذلك، كان عين الأمر.

والعرض، والتّمنّي، والتّعجب.

ثمّ إنّ الحرف، إنّما يراد[1] لمعنى في غيره، لا في ذاته. ألا ترىٰ أنّك إذا قلت: هل زيد عندك؟ فالاستفهام[2] عن زيد الّذي هو اسم. وإذا قلت: هل قام زيد؟ فالاستفهام عن الفعل الّذي هو قام. ولا تدلّ نفس لفظة هل علىٰ معنىٰ في ذاتها، بل علىٰ معنىٰ في الاسم والفعل. والفرق بين حرف المعنىٰ، وحرف الهجاء؛ أنّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.

باب /معرفة/[3] الاسم

فالِاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلىٰ   أَو كَانَ مَجْرُوراً بِحَتَّىٰ وَعَلىٰ
مِثَالُهُ : زَيدٌ وَخَيلٌ وَغَنَمْ   وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

للاسم، عدّة علامات. وإنّما اقتصرنا منها[4] في الملحة علىٰ حروف الجرّ؛ لكونها أعمّ علاماته؛ وبدخول (حتّى) علىٰ (إذا) في مثل قوله تعالى: ﴿حتّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا﴾[5] ، استدلّ على أنّ «إذا» اسم. ومن خصائص علاماته التّنوين، وقد تضمّنته الملحة عند ذكر إعراب الاسم المنوّن[6] .

وبالتّنوين، استُدِلّ، علىٰ أنّ (صه، ومه، وأف، وتف، ورويد[7] ، وهيهات) أسماء؛ للحاق التّنوين بها في قولك: (صهٍ، ومهٍ، وأفٍّ، وتفٍّ، ورويداً، وهيهاتٍ[8])؛ وبه استُدِلّ أيضاً علىٰ أنّ «إذا» اسم[9] ؛ لدخول التّنوين عليه في قولك: حينئذٍ، ويومئذٍ. ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً، وبه استدلّ

---

(١) في (أ) يرد، وفي (ب) يراد به لمعنىٰ في غيره.
(٢) في (أ) فإنّه استفهام.
(٣) زيادة في (د).
(٤) سقطت في (أ) و(ب).
(٥) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٧١، مك) ﴿وسيق الذين كفرُوا إلىٰ جهنّم زُمَراً حتىٰ ....﴾. موطن الشاهد : «إذا» **وجه الاستشهاد** : مجيء «إذا» اسماً بدلالة دخول «حتى» عليها .
(٦) زيادة في (ط).
(٧) في بقية النّسخ رويداً، وسقطت في (أ).
(٨) تقديم وتأخير في بقية النّسخ.
(٩) في (ط) و(أ) و(ج) إذا وهو غلط. وفي (ب) و(د) و(هـ) وكذلك إذ.

علىٰ أنّ الضّمائر المتّصلة بالفعل أسماء في قولك: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، وقمنا. ومن علاماته[1] أيضاً[2]: جواز كونه مفعولاً؛ وبه استدلّ على أنّ (إيّاك) اسم؛ كقولك: إيّاك قصدت. ومن علاماته: جواز الإخبار عنه؛ وبه استدلّ علىٰ أنّ (أنا، وأنت، ونحن) أسماء[3]؛ لجواز قولك[4]: أنا خارج، وأنا داخل، وأنت مقيم، ونحن منطلقون.

باب الفعل

والْفِعلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ والسِّينُ عَلَيهِ مِثْلُ بَانَ أَو يَبِيـنُ

أمّا قد: فهو حرف؛ معناه التّوقّع، وتقريب الفعل. ويدخل علىٰ الماضي، والمستقبل؛ كما قال - سبحانه وتعالىٰ - في الماضي: ﴿ولَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوا﴾[5]. وقال[6] في المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾[7]. وأمّا (السّين)[8]، وأختها (سوف): فكلتاهما حرف؛ معناه: التّنفيس. وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد؛ وهما يختصّان[9] بالدّخول علىٰ الفعل المستقبل، ويخرجانه[10] عن أن يكون للحال في مثل قولك: زيد سيصلّي، أو سوف

(١) في (أ) علامته.
(٢) سقطت في بقية النّسخ.
(٣) في (ب) اسماً.
(٤) في (ب) في الاخبار عنها.
(٥) س: ٢ (البقرة، ن:٦٥، مد). ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الّذينَ اعتدَوا مِنكُمْ في السَّبتِ فَقُلنَا لَهُمْ كونوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾. موطن الشّاهد: «ولقد علمتم».
وجه الاستشهاد: استشهد على مجيء «قد» حرف توقع وتقريب مع الفعل الماضي والمشهور لدىٰ النّحاة، أنّ «قد» مع الماضي حرف تحقيق، ومع المستقبل حرف توقع وتقريب. انظر الجنى الدّاني: ٢٥٣.
(٦) زيادة في (ط).
(٧) س: ٣٣ (الأحزاب، ن:١٨، مد). ﴿قد يَعْلَمُ الله المُعَوِّقين مِنكُم والقَائِلينَ...﴾.
موطن الشّاهد: «قد يعلمُ».
وجه الاستشهاد: مجيء «قَدْ» حرف توقُّع وتقريب مع الفعل المضارع.
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في (أ) يدخلان علىٰ الفعل.
(١٠) في (أ) فيخرجانه.

يصلّي /غداً/[1] . فإن جعلتهما اسمين، أدخلت عليهما التّنوين؛ كما قال الشّاعر[2] :

[الخفيف]

لَيتَ شِعْرِي وَأَينَ مِنِّي لَيتُ   إِنَّ لَيتاً وإِنَّ سَوفاً عَنَاءُ[3]

/ فصل/ [4]

أو لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثْ   كَقَولِهِمْ في لَيسَ لَسْتُ أَنْفُثُ[5]

من جملة علامات الفعل اتّصال تاء المتكلّم بآخره. وبه استُدِلَّ على أنّ (ليس، وعسىٰ) فعلان؛ كقولك: لستُ أنفث، وعسيت أن أخرج. ومن علاماته أيضاً اتّصال التّاء السّاكنة؛ التي هي علامة فعل المؤنّث بآخره؛ كقولك: قامت، وذهبت. وبذلك؛ استدلّ علىٰ أنّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلان؛ كقولك: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة نُعم؛ ومنه الحديث: «مَنْ تَوَضّأ

---

(١) زيادة في (ب)

(٢) الشّاعر هو: أبو زيد الطّائي، حَرْمَلَةُ بن المنذر بن معد يكرب، من طيىء من سبأ، شاعر جاهلي، استعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه على نصرانيته، كان عالماً بسير ملوك العجم. مات وله ١٥٠ سنة.
انظر ابن سّلام، طبقات فحول الشعراء؛ تحق.محمود محمّد شاكر (القاهرة: مط المدني، لا.ت): ٢/ ٢٥٣.

(٣) **البيت من شواهد**: سيبويه: ٢/ ٣٢، والمقتضب: ١/ ٢٣٥ و٤/ ٣٢ و٤٣؛ وفيه «لوّاً» بدل «سوفاً» وجمهرة أشعار العرب: ١/ ٢٢ و٢: ٢٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٦/ ٣٠ و١٠/ ٥٧، وخزانة الأدب: ١/ ٢٨٢ و٣/ ٤٥ و٨٩، وديوان أبي زيد الطّائي: ٢٤.
موطن الشّاهد: «ليتاً وسوفاً».
وجه الاستشهاد: استعمل الشّاعر «ليتاً» و«سوفاً» اسمين لا حرفين بدليل تنوينهما؛ وحكم هذا الاستعمال الجواز باتّفاق. انظر كتاب سيبويه: ٣/ ٢٦١، والمقتضب: ٤/ ٣٢.

(٤) زيادة في (ب).

(٥) النّفْث: شبيه بالنّفخ؛ وهو أقلّ من التّفل، وقد نفث الرّاقي من باب ضرب ونصر.
القاموس المحيط :(مادة نفث): ٢٢٧.

يَومَ الجمعةِ، فَبِها ونِعْمَتْ. ومَن اغتسلَ، فالغسل أَفْضَل»[١]. فسكّن ـ عليه السّلام ـ التّاء؛ لِيدلّ[٢]، على أنّه، أراد بها التّأنيث؛ لأنّ تقدير[٣] الكلام: من توضّأ، يوم الجمعة، فبالرّخصة أخذ، ونعمت الرّخصة. ومن وقف، على «نعمت»، في هذا الخبر، بالهاء، فقد لحن، وغلط[٤]. على أنّ بعضهم رواه[٥]، فبها ونعمْتَ؛ فجعل التّاء؛ ضمير المخاطب، بتسكين الميم، وفتح التّاء؛ والمقصود في هذه الرّواية: الدّعاء له، بالتّنعّم. فإن اعترض معترض، بأنّ باء الجرّ، قد وجدت داخلةً، على (نعم) كما حكي، عن بعض العرب، بُشّر ببنت؛ فوجم[٦]، فقيل له: نعم الولد هي. فقال: (والله، ماهي، بِنِعْمَ الولدُ. نَصْرُهَا عواءٌ، وبِرُّها[٧] سَرِقَة[٨]). فالجواب عنه: أنّ الباء، دخلت، على اسم محذوف، في الكلام، وتقديره: ما هي (بالّتي)[٩] يُقال لها: نعم الولد. / ويُروىٰ ذلك، عن الخليل[١٠]/.

---

(١) حديث شريف، رواه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، وكذا النّسائي، وحسّنه التّرمذي وابن خزيمة، ورواه الجميع عن سَمُرَة بن جندب.
انظر التبريزي مشكاة المصابيح؛ تحق. ناصر الدّين الألباني (ط:١. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م)؛ مج: ١، ص: ١٦٨. وانظر: محمد الألباني، صحيح الجامع الصّغير وزياداته (ط:٢. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)؛ مج: ٥، ص: ٢٧٧.

(٢) في (أ) لتدلّ على تأنيث الفعل.

(٣) في (أ) التّقدير.

(٤) في (أ) خلط، والصّواب ما ذكرنا.

(٥) في (أ) قد رواه.

(٦) في (د) فوجم لها. ووجم يجِم ـ بالكسر وجوماً والواجم: السّاكت على غيظ. انظر القاموس المحيط، مادة (وجَم): ١٥٠٥.

(٧) في (أ) و(ب) و(هـ) بزّها.

(٨) مثل حكاه أبو بكر بن الأنباري عن أبي العبّاس، أحمد ابن يحيىٰ ثعلب، عن سلمة عن الفراء. وفي رواية الإنصاف: نصرتها بكاء.
انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٩٨ ـ ٩٩.
موطن الشّاهد: «بِنِعْمَ».
وجه الاستشهاد: احتجّ الكوفيّون بهذا المثل على اسميّة «نِعْمَ» بدليل دخول الباء عليها.

(٩) سقطت في بقيّة النّسخ.

(١٠) زيادة في (أ) **والخليل**: هو أبو عبد الرّحمٰن، أحمد بن عمرو بن تميم البصريّ الفراهيديّ، نحويّ، لغويّ، زاهد؛ وهو صاحب علم العروض؛ له: كتاب العين في اللّغة، والجمل، والشّواهد، والعروض. مات سنة ١٧٥هـ.

/باب فعل الأمر/[1]

أَو كَانَ أَمْراً ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ قُلْ   وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ واشْرَبْ وَكُلْ

من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقّاً من مصدر؛ كقولك: قم، واقعد. ألا ترىٰ: أنّهما مشتقّان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا مشتقّاً[2] من مصدر: الاحتراز بهذه اللّفظة[3] من أسماء الأفعال الّتي هي: «صه، ومه، وإيه» ونظائرها؛ لأنّها صيغت صيغ أفعال[4] الأمر، إلاّ أنّها غير مشتقّة من مصدر.

باب معرفة[5] الحرف

وَالْحَرْفُ مَالَيْسَتْ لَهُ عَلاَمَهْ   فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَهْ

مِثَــالُهُ حَتَّــىٰ وَلاَ وَثُــمَّــا   وَهَــلْ وَبَــلْ وَلَــو وَلَــمْ وَلَمَّــا

شُبِّه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة بكون[6] ثلاثة أثواب بيض معك. فَعَلَّمْتَ[7] اثنين منها؛ فإخلاء الأخير من العلامة علامةٌ له[8]، تخرجه عن الاشتباه، وتزيل عنه الالتباس.

وقوله: تكن علاّمة، يعني به الكثير العلم المبالغ[9] فيه. ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنّث، وحذفها من صفة المذكّر؛ كقولهم: قائمٌ

وانظر . الفيروز آبادي، البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، تحق.محمد المصري (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٤م): ٧٩، وإنباه الرّواة: ١/ ٣٤١، وبغية الوعاة: ١/ ٥٥٧.

(١) زيادة في (ب).
(٢) في بقية النّسخ (مشتق) بالرّفع.
(٣) في (ج) و(هـ) القرينة، وفي (د): القرينة اللّفظيّة وسقطت العبارة في (أ).
(٤) في (أ) لأفعال الأمر.
(٥) زيادة في (ب).
(٦) في (أ) كما لو كان معك ثلاثة، وفي (ب) إذا كان معك.
(٧) سقطت الفاء في (أ).
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في (أ) للمبالغة فيه.

وقائمة، وعالم، وعالمة؛ إلاّ أنّهم عمدوا، إلىٰ عكس هذا الأصل، عند المبالغة في الصّفة؛ فألحقوا الهاء بصفة[1] المذكّر في المبالغة، فقالوا للكثير العلم: علاّمة؛ وللمتّسع، في[2] الرّواية: راوية؛ وللمطلع على حقائق النّسب: نسّابة. وحذفوا الهاء من صفة المؤنّث في المبالغة[3]. فقالوا للمرأة الكثيرة[4] الصّبر والشّكر: امرأة[5] صبور، وشكور، وللكثيرة الكسل، والتّعطّر: مكسال، ومعطار؛ [ليدلّوا بتغيير الصّفة عن أصلها الموضوع لها، على معنى حدث فيها؛ وهو المبالغة[6]].

وحُكي، أنّ أبا عليّ الفَارِسيّ[7] /رحمه الله تعالىٰ/[8] سُئِل: هل يجوز إدخال هذه (الهاء) في صفات الله-تعالىٰ- فمنع منها، واحتجّ بأنّ الهاء من خصائص المؤنّث التي ذمّ الله ـ تعالىٰ ـ من نسبها إليه؛ بقوله[9] سبحانه:

﴿إِنْ يَدْعُون مِنْ دُونه إِلاَّ إِناثاً﴾[10]؛ فلهذا، لم يجز إدخال الهاء في صفاته ـ تعالى[11] ـ تنزيهاً له عمّا /يُطلَق[12]/[13] على صفة المؤنّث.

---

(١) في (أ) و(هـ) في صفة.

(٢) سقطت في بقيّة النّسخ، وسقطت العبارة كلّها في (ب).

(٣) في (أ) للمبالغة.

(٤) في (ب) كثيرة.

(٥) سقطت في بقيّة النّسخ.

(٦) في بقيّة النّسخ قريب من هذا والاختلاف في التّقديم والتأخير.

(٧) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد الفارسي الفسويّ، نسبة إلىٰ مدينة قرب شيراز، إمام عصره في النّحو واللغة؛ له: الإيضاح، والتّذكرة، والحجّة في القراءات وغيرها.مات سنة ٣٧٧هـ. البلغة: ٥٣، وإنباه الرّواة: ١/ ٢٧٣، وبغية الوعاة: ١/ ٤٩٦.

(٨) سقطت في (ط).

(٩) في (أ) و(ب): في قوله.

(١٠) س: ٤ (النّساء، ن:١١٧، مد). تتمتها. . ﴿وإن يدعون إلاّ شيطاناً مريداً﴾.

(١١) زيادة في (ج).

(١٢) في (ط) ينطلق، والصّواب ماذكرنا.

(١٣) في (أ) عليه.

باب النّكرة والمعرفة /في الأسماء/[1]

وَالِاسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَهْ وَالآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهِرَهْ

النّكرة: هي الأصل. والمعرفة: فرع عليها؛ كما أنَّ التّذكير: هو الأصل في الأسماء، والتّأنيث[2] : فرع عليه.

والنّكرة: كلّ اسم، عمَّ اثنين، فصاعداً من جنسه. وأعمّ النّكرات: شيء؛ لوقوعه، على الموجود، والمعدوم، والجوهر، والعَرَض.

/ فصل/ [3]

فَكُلُّ ما رُبَّ عَلَيهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَارَجُلُ
نَحْوُ غُلَامٌ وَكِتَابٌ وَطَبَقْ كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلَامٍ لِي أَبَقْ

يعتبر الاسم النّكرة بحسن[4] دخول (ربّ) عليه؛ نحو ما تقدّم تمثاله[5] ، في نظم الملحة؛ وبهذا الاعتبار، استُدِلّ على أنّ (مِثْلِكِ، وغَيرِكِ) نكرتان[6] ؛ لجواز دخول (ربّ) عليهما[7] ؛ كما قال الشّاعر[8] في غيركِ[9] :

---

(١) زيادة في (ب).
(٢) في (أ) التّذكير والتّأنيث.
(٣) زيادة في (ب).
(٤) سقطت في (أ)، وفي (ب) محسن وهو تصحيف.
(٥) في (ب) مثاله.
(٦) في (أ) نكرات، والصّواب ما ذكر.
(٧) في (ج) عليها.
(٨) الشّاعر هو: أبو محجن الثّقفيّ؛ عمرو بن حبيب بن عمرو بن عُمير بن عوف؛ أحد الأبطال الشعراء الكرماء في الجاهلية والإسلام، أسلم سنة ٩هـ، وروى عدة أحاديث، جلده عمر بن الخطاب مراراً لشربه الخمر،ثم نفاه إلى جزيرة بالبحر، فهرب ولحق بسعد ابن أبي وقّاص وهو بالقادسيّة، وقصته مع سعد مشهورة.توفي في أذربيجان أو جرجان سنة ٣٠هـ.
انظر خزانة الأدب: ٣/ ٥٥٣ ـ ٥٥٦، والإصابة: ت ١٠١٧« باب الكنى».
(٩) سقطت في (ب).

[الكامل]

يارُبَّ غَيرِكِ في النِّسَاءِ غَرِيرةٍ   بَيْضَـاءَ قَـدْ مَتَّعْتُهَـا بِطَلاَقِ[1]

وكقول امرىء القيس[2] في مِثْلِكِ:

[الطّويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ   فَأَلْهَيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[3]

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، عمروبن عثمان، كتاب سيبويه؛ تحق.عبد السّلام هارون (ط. مصر،١٩٦٦م): ١١٢/١ و٣٥٠، والمُبَرِّد، المقتضب؛ تحق.محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب،لا.ت): ٢٨٩/٤، وابن يعيش، شرح المفصل؛ تحق. محمد منير (القاهرة:لا.مط ، ١٩٢٨م): ١٢٦/٢، والمَالِقيّ، رصف المباني في شرح حروف المعاني؛ تحق.أحمد الخرّاط (دمشق :مطبعة مجمع اللّغة العربيّة، ٩٧٥م):١٩٠.
المفردات الغريبة: الغريرة: الشّابة الحديثة السِّن التي لم تجرُب الأمور، ولم تعلم ما يعلم النّساء من الحبّ. متّعتها بطلاق: أي عند طلاقها؛ والمتعة: ما توصل به المرأة بعد الطّلاق؛ من ثوب، أو خادم، أو دراهم أو غير ذلك.
معنى البيت: يهدّد الشّاعر زوجه بالطّلاق، إذا ما بدر منها ما يسيء إليه، ويذكّرها بأنّه طلّق مثلها من الشّابات الغريرات، وأعطاها شيئاً تستمتع به عند طلاقها.
موطن الشّاهد: «مثلِك».
وجه الاستشهاد: استشهد المؤلّف بهذا البيت على مجيء «مثلك» نكرة مع إضافتها إلى المعرفة؛ بدليل دخول «ربّ» عليها؛ ومعلوم أنّ «ربّ» لا تدخل إلاّ علىٰ النّكرات.

(٢) امْرُؤ القيس بن حُجْر بن عمرو الكِنْدِيّ، وقيل: اسمه حندج ولقبه امرؤ القيس، من أهل نجد، من الطّبقة الأولىٰ، وأحد أصحاب المعلّقات؛ له ديوان شعر مطبوع.
انظر طبقات فحول الشّعراء، لابن سلاّم الجمحيّ: ٨١/١.

(٣) البيت من شواهد شذور الذهب (١٦٢/ ٣٢٢)، والمغني (٢٢٧/ ١٨١)، وشرح شواهد المغني: ١٣٧/٨، والأزهريّ ، خالد ، التّصريح على التّوضيح (القاهرة : المطبعة الأزهرية ، ١٣٤٤هـ): ٢٢/٢. والسّيوطيُّ، عبد الرّحمن ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع؛ عني بتصحيحه محمد النعساني (القاهرة :مطبعة السعادة ، ١٣٢٧هـ): ٣٦/٢.
والشّنقيطيّ، الدّرر اللّوامع،(القاهرة: لا.مط ١٣٢٨هـ): ٣٨/٢.
والأشمونيّ، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك؛ تحق.محمّد محيي الدّين عبد الحميد (بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٩٥٥م): ٢٣٢/١،وابن عَقِيل، عبد الله 6 شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك؛ تحق.يوسف البقاعيّ(بيروت: دار الفكر، ١٩٩١م): ٢٤٥/١،

يريد، فربَّ مثلك؛ لأنّ[1] ربّ تضمر بعد الفاء، كما تضمر بعد الواو.

وَمَــاعَـدَا ذَلِـكَ فَهْـوَ مَعْـرِفَهْ   لاَيَمْتَرِي فِيـهِ الصَّحِيـحُ المَعْرِفَـهْ
مِثَالُــهُ: الـدَّارُ، وزيـدٌ، وأَنَا   وَذَا، وَتِلْكَ، وَالَّذِي، وَذُو الغِنَىٰ

المعرفة: كلُّ اسم خصّ واحداً بعينه من جنسه؛ وتتنوّع[2] خمسة أنواع؛

أحدها: الأسماء الأعلام، ولا فرق، بين أن تكون مفردة؛ نحو: زيد، وهند، أو مضافة؛ نحو: عبدالله، عبد مناف، أو كنية؛ نحو: أبي[3] الحسن؛ أولقباً؛ نحو: ملاعب الأسنّة، وتأبّط شرّاً. وعند بعض النّحويّين، أنَّ هذا النّوع، هو[4] أعرف المعارف.

والنّوع الثّاني: الأسماء المضمرة؛ وهي نوعان: متّصلة، ومنفصلة. فالمتّصلة: كتاء المتكلّم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة. ولا تدخل هذه التّاء، إلاّ على الفعل الماضي؛ فإذا[5] اتَّصلت به، سكِّن[6] آخره؛ لِشدَّة امتزاجها به.

ومنها، الكاف: للمخاطب، والهاء: للغائب، /والياء الّتي للمتكلّم/[7]، ونظائر ذلك. والمنفصلة: مثل أنا: وأنت، ونحن، وهو، وهي وهما، وهم، وهنّ، وإيّاك، وإيّاي[8]، وما أشبه ذلك[9]. وعند بعضهم، أنّ هذه أخصّ

والزّوزني، حسين بن أحمد، شرح المعلّقات السّبع (ط: ٠١ بيروت: دار المعارف، ١٩٧٢م): ٨٧ وديوان امرىء القيس: ٤٧.

المفردات: طرقت: جئت ليلاً. مُحْوِل: عمره حول؛ أي سنة. ومعنىٰ البيت واضح.

موطن الشّاهد: «فمثلِكِ». وجه الاستشهاد: جرّ «مِثْلِكِ» بعد حذف حرف الجر «ربّ» حيث أبقىٰ عمله بعد حذفه، بعد الفاء؛ وهذا نادر.

(١) في (ب) بأنَّ.
(٢) في (أ) يتنوّع.
(٣) في (ب) أبا.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) وإذا.
(٦) في بقيّة النّسخ سكّنت آخره.
(٧) سقطت في (أ).
(٨) في (أ) إيّاهم.
(٩) سقطت في (ج).

المعارف[١] .

والنّوع الثّالث[٢] : أسماء الاشارة، وتسمّىٰ أيضاً[٣] ، المبهمة[٤] ؛ نحو: هذا، وذاك، وهذه، وتلك، والّذي، والتي، /وهذان، وهؤلاء/[٥] .

والنّوع الرّابع: الأسماء المعرّفة، بالألف واللّام؛ نحو: الرّجل، والفرس، والدّار، والثّوب؛ وفي هذا النّوع، مالاتفارقه[٦] الألف واللّام؛ كاسم الله ـ تعالىٰ ـ والّذي، والّتي، واللّات، والعزّىٰ، والآن، /واللّائي/[٧] .

والنّوع الخامس: الأسماء المضافة إلىٰ هذه الأنواع الأربعة المتقدّم[٨] ذكرها؛ كقولك: غلام زيد، وغلامي، وغلام هذا، وغلام الأمير. وقد تضمّنت[٩] الملحة هذه الأنواع الخمسة، فيما اشتمل[١٠] عليه البيتان المذكوران[١١]، أمام هذا الشّرح؛ لأنّ الدّار من النّوع المعرّف[١٢] بالألف واللّام. وزيداً: من نوع[١٣] الأسماء الأعلام. وأنا[١٤] وأنت من نوع الأسماء المضمرة، وذا، وتلك، والّذي، من نوع أسماء الإشارة المبهمة[١٥]. وذو الغنىٰ: من نوع الأسماء المضافة.

باب التّعريف

وآلَـةُ التَّعْرِيـفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدْ ... تَعْرِيفَ كَبْـدٍ مُبْهَمٍ قَـالَ الْكَبِـدْ

---

(١) انظر المقتضب: ٤/٢٨١، والأشموني: ١/٤٨.
(٢) سقطت في (ط).
(٣) سقطت في (أ).
(٤) في (ب) المبهمات.
(٥) زيادة في (ب).
(٦) في (أ) يفارقه.
(٧) زيادة في (أ) و(ب).
(٨) في بقية النّسخ المقدّم.
(٩) في (أ) ضمّنت، كذا في (ج).
(١٠) في (أ) اشتملت.
(١١) في (ب) مذكوران.
(١٢) في (أ) المعرفة.
(١٣) في (أ) أنواع.
(١٤) في (ط) نا.
(١٥) في (أ) والمبهمة.

وَقَالَ قَومٌ إِنَّهَا اللاَّمُ فَقَطْ   إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَىٰ يُدرجْ سَقَطْ

إذا أردت تعريف الاسم النّكرة، أدخلت عليه الألف واللاّم، فيصير بدخولهما عليه معرفةً؛ مثاله أن تقول: اشتريت فرساً، فإذا بعتَهُ/ عرَّفته/[1]، ووجب أَن تقول: ثمّ[2] بعت الفرس؛ فتدخل الألف واللاّم؛ ليعلم المخاطب أنَّ الفرس المبيع؛ هو الفرس المبتاع. ومن هذا، قوله تعالىٰ: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَونَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَونُ الرَّسُولَ﴾[3]، [4] وتكون هذه الألف واللاّم؛ هي[5] التي للعهد. وقد اختلف النّحويّون، في آلة التّعريف، فكان الخليل[6] يرىٰ أنّ الألف واللاّم جميعاً هما[7] آلة التّعريف. ويحتجّ في ذلك بأنّ اللاّم لو أفردت للتّعريف؛ لجاءت منفردة[8] كغيرها من اللاّمات. فلمّا سكنت[9]، دلّ على أنّها مُتَشَبِّثَةٌ[10] بالألف. وحُكِي عنه[11]، أنّه كان يقول: آلة التّعريف (أل) على وزن (هل)؛ ولا يقول: إنّها الألف واللاّم. وعند غيره[12] من النّحويّين، أنَّ اللاَّم ـ وحدها ـ للتّعريف؛ بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج[13] الكلام. ثمّ إنّ التّعريف نقيض التّنكير، فلمّا كان التّنكير بالتّنوين

---

(١) سقطت في (ج).

(٢) سقطت في (أ).

(٣) س: ٧٣ (المزّمل، ن: ١٥، ١٦ مك). ﴿إِنَّا أَرسَلْنَا إليكم رَسُولاً شَاهِداً عَلَيكُم كَمَا أَرْسَلْنا إلى فِرعَونَ رَسُولاً فَعَصَى فِرعَونُ الرَّسولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخذاً وَبِيلاً﴾.
موطن الشّاهد: «الرَّسولَ».
وجه الاستشهاد: استشهد بالآية الكريمة على مجيء «اللاّم» عهديّةً، فضلاً عن كونها تفيد التّعريف.

(٤) في (ب) فتكون.

(٥) سقطت في (أ).

(٦) مرّت ترجمته.

(٧) في (ب) هو.

(٨) في (أ) مفردة.

(٩) في (ب)أسكنت.

(١٠) في (أ) مشتبهة، وهو تحريف.

(١١) أي الخليل بن أحمد المذكور.

(١٢) من القائلين: إنَّ اللاّم وحدها أداة التّعريف سيبويه؛ وعلى هذا، فالهمزة همزة قطع عند الخليل، وهمزة وصل اجْتُلِبَتْ للنّطق بالسّاكن عند سيبويه. وزعم ابن مالك أنّه لاخلاف بين سيبويه والخليل في أنّ المعرّف (أل) وإنّما الخلاف حول الهمزة أزائدة أم أصلية. انظر شرح الأشمونيّ: ١/٤٨.

(١٣) في (أ) درج.

الذي هو على حرف واحد؛ وجب أن يكون التّعريف أيضاً بحرف واحد؛ لأنّ الشّيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره. وعند أصحاب[1] هذا القول أنَّ اللاّم متحرّكة[2]، وإنّما سُكّنت لِتَشَبُّهِها[3] بالاسم[4] الدّاخلة عليه، والإيذان بامتزاجها به، وحلولها بمنزلة جزء منه. وإنَّ الألف إنّما أُدخلت[5] عليها؛ ليمكن افتتاح النّطق بها، إذا وقعت أوّل الكلام. وقولنا في الملحة:

(إذْ أَلِفُ الوَصلِ متىٰ يُدْرَجْ سَقَطْ)

قد تضمّن تذكير[6] الألف. ولولا التزام إقامة الوزن؛ لجاز أن يقال: (متىٰ تدرج سقطت)؛ لأنَّ حروف المعجم بأسرها، يجوز تذكيرها وتأنيثها. وقولنا[7]: (فمن يرد تعريف كِبْد مبهم قال الكَبِد) قد جمع هذا البيت بين اللّغتين المسموعتين في الكَبِدِ؛ لأنّه يقال: كَبِد على وزن فَعِل، ثمّ يخفّف، فيقال: كِبْد على وزن فِعْل.

باب قسمة الأفعال

وإنْ أَرَدْتَ قِسْـمَةَ الأَفْعَـالِ لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا الإشْـكَالِ

فَـهْيَ ثَـلاَثٌ مَـالَهُنَّ رَابِـعُ مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ والْمُضَارِعُ

إنّما انقسم الفعل ثلاثة[8] أقسام؛ لأنّ كلّ فعلٍ، يدلّ بصيغته على قسم[9] من أقسام الزّمان بعينه. ولمّا كانت أقسام الزّمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر،

---

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في حاشية الصّبّان على شرح الأشموني. (بيروت: دار الفكر، لا.ت):١/١٧٧- ١٧٨، والأزهري خالد، شرح التصريح على التوضيح (بيروت: دار الفكر، لا.ت): ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) سقطت في بقيّة النّسخ، وجاءت (إنّما) من دون واوٍ قبلها.

(٣) في (أ) لشبهها.

(٤) في (ب) باسم الدّاخل.

(٥) في (أ) دخلت.

(٦) في (ب) شرح «تذكير»؛ أي: جعلها مذكّرة، في الحاشية.

(٧) في (أ) وقوله، وسقطت الواو في (ب).

(٨) في (ب) على ثلاثة.

(٩) في (ب) زيادة معنىً قبل قسم.

ومستقبل؛ انقسم الفعل أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ويعتبر بأمس؛ وحاضر، ويعتبر بالآن؛ ومستقبل، ويعتبر بغد. وقد جمع زهير بن أبي سُلْمىٰ[(١)] أقسام الزّمان في بيت[(٢)] /واحد/[(٣)] فقال:

[الطّويل]

وَأَعلَـمُ مَـا فِي اليومِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَافِي غَدٍ عَمِي[(٤)]

وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلة؛ لأنَّ الأمر إنّما يستدعي من المأمور أن يحدث الفعل. وأمّا الفعل المضارع؛ فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص لأحدهما بقرينة تقترن به. فإذا قلت: زيد يصلّي، احتمل كلامك[(٥)] أن يكون في حالة الصّلاة، أو يكون يصلّي فيما بعد. (فإن أدخلت على الفعل سوف، أو السّين؛ خلّصته للاستقبال)[(٦)]. وإن أدخلت عليه[(٧)] اللاّم /المفتوحة/[(٨)]، أو قرنته بالآن؛ خلّصته للحال[(٩)]. وهذا أحد الوجوه

---

(١) زهير بن أبي سُلْمَىٰ بن رَبَاح المُزَنِيّ من مُزينة من مُضر ويُنْسَبُ إلى غطفان، صاحب الحوليّات، وأحد أصحاب المعلّقات؛ وصفه عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بأنّه أشعر شعراء الجاهليّة؛ له ديوان شعر مطبوع. الشّعر والشعراء: ١/١٣٧، والأصفهاني، علي بن الحسين، الأغاني؛ تحق. ابراهيم الأبياري (مصر: دار الشعب، ١٩٦٩م) :٩/١٣١.

(٢) في (أ) بيته.

(٣) زيادة في (ج).

(٤) البيت من شواهد معاهد التّنصيص: ١/١٠٩؛ وروايته فيه: واعلم علم اليوم. وشرح القصائد السَّبع الطِّوال، لابن الأنباري: ٢٨٩، وابن أبي سُلمى زهير، ديوان زهير (ط. دار صادر): ٨٦. والبيت هوالتّاسع والخمسون من معلّقته التي مطلعها:

أمن أمّ أوفىٰ دمنة لم تكلّم ... بحومانة الدّرّاج فالمتثلّم

موطن الشّاهد: «ما في اليوم، والأمس، ما في غدٍ».

وجه الاستشهاد: جمع أقسام الزّمان؛ الحاضر، والماضي، والمستقبل، كما هو واضح.

(٥) سقطت في (أ).

(٦) في (ب) قريب من هذا.

(٧) سقطت في (أ).

(٨) زيادة في (ج).

(٩) في (أ) إلىٰ الحال.

التي[1] سُمّي[2] بها هذا الفعل مضارعاً. ومعنى المضارع: المشابه[3]؛ فكأنّه شابه الاسم من حيث إنّه يصلح للشّيئين، حتى يخصّص[4] لأحدهما بقرينة. كما أنّ رجلاً يصلح لأكثر[5] من واحد. فإذا أدخلت عليه آلة التّعريف، خصّصت[6] شخصاً بعينه. وقيل: إنّ[7] اشتباههما، من حيث، إنَّ قولك: يضرب، ويضربان، ويضربون، يشابه[8] قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون؛ لاتّفاقهما في عدّة الحروف، وهيئة الحركات، والسُّكون. وقيل أيضاً في مشابهتهما: إنّ اللاّم المفتوحة، تدخل على خبر إنَّ المكسورة[9]، إذا كان فعلاً مضارعاً؛ كما تدخل عليه، إذا كان اسماً؛ فتقول: إنّ زيداً ليقوم، كما تقول: إنّ زيداً لقائم[10]؛ ولا تدخل على الفعل[11] الماضي، إذا وقع[12] خبراً لإنّ.

فصل[13]

فكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمسِ   فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيرِ لَبْسِ

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مطّرد[14]، مالم يدخل عليه حرف شرط،فإن دخل عليه حرف شرط؛ نقل معناه إلىٰ الاستقبال؛ كقولك: إنْ خرج زيد غداً خرجت. والعلّة فيه: أنّ (حرف الشّرط وضع لالتزام

---

(١) في (ب) الذي.
(٢) في (ب) يسمىٰ.
(٣) في (ج) المشابهة.
(٤) في (أ ود وهـ) يخلص.
(٥) في (ب) للأكثر؛ وفي هذه العبارة ركاكة؛ والأفضل أن يقال: غير واحد، بدل أكثر من واحد.
(٦) في (أ) خصصته.
(٧) سقطت «إنَّ» في (أ).
(٨) في (أ ـ ب ـ ج) شابه.
(٩) سقطت في بقيّة النُّسخ.
(١٠) في (ب) القائم.
(١١) سقطت في (ب).
(١٢) في (أ) كان.
(١٣) زيادة في (ب).
(١٤) في (أ) مضطرد.

المجازات)[١] التي تقع، في المستقبل؛ فاقتضىٰ الكلام تناسب معنىٰ الفعلين. ونقيض إنْ الشّرطيّة في نقل الفعل الماضي إلىٰ الاستقبال: حرف[٢] الجزم في نقله معنىٰ الفعل المستقبل إلىٰ الماضي؛ كقولك: لم يخرج زيد أمس؛ لأنّ من أدوات النّفي لم، فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

[باب الفعل الماضي][٣]

وحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

الفعل الماضي: من جملة[٤] المبنيّات؛ وحكمه: فتح آخر حرف منه، ما لم يكن آخره ألفاً، سواء كان ثلاثياً؛ كقولك: ذهب، وخرج؛ أو رباعيّاً، كقولك: أكرم، وأحسن؛ أو خماسيّاً؛ كقولك: اقترب، وانطلق؛ أو سداسيّاً؛ كقولك: اعشوشب، واستخرج. فإن[٥] كان لمؤنّث، زدت في آخره تاء ساكنة، فقلت: هند ذهبت، والنّاقة وضعت. وقد تُحرّك هذه التّاء في موضعين:

أحدهما: إذا كان الفعل لمثنّىٰ، فتحرّك[٦] بالفتح؛ كقولك[٧]: الهندان قامتا، والنّاقتان وضعتا؛ لأنّ ما قبل الألف، لايكون أبداً إلّا مفتوحاً.

والموضوع الثّاني: إذا ولي[٨] التّاء همزة الوصل، إذ لا يوجد[٩] ما بعدها إلّا ساكناً[١٠]، فتسقط هي[١١] عند اندراج الكلام، (ويلتقي السّاكن بعدها بالتّاء السّاكنة، فيجب لالتقاء السّاكنين، كسر التّاء الّتي هي علامة فعل المؤنّث)[١٢]؛

---

(١) في (ب) قريب من هذا.
(٢) في (ب) حروف.
(٣) زيادة في (ب).
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) وإن.
(٦) في (أ) فمتحركة.
(٧) في (ج) كقولهم.
(٨) في (أ) و(ب) يلي، وفي (ج) تلي.
(٩) في (أ) لا يكون.
(١٠) في (ب) ساكنة.
(١١) سقطت في (ب).
(١٢) في (أ) تقديم وتأخير في العبارة لا يخلّ بالمعنىٰ.

وذلك، نحو قوله جلَّ جلاله: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الواقِعَة﴾[1]، فكسر التّاء لأجل سكونها وسكون اللاَّم؛ وكقوله جلّ من قائل: ﴿قَالَتِ امرَأَةُ العَزِيز﴾[2] فكسر التّاء، لسكونها، وسكون الميم؛ لأنّ همزة الوصل فيها ساقطة لاندراج الكلام. فإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً، كانت ساكنة؛ لامتناع تحريكها، فإن كان الفعل المؤنَّث، سقطت الألف؛ لأجل التقائها بالتّاء التي هي علامة فعل المؤنّث؛ فتقول في المذكّر: زيد غدا، وفي المؤنَّث هند غدت.

باب الأمر

والأَمْرُ مَبنِيٌّ عَلَىٰ السُّكُونِ مِثَالُهُ احْذَرْ صَفْقَةَ المَغْبُونِ

اعلم أنّ أفعال[3] الأمر مبنيّة الأواخر على السّكون؛ وسكونها سكون (بناء، لاجزم)[4]. فأمّا صيغتها فإنّها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقّة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر؛ حذفت حرف المضارعة من فعله المستقبل[5]؛ لأنّه زائد، ولا اعتبار بالزَّائد، ثمّ نظرت إلى ما يليه؛ فإن كان متحرِّكاً، صغت مثال الأمر على صيغته، وحرّكته بحركته. فتقول في الأمر مِن يدحرج ويثِب: دَحْرِج، وثِبْ. وإن أمرت المؤنَّث؛ زدت عليه ياءً ساكنة، فقلت: دحرجي، ثِبي.

وإن أمرت اثنين من الذُّكور، والإناث، قلت: دحرجا، وثِبا. وإن أمرت جماعة من ذكور ما يعقل، قلت: دحرجوا، وثبوا. وإن أمرت جماعةً من الإناث، أو ممّا[6] لا يعقل، قلت: دحرجن، وثبن.

---

(١) س: ٥٦ (الواقعة: ١، مك).
موطن الشّاهد: «وقعتِ».
وجه الاستشهاد: كُسرت «التّاء» في الآية الكريمة؛ لسكونها وسكون اللام بعدها؛ وحكم هذا الكسر الوجوب.

(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٥١، مك).
موطن الشّاهد: «قالتِ»
وجه الاستشهاد: كُسرت «التّاء» لسكونها وسكون الميم التي تليها لفظاً؛ لأن همزة الوصل ساقطة في النُّطق؛ وحكم هذا الكسر الوجوب.

(٣) في (أ) فعل.

(٤) في (ب) بناء للجزم؛ والصّواب ما ذكرنا.

(٥) سقطت في (أ وب وج).

(٦) في (ب) وممّا

وإن[١] كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً؛ مثل: الحاء من يحْذر، والنّون من ينْطلق، والسّين من يسْتخرج؛ اجْتُلِبَت لمثال الأمر همزةُ الوصل؛ لتتوصَّل بها إلىٰ النّطق بالسّاكن؛ فقلت: احذر، انطلق، استخرج. وتثبت[٢] هذه الهمزة إذا ابتدأت[٣]، وتسقط في اللَّفظ، إذا اتّصلت بكلام قبلها؛ وإن ثبتت في الخطّ. وقد شذّ من ذلك فعلان، سكن ما بعد حرف المضارعة فيهما، ولم تدخل همزة الوصل عليهما؛ وهما قولك: خذ، وكل. وجُوِّز[٤] في فعلين آخرين إلحاق همزة الوصل فيهما، وحذفها فيهما؛ وهما: [٥] مر، وسل؛ وقد ورد في القرآن المجيد باللّغتين. فقال جلّ جلاله /في موضع/[٦]: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيل﴾[٧]؛ بحذف همزة الوصل. وقال في (موضع آخر)[٨]: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[٩] بإلحاق الهمزة في الوصل. وأمّا [حكم][١٠] حركة هذه الهمزة، فإنّها تفتح في موطن، وتضمّ في موطن، وتكسر فيما عداهما. فأمّا الموطن الذي تفتح فيه؛ فهو إذا انضمّ حرف المضارعة، وكان[١١] فعله الماضي رباعيّاً. فتقول في الأمر: أَكْرِمْ زيداً، وأَنْصِفْ عمراً؛ كما قال جلّ جلاله: ﴿وأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ الله

---

(١) في (أ) فإذا.
(٢) في (ب) همزة الوصل.
(٣) في (أ) بدأت، وفي (ج) زيادة «في الخط» بعد ابتداء.
(٤) في (ب) و(د) جوّزوا.
(٥) في (ب) مرة.
(٦) سقطت في (ط).
(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١١، مد)، ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهُمْ من آيةٍ بينةٍ ومنْ يُبدِّلْ نِعْمَةَ اللهِ. . . .﴾.
موطن الشّاهد: (سل).
وجه الاستشهاد: استشهد بهذه الآية، على مجيء «سل» مجرّداً من همزة الوصل؛ وحكم هذا التّجرُّد الجواز.
(٨) سقطت في بقية النّسخ.
(٩) س: ٢٥ (الفرقان، ن:٥٩ مك). ﴿الّذي خلقَ السّمواتِ والأرضَ وما بينهما في ستّةِ أيّامٍ ثمَّ استوىٰ على العرشِ الرّحمٰنُ فَاسْألْ به خبيراً﴾.
موطن الاستشهاد: (فاسأل).
وجه الاستشهاد: استشهد بهذه الآية علىٰ مجيء فعل «اسْأل» مقترناً بالهمزة في الوصل؛ وحكم هذا الاقتران الجواز.
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) في (ج) فكان.

إليكَ﴾[1] ، فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع، وتكون مفتوحةً؛ لأنَّ الأفعال الماضية التي هي: أكرم، وأنصف، وأحسن رباعيّة، ([2] وحرف المضارعة من مستقبلها مضموم)[3] . وأمّا الموطن الذي يُضمُّ فيه فهو: إذا كان الثّالث من الفعل[4] المضارع مضموماً (ضماً لازماً[5])؛ كقولك، إذا أمرت من يَخْرُجُ، ويَسْكُنُ: اخْرُجْ واسْكُنْ. وأمّا (الموطن الّذي[6]) تكسر فيه. فهو[7] : إذا كان ثالث الفعل المضارع مكسوراً، أو مفتوحاً، أو أمرت، من فعل خماسيّ، أو سداسيّ؛ كقولك في الأمر مِن يَضْرِبُ: اضْرِبْ، ومن يَذْهَبُ: اذْهَب، ومن يَنْطَلِقُ: انْطَلِقْ، ومن يَسْتَخْرِجُ: اسْتَخْرِجْ. وإن[8] أمرت من فعل آخره حرف مشدّد؛ فإن كان الأمر لمذكّرٍ[9] ؛ جازَ لك أن تدغم، وأن تظهر الحرفين، فإن شئت، قلت في الأمر مِن يَغُضُّ: غُضَّ بَصَرَكَ[10]، وإن شئت قلت: اغْضُضْ بصرك. فمن قال: اغضُضْ، سكّن آخره، ومن قال: غُضَّ، حرّكه[11]. فمنهم من كسر آخره[12]؛ لالتقاء السّاكنين، ومنهم من فتحه؛ طلباً للتّخفيف[13]، ومنهم مَن ضمّه[14]؛ أتبعه[15] حركة ما قبله.

---

(١) س: ٢٨ (القصص، ن:٧٧، مك). ﴿وابتغِ فيمَا آتاكَ اللهُ الدّارَ الآخِرَةَ ولا تنسَ نصيبَكَ من الدُّنيا وأَحْسِنْ. . . ﴾
موطن الشّاهد: (أَحْسِن).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أَحْسِنْ» مفتوح الهمزة؛ لأنَّ مضارعه «يُحْسِن» مضموم حرف المضارعة، ولأنّ فعله رباعيّ كما هو معلوم؛ وحكم فتح الهمزة ـ هنا ـ الوجوب.

(٢) في (ب) حروف.

(٣) في (أ) وحرف المضارعة في أوائلها مضموم في مستقبلها.

(٤) في (أ) فعله.

(٥) سقطت في (أ وب).

(٦) في (أ) المواطن الّتي.

(٧) في (ط) فهي، ولا يتناسب مع السّياق.

(٨) في (ج) وإذا.

(٩) في (ب) للمذّكر.

(١٠) سقطت في (أ).

(١١) في (ط) حرّك وسقطت في (أ وج).

(١٢) سقطت في (أ).

(١٣) في (أ) للخفَّة.

(١٤) سقطت في بقيّة النّسخ.

(١٥) في (أ) حرّكَهُ بحركة.

وعلى هذا، يُنشدُ بيت جرير[١] :

[الوافر]

فغُضَّ الطَّرفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا[٢]

بفتح الضّاد، وضمّها، وكسرها. وإن كان الأمر لواحدة من المؤنّث؛ زدت الياء[٣] علىٰ آخره، ولم تفكّ الإدغام، فقلت[٤] : غضّي بصرك. وإن كان الأمر لاثنين، أو لجماعة من الذكور؛ قلت: غضّا، وغضّوا. وإن كان لجماعة[٥] من المؤنّث[٦] ؛ قلت: اغضضن. وعلىٰ هذا، (تعمل فيما[٧]) جرىٰ مجراه.

---

(١) جرير: هو جَرير بن عطيّة بن حُذَيْفَة من بني كُليب بن يَرْبُوع؛ كنيته: أبو حزرة، أحد فحول شعراء الإسلام، وأشبه الشّعراء بالأعشىٰ، وأحد أشهر ثلاثة شعراء مع الفرزدق والأخطل. عُمِّرَ نيّفاً وثمانين سنة، ومات باليمامة سنة ١١١هـ؛ له ديوان شعر مطبوع. الشّعر والشّعراء: ١/ ٤٦٤، وتجريد الأغاني: ٣/ ٥.

(٢) البيت من شواهد سيبويه: ١/ ١٦٠، والمقتضب: ١/ ١٨٥، والعسكريّ، الحسن بن عبد الله، المصون في الأدب؛ تحق عبد السّلام هارون (الكويت: لا.مط ١٩٦٠م):٣٩، وشرح المفصّل، لابن يعيش: ٩/ ١٢٨، والبغدادي، شرح شواهد الشّافية؛ تحق. محمد محيي الدّين عبد الحميد (القاهرة: لا.مط ، ١٣٥٦ هـ)

: ١/ ١٦٣، والعينيّ محمود بن أحمد، شرح شواهد الألفيّة بهامش خزانة الأدب (ط. بولاق، ١٣٥٦هـ) : ٤/ ٤٩٤، والتصريح على التّوضيح: ٢/ ٤٠١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٢٧، والدّرر اللّوامع: ٢/ ٢٤٠، وشرح الأشمونيّ: ١/ ٢٥٢، وحاشية يس: ٢/ ٢٨٩، والبيت في ديوان جرير بشرح الصّاوي (القاهرة : المكتبة التجارية، لا.ت): ٧٥ .

موطن الشّاهد: «فغضّ الطرف».

وجه الاستشهاد: رُوي الفعل بالحركات الثّلاث: غُضَّ وغُضُّ وغُضِّ، كما أشار إليه المؤلّف في المتن، غير أنّ المشهور الفتح؛ لخفّتها؛ وأمّا الضّمّ والكسر فخلاف المألوف، كما هو معلوم.

(٣) في (أ) ياء.

(٤) في (ب).

(٥) سقطت في (أ).

(٦) سقطت في (أ).

(٧) في (أ) يعمل ما.

فصل

وإِنْ تَلاَهُ أَلِفٌ وَلاَمُ   فَاكْسِرْ وَقُلْ لِيَقُمِ الْغُلاَمُ

قد ذكرنا أنّ همزة الوصل، إنّما اجتُلبت[1]؛ لأجل سكون ما يليها (حتى يمكن النّطق به)[2]. وبيّنّا من قبل أَنّها تسقط[3] عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلتها بكلمة، وكان آخر تلك الكلمة ساكناً[4]؛ سقطت هي والتقىٰ السّاكنان اللّذان قبلها وبعدها، فيجب لالتقاء السّاكنين تحريك الأوّل بالكسر، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولىٰ فعل أمر، أو نحو ما مثّلناه[5] في الملحة: (ليقم الغلام)، (ونحو قولك: قم اضرب العبد)[6]؛ وكقوله تعالىٰ: ﴿قُمِ اللَّيلَ إلاَّ قَليلاً﴾[7]، أو كانت فعلاً مجزوماً؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الّذِينَ كَفَرُوا﴾[8]، أو كانت اسماً؛ كقولك: كَمِ المالُ؟، (ومَنِ الرّجل)[9]؟، أو كانت حرف معنىٰ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الخَمرِ والمَيْسِرِ﴾[10]، أو كانت فعلاً

---

(١) في (ب) اجلبت.

(٢) في (أ) ليمكن النّطق بالسّاكن.

(٣) سقطت في (أ).

(٤) في (أ) ساكنة.

(٥) زيادة في (ج).

(٦) سقطت في (ط).

(٧) س: ٧٣ (المزمّل: ٢، مك).
موطن الشّاهد: «قمِ اللّيل».
وجه الاستشهاد: مجيء الفعل «قم» محرّكاً بالكسر؛ لالتقاء السّاكنين، بعد سقوط همزة الوصل؛ لاندراج الكلام.

(٨) س: ٩٨ (البيّنة، ن:١ مد) ﴿...الذين كفرُوا مِنْ أهْلِ الكتابِ والمشركينَ منفكينَ حتّى تأتِيَهُم البيّنة﴾.
موطن الشّاهد: «لم يكنِ الّذين».
وجه الاستشهاد: تحرّكُ آخر الفعل المضارع المجزوم بالكسر، لالتقاء السّاكنين، بعد سقوط همزة الوصل.

(٩) سقطت في (ب).

(١٠) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٩، مد). ﴿يسألونَكَ عنِ الخَمْرِ والميسرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كبير ومنافِعُ لِلنَّاس...﴾
موطن الشّاهد: «عنِ الخمر».
وجه الاستشهاد: تحرُّكُ «النّون» بالكسر؛ لالتقاء السّاكنين، بعد سقوط همزة الوصل، عند

ماضياً، وقد دخلت عليه تاء التَّأنيثِ السّاكنة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قَالت امْرَأَةُ العَزيزِ﴾[1] ولم يشذّ من ذٰلك إلاّ فتح النُّون مِن (مِن) كما قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾[2] ؛ وإنّما فُتِحت استثقالاً ؛لتوالي الكسرتين[3] ، فيما يكثرَ استعماله. على أنّ بعضهم[4] ، قد كسر نون (مِنْ) تشبيهاً لها بنون (إن) في قوله تعالىٰ: ﴿إِنِ امرُؤٌ هَلَكَ﴾[5] .

فصل

وإنْ أَمَرْتَ مِنْ سَعَىٰ وَمِنْ غَدَا ... فَأسْقِطِ الحَرْفَ الأَخِيرَ أَبَدَا

تَقُولُ: يَا زَيدُ اغْدُ في يومِ الأَحَدْ ... وَاسْعَ إلىٰ الخَيرَاتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

وَهٰكَذَا قَوْلُكَ فِي ارْمِ مِنْ رَمَىٰ[6] ... فَاحْذُ علَىٰ ذٰلِكَ فِيما اسْتبهَمَا[7]

= اندراج الكلام.

(١) س: ١٢ (يوسف، ن: ٥١ مك). ﴿قال مَاخطبُكنَّ إذ راودتُنَّ يوسفَ عن نفسِهِ قلْنَ حاشَ لله ما علمْنَا عليهِ منْ سوءٍ قالتِ امرأةُ العزيزِ﴾.
موطن الشّاهد: «قالتِ امرأةُ».
وجه الاستشهاد: تحرّكت «التّاء» السّاكنة الواقعة في آخر الفعل الماضي؛ لسكونها وسكون الحرف الّذي يليها، بعد أن سقطت همزة الوصل عند اندراج الكلام، وحرّكت بالكسر على الأصل؛ وحكم التّحريك الوجوب.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن:٢٠٤، مد). ﴿...ومن النّاسِ منْ يعجبُكَ قولُهُ في الحياةِ الدُّنيا ويُشْهِدُ الله علىٰ ما في قلبِهِ وهُوَ ألدُّ الخِصَامِ﴾
موطن الشّاهد: «مِنَ النّاسِ»
وجه الاستشهاد: تحرّكت «النّون» في «منَ»؛ لسكونها وسكون الحرف الذي تلاها؛ وهو النّون المشدّدة؛ إلاّ أنّها حُرِّكت بالفتح استثقالاً لتوالي كسرتين (مِنِ النّاس)؛ وحكم هذا الفتح الشّذوذ.

(٣) في (أ) كسرتين.

(٤) سقطت في (أ) و(ج).

(٥) س: ٤ (النّساء، ن: ١٧٦، مد) ﴿يستفتونك... إن امرؤٌ هَلَكَ ليس له ولد وله أخت.....﴾.
موطن الشّاهد: «إنِ امرؤ».
وجه الاستشهاد: تحرّكت نون «إن» بالكسر ـ على الأصل ـ لسكونها وسكون الميم بعدها، بعد أن سقطت همزة الوصل؛ لاندراج الكلام؛ وحكم تحرّك النُّون الوجوب.

(٦) في (أ) رما.

(٧) في (ب) استبهم.

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال؛ حذفته في الأمر. فإن كان ألفاً؛ أبقيتَ ـ بعد حذفها ـ فتحةً تدلّ عليها؛ (كقولك، في الأمر، مِن يسعىٰ: اسعَ إلىٰ الخيرات)[1] ؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾[2] .

وإن كان (حرف الاعتلال)[3] واواً قبلها[4] ضمّة؛ أبقيت الضّمّة؛ (لتدلّ عليها)[5] ؛ كقولك (في الأمر)[6] (من يغدو): اغدُ يازيد؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَاتْلُ عَلَيهِم﴾[7] . وإن كان (حرف الاعتلال)[8] ياءً حذفتها[9] ، وأبقيت بعد حذفها كسرة؛ تدلّ عليها؛ كقولك في الأمر من يرمي[10]: ارمِ ياهٰذا؛ ومنه (قوله تعالى)[11]: ﴿فَاقضِ مَاأَنتَ قَاضٍ﴾[12].

فإن[13] وقفت على شيء من ذلك؛ جاز لك[14] أن تقف عليه بالسُّكون،

---

(١) سقطت العبارة في (أ).

(٢) س: ٣٧ (الصّافات، ن: ١٧٤، مك)، وس: ٥١ (الذّاريات، ن: ٥٤، مك). ﴿فتولَّ عنهم حتىٰ حِين﴾، ﴿فتولّ عنهمْ فما أنْت بملوم﴾
موطن الشّاهد: «تولّ».
وجه الاستشهاد: أتىٰ فعل «تولّ» فعل أمر مبنيّاً على حذف حرف العلّة «الألف»؛ وحركة الفتح فوق اللاّم دليل على الألف المحذوفة؛ وحكم الفتح في هذا الموضع الوجوب.

(٣) سقطت في (أ).

(٤) في (ب) قلبها.

(٥) سقطت في (أ).

(٦) سقطت في (ب).

(٧) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٥، مك)؛ وس: ٥ (المائدة، ن: ٢٧، مد). ﴿واتلُ عليهمْ نبأ الّذِي آتيناهُ آياتِنا فانسلخَ منها فأتبعَهُ الشّيطانُ فكان من الغاوين﴾.
موطن الشّاهد: «اتلُ».
وجه الاستشهاد: حذف حرف العلّة «الواو» وضمّة اللاّم دليل عليها.

(٨) سقطت في (أ).

(٩) سقطت في (أ).

(١٠) في (أ) رمىٰ، وفي (ج) ترمي.

(١١) طمست في (ب).

(١٢) س: ٢٠ (طه، ن: ٧٢، مك). ﴿قالوا لنْ نؤثركَ على ما جاءَنَا من البيّناتِ والّذي فَطَرَنَا فاقضِ ما أنت قاضٍ إنّما تقضي هٰذه الحياةَ الدُّنيا﴾.
موطن الشّاهد: «اقضِ».
وجه الاستشهاد: حذف حرف العلّة «الياء» وحركة الكسر على الضّاد دليل عليها.

(١٣) في (أ) وإن.

(١٤) زيادة في (أ وج).

فتقول: اخشْ، اغدْ، ارمْ. [وجاز أن تقف عليه بحركة؛ فتقول: اخشَ، اغدُ، ارمِ][1] .

وجاز أن تزيد عليه هاءً؛ لبيان[2] الحركة؛ فتقول[3] : اغدُهْ، ارمِهْ، اخشَهْ؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[4] .

فصل[5]

وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا ... وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ الْجَوَابَا
وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ ... فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالَ الْعَبَثِ

إذا كان الفعل المضارع مُردفاً[6] بحرف اعتلال[7] ؛ مثل: يخاف، ويقول، ويبيع، ثمّ أمرت منه؛ سقط حرف الاعتلال في مثال[8] الأمر في موضعين وهما؛ إذا أمرت به[9] الواحد المذكّر، أو أمرت به جماعة المؤنَّث، وما لايعقل؛ كقولك في الأمر للمذكّر: خَفْ، وقُلْ، وبِعْ، ولجماعة المؤنَّث: خَفْنَ، وقُلْنَ، وبِعْنَ؛ فكان[10] الأصل في خفْ: خافْ، وفي قلْ: قولْ، وفي بعْ: بيعْ، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر، فالتقىٰ هو والحرف المعتلّ؛ وهو ساكن أيضاً. ومن الأصول: أنّه متىٰ التقىٰ ساكنان؛ أحدهما الحرف المعتلّ، كان هو

---

(١) سقطت العبارة في بقيّة النّسخ.
(٢) في (أ) لتبان.
(٣) سقطت في (ب).
(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٠، مك). ﴿أولئِكَ الّذينَ هدَى الله فبهداهُمُ اقتَدِهْ قُلْ لاَ أسألُكُمْ عليهِ أجراً إن هُوَ إلاّ ذِكرىٰ للعالمين﴾.
موطن الشّاهد: «اقتَدِهْ».
وجه الاستشهاد: مجيء «اقتدِ» فعل أمر مبنيّاً على حذف حرف العلّة؛ وحركة الكسر على الدّال دليل عليه، واجتلبت هاء السّكت لبيان الحركة؛ وحكم مجيء الهاء الجواز.
(٥) زيادة في (أ).
(٦) في (ج) مردوفاً.
(٧) في (ب وج) الاعتلال.
(٨) سقطت في (أ).
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) في (أ) وكان.

المحذوف، /هذا الأصل/[١]؛ فلهذا قيل: خَفْ، وبِعْ، وقُلْ. ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع:

أحدها: إذا أمرت به الواحدة من الإناث؛ كقولك: خافي ياهند، وقولي الحقّ، وبيعي الثّوب.

الموضع الثّاني: إذا أمرت به الاثنين مذكّرين كانا، أو مؤنّثين؛ كقولك: خافا، وبيعا، وقولا.

والموضع الثّالث: إذا أمرت به جماعة المذكّر[٢]؛ كقولك: خافوا، وقولوا، وبيعوا.

والموضع الرّابع[٣]: إذا اتّصلت بالفعل النُّون الثّقيلة أو الخفيفة؛ كقولك للمذكّر: خافَنَّ الله، وخافَنْ ربّك. والعلّة في ثبوت حرف الاعتلال في هذه المواطن الأربعة تحرّك ما بعدها. فقد ارتفعت العلّة الّتي أوجبت في الموضعين الأوّلين إسقاطها. فإن اعترض معترض، وقال: قد نجد الحرف الأَخير متحرّكاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بع العبد، وخف الله،وفي مثل قوله تعالىٰ: ﴿قُم الليل﴾[٤] /فالجواب عنه/[٥]، أنَّ هذه الحركة (حركة عارضة)[٦]، بدليل أنَّها تزول إذا لم تتصَّل بها همزة الوصل. والحركة العارضة لااعتداد بها[٧]، ولا تأثير لها، إذ ليست كالحركة الثَّابتة في المواطن الأربعة.

---

(١) زيادة في (أ).

(٢) في (أ) و(ب) الذكور.

(٣) زيادة في (أ).

(٤) س: ٧٣ (المزَّمِّل، ن: ٢، مك). ﴿قم اللّيل إلاّ قليلا﴾.
موطن الشّاهد: «قُم اللّيلَ».
وجه الاستشهاد: اعتبار حركة الميم في الآية الكريمة حركة عارضة لمجيء همزة الوصل بعدها.

(٥) سقطت في (ط).

(٦) سقطت في (أ) وسقطت «حركة» في (ج).

(٧) في (أ) يعتدّ.

[باب الفعل[1] المضارع][2]

وإنْ وَجدْتَ هَمْزَةً أوتَـاءَ   أونُونَ جَمْعٍ مُخْبِراً أَو يَاءَ
قَد أُلحِقَتْ أَوّلَ كُلِّ فعْلِ   فَإِنَّه المُضارِعُ المُسْتَعْلِـي[3]

اعلم أنّ الفعل المضارع ما كان في أوّله إحدىٰ الزّوائد الأربعة؛ الّتي هي[4] : الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء.

فالهمزة تكون للمتكلّم؛ ذَكَراً كان، أو أنثىٰ؛ كقولك[5] : أنا أذهب.

والنّون للمتكلّم إذا كان معه غيره؛ نحو قولك: نحن نخرج. وقد جاء[6] في كلام الله ـ جلّ جلاله ـ [مع وحدانيّته؛ كما قال][7] : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾[8] ، وعلى موجب ما أخبر به ـ سبحانه ـ عن نفسه خوطب أيضاً /بواو/[9] وبنون الجمع، كما قال ـ سبحانه ـ حكايةً عن الكفّار[10]: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الموتُ، قَالَ: ربِّ ارْجِعُون﴾[11]، وقد اختُلِف في علّة نون الجمع الواردة في كلام الله ـ عزّ وجلّ ـ،فقيل: جاءت للعظمة الّتي هو ـ

---

(١) في (ب) حروف المضارعة.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في (أ) المستعل.
(٤) زيادة في (ط).
(٥) سقطت في (أ).
(٦) في (ب) و(ج) جاءت.
(٧) سقطت في (أ).
(٨) س: ١٥ (الحِجر، ن: ٩، مك). ﴿إِنَّا نحنّ نزَّلنا الذّكر وَإنَّا له لَحَافظون﴾.
موطن الشّاهد: «إنّا».
وجه الاستشهاد: مجيء ضمير «نا» مع المتكلّم المفرد في الآية الكريمة؛ لأنّ المتكلّم هو الله و«نا» تفيد العظمة في هذه الآية.
(٩) سقطت في (ط) و(أ).
(١٠) في (أ) الكافر.
(١١) س: ٢٣ (المؤمنون: ٩٩، مك).
موطن الشّاهد: «ارجعُون».
وجه الاستشهاد: مجيء الضّمير «الواو» في فعل ارجعون؛ والمخاطب واحد؛ لأنَّه ـ جلّ جلاله ـ عظيم بذاته قويّ بصفاته، وليس كالمخلوقات.

سبحانه ـ متوحّد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها. فعلىٰ هذا القول؛ يُكرَه للملوك استعمالها في قولهم: نحن نفعل، (ونحن نعد)[١] . وقيل في علّتها: إنّها لما كانت تصاريف أقضيته ـ تعالى[٢] ـ تجري على أيدي خلقه؛ تنزَّلت أَفعالهم منزلة فعله؛ فلذلك ورد الكلام مورد الجمع. فعلىٰ هذا القول يجوز أن يستعمل النّون كلّ من لا يباشر العمل[٣] بنفسه. وأمّا قول العالم: نحن نشرح، [ونبيّن][٤] ، فمفسوح له[٥] فيه؛لأنَّه يخبر [بنون الجمع][٦] عن نفسه، /وعن/[٧] أهل مقالته.

وأمّا (التّاء) فتكون للمخاطب، وللغائبة الواحدة، والاثنين[٨] ؛ كقولك: أنت تذهب، وهند تذهب، والهندان تذهبان.

وأمّا (الياء) فتكون للغائب المذكّر، وجماعة الإناث؛ كقولك: هو يذهب، وهنَّ يذهبن. ولا يجوز أن يقال للنّساء: تَذهبنَ بالتَّاء؛ وفي القرآن ﴿تكَادُ السَّمٰوَاتُ يَتَفَطَّرنَ منْهُ﴾[٩] بالياء، لا بالتَّاء. ومعنىٰ قولنا: (قَدْ ألحقت أوّل كلّ فِعْلٍ)؛ أي؛/ إنّها/[١٠] متىٰ وجدت زائدةً؛ كان الفعل مضارعاً. والمراد بقولنا: (فإنَّهُ المُضَارِعُ المُسْتَعْلِي) الإشارة إلىٰ[١١] أنه استعلىٰ بالإعراب عن[١٢] النّوعين

---

(١) في (أ) نرسم.
(٢) زيادة في (أ).
(٣) في (ب) الفعل.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) فمفتوح وهو تحريف.
(٦) سقطت في (أ).
(٧) زيادة في (أ).
(٨) في (أ) الاثنتين.
(٩) س: ١٩ (مريم، ن:٩٠، مك). ﴿تكادُ السّمواتُ يتفطّرنَ منه وتنشقُّ الأرضُ وتخرُّ الجبالُ هدّا﴾.
موطن الشّاهد: «يتفطَّرن».
وجه الاستشهاد: مجيء الفعل المضارع مقترناً بحرف المضارعة الياء مع جمع المؤنَّث لغير العاقل.
(١٠) زيادة في (ب).
(١١) سقطت في (ب).
(١٢) في (ب وج ود) علىٰ.

الآخرين[١] من الأفعال[٢] .

وليسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِوَاهُ والتِّمْثَالُ فِيهِ يُضْرَبُ

الأصل في الأفعال، أن تكون مبنيّةً؛ لأنّها أدوات، توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تُعرب، وكذلك حكم الحروف؛ لأنّها جامدة، لا تتصرّف[٣] . وإنَّما جُعل الإعراب للأسماء من حيث إنّ اللّفظ بالاسم؛ كقولك: زيد واجد[٤] . ومعناه قد يختلف؛ لكونه تارةً فاعلاً، وتارةً مفعولاً، وتارةً مضافاً إليه[٥] . فاحتيج فيه إلىٰ الإعراب؛ لِيُبَيّنَ[٦] المعنىٰ. وإنّما أُعرب الفعل المضارع؛ لمشابهته الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

والأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ المُتَابِعَهْ مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفُ المُضَارَعَهْ
وَسَمْطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَأَيتُ فاسْمَعْ[٧] وَعِ[٨] الْقَولَ كَمَا وَعَيتُ

قد تقدّم القول في أنّ الفعل المضارع ما أُلحِقَ بأوّله الهمزة، أوالنّون، أو التّاء، أو الياء. وهذه الحروف الأربعة الّتي[٩] يجمعها قولك: (نأيت) تُسمّىٰ حروف المضارعة، وإنّما تُسمَّىٰ[١٠] بذلك، إذا وجدت زائدةً لاحقة بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب، ويذهب، وتذهب، ونذهب؛ ألا ترىٰ أنّ أصل الفعل الماضي فيها: ذهب، والأحرف الأربعة أُلحِقَت[١١] به؟. فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال، (لم تُسمَّ)[١٢] بحروف المضارعة؛

---

(١) في (أ) الأخيرين.
(٢) في (أ) الفعل.
(٣) في (ب ود) تنصرف.
(٤) في (أ) واحد وفي (ب) ماجد.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) في بقيّة النّسخ لتبيين.
(٧) في (أ) فافهم.
(٨) في (أ وب ود) وعي وهو خطأ.
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) في (أ) سمّيت.
(١١) في (أ) التحقت.
(١٢) في (أ) لا تسمّىٰ.

كقولك: أكرم، ونفّر، وتوضّأ، ويَعَر (الجدي؛ إذا صاح)[1] ؛ وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية. / فافهم بذلك ترشد، إن شاء الله/[2] .

وضُمَّهَا مِنْ أَصْلِهَـا الرُّبَاعِي   مِثْلُ[3] يُجِيبُ مَنْ أَجَابَ الدَّاعِي

وَمَا سِوَاهُ[4] فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ[5]   ولاَ تُبَـلْ أَخَـفَّ وَزْنـاً أَمْ رَجَـحْ

مِـثَـالُهُ يَـذْهَـبُ زَيـدٌ وَيَـجـي   وَيَسْتَـجِيشُ تَـارَةً وَيَـلْتَـجِــي

قد ذكرنا من قبل أنّ افتتاح النّطق لا يكون[6] إلاّ بمتحرّك. وذكرنا أنّ حروف المضارعة لا تكون[7] إلاّ أوائل الفعل / المضارع/[8] المستقبل؛ فإذاً، لابدّ [9] من أن تكون متحرّكةً؛ وحكم حركتها أن تضمّ؛ إذا كان فعلها الماضي رباعيّاً، وتفتح من الماضي الثّلاثيّ، وممّا زاد على الرّباعي. فعلىٰ هذا تقول: (أنا أجيبُ، ونحن نُجيبُ، وأنت تُجيبُ، وهي تُجيبُ، وهو يُجيبُ)[10]؛ فتضمّ الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء؛ لأنّ الفعل الماضي منه: أجاب، وهو رباعيّ. وتقول (فيما ماضيه ثلاثيّ)[11]: أنا أذهب، ونحن نذهبُ، وأنت تَذهبُ، وهو يَذهبُ. وفيما ماضيه خماسيّ أو سداسيّ: أنا أَنطلق، وأَستجيش، وأنت تَنطلق، وتَستجيشُ، ونحن نَنطلق، ونَستجيشُ، وهو يَنطلقُ، ويَستجيشُ، فتفتح حروف المضارعة في[12] هذه الأفعال ونظائرها، سواءٌ كان ماضيها ثلاثيّاً، أو خماسيّاً، أو سداسيّاً. وإلىٰ هذا، وقعت الإشارة في قولنا: (ولا تُبَلْ أخفّ وزناً أم رجح) والأصل في قولهم: لا تُبَل لا تُبَالي؛ فحذفت ألفها بعد حذف يائها، كما حذفت النّون بعد الواو في قولهم: لم يك؛ طلباً لتخفيف هاتين اللّفظتين؛

---

(١) زيادة في (ب وهـ).
(٢) زيادة في (أ).
(٣) في (أ) نحو.
(٤) في (أ) عداه.
(٥) في (ب) فلا.
(٦) في (أ) لا يمكن.
(٧) في (ب وج) يكنْ.
(٨) زيادة في (د وهـ).
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) تقديم وتأخير في ذكر الأمثلة بين النّسخ.
(١١) في (أ) في ماضيه الثّلاثي.
(١٢) في (أ) من.

لكثرة استعمالهما[١] في الكلام.

باب الإعراب

وإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الإعْرَابَا لِتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا
فَإِنَّهُ بالرَّفْعِ ثُمَّ الجَرِّ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِي

الإعراب في اللُّغة: هو الإبانة، يقال: أعربَ /الرّجل/[٢] عمّا في نفسه؛ إذا[٣] أبان. (فأمّا الإعراب)[٤] في صناعة النّحو: فهو[٥] تغيير آخر الكلمة؛ لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها. ووجوه الإعراب أربعة: (الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم). وكان الأصل في الإعراب أن[٦] يكون بالحركات دون السّكون. إلاّ أنّه لما استوفىٰ الاسم (من حيث هو الأصل)[٧] جميع الحركات الثّلاث؛ الّتي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها، جعل له السّكون إعراباً؛ ليساوي إعراب الاسم.

والرّفع: أعلىٰ[٨] وجوه الإعراب مرتبةً؛ لاستغنائه عن النّصب والجرّ في قولك: قائمٌ[٩] زيد، وزيدٌ منطلقٌ. والنّصب والجرّ لا يوجدان[١٠] حتّىٰ يتقدّم[١١] الرّفع؛ كقولك: ضرب زيد عمراً، ومررت بزيد.

فالرَّفْعُ والنَّصْبُ بِلاَ مُمَانِعِ قَدْ دَخَلاَ فِي الاسمِ والمُضَارِعِ

---

(١) في (أ وب) استعمالها.
(٢) سقطت في (ط وب ود).
(٣) في (ب وج) أي.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) سقطت في (أ).
(٦) في (ج) أنه.
(٧) في (أ) الذي هو الأصل.
(٨) في (أ) و(ب) أعلا.
(٩) في (أ) و(د) قام.
(١٠) في (أ) لا يوجدان.
(١١) في (د) يتقدّمهما.

وَ الـجَـرُّ يَسْـتَـأْثِرُ بِالأَسْـمَاءِ   وَالْجَزْمُ فِي[١] الْفِعلِ بِلاَ امْتِرَاءِ

اعلم أنّ وجوه الإعراب نوعان: خاصّ ومشترك.

فالمشترك: الرّفع، والنّصب؛ وذلك أنّ الأسماء المتمكّنة، والأفعال المضارعة، يشتركان فيهما[٢].

وأمّا الخاصّ: فالجرّ، والجزم؛ فالجرّ: يختصّ بالأسماء المتمكّنة. والجزم: يختصّ بالأفعال المضارعة. وإنّما لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأنّ الجزم حذف /الحركة/[٣]، (ولا يليق، بالأسماء؛ لأنّه يجحف[٤] بها)[٥]؛ والأفعال مستثقلةٌ، فلاقَ[٦] بها التّخفيف، والأسماء خفيفة؛ ولهذا لحقها التّنوين، وتخفيف الخفيف إجحاف به[٧]. وإنّما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأنّ الجرّ يدخل الاسم من أحد طريقين؛ إمّا بإضافة حرف إلىٰ اسم، وإمّا بإضافة اسم إلى اسم؛ وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأنّ الغرض في وضع حروف الجرّ /أن توصل معاني الأفعال إلىٰ الأسماء، وذلك؛ لأنّ/[٨] أفعالاً[٩] قصّرت عن الوصول إلىٰ الأسماء، فأعينت بحروف الجرّ؛ لتوصلها إليها. وهذا غير موجود في الأفعال؛ لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل؛ فلهذا، امتنع دخول حروف[١٠] الجرّ عليه. وأمّا إضافة اسم إلى اسم؛ فالغرض في الإضافة التّعريف، أو التّخصيص[١١]. ألا ترىٰ أنّك إذا قلت: هذا غلام زيد؛ فقد عرّفت الغلام بإضافته إلى زيد؟. وإذا قلت[١٢] هذا جلّ الفرس؛ فقد خصّصت الجلّ بإضافته إلى الفرس ؟؛ و الإضافة إلىٰ الفعل لا تعرّفه، ولا تخصّصه بحال؛

---

(١) في (ج) بالفعل.
(٢) في (أ) في.
(٣) زيادة في (ب).
(٤) أجحف به: ذهب به.
(٥) سقطت العبارة في بقيّة النّسخ.
(٦) في (أ) لاقىٰ.
(٧) سقطت في (ب).
(٨) زيادة في (أ).
(٩) في (ب) الأفعالاً وهو تحريف.
(١٠) في (أ) و(ب) حرف.
(١١) في (أ) و.
(١٢) في (أ) فإذا.

فلهذا، امتنع دخول الإضافة عليه[1] . [فافهم ذلك، وقس عليه][2] .

والرَّفْعُ ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ والنَّصبُ بالفَتْحِ بِلاَ وُقُـوفِ
والجـرُّ بالكَسْـرَةِ لِلتَّبييـنِ وَ الْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

والعلّة في أنَّه[3] جعل الإعراب آخر الكلمة؛ أَنَّ الإعراب وضع لتبيين[4] المعنىٰ وتمييز[5] الصّفة المتغايرة في الأسماء./و/[6] سبيل الصّفة أن تأتي بعد أن يُعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه[7] إلاّ بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا، جعل[8] الإعراب في آخره. وإنّما سُمِّيَ (الضَّمُّ الرّفعَ)[9] ؛ لأَنَّ الضَّمَّ من الواو؛ ومخرج[10] الواو من الشّفتين؛ وهما أرفع الفم. وسُمِّي الفتحُ نصباً؛ لأنّ[11] الفتح من الألف، والألف: حرف منتصب، يمتدّ إلىٰ أعلىٰ الحنك. وسُمِّي (الكسر جرّاً)[12]؛ لأنّه، من الياء؛ التي تهوي عند النّطق سُفلاً[13]، فكأنَّه مأخوذ من جرّ الحبل؛ وهو سحبه[14]. وإنّما سُمِّي الجزم جزماً؛ لقطع الحركة، إذ الجزم في اللُّغة: القطع؛ كقولهم: جزمت اليمين؛ أي قطعتها. /فاعلم ذلك/[15].

---

(١) في (أ) إليه.
(٢) زيادة في (أ).
(٣) في (أ) وقوع الإعراب.
(٤) في (أ) لتلبين وهو تحريف.
(٥) في (أ) تميّز.
(٦) سقطت في (ط).
(٧) في (أ) إلى علمه.
(٨) في (أ) يجعل.
(٩) في (أ) الرفع بالضّم.
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) في (أ) لأنّه.
(١٢) في (أ) الجرّ كسراً.
(١٣) في (أ) إلىٰ سفل عند النّطق.
(١٤) في (أ) جرّ الحنك وهو سفحه، وفي (ط) جرّ الجبل وهو سفحه؛ والصّواب ما ذكرنا من (ج).
(١٥) زيادة في (أ).

[باب تنوين الاسم المفرد][1]

وَنَوِّنِ الاسْمَ الْفَرِيدَ[2] المُنْصَرِفْ إِذَا انْدَرَجْتَ قَائِلاً[3] وَلاَ[4] تَقِفْ

التّنوين: يختصّ بالاسم المنصرف لخفّته؛ ولأجل التّنوين اللاّحق بآخره[5]؛ سُمِّي منصرفاً، فكأنّ التّنوين لمّا[6] دخل عليه أحدث فيه صريفاً. والصَّريف: صوت البكرة عند الاستقاء. ويسقط التّنوين في أربعة مواضع[7]:

أحدها: في الاسم المعرّف بالألف واللاّم؛ لأنّ[8] التّنوين: زيادة أُلحقت بآخر الاسم، ولام التَّعريف: زيادةٌ / في أوّله/[9]؛ فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثّاني: في أوّل المضافين؛ كقولك: غلام زيد؛ لأنّ المضاف إليه يتّصل بالمضاف حتّىٰ يصير كأحد حروفه؛ ولذلك، لم يجز أن يفصل بينهما، فلمّا تنزّل المضافان بمنزلة الاسم الواحد؛ وجب[10] إلحاق التّنوين بالمضاف إليه؛ الّذي هو الأخير منهما، كما يلحق [التّنوين][11] آخر الاسم المفرد[12].

والموضع[13] الثّالث: الاسم الذي لا ينصرف؛ كقولك: جاء عمرو[14]. وإنّما لم يدخله التّنوين؛ لشبهه بالأفعال.

---

(١) في (أ) إعراب الاسم الواحد. وفي (ج) باب تنوين الاسم. وفي (هـ) باب إعراب الاسم المنصرف، والعنوان المعتمد في (ب،ط).
(٢) في (أ) الصّحيح.
(٣) في (ج) قابلاً.
(٤) في (أ) و(ب) لم.
(٥) في (أ) زيادة به قبل بآخره.
(٦) في (أ وب وج) حين.
(٧) في (أ) مواضيع.
(٨) في (أ) فإنّ.
(٩) زيادة في (ج).
(١٠) سقطت الواو في (ب).
(١١) سقطت في بقيّة النُّسخ.
(١٢) في (أ) المنفرد.
(١٣) سقطت في (ب).
(١٤) في (ج) أحمد.

والموضع[1] الرّابع: إذا كان الاسم المفرد علماً، أوكنيةً، أو لقباً[2]، وكان موصوفاً بابن مضافٍ إلىٰ علم، أو كنية، أو لقب؛ كقولك: [جاء زيدُ بن بكر، وجاء زيد بن أبي محمد][3]، وجاء زيد ابن أبي تَأَبَّطَ شرّاً. وكقولك: جاء أبو محمّد بن يزيد، وجاء أبو محمّد بن أبي الحسين، وجاء أبو محمّد بن تأبّط شرّاً. وكقولك في اللّقبين: جاء بَطَّة[4] بن تأبّط شرّاً؛ وعلىٰ هذا فقس[5] قول[6] الشّاعر[7]:

[الطّويل]

فَقُلْــتُ لَعَبْـدُ الله خَيرٌ لِـذَاتِـهِ ذِئَابُ بنُ أَسماءَ بنِ زَيدِ بن قَارِبِ[8]

فحذف التّنوين من ذئاب[9] وزيد، لإضافة[10] كلٍّ منهما[11] إلىٰ ابن: فأمّا

---

(1) سقطت في (ب).

(2) في (أ) لقب.

(3) سقطت في (أ) و(ب).

(4) في (ط) بط، والصّواب ما ذكرنا.

(5) زيادة في (أ).

(6) في (ب) قال.

(7) لم أهتدِ إلىٰ قائله.

(8) لم أصطد له تخريجاً في المصادر التي اعتمدتها.

موطن الشّاهد: «ذئاب ـ زيد».

وجه الاستشهاد: مجيء كلٍّ من «ذئاب وزيد» من دون تنوين؛ لإضافتهما إلىٰ «ابن» حيث إنَّ التّنوين ساكن، وألف الوصل تسقط لاندراج الكلام؛ فالتقى ساكنان: التّنوين والباء السّاكنة؛ ولهذا، حُذِف التّنوين.

(9) في (أ) و(ج) ذوات.

(10) في (ج) لاتّصاف.

(11) في (أ) زيادة واحد قبل منهما.

(حذف التّنوين[1])[2] من أسماء؛ فلكونه لا ينصرف. والعلّة في حذف التّنوين في هذا الموضع؛ أنّ التّنوين[3] ساكن، والألف من ابن ألف وصل تسقط[4] في اندراج الكلام؛ فيلتقي[5] التّنوين السّاكن بالباء السّاكنة من ابن؛ فلهذا حذف[6] التّنوين. فإن وصفت[7] الاسم بابن مضاف إلى ما فيه الألف واللّام؛ كقولك: جاء محمّد ابن الأمير، ثبت التّنوين[8]، وانكسر لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ الأمير ليس بعلم، ولا كنية، ولا لقب. وكذلك، إن قلت: ظننت زيداً ابن[9] عمرو، أتيت[10] بالتّنوين، وكسرته؛ لالتقاء السّاكنين من حيث إنّه ليس بصفة[11] للاسم الأوّل، وإنّما هو خبر عنه. ومعنىٰ قولنا: (إذا اندرجْتَ قائلاً ولا[12] تقف)[13] / إذْ/ [14] لاتلحق التّنوين، بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرّفع والجرّ؛ بل تقف عليه بالسّكون.

فتقول[15]: جاء زيد، ومررت بزيد؛ لأنّ الوقف[16] يساوق[17] الخطّ.

وقِفْ عَلَىٰ المَنْصُوبِ مِنْهُ بِالأَلِفْ   كَـمِثْلِ مَـا تَكْتُبُـهُ لَايَخْتَلِفْ

تَـقُولُ: عَمْرٌو قَـدْ أَضَـافَ زَيْـدَا   وَخَالِـدٌ صَـادَ الغَـدَاةَ صَيدَا

(١) سقطت في (أ).
(٢) في (أ) في.
(٣) مكرر في (أ).
(٤) في (أ) سقط.
(٥) في (ط) فليتقي.
(٦) في (ج) احذف.
(٧) في (أ) مكرّرة.
(٨) في (ج) التنوّن.
(٩) في (أ) سقطت همزة ابن.
(١٠) في (أ) ثبت، وفي (ب، ج) أثبت.
(١١) في (أ) من بدل الباء.
(١٢) في (أ) لم.
(١٣) في (ج) قف.
(١٤) سقطت في (ط وأ وج).
(١٥) في (أ) تقول.
(١٦) في (ج) الوقوف.
(١٧) في (ب) يساوي.

إن قال قائل: لمَ أُبدل في الوقف على المنصوب من فتحته، مع التّنوين ألفٌ، ولم يُبدل من ضمّة المرفوع واو، ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه: أنّه لو وقف علىٰ المجرور بالياء؛ لالتبس بالمضاف إلى ياء[1] المتكلّم. ألا ترىٰ أنّك لو وقفت على قولك: مررت بغلام[2]، فقلت: مررت بغلامي؛ لتوهّم السّامع أنّ الغلام ملكك، ولو [أنّك وقفت على المرفوع بالواو، فقلت][3]: جاء زيدو لخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمّة. وإنّما يوجد ذلك في الأفعال، حتّى إنّهم /لمّا/[4] اضطروا [في بعض الجموع إلىٰ مثل ذلك][5] أبدلوا الواو ياءً، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع دلوٍ، وجروٍ: أدل، وأجر. والأصل: أدلُو، وأجرُو؛ ففرّوا من الواو التي قبلها ضمّة إلىٰ الكسرة[6] محافظةً علىٰ مقاييس الأصل، ولم يخرجوا عن لغتهم، ولا يعرف من نقل عنهم، ولا سمع منهم خلاف ذلك /والله أعلم/[7].

وتُسْقِطُ التّنوينَ إنْ أَضَفْتَـهُ ... أَو إنْ تَكُنْ باللاَّم قَدْ عَرَّفْتَهُ
مِثَالُـهُ: جَـاءَ غُلاَمُ الْوَالِي ... وَأَقْبَـلَ الْغُـلاَمُ كَـالْغَـزَالِ[8]

قد مضىٰ شرح المواضع الأربعة الّتي يسقط[9] التّنوين فيها؛ بما [يغني عن إعادته][10]؛ [فليعلم من هنالك][11].

---

(١) سقطت في (ب وج وط).
(٢) في (أ) زيادة زيد بعد غلام.
(٣) في (ط) جاءت العبارة في صيغة المبني للمجهول، وسقطت «أنّك» في (ب).
(٤) سقطت في (ب وج وط) ويقتضيها السّياق.
(٥) في (أ) قريب في هذا.
(٦) في (ج) الكسرة.
(٧) زيادة في (ب).
(٨) في (ب) الغزالي.
(٩) في (أ) سقط.
(١٠) تقارب بين النّسخ والمعنىٰ واحد.
(١١) زيادة في (أ).

[باب الأسماء السّتّة المعتلّة] [١]

وسِــتَّةٌ تَـرْفَعُهَـا بِالْــوَاوِ   فِي قَولِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي [٢]

الواو: تكون[٣] علامة الرّفع[٤] في موضعين؛ أحدهما: في الأسماء السّتة التي هي: (أبوك، وأخوك، وحَموكَ، وفوك، وهنوك، وذو مال).

والثّاني: في جمع المذكّر السّالم؛ كقولك: جاء المسلمون على ما سنشرحه[٥] في موضعه، / إن شاء الله تعالىٰ/[٦].

وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أُخَيَّ بِالأَلِفْ   وَجَرُّهَا بِاليَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

أما الألف فتقع علامةً للنّصب في هذه الأسماء السّتّة دون غيرها. وقد تقع الألف إعراباً في التّثنية غير أنّها تكون علامةً للرّفع.

وأمّا الياء فتكون علامةً للجرّ في ثلاثة مواضع: الأسماء السّتة، وفي التثنية، وفي جمع المذكّر السّالم[٧].

وَهْيَ أَخُوكَ وَأَبُو عِـمْـرَانَا   وَذُو وَفُـوكَ وَحَـمُو عُثْمَـانَـا

ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الأَسْـمَـاءِ   فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَـاءِ

اعلم أنّ هذه الأسماء السِّتَّة، ما عدا (ذا مال)[٨]، يجوز أن تُستعمل مفردةً، فتعرب كإعراب زيد في الرّفع، والنّصب، والجرّ. غير أنّ قولك: (فوك) إذا استعملته مفرداً، أبدلت من واوه ميماً، فقلت: هذا فم، ورأيت فماً، ونظرت

---

(١) في (ط) باب الأسماء التي ترفع بالواو وتُسمّىٰ المعتلّة، وفي (أ) باب الأسماء السّتة، وفي (ب) و(ج) ما أثبتناه. والأفضل العنوان المذكور في (ط)؛ لأنّ الباب يشمل الأسماء السّتّة وجمع المذكّرِ السّالم.
(٢) في (أ) شرح هذا البيت والذي يليه من دون فاصل.
(٣) سقطت في (ج).
(٤) في (أ) و(ج) للرّفع.
(٥) في بقيّة النّسخ: نشرحه.
(٦) زيادة في (ب) و(ج).
(٧) سقطت في (ب).
(٨) في (ب ود) ذو مالٍ؛ وهي صحيحة إذا اعتبرت على الحكاية.

إلى فم. وأمّا (ذو) فإذا كانت[1] بمعنىٰ صاحب؛ فلا تستعمل [إلاّ مضافةً][2]، فتجرّ ما بعدها، وتعرب بالواو في الرّفع، والألف في النَّصب، والياء في الجرّ. ولا يجوز أن تستعمل مفردةً[3] بحال. وقد جاءت (ذو) بمعنىٰ الذي، وأجريت [على لفظ][4] واحد مع المذكّر، والمؤنَّث، والمثنّىٰ، والمجموع[5]. ولم يغيّروا واوها[6] على اختلاف مواقعها. فقالوا: أنا ذو عرفت، ورأيت ذو عرفت، ومررت بذو عرفت؛ ومنه قول الشّاعر /سِنَانِ بنِ الفَحْلِ الطَّائيّ/[7]:

[الوافر]

فـإِنَّ المـاءَ مـاءُ أَبي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي[8] ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[9]

---

(١) في (أ) كان.
(٢) في (أ) في الإضافة.
(٣) في (أ) مفرداً.
(٤) في (أ) بلفظ.
(٥) في (أ) سقطت الواو.
(٦) في (أ) يغيّرها وفي (ج) تغيّر واوها.
(٧) سقطت في (ط) و(أ).
سِنَانُ بنُ الفحْل الطّائيّ: شاعر إسلاميّ، من شعراء الدّولة المروانيّة.
البغدادي، خزانة الأدب، (مصر: ط بولاق، ١٢٩٩هـ): ٦/ ٤٠.
(٨) في (أ) وبئراً.
(٩) البيت من شواهد: ابن الشَّجريّ هِبَة الله بن علي أمالي ابن الشجريّ (الهند، ١٣٤٩هـ): ٢/٣٠٦، والإنصاف، لابن الأنباريّ: ٧٧٣، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣/١٤٧ و٨/ ٤٥، وخزانة الأدب للبغداديّ: ٢/ ٥١١، والتّصريح على التّوضيح: ١/ ١٣٧، وهمع الهوامع: ١/ ٨٤، والدّرر اللّوامع: ١/ ٥٩، والأشمونيّ: ١/ ١٥٨، والمَرْزُوقيّ، شرح ديوان الحماسة؛ تحق عبد السّلام هارون (ط. لجنة التأليف، ١٣٧٢هـ): ٥٩١، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ١٩٥٥م): مادة (ذو)، وأوضح المسالك: ١/ ٥١، والحروف للهرويّ: ٢٩٥، والعُكْبريّ، عبد الواحد بن علي، شرح اللّمع؛ تحق أحمد فائز (ط:١. الكويت، ١٤٠٤هـ): ١/ ٢٣.
موطن الشّاهد: «ذو حفرت وذو طويت».
وجه الاستشهاد: مجيء «ذو» بمعنىٰ الّتي؛ فهي اسم موصول، وأتت بلفظ واحد للمذكّر والمؤنّث؛ لأن البئر مؤنّثة، ومعلوم أنّها تستعمل في غير العاقل، كما تستعمل في العاقل؛ كما قال الفرّاء: أنا الفراء ذو سمعت بي. انظر شرح اللمع: ١/ ٢٣.

فقال: / ذو حفرت، وذو طويت/[1] ؛ والبئرُ: مؤنَّثة، [قال الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ﴿وبِئرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾[2]][3] ، وعلىٰ هذا كلامهم / مُجرىٰ، وعليه يُقاس/[4] .

باب حروف العلّة

والوَاوُ وَاليَاءُ جَمِيعاً وَالأَلِفْ ... هُنَّ حُروفُ الاعتِلاَلِ المُكْتَنِفْ

هذه الأحرف[5] الثّلاثة الّتي هي: الألف المنفتح ما قبلها، والياء المنكسر[6] ما قبلها، والواو إذا انضمّ ما قبلها، تُسمّىٰ حروف الاعتلال، وحروف المدّ واللّين، والحركات الثّلاث؛ الّتي هي: الضّمّة، والفتحة، والكسرة مجانسة لها. وعند أكثر النّحويّين أنّ الحركات مأخوذة منها ومتفرّعةً عنها. وعند بعضهم أنّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجاً بأنّه[7] متىٰ أُشبعت الفتحة؛ صارت ألفاً، والضمّة صارت واواً، والكسرة صارت ياءً. فإن لم يكن ما قبل الواو مضموماً، ولا ما قبل الياء مكسوراً[8] ؛ لم (يكونا حرفي)[9] اعتلال.

إعراب الاسم المنقوص

وَاليَاءُ في القَاضِي وَفِي المُشْتَرِي ... سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرِّ
وتُفْتَحُ اليَاءُ إِذَا مَانُصِبَا ... نَحْوُ لَقِيتُ القَاضِيَ المُهَذَّبَا

---

(١) سقطت في (ط).
(٢) س: ٢٢ (الحجّ، ن:٤٥، مد). ﴿فكأيِّن من قريةٍ أهْلكناهُا وهيَ ظالمة فهي خاوِيةٌ علىٰ عروشِهَا وبئرٍ معطَّلَةٍ وقصرٍ مشيد﴾.
موطن الشّاهد: «بئر».
وجه الاستشهاد: مجيء «بئر» مؤنّثة في الآية الكريمة بدليل تأنيث الصّفة «معطّلة».
(٣) زيادة في (د).
(٤) زيادة في (أ) وفي (ب) وقس على ذلك.
(٥) في (أ) الحروف.
(٦) في (أ) المكسور.
(٧) في (أ) أنّه.
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في (أ) تكن حروف.

اعلم أنّ كلّ اسم آخره ياء خفيفة؛ قبلها كسرة، يُسمّىٰ منقوصاً، وتكون ياؤه ساكنةً في رفعه وجرّه؛ ولهذا يُسمّىٰ[1] منقوصاً؛ لأنّه نقص حركتين من حركات الإعراب؛ وهما: الضّمَة والكسرة. /وكان الأصل في إعراب المرفوع؛ نحو: جاء القاضي، بضمّة مقدّرة منويّة في آخره/[2] . وكذلك كان الأصل في إعراب المجرور ـ منه[3] ـ بكسرةٍ مقدَّرة منويّة[4] في الياء، يتبعها التّنوين. ولكن حذفت منه الضّمّة والكسرة؛ لاعتلال حرف الإعراب منه؛ الّذي هو الياء[5] ، /ولأنَّ التّحرك بالضّمَّة في حالة الرّفع ثقيل. وكذلك الكسرة أيضاً، فعدلوا عنها إلىٰ السّكون تخفيفاً/[6] ، فيشترك الرّفع والجرّ في هذه المواطن وحسب.

وأمّا نصب هذا النّوع من الأسماء، فيكون بفتح الياء؛ لخفَّة الفتحة. فإنِ اضطرّ شاعر إلىٰ إظهار[7] حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه، أو جرّه؛ جاز له[8] ؛ كقول[9] ابن الرُّقَيّات[10]:

[المنسرح]

لا بَـارَكَ اللهُ فِي الغَـوانِـيِ هَـلْ ... يُصْبِحْـنَ إلاّ لَهُـنَّ مُطَّلَـبُ[11]

---

(١) في (أ) سمّي.
(٢) سقطت العبارة في (أ) و(ط).
(٣) سقطت في (أ).
(٤) سقطت في بقيّة النّسخ.
(٥) في (ب) التي.
(٦) سقطت العبارة في (أ وط).
(٧) سقطت في (أ).
(٨) سقطت في (ب).
(٩) في (ج) لقول.
(١٠) ابن الرُّقَيّات: هو عبد الله أو عُبَيْد الله بن قَيس الرُّقَيّات بن ربيعة، شاعر قريش في العصر الأموي، كان منقطعاً إلىٰ عبد الله بن الزّبير، إلىٰ أن قتل سنة ٨٥هـ/ ٧٠٤م.
خزانة الأدب: ٢٦٨/٣، وتجريد الأغاني: ٦٢٦/٢. والشعر والشعراء: ٢١٢.
(١١) **البيت من شواهد** سيبويه: ٣٦٢/١، والمقتضب: ١٤٢/١، و٣٥٤/٣،وابن جنّي عثمان المحتسب؛ تحق.علي النّجدي ورفيقيه (القاهرة:لا.مط، ١٣٨٦هـ): ١١١/١، وابن جنّي، الخصائص؛ تحق.محمد علي النّجار(القاهرة: دار الكتب،لا.مط ١٣٧٦هـ): ٣٦٢/١، و٣٤٧/٢، وابن جنّي، المنصف؛ تحق ابراهيم مصطفى (القاهرة:لا.مط، ١٩٦٠م): ٦٧/١، ٨١، وأمالي ابن الشّجريّ: ٢٢٦/٢، والمغني: ٢٤٣، وشرح شواهد المغني: ٢١١، وهمع الهوامع: ٥٣/١، والدّرر اللّوامع: ٣٠/١، ولسان العرب: مادة «غنا»، وديوان عبيد الله بن قيس الرقيات؛ تحق يوسف نجم (بيروت:دار

فحرّك ياء[1] الغواني بالكسر؛ لضرورة الشّعر. ومنه قول جرير[2]:

[الطّويل]

فيَوماً يُوَافِينَ الهَوىٰ غيرَ مَاضِيٍ ... وَيَوماً تَرَىٰ مِنْهُنَّ غُولاً تَغوَّلُ[3]

صادر، ١٩٥٨م): ٣.

المفردات الغريبة: الغواني: جمع غانية؛ وهي من استغنت بجمالها عن زينتها. مطّلب: تطلّب.

معنى البيت: يصف الشّاعر الغانيات بأنّهن لا يكففن عن الطّلب، وأنَّ مطالبهنّ تتجدّد مع كلّ صباح. ورأىٰ صاحب الدّرر اللّوامع: أنّه ربّما كان المعنى أنّ الغواني يطلبن من يواصلهنّ، ولا تثبت مودّتهنّ لأحد؛ لأنّهن سريعات الصّرم. الدّرر اللّوامع: ١/ ٣٠.

موطن الشّاهد: (الغواني).

وجه الاستشهاد: ظهرت حركة الكسرة على «الياء» في الاسم المنقوص المجرور؛ لضرورة الشّعر.

(١) سقطت في (ب وج).

(٢) مرّت ترجمته.

(٣) البيت من شواهد أبي زيد الأنصاريّ؛ نوادر أبي زيد الأنصاريّ؛ تحق.سعيد الخوري (بيروت، ١٨٩٤م): ٢٠٣، والمقتضب: ١/ ١٤٤، و٣/ ٣٥٤، وروايته في المقتضب والنّوادر:

فيوماً يجارين الهوىٰ غير ما مضى ... ويوماً تُرىٰ منهنَّ غولٌ تغوّلُ

وروي في ديوانه غير ما صباً، والخصائص: ٣/ ١٥٩، والمنصف: ٢/ ٨٠ و١١٤، وأمالي ابن الشّجري: ١/ ٦٧، وشرح المفصّل، لابن يعيش: ١٠/ ١٠١ و١٠٤، وشرح شواهد الألفية، للعيني: ١/ ٢٢٧، وشرح الأشموني: ١/ ١٠٠، وديوان جرير: ٤٥٥.

المفردات الغريبة: يوافين: يجازين، من المجازاة؛ وفي رواية يجارين؛ أي: تجارين الهوىٰ بألسنتهن، ولا يمضينه، ويروىٰ: غير ما صبا؛ من صبا يصبو؛ أي: من غير صبى منهنَّ إليّ. قال ابن القطّاع: هو الصّحيح، وقد صحّفه جماعة. وقال العينيّ: وهكذا، هو في ديوانه؛ وعلى هذا، فلا شاهد فيه. والغول: أخبث السّعالي ـ وفق اعتقادهم ـ وأصل تغوّل: تتغوّل؛ فحذفت إحدىٰ التّاءين تخفيفاً، من تغوّلّت الإنسانَ الغول؛ أي: ذهبت به وأهلكته.

معنى البيت: يصف الشّاعر العشيقات بأنهنّ يجازين العشّاق بوصل متقطّع تارةً، وأخرىٰ يهلكنهم بالصّدود والهجران. انظر حاشية الصبّان على الأشموني: ١/ ١٠٠.

موطن الشّاهد: (ماضيٍ).

وجه الاستشهاد: مجيء الاسم المنقوص مجروراً ـ علىٰ هذه الرّواية ـ لإضافته؛ وعلامة جرّه الكسرة الظّاهرة؛ لضرورة الشّعر؛ وحكم هذا الجرّ بالكسرة الظّاهرة للاسم المنقوص جائز لضرورة الشّعر وحسب.

وَنَـوِّنِ المُنكَّرَ المَنْقُوصَـا فِـي رَفْعِـهِ وَجَـرِّهِ خُصُوصَـا
تَقُولُ: هٰذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ وَافْزَعْ[1] إلىٰ حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معرّفاً بالألف واللاّم؛ كالقاضي، والوالي.

والثّاني: أن يكون مضافاً؛ كقولك: قاضي مكّة، ووالي البصرة.

وهذان النّوعان؛ تسكن ياؤهما في الرّفع، والجرّ، وتفتح في النَّصب.

القسم الثّالث: أن يأتي منكّراً؛ كقولك: قاضٍ، ووالٍ؛ فتحذف ياؤه في الرّفع، والجرّ. ويقتصر فيه (على التّنوين في آخره)[2] ؛ كقولك: هذا قاضٍ، يا فتىٰ[3] . ومررت بقاضٍ عادل[4] . وإنّما حذفت ياؤه؛ لسكونها وسكون التّنوين؛ الذي وجب إلحاقه به عند إفراده، فإذا حلّ[5] في موضع منصوب؛ تثبت ياؤه، ونوّن؛ كقولك: ما رأيت قاضياً عادلاً [فإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص، فإن كان معرّفاً؛ وقفت عليه بالياء السّاكنة علىٰ اختلاف مواقعه؛ وإن كان منكّراً؛ وقفت عليه في حالتي الرّفع والجرّ بحذف الياء؛ كقولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ووقفت عليه في حال النّصب بالألف المبدلة من التنوين[6] مع إثبات يائه، فقلت: رأيت قاضيا؛ كما تقول: رأيت زيدا، هذا هو الاختيار فيهما. وقد وقف بعضهم علىٰ المعرّف المرفوع، والمجرور بحذف الياء؛ فقال: هذا القاضِ، ومررت بالقاضِ. ووقف آخرون، على المنكّر المرفوع والمجرور بالياء، فقالوا[7] : هذا قاضي، ومررت بقاضي][8] . والله ـ تعالىٰ ـ أعلم.

---

(١) في (ب) فافزع.
(٢) في (ب وج) على تنوين آخره.
(٣) سقطت في (أ).
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) دخل على.
(٦) في (ج) بالتّنوين.
(٧) في (ب) فتقول.
(٨) تقديم وتأخير ما بين النّسخ والمعنىٰ واحد.

وهٰكَذَا[1] تَفْعَلُ في يَاءِ الشَّجِي ... وَكُلِّ يَـاءٍ بَعْـدَ مَكْسُـورٍ تَجِـي
هَــذَا إِذَا مَــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَــهْ ... فَافْهَمْهُ عَنِّي فَهْمَ صَافِي الْمَعْرِفَهْ

قد قدّمنا القول في أنَّ المنقوص ما جمع (ثلاث شرائط)[2] ؛ وهي[3] : أن يكون آخره ياءً مخفَّفةً؛ قبلها كسرة، ومتىٰ[4] اجتمع في اسم هذه الشّرائط الثّلاث؛ سكّنت ياؤه في الرّفع، والجرّ. سواء قلّت حروفه؛ مثل الشَّجي، والعمي، أو كثرت /حروفه/[5] ؛ مثل: القاضي، والمستري، والمستقصي. فإن عدم شرط من الشّرائط الثّلاث؛ كان الاسم صحيحاً، ولحقت ياءه[6] الضّمّة، والكسرة. وذلك، بأن[7] تكون ياؤه مشدّدةً مثل: ياء عليّ، وكسريّ[8] ، وقمريّ؛ أو يكون ما قبلها[9] ساكناً؛ نحو: ظبي، وجدي، وسقي. (فاعرف ذلك، إذا ذكر)[10].

باب المقصور من الأسماء

ولَيسَ لِلإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ ... مِــنَ الأَسَــامِــي أَثَــرٌ إِذَا ذُكِــرْ
مِثَالُـهُ يَحْيَىٰ وَمُوسَىٰ وَالْعَصَا ... أَوْ كَـ: حَياً[11] أَوْ كَـ: رَحاً أَو كـ: حَصَا

(١) قوله «وهكذا تفعل»؛ تقديره: وتفعل مثل ذا؛ فالكاف نعت مصدر محذوف، وقوله في البيت الثّاني: «هذا مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: هذا ثابت إذا ما؛ وما: زائدة. ط: ص: ٢٣، ح:١.
(٢) في (أ) ثلاث شروط، وفي (ب) ثلاثة شروط.
(٣) في (أ) وهو.
(٤) في بقيّة النّسخ فمتىٰ.
(٥) زيادة في (ج).
(٦) في (ب وج وهـ) ياؤه وهو غلط.
(٧) في (أ) أن.
(٨) في (أ) كرسيّ.
(٩) في (أ) قبل يائه.
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) الحيا: المطر.

فَــهٰذِهِ آخِــرُهَــا لاَ يَخْتَلِــفْ   عَلَىٰ تَصَارِيفِ[١] الكَلاَمِ الْمُؤْتَلِفْ[٢]

الاسم المقصور: هو كلّ اسم كان آخره ألفاً ملساء[٣]؛ أي: لاتتبعها همزة، فيكون[٤] في تصاريف مواقعه، على حالةٍ واحدة، في الرّفع، والنّصب، والجرّ؛ ولهذا، سمّي مقصوراً؛ لأنّه حبس عن الحركة[٥]. إذ المقصور في اللّغة: هو المحبوس، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ في الخِيَامِ﴾[٦]. ثمّ إنّ الأسماء المقصورة، تنقسم إلى[٧] قسمين؛ [أحدهما: ما يدخله التّنوين؛ كقولك: رحًى، وحياً[٨]، وقفاً، وندًى[٩]. [والثّاني: ما لا يدخله التّنوين؛ إمّا لكونه معرّفاً، بالألف واللّام؛ مثل: الحيا، والنّدىٰ، والحصىٰ، والعصا. وإمّا لكونه لا ينصرف؛ مثل: موسىٰ، وعيسىٰ، وسلمىٰ، وسعدىٰ، ودنيا، وأخرىٰ][١٠]. وكلا القسمين لايختلف حكم آخره في الرّفع، والنّصب، والجرّ؛ كما قال تعالىٰ في المنوّن منهما[١١]: ﴿يَومَ لاَيُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً﴾[١٢]، فالأوّل مرفوع، والثّاني مجرور، ولفظهما واحد، وعلى ذٰلك فقس.

---

(١) تصاريف الكلام: تحويله من الرّفع إلى النّصب أو الجرّ.
(٢) المؤتلف: المنتظم؛ أي المركب المفيد.
(٣) في (أ) ملسىٰ.
(٤) في (أ) ويكون.
(٥) في (أ) الإعراب.
(٦) س: ٥٥ (الرّحمٰن: ٧٢، مد).
موطن الشّاهد: «مَقْصُورَاتٌ».
وجه الاستشهاد: مجيء «مقصورات» بمعنىٰ محبوسات في الآية الكريمة.
(٧) زيادة في (أ)
(٨) في (ب) رحىً.
(٩) في (أ وج) نداً.
(١٠) ما بين المركّنين ورد في النّسخ مع تقديم وتأخير، مع اختلاف في الأمثلة.
(١١) سقطت في (أ).
(١٢) س: ٤٤ (الدّخان، ن: ٤١، مك). ﴿يومَ لايُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً ولا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «مولًى ـ مولًى».
وجه الاستشهاد: مجيء «مولًى» في الرّفع والجرّ بلفظ واحد كما هو معلوم.

باب التّثنية

ورَفْعُ مَا[1] ثَنَّيْتَهُ بالألِفِ كَقَولِكَ الزَّيْدَانِ كَانَا مَألَفِي

الاسم المثنىٰ: هو الاسم الدّال على مسمّيين مُتّفقي[2] اللّفظ، ويشترك فيهما المذكر[3]، والمؤنّث، ومن يعقل، وما لا يعقل[4]، ولا تدخل على فعل، ولا حرف. [فأمّا قولك: يقومان، ويذهبان، فليسا بتثنية[5] يقوم، ويذهب؛ ولا الألف فيهما ألف تثنية، بدليل ثبوتها / في ذلك/[6]، في كلّ حال؛ بل الألف فيهما اسم؛ هو ضمير الفاعلين؛ كالألف في قاما، وذهبا. [فإذا أردت أن تثنّيَ الاسم؛ فتحت آخره، ثمّ زدت عليه في الرّفع ألفاً ونوناً. وفي هذه الألف ثلاثة أشياء هي: حرف الإعراب، وعلامة التّثنية، وعلامة الرّفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أَثبتَّ ياء الاسم المنقوص، إذا ثنّيته في مثل قولك: جاء القاضيَان؛ لأنّ هذه الياء تثبت في حالة النّصب؛ لخفّة الفتحة فيها؛ فلهذا، أُثبِتَت[7] في التّثنية.

ونَصْبُـهُ وَجَـرُّهُ بِالْيَـاءِ مِنْ غَيرِ إشْكَالٍ وَلاَ مِرَاءِ
تَقُولُ زَيدٌ لاَبِسٌ بُرْدَينِ وَخَالِـدٌ مُنْطَلِـقُ اليَدَيْـنِ

النّصبُ يؤاخي الجرّ، ولذلك أُميلت[8] الألف إلىٰ الياء، واستوىٰ في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور؛ وذلك[9] في مثل قولك: ضربتك، وهذا غلامك، ورأيته، ومررت بغلامه، وضربني وغلامي؛ فالهاء، والكاف، والياء يقعن تارةً ضميراً للمجرور، وتارةً ضميراً للمنصوب، فلهذا؛ اشترك

---

(١) في (ج) من والصّواب ما ذكرنا.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في (ط) فيها.
(٤) في (ط) ومَن، والصّواب ما ذكرنا.
(٥) في (ج) بثنيّة.
(٦) زيادة في (ب).
(٧) في (أ) ثبتت
(٨) في (أ) أمليت، وهو تحريف.
(٩) سقطت في (أ).

النّصب، والجرّ في علامة التّثنية، وجُعلت فيهما ياء ونون.

وفي الياء ثلاثة أشياء هي: **حرف الإعراب، وعلامة التّثنية، وعلامة النّصب، أو الجرّ**. والمواطن التي تشترك فيها علامة النّصب والجرّ أربعة: **التّثنية، والجمع بالواو**[1] **والنّون، والجمع الذي بالألف والتّاء**، وفي الأسماء الّتي لا تنصرف. ثمّ اعلم أنّ من حكم التّثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد، إلاّ أسماء الإشارة، والمبهمة، فإنّ آخرها حذف في التّثنية؛ فقالوا في تثنية (هذا، وذا، والّذي، والّتي): هذان، وذان، واللّذان، واللّتان. هذا في حالة الرّفع. وقالوا في النّصب والجرّ: هذين، وذين، واللّذين، واللّتين؛ وهو ممّا شذّ عن أصله؛ ولهذا قال المحقّقون[2] من النّحويّين[3]: إنّ هذه الأسماء مشبّهة بالمثنّىٰ، لا أنّها مثنّاة على الحقيقة. فإن قيل: لمَ حذفت ياء الّذي في التّثنية، وأُقِرَّت ياء الشّجي في التّثنية، وكلا الياءين مُخَفَّفة، مكسور ما قبلها؟. فالجواب عنه: أنَّ ياء الشّجي تلحقها[4] الحركة في حالة النّصب، فجرت بهذه القوّة مجرىٰ الحرف الصّحيح؛ فثبتت في التّثنية. وياء «الذي»، لا تتطرّق إليها الحركة بحال، فضعفت بهذا السّبب، فحذفت؛ فإن ثنّيت اسماً مقصوراً؛ فإن كانت[5] ألفه رابعة فصاعداً، قلبته ياءً في التّثنية؛ كقولك في تثنية موسىٰ، وحُبلىٰ في الرّفع: مُوسيان، حُبلَيان، وفي النَّصب، والجرِّ: موسيين، حُبلَيين. وإن كانت ألفه[6] ثالثةً؛ رددتها إلىٰ أصلها، واواً كان[7] أو ياءً. والطّريق إلىٰ معرفة أصلها، أن تصرّف تلك الكلمة فإن وجدت الواو في بعض[8] تصاريفها؛ فهي من ذوات الواو؛ وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الياء. فعلىٰ هذا تقول في تثنية (قفا، وعصا): قفوان، عصوان؛ لأنّ تصريف الفعل منهما؛ قفوت، عصوت. وتقول في تثنية (هدى، ورحىٰ): هديان، ورحيان؛ لأنهما من هديت، ورحيت. وإن ثنّيت الاسم الممدود؛ أبدلت همزته واواً فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف؛

---

(١) في (أ) الياء.

(٢) في (ج) المحقّون.

(٣) القول بأنّ نحو: «ذان وتان واللّذان واللّتان»، صيغ موضوعة للمثنّىٰ، وليست مثنّاة على الأصح قول جمهور البصريّين من النّحاة. انظر شرح التّصريح: ١/ ٦٧.

(٤) في (ب) لحقها.

(٥) في (ط) كان.

(٦) سقطت في (أ).

(٧) سقطت في (أ).

(٨) سقطت في (ج).

فتقول في تثنية «حمراء، حسناء»: حمراوان، حسناوان، وفي تثنية «سماء، وكساء»: سماءان، وكساءان. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف[١] واواً، فقال: سماوان، وكساوان. والقول الأوّل أجود وأفصح[٢].

وتُلْحِقُ النُّونَ بِمَا قَدْ ثُنّي　　　مِنَ المَفَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ

نون التّثنية دخلت في[٣] الاسم المثنّى عوضاً من الحركة والتّنوين؛ اللّذين كانا في الاسم[٤] المفرد. وإلىٰ هذا، أشرنا بقولنا: (لجبر الوهن). وكان أصلها السّكون، إلاّ أنّه لمّا سكن ما قبلها؛ كسرت حتى لا يلتقي ساكنان. ومن حكم السّاكِنَين إذا التقيا، أن يُكْسَرَ الأوّلُ منهما، إلاّ أنّ الألف، لمّا لم يمكن تحريكها؛ كسرت النّون. ثمّ اعلم أنّ نون التّثنية تفارق التّنوين في ثلاثة أشياء؛ أحدها: (أنّ حركتها لازمة)[٥]. والثّاني: أنّها تثبت في الوقف. والثّالث: أنّها تثبت مع الألف واللّام.

باب جمع المذكّر السّالم[٦]

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهْ　　　ثُمَّ أتىٰ بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهْ

فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونُ تَبَعْ　　　مِثْلُ شَجَانِي الخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ

ونَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ　　　عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ

تَقُولُ حَيّ النَّازِلِينَ فِي منى[٧]　　　وَسَلْ عَنِ الزَّيدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا؟

---

(١) في (أ) همزتها.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في (أ) على
(٤) سقطت في (أ).
(٥) طمست العبارة في (ب).
(٦) في (د، هـ) باب جمع الصّحيح، وفي (ط) باب جمع التّصحيح. وفي (أ وب وج) ما أثبتنا.
(٧) في (أ) منا.

الجمع بالواو والنّون، يختصّ في غالب الأحوال بذكور من يعقل. ويُسمّىٰ الجمع الصّحيح، والجمع السَّالم؛ لأنّ لفظ الواحد صحّ، وسلم فيه. ويُسمّىٰ أيَضاً: الجمع على هجاءين؛ لأنّه تارةً يكون بالواو، وتارة /يكون/[1] بالياء[2].
فأمّا قوله ـ جلّ ثناؤه ـ إخباراً عن السّماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَينَا طائِعِينَ﴾[3]، فإنهما جمعا بالياء والنّون، وليستا[4] ممّا يعقل؛ لأنّه لمّا وصفهما بالقول الّذي لا يصدر إلاّ عمّن[5] يعقل؛ جمعهما جمع من يعقل، ليتطابق[6] الكلام. ومثل[7] قوله ـ تعالىٰ ـ حكايةً، عن النّملة: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيمٰنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لاَ يَشْعُرُون﴾[8]، وكذلك، قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿إِنِّي رَأَيتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكباً والشّمسَ وَالقمر رَأَيتُهُم لِي ساجدين﴾[9]؛ لمّا أضاف إلى النّملة القول، وإلىٰ الكواكب، والنيّرين السّجود ـ والقول والسّجود يختصّان بمن يعقل ـ جمعهم جمع من يعقل.

---

(١) سقطت في (أ) و(ط).
(٢) في (أ) زيادة «النّون» بعد الواو والياء.
(٣) س: ٤١ (فصّلت، ن: ١١، مك). ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَىٰ السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً قَالَتَا أَتَينَا طَائِعِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «طائعين».
وجه الاستشهاد: جمعت السّموات والأرض جمع من يعقل؛ لأنّه ـ جلّ جلاله ـ أنزلها منزلته بنسبة القول إليها.
(٤) في (ط وب ود وهـ) ليسا.
(٥) في (أ) ممّن.
(٦) في (أ) لتطابق.
(٧) في (أ) و(ب وج ود وهـ) ومثله.
(٨) س: ٢٧ (النّمل، ن: ١٨، مك). ﴿حتّى إذا أَتَوا على وادِ النّملِ قالتْ نملةٌ يٰأيُّها النّملُ ادخُلُوا مساكِنَكُم لَا يحطِمَنكمُ سليمانُ وجنودُهُ وهُمْ لا يَشعرُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «مساكنكم، يحطمنكم».
وجه الاستشهاد: جمعت جمع من يعقل؛ لأنّه أنزل النّمل منزلة العقلاء.
(٩) س: ١٢ (يوسف، ن: ٤، مك). ﴿إذْ قال يُوسُف لأبيهِ ياأبتِ إنّي رَأيتُ أحدَ عشَرَ كوكباً والشَّمسَ والقمرَ رأيتهُم لِي ساجِدِين﴾.
موطن الشّاهد: «رأيتهم ساجدين».
وجه الاستشهاد: أنزل الكواكب منزلة من يعقل؛ لأنّه جلّ جلاله، نسب إليها السّجود؛ والسّجود من اختصاص العقلاء.

وقد جُمع ممّا لا يعقل ألفاظ بالواو والنّون[١] ، ويسمّىٰ[٢] هذا النّوع جمع التّعويض؛ كما قال ـ سبحانه وتعالىٰ ـ: ﴿الّذينَ جَعَلُوا القُرآنَ عِضِين﴾[٣] ، وكقوله – سبحانه – ﴿عِزِين﴾[٤] ؛ وهما جمع عِضَة، وعِزة؛ وكقولهم في جمع سنة، وبرّة، وثبة، وكرة، وقلّة، وأرض: سنون، وبرّون، وثبون، وكرون، وقلون، وأرضون؛ وحكم هذا الجمع، أن يكون في الرّفع، بالواو والنّون، وفي النّصب والجرّ بالياء والنّون.

فالواو حرف الإعراب، وعلامة الرّفع، وعلامة الجمع السّالم. (والنّون عوض من الحركة والتّنوين؛ اللّذين كانا في الاسم الواحد).[٥] **والياء**: علامة النّصب، أو الجرّ؛ وهي حرف الإعراب، وعلامة الجمع السّالم. ومن حكم هذا الجمع؛ أن يضمّ ما قبل الواو منه[٦] ، ويكسر ما قبل الياء، إلاّ في جمع المقصور، فإنّك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليدلّ على الألف المحذوفة؛ كما قال ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في جمع (الأعلىٰ): ﴿وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾[٧] ، وفي جمع المصطفىٰ: ﴿وإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَار﴾[٨] ، ففتح اللاّم والفاء؛

---

(١) في (ب) بالنّون.

(٢) في (أ) سمّي.

(٣) س: ١٥ (الحِجْر: ٩١، مك).
موطن الشّاهد: «عِضين».
وجه الاستشهاد: جمع «عِضين» بالياء والنُّون ـ وهو ليس ممّا يعقل ـ جمع تعويض.

(٤) س: ٧٠ (المعارج، ن:٣٧، مك) ﴿عنِ اليَمينِ وعَنِ الشِّمالِ عِزِين﴾.
موطن الشّاهد: «عِزين»..
وجه الاستشهاد: جمع «عِزين» بالياء والنّون ـ وهو ليس ممّن يعقل ـ جمع تعويض، وأمّا معنىٰ «عِضِين، وعِزين» في الآيتين الكريمتين: فعِضِين: جمع عِضَة، من العضو واحد الأعضاء؛ أي:إنّ الكفّار جعلوا القرآن أعضاءً مُفَرَّقاً؛ يقال: عضيته وعضوته تعضيةً؛ أي: فرّقته. وعِزين: جمع عِزَة؛ وهي الفرقة من النّاس.
انظر حاشية الصّبّان على الأشمونيّ: ١/ ٨٤ ـ ٨٥.

(٥) سقطت في بقيّة النّسخ.

(٦) سقطت في بقيّة النّسخ.

(٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٣٩، مد). ﴿ولا تَهِنُوا وَلَا تَحْزنُوا وَأَنْتُم الأَعْلَونَ إنْ كُنْتُم مؤمِنِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «الأعلَونَ».
وجه الاستشهاد: أتىٰ «الأعلَونَ» جمع مذكّرٍ سالماً وفتحت اللاّم قبل الواو؛ لتدلَّ على الألف المحذوفة في الاسم المقصور «الأعلىٰ».

(٨) س: ٣٨ (ص: ٤٧، مك).

[اللّذين هما قبل علامة الجمع][1] /لتدلاً على المحذوف/[2] .

وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع؛ لقولهم في الرّفع: القاضون، وفي النّصب والجرّ: القاضين. وإنّما حذفت؛ لامتناع دخول الضّمّ، والكسر علىٰ هذه الياء. ويجمع بالواو والنّون كلّ اسم سُمّي به المذكّر العاقل، أووصف به، إلاّ ما كان آخره هاء التّأنيث؛ مثل: طلحة، وضحكة، أو ما كان من الصّفات علىٰ وزن «فَعْلَان»؛ الذي مؤنَّثُهُ «فَعْلَىٰ» مثل: عَطْشَان، سَكْرَان، أو على وزن «أَفْعَل» الَّذي مؤنَّثُه «فَعْلَاء» مثل: أبيض، وأحمر. فأمّا «أَفْعَل» الذي للتّفضيل، فيجوز جمعه بالواو والنّون؛ كما قال ـ جلّ ثناؤه ـ ﴿واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[3] . ومعنىٰ قولنا:

«وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ العَرَبِ الْعَرْبَاءِ»

أي لم تختلف العرب في /إعراب هذا/[4] الجمع؛ أي أنّ[5] رفعه بالواو، ونصبه وجرّه بالياء، كما اختلفت[6] في إعراب المثنّىٰ، فجعله بعضهم[7] بالألف في جميع أحواله؛ وعليه حمل بعضهم /قوله ـ تعالىٰ/[8]

موطن الشّاهد: «المصطَفَين».
وجه الاستشهاد: أتىٰ «المصطَفين» جمع مذكّر سالماً مفتوح ما قبل الياء؛ للدّلالة على الألف المحذوفة في الاسم المقصور «المصطفىٰ».

(١) سقطت في (أ).
(٢) زيادة في (أ).
(٣) س: ٢٦ (الشّعراء، ن: ١١١، مك). ﴿قالُوا أَنُؤمِنُ لكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلونَ﴾.
موطن الشّاهد: «الأرذلون».
وجه الاستشهاد: جمع «الأرذلون» بالواو والنّون؛ لأنّ «أَفْعَل» هنا صيغة تفضيل، وليس «أَفْعَل» الذي مؤنّثه «فعلاء»؛ وحكم هذا الجمع بالواو والنّون الجواز.
(٤) في (ط) الإعراب لهذا.
(٥) زيادة في (ط).
(٦) في (ب وج) اختلف.
(٧) الذين أعربوا المثنّىٰ وما يلحق به بالألف مطلقاً؛ هم بنو كنانة، وبنو الحارث بن كعب، وبنو العَنْبَر، وبنو بَكرِ بن وائِل، وزُبَيد، وخَثْعَم، وَهَمدَان، وعُذْرَة، غير أنّ المبرّد أنكر هذه اللُّغة؛ وإنكاره محجوب بنقل الأئمّة.
انظر حاشية الصبّان على الأشموني: ١/٧٩، وابن عقيل (ط. دار الفكر): ١/٥١.
(٨) زيادة في (ب).

ـ: ﴿إِنْ هذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] ؛ ومنه قول الشّاعر المتلمّس[2] :

[الطّويل]

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَورَأَىٰ مَسَـاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَــا[3]

* * *

ونُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذْكَــرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنًى تُكْسَرُ

إنّما فُتحت نون الجمع، وكسرت نون التّثنية؛ ليفصل بينهما. وخصّت نون الجمع بالفتح؛ لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة؛ والتّثنية أَخفّ من الجمع، فقصدت العــرب التّعَــديــل فــي الكــلام، بــأن جعلــت الأخــفّ لــلأثقــل، والأثقــل

---

(١) س: ٢٠ (طه، ن:٦٣، مك). ﴿قالوا إنْ هذَان لَسَاحران يُريدان أنْ يُخْرجَاكُم من أَرضِكُمْ بِسحرِهما ويَذْهَبَا بِطريقتكم المُثْلَى﴾.
موطن الشّاهد: «هذان».
وجه الاستشهاد: مجيء «هذان» في الآية الكريمة على لغة من يجعل المثنّىٰ وملحقاته مبنيّاً على الألف في أحواله كلّها.

(٢) المُتَلَمِّس: هو جَرِير بن عَبد العُزَّىٰ أو ابن عبد المسيح، لُقِّب بالمتلَمِّس ببيتِ شعر قاله؛ وهو شاعر جاهليّ مقلّ؛ له قصّة معروفة مع ابن أخته طرفة بن العبد، وملك الحيرة عمرو بن هند.
انظر الشّعر والشّعراء: ١/ ١٧٩.

(٣) البيت من شواهد: الآمِديّ، المؤتلف والمختلف، تحق.عبد الستار فرج،(القاهرة: لا. مط ،١٩٦١م):٧١، ومختارات ابن الشّجري: ٣٢، وشرح المفصّل: ١٢٨/٣، وشرح الأشموني: ٧٩/١، وخزانة الأدب: ٤٨٧/٧،وديوان شعر المتلمّس تحق. حسن كامل الصّيرفي: ٣٤، ومجمع الأمثال، للميداني: ١/ ٤٤٥.
شرح المفردات: أطرق الرّجل: إذا سجد ببصره إلى الأرض. الشّجاع: بالكسر والضّمّ: من أسماء الحيّات؛ وقيل: اسم للذّكر منها؛ وأطرق إطراق الشّجاع: مثل يضرب للمفكّر الدّاهي في الأمور. مجمع الأمثال: ١/ ٤٤٥. مساغاً:مضيّاً. صمّم: عضّ ونيّب.
المعنىٰ: يصف المتلمّس ذلك الرّجل بأنّه أطرق متفكّراً في عواقب ما سيقدم عليه من أموره، كما يطرق الشّجاع قبل أن ينقضّ على فريسته.
موطن الشّاهد: «لناباه».
وجه الاستشهاد: مجيء «ناباه» مثنّى مجروراً بحرف الجرّ؛ مُجرًى بالألف ـ على هذه الرّواية ـ على لغة بني الحارث وبطن من ربيعة؛ حيث يجرون الباب على أصل قياسه؛ فيدعون الألف ثابتة في الأحوال كلّها؛ ويقدّرون الحركات على الألف؛ وأمّا في رواية الدّيوان: «مساغاً لنابيه الشّجاع لصمّما»، فلا شاهد فيها.

للأخف ./ فاعلم ذلك/[1] .

وتَسْـقُطُ النُّونَـانِ بِالإِضَـافَهْ[2] نحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي الرُّصَافَـهْ
وَقَدْ لَقِيتُ[3] صَاحِبَـي أَخينـا فَـاعْلَمْهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَـا

اعلم أنّ «نون التّثنية» و«نون الجمع» يسقطان[4] في الإضافة، كما يسقط فيها[5] التّنوين، وذلك[6] ؛ كقولك: جاء غلاما زيد، ومسلمو[7] مكّة. فإن قيل: فلمَ ثبتت هاتان النّونان مع الألف والنّونْ، ولم تثبتا[8] في الإضافة[9] ، والتّنوين لايثبت مع[10] واحد منهما؟. فالجواب[11] عنه: أنّ الإضافة زيادة، فألحقت[12]، بآخر الاسم؛ كنون التّثنية والجمع؛ فاستثقل أن [يتوالىٰ على الاسم زيادتان][13]، وليس كذلك الألف واللاّم؛ لأنّهما، يلحقان الاسم من أوّله، والنّون تلحقه من آخره، فلمّا افترقت الزّيادتان، سهل أن يجمع[14] بينهما. / فاعلمه/[15]

باب جمع المؤنّث السّالم

وكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَهْ فارْفَعْهُ بِالضّمِّ كَرَفْعِ حَامِدَهْ

---

(١) زيادة في (ب).
(٢) في (أ) للإضافة.
(٣) في (ب) عرفت.
(٤) في (د) تسقطان، وفي (هـ) جاءت دون إعجام.
(٥) في (ب وج) فيهما، وسقطت في (أ).
(٦) سقطت في (أ).
(٧) في (أ) مسلموا.
(٨) في (أ وب) يثبتا.
(٩) في بقيّة النّسخ المضاف.
(١٠) في (أ) في.
(١١) في (ط) والجواب.
(١٢) في بقيّة النّسخ ألحقت.
(١٣) في (ط) وبقيّة النّسخ: «أن يوالىٰ بين زيادتين» وما أثبتناه من (أ).
(١٤) في (أ) الجمع.
(١٥) زيادة في (أ).

وَنَصْبُـــهُ وَجَـــرُّهُ بِالْكَسْـــرِ نَحْوُ كَفَيتُ المُسْلِمَاتِ شَرِّي

اعلم أنّ للتّأنيث ثلاث علامات:

إحـــداهـــا: التّاء الّتي تظهر عند الإضافة، وتكتب ويوقف عليها بالهاء، وذلك؛ نحو: [«مسلمة، وسلمة، وقائمة وشجرة»][1].

والعلامة الثّانية: الألف المقصورة؛ في مثل قولك: «سلمىٰ، وسعدىٰ، وذكرىٰ، ودنيا».

والعلامة الثّالثة: الألف الممدودة؛ في مثل قولك: حسناء، حمراء، بيضاء. وتجمع هذه الأنواع الثّلاثة بالألف والتّاء، ويُسمَّىٰ هذا الجمع جمع التّأنيث السّالم. ويشترك فيه من يعقل من المؤنّث، وما[2] لايعقل؛كقولك في جمع «فاطمة، وشجرة، وسعدى، وحسناء»: فَاطِمَات، وشَجَرَات، وسُعْدَيَات، وحَسْنَاوَات. فإن قيل: فَلِمَ[3] حذفت الهاء من فاطمة، وشجرة في هذا الجمع، ولم تحذف الألف المقصورة، ولا الممدودة في /مثل/[4] هذا الجمع؛ والكلّ علامات للتّأنيث[5]؟.

فالجواب عنه: أنّ العلامة الّتي في «فاطمة» [تجانس التّاء الثّابتة في الجمع][6]؛ فحذفت لئلاّ يجتمع في كلمةٍ علامتا تأنيثٍ متجانستان في اللّفظ. وليس كذلك العلامتان الأُخريان[7]؛ لأنّهما من غير جنس علامة التّاء[8]؛ الّتي هي علامة جمع المؤنّث[9]؛ فلهذا، ثبتت. وحكم إعراب هذا الجمع أن تُضَمَّ تاؤه في الرّفع، وتُكْسَرَ في النّصب والجرّ. وهذا الموطن أحد المواطن الأربعة الّتي تستوي فيها علامتا النّصب والجرّ. وجميع صفات المؤنّث تجمع بالألف والتّاء إلاّ ماكان على وزن «فُعْلاء» الّتي مذكّرها «أَفْعَل»؛ كبيضاء،

---

(١) زيادة ونقص في الأمثلة بين النّسخ.
(٢) في (ب) ومن.
(٣) في (أ) لمَ.
(٤) سقطت في (ط).
(٥) في بقيّة النّسخ: التّأنيث.
(٦) في (أ) قريب من هذا مع اختلاف في الألفاظ.
(٧) في (أ) و(ب) الأخيرتان.
(٨) سقطت في (ب).
(٩) في بقيّة النّسخ تأنيث الجمع، وما أثبت من (أ).

وخضراء، أو على وزن «فَعْلَىٰ» التي مذكّرها «فَعْلَان» مثل: سَكْرَىٰ، وغَضْبَىٰ. ولا يجوز أن تقول في جمع بيضاء، وسكرىٰ: بيضاوات، ولا[١] سكراوات؛ كما لم[٢] يجمع مُذَكَّر هذين النّوعين، بالواو والنّون، فيقال في جمع أبيض: أبيضون ولا في جمع سكران: سكرانون[٣]؛ لأنّ كلّ مالم[٤] يجمع مذكّره بالواو والنّون، لا يجمع مؤنّثه بالألف والتّاء. وكلّ صفة لمذكّر، لا يعقل، يجمع أيضاً بالألف والتّاء؛ كقولك: جبال راسيات، [وسيوف مُرْهَفَات][٥] وأُسُود ضاريات. وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكّرة، من أجناس مالايعقل، [بالألف والتّاء][٦]، وذلك ممّا يؤخذ[٧] سماعاً، ولا يقاس عليه؛ كقولهم في جمع حَمَّام، ومقام، وإيوان[٨]، وسُرادِق[٩]، وسَابَاط[١٠]، وهاون[١١]: حمّامات، ومَقَامَات، وإيوانَات، وسُرَادِقَات، وسَابَاطَات، وهَاونَات. /وكلّ صفة لمذكّر لا يعقل؛ تجمع بالألف والتّاء أيضاً/[١٢]. وكما قالوا في جمع «المحرّم»، وشعبان،

---

(١) سقطت في (ب).
(٢) في (أ) لا.
(٣) في (أ) سكريون.
(٤) سقطت في (أ)، وفي بقيّة النّسخ «لا» بدل لم والمعتمد في (ط).
(٥) سقطت في (أ).
(٦) سقطت في بقيّة النُّسخ.
(٧) في (أ) وجد.
(٨) إيوان: أعجمي معرّب، وقال قوم من أهل اللُّغة: إوَان بالتّخفيف؛ ومنه: إيوان كسرىٰ. المعرّب، للجواليقيّ: ١٩.
(٩) سُرَادق: أعجمي معرّب؛ أصله سرادار (بالفارسية)؛ وهو الدّهليز. المعرّب: ٢٠٠.
(١٠) ساباط: سقيفة بين حائطين؛ تحتها ممرّ نافذ، وتجمع على سوابيط، وساباطات. القاموس المحيط: ٨٦٤.
(١١) هاونَ: أعجمي معرّب، قال الجواليقيّ: ولا تقل: هاوَن لأنّه ليس في الكلام اسم على فاعَل موضع العين منه واو. وفي الجمهرة: و(الهاون): «فارسيّ معرّب، والعرب تسمّيه الهاوون إذا اضطروا إلى ذلك؛ وهو المهراس؛ والمنحاز يكون من خشب ويكون من حجارة»؛ وقال في موضع آخر (٣/١٨٣): والهاوون: الذي يدقّ به عربيّ صحيح، لا يقال هاوَن؛ ليس في كلام العرب «فاعَل» بعد الألف واو؛ قال أبو زيد: إنه سمعه من أناس ولم يجيء به غيره؛ وفي «اللّسان»: والهاوَن، والهاوُن، والهاوون: فارسيّ معرّب، هذا الذي يُدَقُّ فيه، كان أصله: هاوون؛ لأنَّ جمعه هواوين؛ مثل: قانون وقوانين؛ فحذفوا الواو الثّانية استثقالاً، وفتحوا الأولىٰ؛ لأنّه ليس في كلامهم «فاعُل» بضمّ العين. انظر المعرّب: ٣٤٦، والجمهرة: ٣/ ١٨٣، و٣/ ٥٠٢، واللّسان: مادة (هَوَن)،٦/ ٤٧٢٦
(١٢) زيادة في (أ).

ورمضان وشوّال، وذي القعدة، وذي الحجّة، وابن عرس، وابن آوىٰ»: «محرّمات، وشعبانات، ورمضانات، وشوّالات، وذَوَات القِعدة، وذَوَات الحِجَّة، وبَنات عِرس[1] ، وبنات أوىٰ[2] ». وإن كان الاسم المؤنّث ممدوداً[3] ؛ قلبت الهمزة في جمعه واواً؛ كقولك في جمع «حسناء وصحراء»: «حسناوات، وصحراوات». وإن كان ممّا ثالثه ألف، بعدها تاء التّأنيث الموقوف عليها بالهاء؛ حذفت التّاء، وقلبت[4] الألف إلىٰ أصلها، على ما بينّاه في باب التّثنية[5] ؛ فتقول في جمع «غزاة وقناة»: «غَزَوات، وقَنَوات»؛ لأنّ أصل ألفها الواو. وتقول في جمع «فتاة، ودواة»: «فتيات، ودويات»؛ (لأنّ أصلَ ألفها الياء)[6] . فاعرف ذلك، وقس عليه[7] .

باب جمع التّكسير

وكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الْجُمُـوعِ   كَالأُسْدِ وَالأَبْيَاتِ والرُّبُـوعِ

فَهْوَ نَظِيرُ الفَرْدِ فِي الإعْرَابِ   فَاسْمَعْ مَقَالِي واتَّبِعْ صَوَابِي

الجمع: جمعان؛ جمع تكسير، وجمع سلامة. فجمع السّلامة: ما سلم فيه لفظ الواحد. وقد مضىٰ شرحه في (جمع المذكّر، والمؤنّث)[8] . وأمّا جمع التّكسير: فهو كلّ جمع تغيّر فيه لفظ[9] الواحد. وسمّي جمع التّكسير؛ [لأنّ لفظ

---

(١) بنات عرس: جمع ابن عرس، ذكراً أو أنثىٰ؛ معرفة أو نكرة؛ وهو دويبة.
(٢) بنات آوىٰ: جمع ابن آوىٰ، ذكراً أو أنثىٰ؛ معرفة أو نكرة؛ وهو اسم للثّعلب.
(٣) في (أ) وإن كانت ألف... ممدودة.
(٤) في (ط) ص: ٢٩، حا: ١ «رَدَدتَ» عن نسخة مخطوطة.
(٥) قوله على ما بيّناه... أي بقوله هناك: «وإن كانت ألفه ثالثةً» رددتها إلى أصلها واواً، كان أو ياءً؛ والطّريق إلى معرفة أصلها أن تصرّف تلك الكلمة؛ فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الواو، وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الياء. ط:٢٩؛ حا:٢.
(٦) سقطت في (أ).
(٧) سقطت في (أ).
(٨) في (أ) في بابه.
(٩) في (ب) نظم.

الواحد، يُكسَّر فيه، كما يكسّر الإناء][1] ، ثمّ يصاغ صيغةً[2] أخرىٰ. والتّغيير الّذي يقع فيه، يقع على ثلاثة أضرب:

أحدها: /بزيادة/[3] ؛ كقولك في جمع جمل[4] : أجمال، وفي (ثوب: أثواب)[5] .

والثاني: بنقصان[6] ؛ كقولك في جمع كتاب، وإزار: كتب، وأزر.

والثّالث: بتغيير الحركة، والسّكون؛ كقولك في جمع «رهْن، وسقْف، وأَسَد»: رُهُن، وسُقُف، وأُسْد.

[وحكم إعراب هذا الجمع؛ كإعراب الواحد في اعتقاب حركات الرّفع والنّصب، والجرّ عليه][7] . وفي جمع التّكسير، ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوهّم المبتدىء، أنّه من قبيل جمع المؤنّث السّالم الّذي لا تفتح ياؤه (في النّصب)[8] . وذلك؛ مثل: أبيات، وأقوات، وأموات؛ فهذه الجموع الثّلاثة، من نوع التّكسير، ويدخل تاءَها النَّصبُ؛ فتقول: أنشدت أبياتاً[9] من الشّعر، [وجمعت أقواتاً للشّتاء، وشاهدت أمواتاً من البرد][10]. والدّلالة على أنّها جمع تكسير؛ أنّ لفظ واحدها الّذي هو: بيت، وقوت، وميت؛ لم يسلم في هذا الجمع. وإنّما لم تتضمّن[11] هذه الملحة شرح أبنية جمع التّكسير؛ لأنّ شيخنا أبا القاسم النّحويّ[12] ـ رحمه الله ـ كان يقول: «فسدت ألسنة العامّة إلاّ في نوعين؛ وهما: الجمع[13] والتّصغير».

---

(١) في (أ) بمضاعفة حروفه كالإناء.
(٢) في (ب) زيادة «نظم» قبل أخرىٰ.
(٣) سقطت في (ط).
(٤) في (أ) و(ب) حمل: أحمَال.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) في (أ) ينقص.
(٧) في (أ) قريب من هذا.
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في (أ) «بياتا» سقطت الهمزة.
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) في (أ) تُضمَّن.
(١٢) أبو القاسم النّحوي: لم أصطد لهذا الاسم ترجمة بين شيوخ الحريريّ، ولعلّه كان مغموراً.
(١٣) في (أ) جمع التكسير.

إلاّ أنّ في[1] بعض أبنية الجموع ما تغلط[2] العامّة فيه، ويحتاج إلىٰ التّنبيه عليه؛ ولهذا، أوردنا ـ هٰهنا ـ نُبَذاً في شرحه[3].

وجملة القول: أَنَّ جمع التّكسير ينقسم قسمين: قسم وضع لأقلّ العدد؛ وقسم وضع للكثرة[4]. وحدّ القليل:[ما بين][5] الثّلاثة إلىٰ العشرة؛ وحدّ الكثير: ما جاوز ذلك. فأبنية[6] جمع[7] القلّة أربعة؛ أحدها: أَفْعُل؛ [كقولك: كَلْب وأَكْلُب، وثَوب وأَثْوُب. والثّاني: أَفْعَال؛ كقولك[8]: حِمْل وأَحْمَال، جَمَل وأَجْمَال. والثّالث: أفْعِلَة؛ كقولك: حِمَار وأَحْمِرَة[9]، ورِدَاء وأَرْدِيَة.

والرّابع: فِعْلَة؛ كقولك، في جمع عليّ وصبيّ: عِلْيَة[10] وصِبْيَة[11]].

وأمّا أبنية جمع الكثرة، فكثيرة جداً. وذكر بعضهم أنَّها تناهز[12] أربعين بناءً. وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثيّة، ورباعيّة، وخماسيّة، ومازاد على ذلك. فأمّا الثّلاثيّة، فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية: «أَفْعُل»؛ [نحو: ثَوب وأَثْوب، زَمَن وأَزْمُن. و«أَفْعَال»؛ نحوُ: جَمَل وأَجْمَال، وكَبِد وأَكْبَاد. و«فُعُول» نحو: أَسَد وأُسُود، وشِسع وشُسُوع. و«فِعَال»؛ نحوُ: رَجُل[13] ورِجَال، وحَبْل وحِبَال[14]، وثوب وثِيَاب][15].

وقد جاء شيء منها على «فُعُولَة»؛ نحوُ: فَحْل وفُحُولَة، وبَعْل وبُعُولة. وعلى

(١) في (ب) بعد في كلمة جمع ولاضرورة لها.
(٢) في (أ ود وهـ وط) يغلط.
(٣) في (ط: ٣٠، حا:١.) : «من» نقلاً عن بعض النسخ.
(٤) في (أ) لأكثره.
(٥) في (أ) من.
(٦) في (ج) وأبنية.
(٧) في (ب) جموع.
(٨) سقطت في (أ) و(ج).
(٩) في (أ) و(ب) خمار وأخمرة.
(١٠) في (ج) أعلية.
(١١) سقطت في (أ).
(١٢) في (أ) تنتهي إلىٰ.
(١٣) في (ج) رخل وهو تصحيف.
(١٤) سقطت في بقيّة النّسخ.
(١٥) في (أ) قريب من هذا، مع سقوط أحد أبنية فعول.

«فِعَالة»؛ نحو: حَجَر وحِجَارة، وذَكَر وذِكَارة. وعلى «فِعَال»؛ نحو: رَجُل ورِجَال، وفَزير وفِزَار[١]؛ وهو ولد البقرة الوحشيّة. /وعلى «فُعَال»؛ كقولهم: ظئرٌ وظُؤَار/[٢]. وعلى «فُعْلَان»[٣]؛ نحو: ذئب وذُؤْبَان، وذَكَر وذُكْرَان. وعلى «فُعْلَان»؛ نحو: عَبْد وعُبْدان. وعلى «فِعَلة»؛ نحو: دِيك ودِيَكَة، وَقِرْد وقِرَدَة. وعلى «فُعْل» و«فُعُل» مخفّفاً ومثقّلاً؛ كقولهم في جمع أسد: أُسْد، وأُسُد. وعلى «فَعِيل»؛ نحو: عبد وعبيد.

وأمّا الرّباعي: فما كان علىٰ وزن «فعيل» ـ وهو اسم ـ جُمِع فيه أقلُّ العدد على «أَفْعِلَة»؛ وفي الكثير على «فُعُل» و«فَعَل»[٤] و«فُعْلَان»؛ كقولهم في جمع[٥] جَريب، ورَغِيف: أَجْرِبَة وجُرْبَان، وأَرْغِفَة ورُغْفَان[٦]. وقد جمع على «فُعْلَان» فقالوا في قضيب: قُضْبَان فإن كان صفةً[٧]؛ جُمع علىٰ «فِعَال» و«أَفْعَال» و«فُعَلَاء» و«أَفْعِلَاء»؛ كقولهم: كَرِيم، وكِرَام، وكُرَمَاء؛ ويتيم وأَيْتَام، وَشريف وأَشْرَاف، وسَخِيّ وأَسخِيَاء.

وقد جمع ما تكرّر حرفان فيه على «أَفْعِلَة»؛ كقولهم في جمع عزيز، وشحيح: أَعِزَّة، وأَشِحَّة. وأمّا «فَعُول»؛ فإنّه يجمع على «فُعُل»، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث. فقالوا في جمع رَسول، وصَبور: رُسُل وصُبُر. [[وأمّا «أفعل» فإن كان اسماً؛ جمع علىٰ «أَفَاعِل»؛ نحو: أَدْهَم وأَدَاهِم، وهو اسم القيد[٨]، وأَجْدَل وأَجَادِل؛ (وهو اسم الصَّقر)[٩]. وإن كان صفةً، جمع على «فُعْل؛ نحو: أَدْهَم ودُهْم، وأَحْمَر وحُمْر. وإن كان ممّا به آفة، جمع على «فَعْلَىٰ»[١٠]؛ نحو: أَحمق وحَمْقَىٰ، وجَرِيح وجَرْحَىٰ، ومريض ومَرْضَىٰ. وما كان على «فِعَال» من الأَسماء الممدودة؛ جمع علىٰ «أَفْعِلَة»؛ نحو: رِداء وأَردية، وكساء وأكسية. وعلىٰ «فُعُل»؛ نحو: إزار وأُزُر، وخِمَار وخُمُر. وما كان علىٰ «فُعَال»؛ جمع على

---

(١) في بقيّة النّسخ فريد وفِرار، والمثبت في (ج).
(٢) زيادة في (ط).
(٣) في (أ) فُعلان. . . ذؤبان.
(٤) سقطت في بقيّة النسخ.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) في (ج) رُغُف.
(٧) في (أ) صفة الجمع.
(٨) في (د) القيل؛ وكلاهما غير موضّح للمعنىٰ المراد؛ ولعلّه صفة للخيل.
(٩) سقطت في بقيّة النّسخ.
(١٠) في (ب) فعلا.

«أَفعِلَة» و«فِعْلَان»؛ كقولهم: غُراب وأَغْرِبَة وغِرْبَان. وما كان على وزن «فَاعِل»؛ وهو اسم؛ جمع علىٰ «فَوَاعِل»؛ كقولهم: كافِر وكَوَافِر، ونَاجِذ ونَوَاجِذ. وقد جمع على «فِعْلَان»؛ كقولهم: حائط وحِيطان، وغائط وغِيطان. وإن كان صفةً، جُمع علىٰ «فُعَّال» و«فُعَّل»؛ كقولك في جمع صائم: صُوَّم، وصُيَّام؛ وفي نائم: نُوَّم ونُيَّام. وقد جمع أيضاً على «فُعُول»؛ كقولهم: شَاهِد وشُهُود، وسَاجِد وسُجُود. وعلىٰ «فِعَال»؛ كقولهم: تَاجِر وتِجَار. وعلىٰ «فُعَّال»، و«فَعَلَة»؛ كقولهم: كاتِبٌ وكتَّاب وكَتَبَة، وفاجر وفُجَّار وفَجَرَة. وعلى «فَعْل»؛ كقولهم في جمع راكِب، وتَاجِر: رَكْب، وتَجْر؛ وقد جمع منه لفظتان على «فَوَاعِل»؛ وهما: فَارِس وَفَوارِس، وهَالِك وهَوَالِك. وإن كان منقوصاً؛ جمع على «فُعَلَة»(١)؛ نحو: قَاضٍ وقُضَاة، وغازٍ وغُزَاة. ولم يجمع علىٰ هذا البناء غيرهما. وأَمَّا «فَعْلَة» بفتح الفاء، فإن كانت(٢) صفةً؛ جمعت على «فَعْلات» ساكنة العين؛ كقولهم: ضَخْمة وضَخْمات، وعَبْلَة وعَبْلَات(٣). وإن كان اسماً؛ جمع علىٰ «فَعَلَات»، بفتح العين، وعلىٰ «فِعَال»؛ كقولهم في جَفْنَة، وصَحْفَة: جَفَنَات، وجِفَان، وصَحَفَات وصِحَاف. فإن(٤) كان ثاني الاسم واواً، أو ياءً؛ سكِّنت العين في الجمع؛ كقولهم في جمع روضة، وبيضة: رَوْضَات، وبَيْضَات. وكذلك، إن كان ثاني الاسم حرفاً مضعّفاً؛ كقولهم في مرّة: مرَّات. وما كان مخلوقاً من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التّاء من واحده؛ نحو: نَخْلَة ونَخْل، وجوزَة وجَوز. ولا يجوز أن تجمع(٥) المصنوعات الّتي على وزن «فَعْلَة» هذا الجمع؛ فلا يقال في جفْنَة: جَفْن، ولا في صحْفة: صَحْف]](٦).

وما كان علىٰ «فُعْلة» جاز أن يجمع على «فُعَل»؛ نحو: ظُلْمَة وظُلَم، وغُرْفَة وغُرَف؛ وجاز أن يجمع بالألِف والتّاء «بضمّ ثانيه وفتحه، وتسكينه»؛ كقولهم في جمع ظُلْمة: ظُلُمات وظُلَمات وظُلْمات. وما كان على وزن «فِعْلة» بكسر الفاء؛ جاز أن يجمع(٧) على «فِعَل»(٨)؛ نحو: سِدْرَة

---

(١) في ج «فُعَال» والصّواب ما ذُكِرَ في بقية النّسخ.
(٢) في (أ) و(د وهـ وط) كان.
(٣) في (أ) عيلة، وهو تصحيف.
(٤) في (أ) وإن.
(٥) في (ط) يجمع.
(٦) سقطت العبارة كلها في (أ). من صفحة ٦٨ ـ ٦٩ في (ط) و٣١ في المخطوطة.
(٧) في (ج) تجمع.
(٨) في (أ) «فِعَل».

وسِذْر[١] . وعلىٰ «فَعِلات» بفتح العين وكسرها وتسكينها؛ كقولك، في جمع «سِذْرة»: سِدَرَات وسِدِرَات وسِذْرات. وما كان على وزن «فَعِلة»؛ جمع علىٰ «فَعِل» و«فَعِلَات»؛ كقولهم في جمع «كَلِمَة»: كَلِم وكَلِمَات. [[وما كان على وزن «فُعْلة»[٢] ؛ جمع على «فُعَل»؛ نحو: رُطْبَة ورُطَب. وما كان على وزن «فُعلىٰ»؛ جمع علىٰ «فُعَل»؛ كقولهم في جمع «صُغْرىٰ، وكُبرىٰ»: صُغَر، وكُبَر. وقد جمع بعضهم، علىٰ «فَعَالىٰ»؛ كقولهم: حُبْلَىٰ وحُبَالىٰ]][٣] . وأمّا ما كان منه علىٰ وزن «فِعْلَل»[٤] ، على اختلاف[٥] فائه؛ فجمعه علىٰ «فَعَالِل»؛ نحو: دِرْهم ودَراهم. وما كان على وزن «مَفعِل» أو «مُفْعِل» جمع على «مَفاعِل»؛ نحو: مَسْجِد ومَسَاجِد، ومُصحَف ومَصَاحِف. وأمّا الخماسيّ: فما كان /منه/[٦] على وزن «فَعْلَان» من الصِّفات؛ جمع علىٰ «فَعَالىٰ»[٧] و«فِعَال»؛ نحو: غَضْبان، وغِضَابىٰ، وغِضَاب؛ وعلى «فَعْلىٰ»[٨] ، [٩] فيستوي فيه المذكّر والمؤنَّث؛ نحو: غضبىٰ، وسكرىٰ. وما كان على «فَعِيلة»؛ جمع على «فعائل»؛ نحو: شريعة وشرائع[١٠]؛ وعلى «فُعُل»؛ نحو: (سفينة، وسُفُن)[١١]. ونقول في جمع «سفرجل»: سَفَارِج. وقد جُمع «مفتاح»: على مفاتِح، وإن شئت عوَّضت /ياءً/[١٢]، فقلت: سفاريج، ومفاتيح. ويجمع علىٰ «فعاليل» كلُّ خماسيٍّ مردف بحرف اعتلال؛ نحو /قولهم في جمع/[١٣] «دهليز، وعصفور، ودينار»: دَهَالِيز، وعَصَافِير، ودَنَانِير. وكلّ اسم تجاوز الخماسيّ؛ فلا بدّ أن يكون فيه زائد، فيحذف في الجمع؛ مثل: قلنسوة؛ فجمعها[١٤] أقوام علىٰ قَلانِس، وجعلوا الزّائد فيها الواو،

---

(١) في (ط) سرد.
(٢) في (ط) فَعْلة... فَعَل، والصّواب ما أثبتناه.
(٣) سقطت العبارة في (أ).
(٤) في (أ) فِعْلَل، وفي (ب وج) فَعْلل.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) زيادة في (ب).
(٧) في (ج) فَعَال.
(٨) في (ب) فعلا.
(٩) في (أ) ويستوي.
(١٠) في بقيّة النّسخ: شريفة وشرائف.
(١١) سقطت في (أ).
(١٢) سقطت في (ب وط).
(١٣) سقطت في (ط).
(١٤) في (ج) جمعها.

فحذفوها[١] ؛ وجمعها آخرون على قَلَاس وقلاسِيّ[٢] /وقَلَاسَىٰ/[٣] ، وجعلوا الزَّائد فيها النّون، وحذفوها. وفي الجمعِ شذوذات[٤] كثيرة خارجة عن حكم الأصول[٥] ، لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها. وقد جاء أيضاً في كلام العرب جموع /كثيرة/[٦] لاآحاد لها من لفظها؛ نحو: مَحَاسِن، /وَمَلابس/[٧] ، وَمذاكير؛ وكقولك: تفرَّقوا /عباديد/[٨] ، وغير ذلك ممّا أُخذ بالسَّماع، وشذّ عن أُصول القياس[٩] .

باب حروف الجرّ

والجَرُّ فِي الاسمِ الصَّحِيحِ المنْصَرِفْ ... بِأَحْرُفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفْ

مِنْ وَإِلىٰ وَفِي وَحَتَّىٰ وَعَلَىٰ ... وَعَنْ ومُنْذُ ثُمَّ حَاشَىٰ[١٠] وَخَلَا

وَالبَاءُ وَالكَافُ إِذَا مَا زِيدَا ... واللاَّمُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا

وَرُبَّ أَيضاً ثُم مُذْ فِيمَا حَضَرْ ... مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرْ

تَقُولُ مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَومِنَا ... ورُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا

قد ذكرنا أنّ الجرّ يختصّ بالاسم، ويدخله من طريقين[١١]؛ أحدهما: بحروف موسومة[١٢] بعمل الجرّ. والثّاني: بالإضافة[١٣]، وسيأتي ذكرها من

---

(١) في (أ) ثم حذفوها.
(٢) في (أ) قلاسيّ فقط.
(٣) زيادة في (ج).
(٤) في (ج) شواذّ.
(٥) في (أ) عن أصولهم.
(٦) سقطت في (ج وط).
(٧) زيادة في (ب).
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في (أ) عن قياس الأُصول.
(١٠) في (ط) حاشا.
(١١) في (ج) في بدل من.
(١٢) في (ب) موصوفة تعمل بعد موسومة.
(١٣) في (أ) الإضافة.

بعد[1] . فأمّا الحروف: فهي أربعة عشرَ حرفاً، تضمّنتها هذه الأبيات المتقدّمة[2] وأمّها «مِنْ»؛ لأنّ كلّ أدواتٍ يتّفق عملها، فلابدّ لها من أمّ (تتولّىٰ عليها)[3]؛ مثل: «مِن» في حروف الجرّ، و«الهمزة» في أدوات الاستفهام، و«إلّا» في أدوات الاستثناء. و«مِن» تأتي في الكلام علىٰ أربعة معانٍ:

أحدهـا: أن تقع بمعنىٰ الابتداء المختصّ بالمكان؛ الّتي[4] تقابلها[5] «إلىٰ» الّتي (تختصّ بانتهاء الغاية)[6]؛ كقولك: سرت من البصرة إلىٰ مكّة.

والثّـاني: أن[7] تكون للتّبعيض؛ كقولك: شربت من النّهر.

والثّالث: أن تأتي لتبيين الجنس؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَاجْتَنِبوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[8].

والرّابع: أن تأتي زائدة؛ كقولك: ما جاءني من أحد، [[فإن قلت: ما جاءني من رجل، فليست زائدةً[9] في هذا الموضع؛ بل هي جاعلةٌ اسم الشّخص للنّوع، وتتنزّل[10] منزلة قولك: ما جاءني أحد؛ الّذي معناه نفي النّوع. والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النّفي؛ لأنّ الكلام / كان/[11] يحتمل قبل دخولها أن تكون: ما جاءك رجل، بل جاءك اثنان، أو جماعة]][12].

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) في (أ وب وهـ وط) المقدّمة.

(٣) سقطت في (أ).

(٤) في (أ) و(ب) الذي.

(٥) في (ب) يقابلها.

(٦) في (ج) تختصّ بها انتهاء الغاية؛ والصّواب ما ذكرنا.

(٧) سقطت الهمزة في (ط).

(٨) س: ٢٢ (الحجّ، ن: ٣٠، مد). ﴿ذٰلكَ ومن يعظّم حُرُمَات الله فهو خيرٌ لَهُ عِندَ ربِّه وأُحِلَّتْ لكُمُ الأنْعَامُ إلاّ ما يُتلىٰ عليكُم فَاجْتنبوا الرِّجْسَ مِنَ الأوثانِ واجْتَنبُوا قَولَ الزُّورِ﴾.
موطن الشّاهد: «مِن».
وجه الاستشهاد: أتت «مِن» في الآية الكريمة مبيّنةً للجنس.

(٩) انظر الجنى الداني: ٣١٧، ورصف المباني: ٣٢٤.

(١٠) في (ط) تنزل.

(١١) سقطت في (ط).

(١٢) سقطت العبارات في (أ).

وأمّا «في» فمعناها: الوعاء والظّرفيّة. [ومعنى «على» : الاستعلاء . ومعنى «عن» المجاوزة]؛[1] كأنّك إذا قلت : بلغني عن زيد حديث . معناه : تجاوز عنه إليّ حديث. وأمّا «حتّى» فتأتي على أربعة معانٍ:

أحدها: أن تكون لانتهاء الغاية، فتجرّ: كما قال سبحانه وتعالى : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[2] .

والثاني : أن تكون حرف عطف، كالواو ؛ فيدخل[3] ما بعدها في إعراب ما قبلها؛ كقولك: قدم الحاج حتى المشاة. / وقدم القوم حتى الغزاة/[4] . [[ويكون في هٰذين الموطنين ما بعدها[5] من جنس ما قبلها[6] ؛ ولهذا، لم يجز أن تقول: قدم القوم حتى النساء؛ لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم.ولا قدم الحاج حتى الغزاة؛ لأن الغزاة ليسوا من جنس الحاج]].[7]

والموضع الثالث: أن تكون[8] حرف ابتداء ، فيقع[9] ما بعدها المبتدأ والخبر، ولا[10] تؤثر /فيهما/[11] إعرابا، ولا تغيرهما[12]عمّا كانا عليه؛ كما قال جرير[13]:

---

(١) في (أ) قريب من هذا

(٢) س: ٩٧ (القدر: ٥ ، مك) .
موطن الشاهد: «حتى»
وجه الاستشهاد : جاءت «حتى » في الآية الكريمة دالة على انتهاء الغاية.

(٣) في (أ) ويدخل.

(٤) سقطت في بقية النسخ.

(٥) في (ج) بعدهما.

(٦) في (ج) قبلهما.

(٧) سقطت العبارات في (أ).

(٨) في (ب) يكون.

(٩) في (ب و ج) يقع.

(١٠) سقطت «لا» في (ب).

(١١) زيادة في (ب).

(١٢) في (ب) بغيرهما.

(١٣) مرّت ترجمته.

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجلَةَ حَتّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكلُ[1]

والموضع الرّابع: أن تكون حرف نصب؛ فتنصب الفعل المضارع، [على ما نبيّنه في شرح نواصب الأفعال المضارعة[2]. وأمّا «مُذْ» و «منذ»: فمعناهما ابتداء الغاية في الزّمان خاصّة؛ كما تختصّ[3] «مِنْ» بالمكان[4]؛ فتقول: لم أرَه مذ يوم الجمعة، ولا تقل من يوم الجمعة.

فأمّا قوله - تعالى[5] -: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوم الجُمُعة﴾[6]، فَمِنْ في هذا الموضع[7] بمعنى «في». ونون «مذ» محذوفة؛ (وأصْلُهَا: «منذ»)[8]، بدليل

---

(١) البيت من شواهد شرح المفصّل، لابن يعيش: ٨/١٨. والخزانة، للبغدادي: ٤/١٢٤، والمغني: ١٢٨ و ٣٨٦، وشرح شواهد المغني، للسّيوطي: ١٣٠، وشرح شواهد الألفية، للعيني: ٣/ ٢٨٦، وهمع الهوامع: ١/٢٤٨ و ٢/ ٢٤، والدّرر اللّوامع: ١/ ٢٠٧ و ٢/١٦، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣/٣٠٠، وديوان جرير (بيروت: دار صادر، ١٩٦٠م): ٣٦٧.

المفردات: تمجّ: تقذف. بدجلة: الباء - هنا - ظرفية؛ ودجلة: نهر في العراق. حتّى: - هنا - حرف ابتداء. الأشْكَل: الّذي تخالطه حمرة، وعين شكلاء: إذا خالط بياضها حمرة.

معنى البيت: لم تزل القتلى تنزف دماؤها في نهر دجلة، حتى تغيّر لون مائه من كثرة ما أريق فيه من دماء القتلى، فغدا أشكل؛ لامتزاج بياض مائه بحمرة دمائهم.

موطن الشاهد: «حتّى»

وجه الاستشهاد: أتت «حتى» في البيت حرف ابتداء، ودخلت على الجملة الاسميّة؛ وتعرب الجملة بعدها استئنافيّةً؛ ومجيء «حتّى» ابتدائيّة أحد وجوهها الثلاثة؛ حيث تأتي جارّةً، وعاطفةً، وابتدائيّةً؛ كما هو معلوم. انظر حاشية الصبّان: ٣/ ٣٠٠.

(٢) سقطت في (أ).

(٣) في (د و هـ و ط) تخصّ.

(٤) في (ج) من المكان.

(٥) في (ب) فإن قيل: قد قال الله تعالى.

(٦) س:٦٢ (الجمعة، ن: ٩، مك). ﴿يا أيها الّذين آمنوا إذا نُودِيَ للصّلاة من يوم الجمعةِ فاسْعَوا إلى ذِكرِ الله وذَرُوا البَيْعَ ذلِكُمْ خيرٌ لَكُمْ إنْ كُنتم تَعْلمُون﴾.

موطن الشاهد: «مِنْ».

وجه الاستشهاد: مجيء «من» بمعنى «في»؛ لأنّ الصّلاة المقصودة مخصوصة بيوم الجمعة من بين أيام الاسبوع.

(٧) في (أ و ب و د و هـ و ط) المكان.

(٨) سقطت في (أ).

أنّك لو سمّيت بها، ثمّ صغّرت الاسم[١]؛ لقلت: مُنيذ، فأعدت[٢] النّون المحذوفة، ومن حكم التّصغير إعادة المحذوف؛ كقولك في تصغير «فم»: فويه، و«يد»: يُديّه. فإن تلا[٣] «مُذْ» الألف واللّام، فالاختيار أن تضمّ الذّال من «مُذ»، فتقول: ما رأيته مُذُ اليوم. وضمّ الذّال في هذا الموضع يقوّي أنّ أصلها «منذ» المضمومة الذّال، وأنّها رُدّت حين لقيها ساكن إلى الأصل. وقد اختلف فيهما؛ فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان. والغالب على «مذ» الاسميّة؛ لوقوع الحذف فيها، وإنّما يقع أكثر الحذف في الأسماء والغالب على «منذ» الحرفيّة[٤]. والأجود أن يجرّ بـ «منذ» ماضي الزّمان وحاضره. وأن تجرّ «مذ»[٥] حاضر الزّمان، وترفع ماضيه. فتقول: ما رأيته مذ[٦] اليوم، ولم أره مذ[٧] يومان؛ / و/ [٨][وإذا جررت بها، فالكلام كلّه جملة واحدة؛ وإذا رفعت بها، صار الكلام جملتين. فكأنك / إذا/ [٩] قلت: لم أر زيداً، فكأنّ[١٠] قائلاً قال لك: مذ كم لم تره؟. فقلت له: مذ يومان][١١]؛ فتحلّ «مذ» محلّ الاسم المبتدأ، ويومان

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) في (ب) فأعيدت.

(٣) في (أ) تلاقا

(٤) لمذ ومنذ ثلاث حالات هي: أ - إذا وليهما اسم مجرور؛ فللنّحاة فيهما قولان: ١- أن يكونا اسمين. ٢- أن يكونا حرفي جرّ؛ وهذا هو الأصحّ.
ب- أن يليهما اسم مرفوع؛ فللنّحاة فيهما عدّة أقوال؛ أشهرها: ١- أن يكونا مبتدأين وما بعدهما الخبر؛ وهذا رأي المبرّد، وابن السّرّاج والفارسيّ. ٢- أن يكونا ظرفين مخبراً بهما عما بعدهما؛ وهذا رأي الأخفش والزجّاج والزّجّاجي. ٣- أن يكونا ظرفين مضافين لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها؛ والتّقدير: منذ كان يومان؛ وهذا رأي أكثر الكوفيّين، واختاره السُّهيلي وابن مالك. ٤- أن يكونا خبرين لمحذوف؛ وهو رأي بعض الكوفيّين.
ج - أن يليهما الجمل الفعليّة والاسميّة، والمشهور أنّهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة، أو إلى زمان مضاف إلى الجملة؛ وقيل: مبتدآن. انظر تفصيل ذلك في مغني اللّبيب: ٤٤١ - ٤٤٢.

(٥) في (ب) منذ، وفي (أ و ج) بمذ بزيادة الباء.

(٦) في (ب) منذ.

(٧) في (ب) منذ.

(٨) سقطت في (ط).

(٩) زيادة في (ب).

(١٠) في (أ و ج) وكأنّ.

(١١) سقطت في (أ).

/محلّ/[1] الخبر. وأما «حاشى»[2]؛ فمعناها: الاستثناء مع تنزيه المستثنى، وهو يجرّ ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلاً وصرفه؛ كما قال النّابغة[3]:

[البسيط]

وَمَا أرَى فَاعِلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ[4] وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[5]

---

(١) زيادة في (ب).

(٢) في (ط) حاشا.

(٣) هو أبو ثُمَامَة، أو أُمَامَة، زياد بن معاوية بن ضباب الذّبياني الغطفاني، شاعر جاهلي من الطّبَقة الأولى، عاش في الحجاز، وكان يحكم بين الشّعراء في سوق عكاظ، وأحد أصحاب المعلّقات؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٨ ق.هـ. طبقات فحول الشعراء: ٥٦/١، وتجريد الأغاني ١٢٤٤/٣.

(٤) سقط الشّطر الأول في (أ و ج و د و ط)

(٥) البيت من شواهد الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق، الجمل في النّحو؛ تحق. علي توفيق الحمد (ط:١ بيروت: مؤسسة الرّسالة، ١٣٧٦هـ): ٢٤٠. والعباسي، معاهد التّنصيص، (لا. مط البهيّة، ١٣١٦هـ): ٥٠٤، وشرح المفصّل، لابن يعيش: ٨٥/٢ و ٤٨/٨ و ٤٩. والأنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري: ٢٧٨/١، وخزانة الأدب: ٤٤/٢، والمغني: ١٢١، وشرح شواهد المغني: ١٢٧، وهمع الهوامع، ٢٣٣/١ والدّرر اللّوامع: ١٩٨/١، وشرح الأشموني: ١٦٧/٢، والنّابغة الذبياني، زيادُ بن معاوية، ديوان النّابغة الذبياني؛ شرح محمد الطاهر بن عاشور (ط. تونس):١٣؛ وفي روايته: ولا أرى.

المفردات: «فاعلاً» المراد بها في البيت فاعلاً للخير. أُحاشي: أستثني. من أحد: من في البيت زائدة؛ وأحد: مفعول به لأُحاشي.

معنى البيت: يمدح النّابغة النّعمانَ بنَ المنذر بأنّه فريد عصره في أفعال الخير، ولا يكاد يشبهه أحد من النّاس في أفعاله وصفاته، ولا يستثني أحداً منهم.

موطن الشّاهد: «أحاشي».

وجه الاستشهاد: استشهد في البيت على مجيء «أُحاشي» فعلاً؛ لأنَّ أصلها: «حاشى» والدّليل على فعليّة حاشى: تصرُّفه؛ وهذا رأي الكوفيّين، واحتجّوا بهذا البيت على تصرُّف الفعل وصِحَّة رأيهم؛ وذهب البصريّون إلى أنَّه - أي: حاشى- حرف جرّ، وذهب بعضهم: إلىّ أنّه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب أبو العبّاس المبرّد إلى أنّه يكون فعلاً، ويكون حرفاً.

انظر تفصيل هذه المسالة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٨/١- ٢٨٠ والدّرر اللّوامع: ١٩٨/١، وشرح التّصريح: ٣٥٥/١، وحاشية الصّبّان: ١٦٤/٢ - ١٦٧.

وأمّا «خلا»؛ فمعناها[1] : الاستثناء المحض؛ والغالب عليها[2] أن تجرّ، وقد نصب بها في الاستثناء. فإن دخلت[3] عليها «ما» نصبت ـ قولاً واحداً ـ كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً وأمّا «الباء الزّائدة»؛ فتكون بمعنىٰ الإلصاق؛ كقولك[4] : مَسَحْتُ يدي بالمنديل، وتكون بمعنىٰ الاستعانة؛ كقولك: ضربت بالسّيف؛ وتكون بمعنىٰ الغرض والعلّة[5] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿يكادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأبْصَارِ﴾[6] ؛ (أي: يُذهب الأبصار)[7] ، وتكون زائدةً: دخولها كخروجها؛ كقوله تعالى : ﴿وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾[8] ، وتختصّ على اختلاف مواقعها بحركة الكسر. وكلّ حرف من حروف المعاني لا يوجد إلّا مفتوحاً. وإنما خصّت «الباء» بالكسر لأنّها في كلّ مواقعها تجرّ؛ فجعلت حركتها من جنس عملها. وأمّا «الكاف»؛ فتكون للتّشبيه؛ كقولك: زيد كالأسد. وتكون زائدةً؛ كقوله تعالىٰ : ﴿لَيسَ كمِثْلِهِ شَيء﴾[9] ، وتختصّ[10] بالدّخول على المُظْهَر دون المُضْمَر. وأمّا «اللّام»؛ فتأتي بمعنىٰ الملك تارةً، وبمعنىٰ الاختصاص

---

(١) في (ب) و(ج) فمعناه.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في بقيّة النّسخ دخل.

(٤) في (أ) نحو.

(٥) قوله: «وتكون بمعنى الغرض والعلّة؛ كقوله تعالى. . . . كذا في الأصل، ولا يخفىٰ ما فيه». ط: ٣٥، حا:١.

(٦) س: ٢٤ (النّور، ن: ٤٣، مد) ﴿ألم تر أنَّ الله يزجي سحاباً. . .﴾.
موطن الشّاهد: «بالأبصار».
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرفاً زائداً دالاً على العلّة.

(٧) سقطت في (أ).

(٨) س: ٥ (المائدة، ن: ٦، مد) ﴿يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصّلاة فاغسلوا وجوهَكُم وأيديَكُمْ إلىٰ المَرافق وَامسَحُوا بِرؤُوسِكُمْ وأَرْجلَكُمْ إلىٰ الكعبين. . .﴾.
موطن الشّاهد: «برؤوسكم».
وجه الاستشهاد: مجيء «الباء» حرفاً زائداً من دون أن تفيد شيئاً في الكلام.

(٩) س: ٤٢ (الشورىٰ، ن:١١، مك). ﴿فاطر السّمٰوات والأرض جعل لكمْ من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذرؤكم فيه ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير﴾.
موطن الشّاهد: «كمثله».
وجه الاستشهاد: مجيء «الكاف» زائدةً في الآية الكريمة.

(١٠) في (ب) يختصّ، وفي (ط) تخصّ.

/ تارة/[1]، وبمعنىٰ العلّة والغرض. فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللّام بمعنىٰ[2] الملك. وإذا قلت: الجلّ للفرس، فاللّام بمعنىٰ الاختصاص. وإذا قلت: زرتك لطلب برّك، [فاللّام، بمعنىٰ الغرض والعلّة، للزّيارة][3]. وهذه اللّام، تكسر مع الاسم الظّاهر، ومع ياء المتكلّم وتفتح فيما عدا هذين[4] الموضعين. وأمّا «رُبّ»؛ فمعناها التّقليل؛ وقد تخفّف كما في قول الشّاعر[5]:

[الكامل]

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ[6] القَذَالُ فَإِنَّهُ ... رُبَ هَيْضَلٍ[7] لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[8]

وقد تلحق بها «التّاء» مشدّدة[9]، ومخففّة، فيقال: ربّت، ورُبَت، كما زيدت

---

(١) سقطت في (هـ) و(ط).

(٢) في (أ) للملك.

(٣) في (أ) تقديم وتأخير يخلّان بالمعنىٰ.

(٤) في (ج) و(د) هاذين.

(٥) الشّاعر هو: أبو كَبِير الهُذَلِي، عَامِرُ بنُ الحُلَيْس، شاعر جاهليٌّ فحل، قيل: إنّه أدرك النّبيّ - ﷺ - وأسلم؛ له ديوان شعر مطبوع.
انظر خزانة الأدب: ٣/٤٧٣، والبكري، عبد الله بن عبد العزيز، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (مصر، لا. مط ١٩٣٦م): ٣٨٧، والشّعر والشعراء: ٢٥٧، والإصابة: (الكنى) ت ٩٥٢.

(٦) في (ب وج) تشب.

(٧) في (ب) هيظل.

(٨) في (ب وج) بهيضل، وفي (أ) فهيضل.

(٩) البيت من شواهد شرح الكافية (باب حروف الجرّ)، وخزانة الأدب: ٤/١٦٥، وشرح المفصّل، لابن يعيش: ١٠٩٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: (١٦٩/١/٢٨٥)، وديوان الهذليين: ٢/٨٩، والهَرَوِيّ، الأزهية في علم الحروف؛ تحق عبد المعين الملوحي (دمشق، ١٩٨٢م): ٢٦٥.
المفردات: القَذَال: ما بين نقرة القفا وأعلىٰ الأُذن؛ وهو آخر موضع من الرّأس يشيب شعره. وربّما أطلق القذال، وأُريد الرأس كلّه؛ من باب إطلاق اسم الجزء وإرادة الكلّ. الهَيْضَل: الجماعة من النّاس. لجب: كثير الجَلَبَةِ مرتفع بالأصوات، لففت: خلطت، ويروىٰ لفقت.
معنىٰ البيت: ينادي الشّاعر رجلاً - اسمه زهير - قائلاً: إن يشب شعر رأسي فَمِن كثرة خوضي للمعارك، فكثيراً ما فَرّقت الجماعات، وخلطتها ببعضها، ولم ترهبني كثرتهم، أو يرعبني ارتفاع أصواتهم.
موطن الشّاهد: «رُبَ هيضل».

«التّاء» على «لا»؛ فقيل: لات، وعلى «ثَمَّ»؛ فقيل: ثمّت.

وَرُبَّ تَأْتِي أَبَداً مُصَدَّرَهْ وَلاَ يَلِيهَا الاسْمُ إِلاَّ نَكِرَهْ

وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ وَرَاكِبٍ بَجَـاوِي[1]

اعلم، أنّ «رُبَّ» تختصّ بأربعة أشياء؛ أحدها: أنّها[2] لا تقع إلاّ في صدر الكلام. والثّاني: أنّها[3] لا تدخل إلاّ على نكرة. والثّالث: أنّه[4] لايجوز الاقتصار، على الاسم النّكرة الّذي[5] دخلت عليه، حتّىٰ يوصف؛ كقولك[6]: رُبّ عبدٍ ملكته. والرّابع: أنّها تضمر بعد الواو، والفاء؛ فتجرّ[7] الاسم مضمرةً؛ كقول الرّاجز[8] في إضمارها بعد الواو[9]:

[الرّجز]

[وصَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضا / إذَا الكَرَىٰ في عَينِهِ تَمَضْمَضا[10]/[11]

= وجه الاستشهاد: مجيء «رُبَ» مُخفَّفَةً بباء واحدةٍ في البيت. وقد اختلف العلماء في الباء الباقية: أساكنة هي أم مفتوحة؟. فذهب ابن جنّي إلى أنّها ساكنة وذهب غيره إلىٰ أنّها مفتوحة. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٨٦.

(١) في (أ) مثقّلة. وقوله: بجاويّ أي: منسوب إلىٰ «بجا» بفتح الباء الموحدة والجيم؛ وهي قبيلة من العرب؛ إبلهم مشهورة بالجودة، يسكنون بَجَاوَة؛ فيجوز كون بجاوي مجروراً نعتاً للراكب، ومنصوباً على أنّه مفعول به، فهو نعت للمركوب. وانظر بَجَاوة في معجم البلدان: ١/ ٣٣٩.

(٢) سقطت في (أ).

(٣) سقطت في (أ).

(٤) سقطت في (أ).

(٥) في (أ وهـ) التي.

(٦) في بقيّة النّسخ كقولهم.

(٧) في (أ) وتجر.

(٨) الرّاجز: لم أصطد له نسبة معيّنة.

(٩) في (ج) زيادة والفاء بعد الواو، ولالزوم لهذه الفاء هنا.

(١٠) زيادة في (هـ).

(١١) البيت من شواهد نوادر أبي زيد، ولم ينسبه إلى قائل معيّن، وبعده قوله:

فقام عجلان وما تأرّضا يمسح بالكفّين وجهاً أبيضا

إلى أمُونٍ تشتكي المعرّضا ألقت بذي النّخل جنيناً مجهضا

انظر النّوادر في اللّغة، لأبي زيد الأنصاري: ١٦٨. المفردات: نبّهته: أيقظته. لينهض: =

وتقدير الكلام: ورُبَّ[1] صاحب. وكقول امرىء القيس[2] في إضمارها بعد الفاء][3]:

[فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[4]

أي: فرُبَّ مثلك. وقد تدخل[5] «ما» على «رُبَّ»؛ فتكفّها عن طلب الاسم، فيليها[6] الفعل، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[7]. وذكر

= ليستيقظ من النّوم. الكرىٰ: النّوم. تمضمض: (المضمضة) تحريك الماء في الفمّ من دون ابتلاع له؛ وتمضمض الكرىٰ في العين: كناية عن السّهاد الذي يصيب الإنسان أحياناً.

معنىٰ البيت: وربّ صاحب لي قد نبّهته؛ ليستيقظ من سباته، أو سهاده، بعد أن أرّقه النّعاس، ولم يشعر بلذّة النّوم وراحته.

موطن الشّاهد: «وصاحبٍ».

وجه الاستشهاد: مجيء «رُبَّ» مضمرة بعد الواو، وبقاء عملها؛ وحكم إضمارها مع بقاء عملها جائز باتّفاق؛ وهو كثير بعد الواو.

(١) في (أ) رُبَّ بلا واو.

(٢) مرّت ترجمته.

(٣) سقطت العبارة كلها في (ج).

(٤) البيت من شواهد شذور الذّهب، لابن هشام: (١٦٢/ ٣٢٢)، والمغني (٢٢٧/ ١٨١) و(٢٩٠/ ٢١٣)، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: ١٣٧ و١٥٨، والتّصريح على التّوضيح: ٢/ ٢٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٦، والدّرر اللّوامع: ٢/ ٣٨، وشرح الأشموني: (٥٧٦)، وابن عقيل: (٢١٨)، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ تحق. بركات يوسف هبود (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤): (٣١٣/ ٣/ ٦٣).

المفردات: طرقت: جئت ليلاً. تمائم: جمع تميمة؛ وهي التّعويذة التي توضع للصّبيّ لتمنعه من العين في زعمهم. مُحوِل: اسم فاعل من أَحول الصّبيّ؛ إذا أتىٰ على ولادته حَول.

معنى البيت: يخاطب الشّاعر تلك المرأة التي يتغزّل بها، ويعلمها بأنّه سرىٰ ليلاً إلى حوامل مثلها ومرضعات، وألهىٰ المرضعة عن طفلها الصّغير على الرّغم من شدّة تعلّقها به.

موطن الشّاهد: «فمثلِكِ».

وجه الاستشهاد: إضمار «رُبَّ» بعد الفاء، مع إبقاء عملها؛ وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرٌ شائع. المغني: ١٨١.

(٥) في (ب) يدخل.

(٦) في (ط) فيلبها.

(٧) س: ١٥ (الحِجْر، ن:٢، مك). ﴿رُبَمَا يودُّ الذين كفَرُوا لو كانُوا مُسْلمين﴾.

موطن الشّاهد: «رُبَمَا».

بعضهم أنّ «ربّ» إذا اتّصلت بـ «ما»؛ انتقل معناها إلى التّكثير، فاحتجّ بقول الشّاعر، /وهو جَذِيمَة/[1] :

[المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيتُ[2] فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ[3] ثَوبِي شَمَالاَتُ[4]

[باب حروف[5] القسم][6]

ثُمَّ تَجُرُّ[7] الاسم باءُ القَسَمِ وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيضاً فاعْلَمِ
لٰكِنْ تَخُصُّ التَّاءَ بِاسْمِ الله إِذَا تَعَجَّبْتَ بِلا اشْتِبَاهِ

وجه الاستشهاد: اتّصلت «ما» بـ «ربّ» فكفّتها عن طلب الاسم، ووليها الفعل يَوَدُّ.

(١) جَذِيمَة هو: جَذِيمَة الأَبرَش التَّنُوخيّ الأَزْدِيّ، آخر ملوك قضاعة في الحيرة، ومن أفضل ملوك العرب رأياً وأبعدهم مغاراً؛ دبّرت الزّبّاء له مكيدة، فقتلته بأبيها.
انظر الكامل في التاريخ:١/ ١١٩، والمعارف: ٦٤٥ و٢٦٤٦، والشّريشي: ٣/ ٤ ـ ٨.

(٢) في (أ وج) أشرفت.

(٣) في (ج) و(د) ترفعها؛ وفي (أ) ترفعاً.

(٤) البيت من شواهد سيبويه: ١/١٥٤، ونوادر أبي زيد: ٢١٠، والمقتضب: ٣/١٥، والمؤتلف: ٣٤، وأمالي ابن الشّجري: ٢/٢٤٣، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٩/ ٤٠، والمقرّب، لابن عصفور: ٨٦، والمغني: (٢٢٢/ ١٨٠) و(٢٣٢/ ١٨٣) و(٥٧٦/ ٤٠٧)، وشرح شواهد المغني: ١٣٤ و٢٤٥، وشرح شواهد الألفيّة، للعيني: ١/ ٣٣٤ و٣/ ٣٢٨، والتّصريح على التّوضيح: ٢/ ٢٢ و٢٠٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٨ و٨٧، والدّرر اللّوامع: ٢/ ٤١ و٩٩، وشرح الأشموني: (٥٧٤/ ٢/ ٢٩٩).
وذكر صاحب المقتضب أنّ البيت رُوي في الأغاني «تَرْفَعُ أثوابي شمالات».
المفردات: أوفيت: أشرفت. العلم: الجبل. الشّمالات: رياح الشّمال الشّديدة.
معنى البيت: يتحدّث الشّاعر عن نفسه بأنّه يصعد الجبل بنفسه؛ ليستطلع أعداءه، ولا يعتمد في ذلك الاستطلاع على غيره؛ ليأمن على أصحابه، عندما يتعرّضون إلىٰ أذىٰ أعدائهم.
موطن الشّاهد: «ربّما».
وجه الاستشهاد: استشهد في البيت على مجيء «رُبَّ» تفيد التّكثير إذا ما اتّصلت بـ «ما»؛ فالمعنىٰ في البيت: كثيراً ما أشرفت على. . .

(٥) سقطت في (ط).

(٦) سقطت في (أ).

(٧) في (أ) يجرّ.

حروف القَسَمْ أربعة: الباء، والواو، والتّاء، والهاء[١] ؛ التي للتّنبيه. إلاّ أنّ الباء هي الأصل[٢] ؛ لدخولها على كلِّ مُقْسَم به مُظْهَرٍ؛ كقولك: أقسم بالله، ومُضْمَرٍ؛ كقولك: أقسم بك لأفعلن[٣] . والواو: لاتدخل على المضمر؛ لاتّصالها بفعْل القسم؛ كقولك: أقسم[٤] والله، ولايجوز أن تقول: أقسمت[٥] والله. وأمّا «الواو»؛ فهي: فرع عن[٦] الباء، ولهٰذا حطّت رتبةً فلم تدخل على المضمر، وإنّما أُبدلت منها؛ لأن معنىٰ «الباء»: الإلصاق[٧] ؛ ومعنى «الواو»: الجمع، [فلمّا تقارب معناهما][٨] ، وقع الإبدال فيهما.

وأمّا «التّاء»؛ فهي: بدل من «الواو»[٩] ، كما أبدلت منها في قولك: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة. واشتقاق الكلمات من: ورث، ومن الوجه[١٠]، ومن[١١] الوهم، و/الوخامة/[١٢]. ولمّا كانت «التّاء» في القسم فرعاً عن[١٣] «الواو»؛ حطّت عن مرتبة «الواو»؛ فلم[١٤] تدخل إلاّ على اسم الله تعالىٰ؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[١٥]. وأمّا لفظة (ها)؛ فهي: عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان؛ أحدهما[١٦]: أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله

---

(١) في بقيّة النّسخ «ها».
(٢) في (أ) أصل هذه الحروف.
(٣) سقطت في (أ)؛ ولا يعقل أن يأتي هذا المثال عن رجل كالحريريّ.
(٤) في بقيّة النّسخ بالله.
(٥) في (أ) أقسم.
(٦) في بقيّة النسخ على
(٧) سقطت الألف في (ط).
(٨) في (أ) تقاربت معانيهما، وفي (ب وج) معنياهما.
(٩) سقطت في (ب وج).
(١٠) في (أ) الوجوه.
(١١) سقطت في (ج).
(١٢) زيادة في (أ) و(ب).
(١٣) في باقي النّسخ علىٰ.
(١٤) في (ب) ولم.
(١٥) س: ٢١ (الأنبياء، ن:٥٧، مك). ﴿وتَالله لأَكيدنَّ أصنامكُم بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرينَ﴾.
موطن الشّاهد: «تالله».
وجه الاستشهاد: دخول «التّاء» حرف القسم على لفظ الجلالة؛ ومعلوم أَنّ مجيء «التّاء» حرف قسم وجرّ، لا تدخل إلاّ على لفظ الجلالة وحسب.
(١٦) في (ب) أحدها.

/ تعالىٰ/[1] ؛ فتقول: هلّله[2] لأفعلّن. والثّاني: أَن تثبت أَلفها، وتقطع الهمزة، من اسم الله تعالىٰ، فتقول: هاألله. ومن العرب من يدخل «التّاء»[3] في القسم، على معنى التّعجَب؛ كقول الهلال[4] الهُذَليّ[5] :

[البسيط]

تاللهِ[6] يَبْقَىٰ[7] عَلَىٰ الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[8]

---

(١) سقطت في (ط).

(٢) في (ب) ها الله.

(٣) في باقي النّسخ « اللاّم».

(٤) سقطت في باقي النّسخ.

(٥) الهُذَليّ هو: أُميّة بن أبي عَائذ، وهذه نسبة الحريريّ، ونسبه السّكّري إلىٰ أبي ذؤيب، وليس في ديوانه، ويُنْسَبُ إلىٰ عبد مناف، والفضل بن عبّاس، ولأبي زيد الطّائيّ، والأصحّ أنّه لمالك بن خالد الخناعي، كما في الهُذَليّين واللّسان والخزانة. انظر المغني: ٢٨٣.

(٦) في باقي النّسخ لله.

(٧) في (ب) و(د) تبقىٰ.

(٨) البيت من شواهد سيبويه: ٢/ ١٤٤، والمقتضب: ٢/ ٣٢٤؛ وفي روايته: لله يبقىٰ على الأيّام ذو حِيَد، وينسبه إلىٰ أبي ذؤيب الهذليّ، وإلى مالك بن مالك الخناعي، ولعبد مناف الهذليّ، وأبي زيد الطّائيّ، وإلى عبد مناة الهذليّ، والجمل للزجّاجي: ٧١، وأمالي ابن الشّجري: ١/ ٣٦٩، وشرح المفصَّل، لابن يعيش: ٩/ ٩٨ و٩٩، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٣١، والمغني (٣٨٨/ ٢٨٣)، وشرح شواهد المغني: ١٩٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٢ و٣٩، والدّرر اللوامع: ٢/ ٢٩ و٤٤، وشرح الأشموني (ط: ٢، ١٩٤٤م) (٥٤٠/ ٣/ ٢٤٠)، واللّسان: مادة (حيد)، ٢/ ١٠٦٥ وديوان الهذليّين: ٣/ ٢.
وللبيت روايات متعدّدة في كتب النّحو المشار إليها.
المفردات: الحِيَد: جمع حِيدَة وهي العقدة في قرن الوعِل. الوعل: التّيس الجبلي. المشمخرّ: الجبل الشّامخ العالي، والباء: بمعنىٰ «في» الظيّان: ياسمين البرّ. الآس: الرّيحان؛ وقيل: نقط من العسل، يقع من النّحل على الحجارة انظر الدّرر اللّوامع: ٢/ ٣٠ ـ ٣١. معنىٰ البيت: تالله لا يبقىٰ على مدىٰ الأيام ذو حيدة في تلك الجبال العالية، المملوءة قممها بالآس والرّيحان والألوان الزّاهية.
موطن الشّاهد: «تالله».
وجه الاستشهاد: مجيء «التّاء» في البيت حرف قسم، يفيد التّعجّب على هذه الرّواية؛ وللبيت روايات أُخرىٰ كما أشرنا؛ منها «لله يبقىٰ» ويكون الشّاهد فيه مجيء «اللاّم» حرف قسم يفيد التّعجّب.

/تقديره: لا يبقىٰ ذو حيدة وحيلة. والظّيّان: ياسمين البرّ. والآس: شجر معروف/[1]. والحروف التي يُتَلقّىٰ بها القَسَم أربعة: «اللاَّم»، و«إن» و«ما» و«لا»؛ فيُتلقّىٰ الإيجاب باللاَّم، وإن؛ كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو؛ وكقوله تعالىٰ: ﴿وَالعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[2]؛ فإن أُدخلت هذه اللاَّم على الفعل المضارع، أُلحقتَ[3] بالفعل النّون الخفيفة، أو الثقيلة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[4]. ويُتَلقّىٰ النّفيُ بما ولا؛ كقولك: والله ما زيد عندي، ووالله لا فارقتك. وقد جُوِّز[5] حذف «لا»[6] في هذا الموضع، وعليه فسّر قوله تعالىٰ: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[7]؛ أي: لا تفتأ. ثمّ[8] اعلم أنَّ الفرق بين واو القسم، وبين الواو التي تضمر بعدها[9] «رُبَّ»، أنَّ واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف، وفاؤه؛ كقولك: ووالله، وكما قال تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجمَعِينَ﴾[10]. والواو القائمة مقام «رُبَّ» لا تدخل عليها واو العطف، ولا فاؤه؛ فلا يجوز أن تقول:

---

(١) زيادة في (ط).

(٢) س: ١٠٣ (العصر: ١ ـ ٢، مك).
موطن الشّاهد: «إنَّ الإنسان».
وجه الاستشهاد: جاءت «إنَّ» في جواب القسم «والعصر».

(٣) في (أ) لحقتها.

(٤) س: ١٥ (الحجر: ٩٢، مك).
موطن الشّاهد: «لنسألنَّهم».
وجه الاستشهاد: وقعت «اللاَّم» في جواب القسم «فوربّك» ولمّا دخلت اللاَّم على المضارع؛ اقترن الفعل بالنّون الثّقيلة.

(٥) في (ج) زيادة «بعضهم» بعد جوّز.

(٦) سقطت في (أ).

(٧) س:١٢ (يوسف، ن: ٨٥، مك). ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَو تَكُونَ مِنَ الهَالِكِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «تالله تفتأ».
وجه الاستشهاد: حذفت «لا» النّافية في جواب القسم؛ وحكم هذا الحذف الجواز.

(٨) في (أ) واعلم.

(٩) سقطت «ها» في (أ).

(١٠) مرّ تخريجها.

[الرّجز]

وَوَصَاحِبٍ نبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا / إِذَا الكَرَىٰ في عَينِهِ تَمَضْمَضَا/ [1]

ولا فوصاحبٍ، فاعرف ذلك، /وقس عليه/ [2] .

باب الإضافة

وقَدْ يُجَرُّ الاسْمُ بِالإِضَافَهْ كَـقَولِـهِمْ دَارُ أَبِي قُحَـافَـهْ
فَتَارَة تَـأْتِي بِمَعْنَىٰ الـلاَّمِ نَحْـوُ أَتَـىٰ عَـبْـدُ أَبِي تَمَّـامِ
وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَىٰ مِنْ إِذا قُلْتَ مَنًا[3] زَيتٍ فَقِسْ ذَاكَ وَذا

قد ذكرنا من قبل أنّ الاسم يُجَرُ (بأحد وجهين)[4] ؛ إمّا بحروف موسومة بعمل الجرّ، وقد تقدّم شرحها؛ وإمّا بالإضافة[5] ، وهذا موضعها. والإضافة: هي ضمُّ اسم، إلى اسم. ويُسمَّىٰ الأوّل: المضاف، والثّاني: المضاف إليه؛ ويصيران بالإضافة، كالاسم الواحد؛ ولهذا، لم ينوَّن الأوّل منهما، كما لا يدخل التّنوين في حشو الكلمة. فإذا أضفت اسماً إلى اسم؛ أعربت الأوّل بما يستحقُّه من رفع، أو نصب، أو جرّ /من الإعراب/[6] ، وجررت الثّاني على كلّ حال. والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة. فأمّا «المحضة»؛ فإنّها تقع تارةً بمعنىٰ اللاّم، وتسمّىٰ إضافة الملك والاختصاص، ويكون فيها الأوّل من المضافين غير الثّاني؛ مثل قولك: غلام زيد، وقد تقع بمعنىٰ «من»، وتسمّىٰ إضافة الجنس، ويكون الأوّل بعض[7] الثّاني؛ كقولك: ثوب خزّ؛ أي ثوب من خزّ. وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأوّل منهما نكرة والثّاني معرفة؛ فتتعرّف النّكرة بإضافتها[8] إليه؛ كقولك: غلام الأمير، ودار زيد؛ وقد يقعان

---

(١) مرّ تخريج البيت وشرحه في الصفحة ١٣٢.
(٢) زيادة في (أ).
(٣) منا: اسم مفرد مقصور كـ «عصا» وهو لغة في «المنّ» بالتّشديد؛ وهو يساوي رطلين.
(٤) في (أ) شيئين.
(٥) في باقي النّسخ بالإضافة.
(٦) زيادة في (ب).
(٧) في (أ) من جنس.
(٨) في (ج) بإضافته.

نكرتين، فلا يتعرّف الأوّل، بالإضافة؛ كقولك: طالب علم، وصاحب مال. ولا يجوز أن يكون أوّل المضافين معرّفاً بالألف واللاّم بحال. وأمّا الإضافة غير المحضة؛ فهي ما يقدّر بها التّنوين، ولا يتعرّف بها المضاف؛ كإضافة اسم الفاعل، إذا أُريد به الحال، والاستقبال. والدّليل على أنّه لا يتعرّف به المضاف قوله تعالىٰ: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[1]، فلولا أنّ لفظة (بَالِغَ الكَعْبَةِ)[2] نكرة؛ لما وصف به «هدياً» وهو نكرة؛ لأنّ الصّفة تكون وفق الموصوف. والتّقدير في الإضافة: الانفصال والتّنوين. والأصل في هذا الكلام: هدياً بالغاً الكَعْبَةَ. وهكذا الصّفة المشبّهة باسم الفاعل؛ وهي الّتي تلحقها «تاء التّأنيث»؛ لا يتعرّف بها المضاف؛ كقولك: مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، ونَظِيفِ الثَّوبِ؛ لأنَّ الأصل فيه؛ حَسَنٌ وجْهُهُ، ونظيفٌ ثوبُهُ. ويجوز في هذه الإضافة؛ الّتي هي غير محضة إدخال الألف واللاّم على المضافين؛ كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿والمُقِيمي الصَّلاَةِ﴾[3] وممّا لا يتعرّف بالإضافة وإن أُضيف إلىٰ المعرفة: «مثل، وغير، وسوىٰ»؛ فتقول: مررت برجلٍ مثلك، ورأيت رجلاً سوىٰ زيد، وغير عمروٍ؛ ومنه قول الشّاعر[4]:

[الكامل]

يارُبَّ غَيرِكِ في النِّسَاءِ عَزِيزَةٍ   بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ[5]

فأدخل ربّ على «غيرك»، وهي لا تدخل إلاّ علىٰ نكرة.

---

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٩٥، مد). ﴿ياأيّها الذينَ آمنوا لَا تقتُلُوا الصيد وأنتُمْ حرم...﴾
موطن الشّاهد: «بالغ الكعبة».
وجه الاستشهاد: أُضيف اسم الفاعل «بالغ» إلى الكعبة في الآية الكريمة، ولم يستفد تعريفاً، وتُسمّىٰ هذه الإضافة غير محضة.

(٢) سقطت في باقي النّسخ.

(٣) س: ٢٢ (الحجّ، ن: ٣٥، مد). ﴿الَّذينَ إِذَا ذُكِرَ الله وَجِلَتْ قُلُوبُهُم والصَّابِرِينَ عَلَى ما أَصَابَهُم والمُقِيمِي الصَّلاَةِ ومِمّا رَزَقْنَاهُم يُنفِقُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «المقيمي الصَّلاةِ».
وجه الاستشهاد: دخول «أل» التّعريف على كلٍّ من المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ الإضافة غير محضة.

(٤) الشّاعر هو أبو محجن الثّقفي، وقد مرّت ترجمته.

(٥) مرّ تخريج الشّاهد في الصفحة: ٧٢.

/ باب المضاف /[١]

وفِي المُضَـافِ مَـا يَجُرُّ أَبَـدَا ... مِثْلُ لَدُن زَيدٍ وإنْ شِئْتَ لَدَى

وَمِـنْـهُ سُبْـحَانَ وَذُو وَمِثْـلُ ... ومَـعْ وَعِنْـدَ وأُولُـو وَكُـلُّ

ثُمَّ الجِهَاتُ السِتُّ فَوقَ وَوَرَا ... ويُمْنَةَ وَعَكْسُهَـا بِـلاَ مِرَا[٢]

وَهٰكَذَا غَيرُ وَبَعْضُ وَسِـوَىٰ ... فِي كَلِمٍ شَتَّىٰ رَوَاهَا مَنْ رَوَىٰ

اعلم أنّ في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، ولا[٣] يُرىٰ ما بعدها إلاّ مجروراً؛ وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها. فمن ذلك: «سبحانَ[٤]»، ومعاذَ وعياذَ، ومعَ مفتوحة العين؛ وقد تُسَكَّنُ، وكلُّ، وبعضُ، وأيُّ، وكِلاَ وكِلْتَا، ومِثْلُ، ومَثِيلُ[٥]، وشِبْهُ، وشَبيهُ، ونحوُ، وشَطْرُ، ونَظِير[٦]، وعِنْدَ، ودُونَ، وسوىٰ، وغيرَ، وبيدَ؛ بمعنىٰ غير، وقَبِيلُ، وقُبالَةُ، وحِذَاءَ، وإزاءَ[٧]، وتُجَاهَ، وتِلْقَاءَ، وقَبْلَ، وبَعْدَ. والجهات الستّ؛ التي هي: قدّامَ، وخلفَ، وفوقَ، وتحتَ، ويَمنة، ويَسْرةً، وما يجري مجراها، مثل: يمين، وشمال، وأعلىٰ، وأسفل، ووراء، وأمام؛ ومن ذلك: «سائر» وهو بمعنىٰ «باق»؛ وليس بمعنىٰ «جميع». ولعَمْرُ الله، في القسم؛ ومعناه: بقاء الله؛ لأنّه يقال: عَمْر، وعُمْر بفتح العين وضمها. واختير في القَسم الفتحُ؛ لخفّته. ومن ذلك: «ذو، وذات» وتثنيتهما، وجمعهما. و«أولو» الّتي معناها: ذووا، و«أولات»[٨] التي معناها: ذوات. و«بين»، و«عند»، و«لدىٰ»، و«لدن»، و«وسْط» بسكون السِّين، وفتحها؛ والفرق بينهما أنّ المسكّنة السّين؛ تحلّ محلّ «بين»، والمفتوحة؛ تقع فيما لا يتجزّأ[٩]؛ كقولك في الأوّل: جلس وسْط القوم، وفي الثّاني: جلس وسَط الدّار.

---

(١) زيادة في (ط).
(٢) مرا: من المِراء، وقصر لضرورة النَّظم.
(٣) في باقي النّسخ فلا.
(٤) في (ج) يسبحن وهو غلط؛ لأنّ الحديث عن الأسماء.
(٥) في باقي النّسخ مَثل.
(٦) سقطت في بقيّة النّسخ.
(٧) في باقي النّسخ إذا؛ وهو تحريف.
(٨) سقطت الهمزة والواو في (ط).
(٩) في (ط) يتجزّىٰ.

فاعرف ذلك. /والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم/[١].

باب كم الخبريّة

وَاجْرُرْ بِكَمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا ... مُعَظِّماً لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا

تقولُ: كم مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي ... وَكَمْ إِماءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبُدِ[٢]!

اعلم أنّ «كم» اسم موضوع للعدد المبهم جنساً ومقداراً؛ ولها موضعان: الاستفهام، والخبر المقترن بالتّكثير[٣]. ولمّا كان العدد نوعين؛ أحدهما مجرور، والآخر منصوب؛ شُبِّه كلّ واحدٍ من موضعيها بأحد /من/[٤] نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التّمييز في الاستفهام، على ما نُبيّنه في شرح نوع التّمييز /إن شاء الله تعالىٰ/[٥]، وجَرُّوا ما بعدها بالإضافة في الإخبار. ويجوز أن يقع الاسم الّذي بعد «كم» الخبريّة واحداً وجمعاً؛ كقولك: كم عبدٍ ملكت! وكم عبيدٍ ملكت. كما أنَّ العدد المجرور قد يكون واحداً، في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعاً في مثل قولك: ثلاثة أثواب. إلاّ /أنّ/[٦] من شرط[٧] جرّها الاسم أن يكون الاسم يليها /بلا حاجز/[٨]، فإن فصل بينهما فاصل؛ انتصب على التّمييز، كما ينتصب في الاستفهام. فتقول في الخبر: كم لي عبداً! كما تقول في الاستخبار[٩]: كم عبداً لك؟.

---

(١) زيادة في (ط).
(٢) في (ط) أعبدي.
(٣) في (ج) الكثير، وسقطت في (أ).
(٤) زيادة في (ط).
(٥) زيادة في (ب وهـ).
(٦) سقطت في (ط).
(٧) في (أ) شروط.
(٨) سقطت في (ط).
(٩) في (ط) عن هامش الأصل، ص: ٤٠، حا:١ «الاستفهام».

باب المبتدأ /والخبر/[1]

وإِنْ فتحْتَ النُّطْقَ باسْمٍ مُبْتَدا   فَارْفَعْهُ وَالإِخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا

تَقُولُ[2] مِنْ ذٰلِكَ زَيدٌ عَاقِلُ   وَالصُّلْحُ خَيرٌ والأَمِيرُ عَادِلُ

المبتدأ: كلّ اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللّفظيّة؛ وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السّكوت عليها؛ وهو وخبره ـ إذا لم يكن ظرفاً ـ مرفوعان؛ كقولك: الصّلح خير، والأمير عادل، ثمّ يقع على معنيين؛ أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ؛ كقولك: الأمير عادل؛ ألا ترىٰ أن قولك[3]: عادل صفة للأمير، والصّفة ذات الموصوف؟. والمعنىٰ الثّاني: أن يتنزّل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التّشبيه؛ كقولك: زيد أسد، [يعني: أنّه يشبهه في القوّة][4]؛ لا أنّ زيداً على الحقيقة أسد؛ ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿وأَزْواجُهُ أُمَّهَاتُهُم﴾[5]، يعني سبحانه: أنّ زوجات النّبيّ ـ ﷺ ـ يتنزّلن عند المسلمين في احترامهنّ، وتحريم نكاحهنّ، منزلة أمهاتهم؛ لا أنهنّ أمهاتهم على الحقيقة. والغالب أن يكون المبتدأ معرفة. وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن[6]:

---

(١) سقطت في (ط).

(٢) يوجد في بعض نسخ المتن التي لم أطّلع عليها زيادة بيت بعد قوله: وإن فتحت... وهو قوله:

ولا يكون المبتدا في الغالب   إلاّ وقد عرفته كالكاتب

ط: ٤٠، حا: ٢. عن هامش الأصل.

(٣) سقطت في (أ).

(٤) في (أ) قريب من هذا.

(٥) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٦، مد). ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالمؤمنين مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولوا الأَرْحَامِ...﴾

موطن الشّاهد: «أُمَّهَاتُهُمْ».

وجه الاستشهاد: جاءت «أمهاتهم» خبراً للمبتدأ «أزواجه» وقد تنزّل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التّشبيه؛ لأنّ أزواج النّبيّ ـ ﷺ ـ لسنَ أمهات المؤمنين حقيقةً، وإنّما من باب احترامهنّ، وتحريم نكاحهن وحسب، ومجيء الخبر على هذه الحال جائز باتّفاق.

(٦) الأصل في المبتدأ ألاّ يكون نكرةً؛ لأنّ النّكرة مجهولة؛ والحكم على المجهول، لا يفيد غالباً إلاّ إن حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختصّ. وانظر تفصيل هذه المسألة في «مُسَوّغَات الابتداء بالنّكرة» في شرح التّصريح على التّوضيح: ١/١٦٨ ـ ١٦٩، و الأهدل، محمد بن أحمد ٥ الكواكب الدرّيّة (ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م):

أحدهــا: أن تأتي النّكرة موصوفةً؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ولَعَبدٌ مُؤمنٌ خَيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[1].

الثّانـــي: أن تكون دعاءً للإنسان؛ كقوله تعالىٰ: ﴿سَلاَمٌ عَليكُمْ طِبْتُم﴾[2].

الثالــث: أن تكون دعاء على الإنسان؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِلمُطَفِّفِين﴾[3].

الرّابــع: أن يكون الكلام نفياً، أو استفهاماً؛ كقولك: ما أحد في الدّار، وهل رجل عندك؟.

الخامس: أَن يكون خبر المبتدأ ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، وقد تقدَّم / ذكره/[4]؛ كقولك: تحتك بساط، ولزيد مال. فأمّا[5] الخبر؛ فالغالب عليه أن يكون نكرة؛ كقولك: الصّلح خير، والأمير عادل، وقد يأتي معرفةً؛ كقوله تعالىٰ: ﴿مُحمَّدٌ رَسُولُ الله﴾[6] / فقس عليه/[7].

١/ ١٨١، ومغني اللبيب: ٦٠٨ ـ ٦١٥.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢١، مد) ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنَّ ولأمة..... ولعبد مؤمن خير من مشرك....﴾.
موطن الشّاهد: «لَعبدٌ مُؤمِنٌ».
وجه الاستشهاد: جاء المبتدأ «عبد» نكرة؛ لأنَّهُ وصِف بـ «مؤمن».

(٢) س: ٣٩ (الزّمر، ن:٧٣، مك). ﴿وسِيقَ الّذين اتَّقَوا رَبَّهمْ إلى الجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبوابُهَا وَقَالَ لَهُم خَزَنَتُهَا سَلاَمٌ عَلَيكُمْ طِبتُمْ فَادْخُلوُها خَالِدِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «سلامٌ».
وجه الاستشهاد: ابتُدِىء بالنّكرة «سلامٌ»؛ لأنّها تفيد الدُّعاء.

(٣) س: ٨٣ (المطفّفين:١، مك).
موطن الشّاهد: «ويلٌ».
وجه الاستشهاد: ابتُدِىء بالنّكرة «ويل»؛ لأنّها تفيد الدّعاء على الإنسان.

(٤) زيادة في (ط).

(٥) في باقي النّسخ وأمّا.

(٦) س: ٤٨ (الفتح، ن:٢٩، مد). ﴿محمّدٌ رسولُ الله والّذينَ آمنوا مَعَهُ أَشِداءُ علىٰ الكُفّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ.....﴾
موطن الشّاهد: «رسول الله».
وجه الاستشهاد: مجيء الخبر «رسولُ الله» معرفةً؛ وحكم مجيئه معرفةً الجواز.

(٧) زيادة في (ب).

وَلاَ يُحَوِّلُ حَكمُهُ إِذَا[1] دَخَلْ لٰكِنْ[2] علَىٰ جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ

اعلم أنّ الدّاخل علىٰ المبتدأ والخبر، ينقسم[3] أربعة أقسام:

أحدها: ما يعمل في المبتدأ، فينصبه دون الخبر، وهو: «إنَّ وأخواتها».

والثّاني: ما يعمل في الخبر، فينصبه دون المبتدأ، وهو: «كان وأخواتها».

والثّالث: ما يعمل فيهما جميعاً، وهو «ظننت وأخواتها».

[ولكلّ من هذه الأقسام الثّلاثة شرح يذكر في موضعه][4]

والرّابع: مالا يؤثّر دخوله فيهما، ولا في أحدهما، وذلك همزة الاستفهام، وهل، وبل، ولكن[5]، وحيث، وإذ، ولام الابتداء، وأَما، وأَلَا؛ المخفّفان[6] اللّذان لاستفتاح الكلام، وأمَّا بفتح الهمزة وتشديد الميم الّتي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا الّتي معناها امتناع الشّيء لوجود غيره؛ كقولك[7]: لولا زيد لزرتك؛ فامتناع الزّيارة لوجود زيد. /والله أعلم/[8].

وَقَدِّمِ الأَخبارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ كَقَولِهِمْ: أينَ الكَرِيمُ المُنْعِمُ؟

وَمِثْلُهُ كَيفَ المريضُ المُدْنِفُ[9] وَأَيُّهَا الغَادِي[10]، مَتَىٰ المُنْصَرفُ؟

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

أحدهما: إذا كان ظرفاً، أو جارّاً أو مجروراً، والمبتدأ اسم نكرة على ما قدّمنا[11] ذكره.

والثّاني: إذا كان الخبر استفهاماً؛ كقولك: كيف زيد؟، ومتىٰ المسيرُ؟،

---

(١) في (ط) متىٰ.

(٢) قوله «لكن» فاعل دخل؛ ولو قال: دخلت؛ لكان أظهر. (ط: ٤١، حا:١).

(٣) في (أ وب وج) زيادة على بعد ينقسم.

(٤) سقطت في (أ).

(٥) قوله «وَلٰكن»؛ أي: المخفّفة، بخلاف المشدَّدة؛ لأنّها من النّواسخ، كما سيأتي.

(٦) قوله «المخفّفان» على اعتبار «أما وألا» حرفين؛ ولهذا ذكّر.

(٧) في (ط) كقوله.

(٨) زيادة في (ب).

(٩) المُدْنِف: (بفتح النّون وكسرها) من لازمه المرض؛ وهو من الدّنف: المرض الملازم.

(١٠) الغادي: هو الذي يسير في الغداة، من «غدا يغدو غدواً».

(١١) في (أ) تقدّم.

وأَينَ المسكنُ؟، وكَمْ مَالُك؟؛ وإنّما قُدِّمت الأخبار [في هذا الموضع][1] ؛ لأنّ للاستفهام[2] صدر الكلام. وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذلك إذا وقع بعدها الفعل، أو[3] الجارّ والمجرور؛ كقولك: أين تسكن؟، ومتىٰ ترحل؟، وكم معك درهماً؟، فأين، ومتىٰ، وكم، في هذا الكلام مبتدآت، وما بعدها هو[4] الخبر[5].

وإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الْخَبَرَا فَـأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ الْمِـرَا

تَقُولُ: زَيدٌ خَلْفَ عَمْـرٍو قَعَـدَا وَالصَّومُ يَومَ السَّبْتِ والسَّيرُ غَدَا

اعلم أنَّ خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام، يكون معرفةً؛ كقولك: زيد أخوك. ويكون نكرةً؛ كقولك: زيد قائم؛ فيرفعان في هذين الموضعين؛ لكونهما خبري[6] المبتدأ. ويكون الخبر فعلاً ماضياً، فيبنىٰ[7] على الفتح، على حكم وضعه الأوّل؛ كقولك: زيد قام. ويكون فعلاً مضارعاً، فيضم على ارتفاع أصليّته، إلاّ أنّه خبر المبتدأ؛ كقولك: زيد يقوم؛ وفي هذين الفعلين ـ يعني[8] الماضي، والمضارع ـ ضمير مستتر يظهر عند تثنية المبتدأ وجمعه، في مثل قولك: الزَّيدان قاما، والرّجال قاموا، والزّيدان يقومان، والرّجال يقومون.

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) في بقيّة النّسخ: لأن الاستفهام له.

(٣) في بقية النّسخ: والجار والمجرور .

(٤) زيادة في (ط).

(٥) وَهِمَ المؤلف ـ رحمه الله تعالىٰ ـ حيث ذكر أنّ «أين ومتىٰ» في المثالين مبتدآن؛ وهذا غير صحيح؛ لأنّ «أينَ ومتىٰ» ظرفان، والعامل فيهما؛ يعود إليهما. وإن كانا حرفين؛ استحال الإخبار عنهما أيضاً؛ لخلو الجملتين من عائد. وأمّا تحديد الحريري وجوب تقديم الخبر في موضعين ففيه شيء من التضييق لأن النحاة أوجبوا تقديم الخبر على المبتدأ في الحالات التّالية:
١ـ أن يكون له حقّ الصّدارة، أو مضافاً إلىٰ ماله حقّ الصّدارة. ٢ـأن يكون الخبر محصوراً بـ «إلاّ» لفظاً أو معنىً. ٣ـ أن يكون الخبر شبه جملة (جارّاً ومجروراً أو ظرفاً) والمبتدأ نكرة غير مفيدة. ٤ـ أن يكون الخبر شبه جملة، وفي المبتدأ ضمير يرجع إلى الخبر. ٥ـ أن يكون الخبر في ذهن المتكلّم أهمَّ من المبتدأ.
انظر الكواكب الدّرّيّة: ١/١٩٠ ـ ١٩١.
والتّصريح على التّوضيح: ١/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٦) في (ج) خبراً.

(٧) في بقيّة النّسخ ويبنىٰ.

(٨) في (ج) أعني.

ويكون الخبر جارّاً ومجروراً؛ كقولك: زيد من الكرام. ويكون ظرف زمان، إلاّ أنّه يختصّ بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص؛ كقولك: الصّوم يومَ السّبت، والسّير غداً؛ ولا يجوز أن تقول[1]: زيد يوم السَّبت؛ لأنّه شخص، فأمّا قولهم: اللَّيلة الهلال؛ ففيه حذف تقديره: اللَّيلة طلوع الهلال؛ ولهذا السّبب لا يقال هذا الكلام إلاّ في يوم استهلال الهلال. وقد يكون الخبر ظرف مكان، فيقع خبراً عن الأشخاص، والأحداث؛ كقولك: زيد خلفك، والقتال أمامك؛ وكلا الظّرفين ـ إذا وقع خبراً عن المبتدأ ـ كان منصوباً، وفي الكلام محذوف؛ به انتصب الظرف، وتقديره إذا قلت: زيد خلفك؛ أي زيد مقيم خلفك، أو[2] مستقرَّ خلفك[3]. وقد يكون[4] الخبر جملة مركّبة من مبتدأ وخبر؛ كقولك: زيد أبوه منطلق؛ ومن فعل وفاعل؛ كقولك: زيد قام أبوه؛ ومن[5] شرط وجزاء؛ كقولك: زيد إنْ تَزُرْهُ يَزُرْكَ. إلاّ أنّه [لابدّ في الجملة من ضمير][6] يعود على[7] المبتدأ، يربطهابه[8]؛ كالهاء في قولك: قام أبوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تَزُرْه /يَزُرْك/[9]. ثمّ اعلم أنّ العرب حذفت خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة مواضع:

أحدها: في قولهم؛ لعمرك إنّ زيداً خارج؛ إذ تقدير الكلام: لعمرك

---

(١) في (ج) يقول؛ وفي (أ وب) نقول.
(٢) في بقيّة النُّسخ ومستقرٌّ.
(٣) يتعلَّق الظَّرف والجارّ والمجرور إذا وقعا خبراً، أو صلةً، أو صفةً، أو حالاً بمحذوف وجوباً؛ لا يجوز إظهاره في الكلام، ولا بدّ من تقديره كوناً عامّاً كالحصول، والاستقرار، والكون، والثّبوت، والوجود، والوقوع؛ فيتعيّن تقدير واحد من هذه؛ والّذي ذهب إليه ابن مالك أنَّ الأرجح تقدير المتعلّق في غير الصِّلة بصيغة الاسم؛ كـ «كائن أو مستقرّ»؛ لأنَّ الأصحّ أنّ المحذوف المقدَّر بما ذكر هو الخبر وحده، وفي الصّلة يجب تقديره فعلاً مطلقاً، ولا يجوز تقدير المتعلّق كوناً خاصّاً إلاّ لدليلٍ يدلّ عليه، وحينئذٍ يكون الحذف جائزاً، لا واجباً.
انظر تفصيل هذه المسألة في الكواكب الدّرّية: ١/١٨٨، والمغني: ٥٨٣ ـ ٥٨٧.
(٤) في (أ) يأتي.
(٥) في (ب وج) أو من.
(٦) في بقيّة النّسخ أن يكون في الجملة ضمير.
(٧) في بقيّة النّسخ إلىٰ.
(٨) في بقيّة النّسخ يربطه.
(٩) سقطت في (ط وج).

قسمي أو يميني! فحذف الخبر[1] /قسمي/[2] اكتفاءً بجواب القسم عنه.

الثّاني: بعد «لولا»؛ الّتي معناها امتناع الشّيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيدٌ لزرتك؛ وتقدير الكلام: لولا زيد حاضر لزرتك. ولا يجوز أن يلفظ[3] بهذا الخبر؛ وقولك: لزرتك، هو جواب «لولا»، وبه اكتفي[4] عن الخبر.

/والموضع/[5] **الثّالث**: في مثل قولهم: «أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأطيب ما يكون السّمك مشويّاً» وما أشبه ذلك. وتقدير الكلام: إذا كان قائماً، وإذا كان مشويّاً؛ فحذفوا الخبر كراهية لإطالة[6] الكلام. فأمّا ما عدا هذه المواضع الثّلاثة، فإنّ الخبر، يحذف على وجه الاتّساع، إذا دلّ الكلام عليه. وأكثر ما يقع في الاستخبار. فإذا قيل لك: أين زيد؟، فقلت: في المسجد، فقد حذفت المبتدأ؛ إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد. وإذا قيل لك: من عندك؟ فقلت زيد؛ فقد حذفت الخبر، إذ تقدير الكلام: زيد عندي. وقد حُمِل قوله تعالىٰ: ﴿فَصَبرٌ جَميلٌ﴾[7] على هذين التّقديرين؛ فقيل: إنّ المحذوف المبتدأ؛ أي شأني صبرٌ جميل، وقيل: المحذوف الخبر؛ أي فصبر جميل أولىٰ من غيره. ولمّا توسّعوا في حذف الخبر، كان حذف العائد منه، إلىٰ الاسم أولىٰ؛ كقولك: السّمن مَنَوان بدرهم؛ أي: مَنَوان منه بدرهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[8] ؛أي: لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ مِنْهُ. /والله ـ سبحانه

---

(١) سقط الخبر في (ج).

(٢) زيادة في (ب).

(٣) في بقيّة النّسخ تلفظ.

(٤) في (ط) اكتفىٰ.

(٥) سقطت في (ط).

(٦) في (ب) إطالة.

(٧) س: ١٢ (يوسف، ن:١٨، مك). ﴿وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُم أَنْفُسُكُم أَمْراً فَصَبرٌ جَمِيل وَاللهُ المُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «صبرٌ جميل».
وجه الاستشهاد: يجوز أن يكون المبتدأ هو المحذوف في الآية الكريمة؛ والتّقدير: شأني صبر جميل، ويمكن أن يكون المحذوف الخبر؛ والتّقدير: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أولىٰ من غيره؛ وكلاهما جائز.

(٨) س: ٤٢ (الشّورىٰ:٤٣، مك).
موطن الشّاهد: «لمِنْ عَزْمِ الأُمُور».
وجه الاستشهاد: حذف العائد على المبتدأ؛ إذ التّقدير: لَمِنْ عزم الأُمُورِ مِنْه؛ وحذف العائد في هذا المجال جائز باتّفاق.

وتعالىٰ ـ أعلم/[1] .

وإِنْ تَقُلْ : أَينَ الأَميرُ جَالِسُ ... وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ[2]

فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا ... وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ والرَّفْعُ مَعَا

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظَّرف، /و/[3] وتمَّ الكلام بهما، ثم أتيت بعد الظّرف بالاسم[4] نكرةً؛ جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام، أو جارّاً ومجروراً؛ فإذا قلت :أين الأمير جالس؟، أو:زيد في الدار جالس، أو:زيد خلفك جالس[5] ؛ جاز رفع «جالس» ونصبه؛ فإن رفعته، جعلته خبراً لمبتدأ، وألغيت الظّرف، [6] والجارّ والمجرور، [واسم الاستفهام؛ أيَّ هذه الثّلاثة، كان مع الاسم النّكرة][7] . وإن نصبت[8] جالساً، نصبته على الحال، وجعلت «الظّرف» الخبر، أو «اسم الاستفهام»، أو «الجارّ والمجرور»؛ ومثله قولك: كيف زيد صانع، وصانعاً؟، ومتىٰ المسير واقعٌ، وواقعاً؟، إلاّ أنّ من شرط جواز النّصب أن يتأخّر الاسم النكرة عن الظَّرف، أو الجارّ والمجرور؛ لأنّ اسم الاستفهام لايكون إلاّ مصدَّراً، فإن قدَّمت الاسم النكرة على الجارّ والمجرور، أو الظّرف، لم يجز إلاّ الرّفع؛ نحو قولك: زيد مائس في الدَّار، وزيد جالس خلفك. وكذلك، يجب الرَّفع إذا لم تنعقد الجملة قبل النكرة؛ كقولك: متىٰ زيد قادم؟. لايجوز في قادم، إلاّ الرّفع؛ لأنّه خبر زيد الّذي به تمّ الكلام؛ بدليل أنّ قولك: متىٰ زيد؟، كلام غير مفيد؛ ولهذا السّبب، قلنا: إنّ ظرف الزّمان لايقع خبراً عن الأشخاص.

---

(١) زيادة في (ط).
(٢) في (ج) مايس.
(٣) زيادة في (ط).
(٤) في بقيّة النّسخ باسم.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) في بقيّة النّسخ أو.
(٧) سقطت في (أ).
(٨) في (أ) نصبته.

/باب اشتغال الفعل بما يلحقه/[1] من الضّمائر

وهَكَذَا، إنْ قُلْتَ: زَيدٌ لُمتُهُ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ[2]

فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلاَهُمَا دَلَّتْ عَلَيهِ الكُتُبُ

اعلم أنّ قولهم: زيداً ضربتُه، وما جرىٰ مجراه يسمّىٰ ما شُغِل عنه الفعل؛ يعني به اشتغال[3] الفعل بالهاء الّتي في آخره عن العمل في زيد. وهذه المسألة[4] من مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به. ويجوز في زيد، الرّفع، والنّصب؛ فإذا رفعته جعلته مبتدأً؛ وقولك: ضربته،جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به؛ وهي خبره. وإن نصبت زيداً؛ نصبته على أنّه مفعول به، وليس النّاصب له قولك: ضربته؛ لأنّه قد نصب مفعولاً /به/[5] ، وهو مضمر الهاء، ولا ينصب مفعولاً آخر. وإنّما النّاصب لزيدٍ فعل مضمر من جنس الفعل /المظهر/[6] . وكان تقدير الكلام: ضربت زيداً، ضربته. وقد قُرِىءَ قوله تعالى: ﴿والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[7] ، برفع القمر ونصبه، و﴿سُورةٌ

---

(١) زيادة في (ط).

(٢) ضِمته: أهنته.

(٣) الاشتغال: هو أن يتقدّم اسم على فعل من حقّه أن يعمل فيه، غير أنّه اشتغل عنه بالعمل في ضمير يعود إليه، وللمشغول عنه ثلاثة أحكام:
(أ) وجوب الرّفع في الحالات التّالية: ١ ـ إذا وقع بعد إذا الفجائية. ٢ـ إذا وقع بعد الحال. ٣ـ إذا وقع قبل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.
(ب) وجوب النّصب: وذلك إذا وقع بعد ما يختصّ بالفعل؛ كأدوات الشّرط، والعرض، والتّخصيص. (جـ) رجحان النَّصب: إذا وقع بعده فعل طلبي. وانظر تفصيل ذلك في التّصريح على التّوضيح: ٢٩٨/١.

(٤) في (ج) المشعلة.

(٥) سقطت في (ط).

(٦) سقطت في (ط).

(٧) س: ٣٦ (يس، ن: ٣٩، مك)، ﴿والقمر قدّرناه منازِل حتى عاد كالعُرجُون القديم﴾.
أوجه القراءات: قرأ الكوفيّون وابن عامر بنصب «القمرَ»، وقرأ الباقون بالرّفع انظر تفسير القرطبي: ٢٩/١٥،والقيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع؛ تحق محيي الدين رمضان، (دمشق: ط مجمع اللّغة العربيّة، لا.ت) : ٢٠٤/أ
موطن الشّاهد: «والقمر قدّرناه».
وجه الاستشهاد: قُرِىء «القمر» بالرّفع والنَّصب؛ فعلىٰ قراءة الرّفع؛ فهو محمول على «آية» في الموضعين،وعلىٰ «والشّمس»؛ وهي أسماء لم يعمل فيها الفعل. وهو على هذه

أَنزَلنَاهَا﴾[١] بالرّفع، والنّصب. وذلك، على حسب ما بيّنّاه. والرّفع في هذه المسائل أجود من النّصب؛ لأنّ النّصب يوجب تقدير عامل محذوف؛ والرّفع مستغنٍ عن التّقدير؛ فلهذا رُجّح (الرّفع عليه)[٢] . وإن كان أمراً؛ كقولك: زيداً إضربه، أو نهياً[٣] ؛ كقولك: زيداً لا تضربه، أو نفياً؛ كقولك: زيداً، لم تضربه، أو استفهاماً؛ كقوله تعالىٰ: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[٤] ، أو تخصيصاً؛

القراءة مبتدأ، وجملة «قدّرناه»: في محلّ نصب على الحال. وعلى قراءة النّصب؛ على تقدير فعل مضمر؛ أي: وقدّرنا القمر؛ لأنّه معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل، فحمل على ذلك؛ ولا يجوز نصبه بفعل «قدّرناه» المذكور؛ لأنّه انشغل عنه بضميره؛ وإنّما تكون جملة «قدّرناه» تفسيراً للفعل النّاصب للقمر.

انظر القيسيّ، مشكل إعراب القرآن؛ تحق ياسين السّوّاس (ط:٢. دمشق: دار المأمون، لا. ت) /٢٢٦ والعكبري، عبد الله بن الحسين ، إملاء ما منّ به الرّحمن (ط:١.بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٧٩م) : ٢٠٣/٢.

(١) س: ٢٤ (النّور، ن:١، مد). ﴿سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آياتٍ بيّناتٍ لعلّكم تَذَكّرُون﴾.

أوجه القراءات: قرأ عيسىٰ بن عمر «سورةً» بالنّصب على إضمار فعل يفسّره «أنزلناها»؛ والتّقدير: وأنزلنا سورة أنزلناها؛ ونسبت القراءة «بالنّصب» أيضاً إلىٰ أبي عمرو، وابن محيصن، كما نسبها «صاحب البحر المحيط» إلى عمر بن عبد العزيز، ومجاهد، وعيسىٰ ابن عمر الثّقفي وغيرهم؛ ونسبها صاحب المُحتَسِب إلىٰ أمّ الدّرداء، وعيسىٰ الثّقفي، وعيسىٰ الهمداني؛ ورويت عن عمر بن عبد العزيز، وهي من الشّواذ. وقرأ الباقون بالرّفع. انظر الاتحاف: ٣٢٢، وأبو حيان ، البحر المحيط، (القاهرة :مطبعة السعادة، لا. ت) ٤٢٧/٦ ، والمحتسب: ٩٩/٢، والمشكل: ١١٥/٢، وإملاء ما مَنّ به الرحمن: ١٥٣/٢.

موطن الشّاهد: «سورة أنزلناها».

وجه الاستشهاد: قرئت «سورة» بالرفع والنّصب، فعلىٰ قراءة الرّفع على تقدير: هذه سورة، أو مايُتلىٰ عليك سورة؛ ولا يجوز أن تكون «سورة» مبتدأ؛ لأنّها نكرة؛ ولايبدأ بالنّكرة إلاّ إذا نُعِتَت؛ وعلى قراءة النّصب فـ «سورة» مفعول به لفعل محذوف؛ والتّقدير: أنزلنا سورةً، ولا موضع لـ «أنزلناها» على هذا؛ لأنّه مفسّر لما لا موضع له؛ فلا موضع له؛ ويجوز أن يكون التّقدير: اتلُ سورةً، أو اذكرْ سورةً؛ فيكون موضع «أنزلناها» في محلّ نصب نعت لـ «سورة». انظر المشكل: ١١٦/٢.

(٢) سقطت في (أ).

(٣) في (ج) نصباً.

(٤) س: ٥٤ (القمر، ن:٢٤، مك) ﴿فَقَالُوا أَبَشراً مِنّا واحداً نَتّبِعُهُ إنّا إذاً لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾.

موطن الشّاهد: «أبشراً نتبعه».

كقولك: هلاّ زيداً أكرمته؛ جاز رفع زيد، ونصبه في هذه المواطن أيضاً، إلاّ أنّ «النّصب» أقوىٰ من الرّفع؛ لكون هذه المواطن؛ تقتضي الفعل النّاصب.

باب الفاعل

وكُلُّ مَاجَاءَ مِنَ الأَسْـمَـاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ[1] البِنَاءِ

فارْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ[2] فَهْوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ جَرَىٰ المَاءُ وَجَارَ العَامِـلُ

الفاعل ـ عند النَّحويين ـ كلّ اسم، تقدّمه[3] فعل مُقَرٌّ[4]، على صيغته، وجعل[5] الفعل حديثاً عنه؛ سواء فعله[6] علىٰ الحقيقة؛ كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فعله[7] مجازاً؛ كقولك: نبت الزّرع، واشتدّ الحرّ، أو لم يفعل شيئاً[8]؛ كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو. وإنّما شرط في الفعل، أن يكون مقرّاً على صيغته، وهو معنىٰ قولنا في الملحة: «سالم البناء»؛ ليفصل[9] بينه وبين مالم يُسمَّ فاعله. وإنّما اختير للفاعل الرّفع، وللمفعول به النّصب؛ لأنَّ الضّمّة ثقيلة، والفتحة خفيفة؛ والفعل لا يُرفَع[10] به إلاّ فاعلٌ واحد، ويُنْصَبُ[11] به عدّة مفاعيل؛ كالمصدر، والظّرفين[12]، والحال، والمفعول

وجه الاستشهاد: نصب «بشراً» بإضمار فعل تقديره: أَنتّبع بشراً منّا واحداً نتّبعه؛ ودلّ على الحذف قوله: نتّبعه؛ ويجوز الرّفع في هذا الموطن إلا أنّ النّصب أرجح من الرّفع.

(١) قوله: سالم البناء؛ أي: باقٍ على صيغته الأصليّة، واحترز به عن المبنيّ للمجهول؛ فإنّه يتغيّر بناؤه، كما سيأتي.

(٢) في بقيّة النّسخ يُعرب.

(٣) في (أ) عقب فعل مُقرّ.

(٤) في (ط) مقرّر.

(٥) في بقيّة النُّسخ ويجعل.

(٦) في (أ) كان فعلاً، وفي (ب وج) فعل على الحقيقة.

(٧) في (ب وج) فعل، وسقطت في (أ).

(٨) سقطت في (أ).

(٩) في (أ) لنفصل.

(١٠) في بقيّة النُّسخ يرتفع.

(١١) في بقيّة النُّسخ ينتصب.

(١٢) في (أ) الظّرف من الزّمان والمكان.

له[1]، فَجُعِلَ الرّفعُ المُسْتَثْقَل إعرابَ ما قلّ، والفتح[2] المستخفُّ إعراب ما كثر؛ في مثل: ضرب زيد عمراً مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد، تأديباً له، ضرباً شديداً. ولايجوز تقديم الفاعل على الفعل، فتقول: زيد خرج، لأنّه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللَّبس في الكلام. /فافهمه، والله أعلم/[3].

ووَحِّدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَهْ كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَهْ

اعلم أنّ فعل الفاعل يُوحَّد[4] إن كان الفاعل مثنى، أو مجموعاً، فتقول: جاء الزّيدان، وجاء القوم، [ولا يجوز أن تقول: جاءا الزّيدان، ولا جاؤوا القوم][5]. وقد /ورد: يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ باللّيلِ/[6]. وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث. وعند المحقّقين، أنّ هذا الكلام فيه لحنتان؛ إحداهما[7]: الحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدّم[8]، والواجب توحيده. والثّانية: أنّه كان يجب أن يقول: أكلني، أو أكلتني البراغيث؛ لأنّ هذه الواو لا يجوز أن تكون إلاّ (ضمير جمع من يعقل)[9]. ثمّ اعلم أن كلّ فعل، لا يخلو من «فاعل». إمّا أن يكون ظاهراً؛ كقولك: خرجَ زيدٌ، وإمّا أن يكون ضميراً متّصلاً بفعل؛ كالتّاء في قولك: ضربتُ، وكالنّون والألف في قولك: ضربْنَا. وكالألف في قولك: ضرَبَا، وكالواو في قولك: ضربُوا، ويَضربُون، أو النّون

---

(١) سقطت في بقيّة النّسخ.
(٢) في (أ) والنّصب.
(٣) زيادة في (ب).
(٤) في (أ) موحداً.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) زيادة في (هـ). وحديث يتعاقبون فيكم رُوِيَ بِرواياتٍ مختلفة؛ ففي صحيح البخاري (كتاب التّوحيد)، وصحيح مسلم (كتاب الصّلاة): (يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار)، وفي الموطّأ: «إنّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم؛ ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار». وورد في صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق): «الملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار» ولا شاهد فيه على هذه الرّواية. انظر صحيح الجامع الصّغير وزياداته: ٥/٣١٨.
(٧) في (ب) أحدهما.
(٨) في (ب) المقدّم.
(٩) في (أ وط) ما، وفي (ب) الجمع ممَّن، وما أثبتناه في ج.

في قولك: يضربن[١]. وإمّا أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل [ولا يقع في الفعل إلّا إذا تأخّر عن الاسم][٢]؛ كقولك: زيدٌ ذهب، وعمروٌ يذهب؛ ففي[٣] ذهب، ويذهب ضمير مستتر، يظهر متىٰ ثُنِّيَ الاسم المتقدّم، أو جمع؛ كقولك: الزّيدان ذهبا، ويذهبان، والزّيدون ذهبوا، ويذهبون. وإن كان الفعل مضعّفاً، واتّصل به تاء الضّمير، وجب إظهار الحرف المضعّف؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾[٤]، ولا يجوز أن يبدل[٥] من الحرف الثّاني ياءً؛ كما تقول العامّة: «مرّيت»؛ يعني[٦]: مررت. وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أُبْدِل منها الحرف الثّاني ياءً؛ فقالوا: تمطّيت في المشي[٧]، وتصدّيت للأمر، (وتظنّيت الشّيء)[٨]، وقصّيتُ أظافري؛ والأصل فيها: تمطّطت، وتصدّدت، وتظنّنت، وقصصت. [وقالوا ـ أيضاً ـ: تلغّينا، إذا جَنَوا بقلةً، تُسمّى «اللُّغاغة[٩]»، وكان القياس أن يقولوا:[١٠] تلغغنا[١١]].

وقالوا: (تقضّىٰ البازي)[١٢]، والأصل: تقضض؛ ومنه قول العَجّاج[١٣]:

---

(١) في بقيّة النّسخ ضربن.
(٢) اختلاف في الألفاظ بين النّسخ والمعنىٰ واحد.
(٣) في بقيّة النّسخ «وفي».
(٤) س: ٢٦ (الشّعراء، ن: ٢١، مك). ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُم لَمَّا خِفْتُكُم فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْماً وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾
موطن الشّاهد: «ففررتُ».
وجه الاستشهاد: فكّ التّضعيف في الرّاء؛ لأنّ الفعل اتّصل بتاء الضّمير؛ وحكم هذا الإظهار أو الفك الوجوب.
(٥) في (أ) تبدّل.
(٦) في (أ) بمعنىٰ.
(٧) في (أ) الشّيء.
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في بقيّة النّسخ تلعّينا و«اللعاعة».
(١٠) في بقيّة النّسخ: يقال.
(١١) سقطت في (أ).
(١٢) سقطت في (ب وج)، وفي (أ) تقضّىٰ عليه البازي.
(١٣) في (أ) الشّاعر، وفي (ط) الرّاجز، وما أثبتناه في (ج). والعجّاج هو: عبد الله بن رؤبة، من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. لُقّب بالعجّاج لبيت قاله؛ وهو من أشهر الرّجّاز العرب؛ اتّهمه سليمان بن عبد الملك بأنّه لا يحسن الهجاء، فقال: «إن لنا أخلاقاً تمنعنا، وهل رأيت بانياً، لا يُحسنُ الهدم؟»؛ عُمّر طويلاً، ومات سنة ٩٦هـ.

[الرّجز]

«تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَــازِي كَسَــر»[1]. وليــس ذلك ممّـا يقـاس علـيــه .

وإِنْ تَشَــأْ فَــزِدْ عَلَيــهِ التَّـــاءَ نَحْو اشْتَكَت عُرَاتُنَا الشِّتَــاءَ[2]

وَتُـلْحِـقُ التَّـاءَ عَلَىٰ التَّحقِيــقِ بِــكُــلِّ مَــا تَأْنِيثُـهُ حَــقِيقِـي

كقَولِهِــمْ جَـاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ وَانْطَلَقَــتْ نَاقَـةُ هِنْـدٍ رَاتِكَـهْ[3]

وتَكْسِــرُ التَّـاءَ بِلاَ مَحَــالَــهْ فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَــهْ

اعلم أنّ علامة التّأنيث، يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين؛ أحدهما: إذا تقدّم الفعل، وكان فاعله مؤنّثاً من الحيوان؛ كقولك: قامت هند،

الشّعر والشّعراء: ٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٣، وطبقات فحول الشُّعراء: ٢/ ٧٥٣.

(١) هذا البيت من جملة أبيات يمدح بها العجّاج عمر بن عبيد الله بن معمّر، وقبله:

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر
داني جناحيه من الطرد فمر
أبصر خربان فضاءٍ فانكدر

والبيت من شواهد أمالي القالي: ٢/ ١٧١، والخصائص: ٢/ ٩٠، والمحتسب ١/ ١٥٧، و ابن سيده علي بن اسماعيل، المخصص (ط. مصر، ١٣١٦هـ) : ١١/ ١٢٠ و١٣/ ٢٨٩، والاقتضاب: ٤١٣، وشرح المفصّل: ١٠/ ٢٥، والمقرّب: ١٠٩، وهمع الهوامع: ٢/ ١٥٧، والدّرر اللوامع: ٢/ ٢١٣، وشرح الأشموني: ٣/ ٨٧٩، وديوان العجّاج، تحق.د . عبد الحفيظ السّطلي (دمشق ، مكتبة أطلس ، لا.ت): ١ / ٤٢.

المفردات: تقضي: أصله (تَقَضّض)؛ فاجتمع فيه ثلاث ضادات؛ فأبدلوا من إحداهنّ ياءً، ومعنىٰ تقضّي: هوى في طيرانه. البازي: طائر من الطّيور الجارحة . كَسَر: ضمّ جناحيه.

المعنىٰ: يبين الشّاعر أنّ الكرام إذا ما ابتدروا فعل المكارم، بَدَرَهُم؛ أي: أسرع، اليهم كانقضاض البازيّ على الحُبَارىٰ. انظر الدّرر اللوامع: ٢/ ٢١٣.

موطن الشّاهد: «تقضّي».

وجه الاستشهاد: إبدال الياء من الضّاد؛ وحكم هذا الابدال ـ هنا ـ شاذٌ، ولا يقاسُ عليه.

(٢) في (ط) السّتاء.

(٣) راتكة: الرّاتكة من النّوق؛ الّتي تمشي، وكأنّ برجليها قيداً، وتضرب بيدها. اللّسان: مادة (رتك)، ٣/ ١٥٧٨.

ووضعت ناقتك. والموضع الثّاني: إذا تأخّر الفعل، وجب إلحاق «التّاء» به مع المؤنّث الحقيقي، وغيره؛ فتقول: الدار بنيت، والنّار اضطرمت. فأمّا قوله تعالىٰ: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّىٰ﴾[1]، فليس الفعل ـ هٰهنا ـ فعلاً ماضياً، فكان[2] يجب إلحاق «التّاء» به؛ بل الفعل مضارع؛ وتقديره: تتلظّىٰ، فحذف إحدىٰ التّاءين تخفيفاً[3]. ويجوز إثبات «التّاء» وحذفها، في خمسة مواضع:

أحدها: إذا تقدّم الفعل، وكان المؤنّث غير حيوان؛ كقولك: اشتعلت النّار، واشتعل النّار. وفي القرآن[4]: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ﴾[5]، بحذف[6] «التّاء»، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوعِظَةٌ مِنَ رَبِّكُمْ﴾[7]، بإثباتها[8].

---

(١) س: ٩٢ (اللّيل: ١٤، مك).
موطن الشّاهد: «تلظّىٰ».
وجه الاستشهاد: استشهد في الآية الكريمة على مجيء الفعل المضارع علىٰ زنة الفعل الماضي؛ بعد أن تحذف إحدى التّاءين في أوّله تخفيفاً.

(٢) في (ب) وكان.

(٣) والآيات الّتي حذفت منها إحدىٰ التّاءين كثيرة؛ منها:
﴿فأنذرتكم ناراً تلظّىٰ﴾ س: ٩٢ (الليل: ١٤، مك).
﴿فأنت عنه تلهّىٰ﴾ س: ٨٠ (عبس، : ١٠، مك).
﴿فأنت له تصدَّىٰ﴾ س: ٨٠ (عبس، : ٦، مك).

(٤) في بقيّة النّسخ التّنزيل.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٧٥، مد) ﴿الّذينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطَانُ من المَسِّ....﴾.
موطن الشّاهد: «جاءه».
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «جاء» مجرّداً من تاء التّأنيث مع المؤنّث المجازي؛ وهذا جائز باتّفاق.

(٦) في (أ) فحذف.

(٧) س: ١٠ (يونس، ن: ٥٧، مك). ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُم وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤمِنِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «جاءتكم».
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «جاءت» مقترناً بتاء التّأنيث مع المؤنّث المجازي على الأصل.

(٨) فأثبت التّاء.

والموضع[1] الثّاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل؛ كقول[2] الشّاعر[3]:

[الوافر]

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سُوءٍ ... مُقَلَّدةٌ مِنَ الأُمَّاتِ عَارَا[4]

[ولو لم يكن شعراً؛ لجاز: لقد ولدت][5]، وقد نطق بهاتين اللُّغتين القرآن، فقال - سبحانه /وتعالىٰ - في موضع/[6]: ﴿وأَخذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيحَةُ﴾[7]، وفي موضع آخر: ﴿وأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيحَةُ﴾[8].

والموضع الثّالث: ما جمع بالألف والتّاء؛ كقولك: جاء المسلمات، وجاءت المسلمات.

---

(١) سقطت في (ط).
(٢) في بقيّة النّسخ: كما قال.
(٣) الشّاعر هو جرير، وقد مرّت ترجمته.
(٤) البيت من شواهد المصون، للعسكري: ٢٠، وانظر الدّيوان: ٢٨١.
المفردات: الأُخيطل: تصغير الأخطل؛ والتّصغير - هنا - للتّحقير. أمّ سوء: كناية عن خبثها، وسوء سلوكها وطويّتها. مقلّدة من الأمّات عارا: موسومة بالعار من بين النّساء.
معنىٰ البيت: يهجو جرير الأخطل بأنّه ابن امرأة وضيعة خبيثة موصوفة بالعار من بين النّساء.
موطن الشّاهد: «لقد ولد.... أمّ».
وجه الاستشهاد: مجيء الفعل «ولد» مجرداً من تاء التّأنيث؛ لأنَّه فصل بينه وبين الفاعل «أمّ» بـ «الأخيطل»؛ وحكم حذف التّاء - هنا - الجواز.
(٥) في بقيّة النّسخ قريب من هذا.
(٦) سقطت في (ط).
(٧) س: ١١ (هود، ن: ٩٤، مك). ﴿ولمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّينَا شُعَيباً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وأَخذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيحةُ فَأَصْبَحُوا في دِيَارِهِم جَاثِمِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «أخذت..... الصّيحة».
وجه الاستشهاد: أتىٰ الفعل «أخذ» مقترناً بتاء التّأنيث على الرغم من كونه مفصولاً عن الفاعل «الصّيحة» بفاصل هو: الّذين ظلموا؛ وحكم هذا الاقتران الجواز.
(٨) س: ١١ (هود، ن: ٦٧، مك). ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيارِهِم جَاثِمِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «أخذ.... الصّيحة».
وجه الاستشهاد: مجيء الفعل «أخذ» مجرّداً من تاء التّأنيث؛ لانفصاله عن الفاعل «الصّيحة» بفاصل؛ وحكم حذف التّاء في هذا الموطن الجواز.

والرّابع: ما جمع جمع التّكسير؛ كقولك: جاء الرّجال، وجاءت الرّجال.

والخامس: مع الأفعال الّتي لا تتصرّف؛ وهي: «نِعْمَ، وبئسَ، وليسَ، وعَسىٰ»؛

كقولك: نعمت المرأة هند، (ونعم المرأة هند)[1] ، /وبئست المرأة دعد/[2]. (وليس هند جاريةً)[3] ، وليست هند جاريةً. ومتىٰ التحقت[4] «التّاء» بهذا الفعل ثمّ تلاها «ألف ولام»؛ كسرت «التّاء»؛ لالتقاء السّاكنين؛ كما قال تعالىٰ: ﴿قالتِ الأعْرَابُ آمَنّا﴾[5] .

باب مالم يُسمَّ فَاعِلُه

واقْضِ قَضَـاءَ لاَيُرَدُّ قَائِلُـهْ	بِالرَّفْعِ فِيمَا لَـمْ يُسَـمَّ فَاعِلُـهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَـالِ	كَقَولِـهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الـوَالِي
وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلاَثِيِّ أَلِفْ	فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي ولاَ تَقِفْ
تَقُولُ: بِيعَ الثَّوبُ وَالْغُلاَمُ	وَكِيـلَ زَيـتُ الشَّـامِ وَالطَّعَـامُ

إذا ذكرت الفعل، ولم[6] تذكر الفاعل؛ لجهالة بعينه[7] ، أو اسمه[8] ، أو غرض في إلغاء[9] ذكره؛ غيّرت صيغة الفعل عمّا كانت عليه؛ ليعلم بذلك[10]

---

(١) سقطت في (أ).
(٢) زيادة في (أ).
(٣) سقطت في (أ).
(٤) في بقيّة النّسخ ألحقت.
(٥) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ١٤، مد). ﴿...قُلْ لَمْ تُؤْمِنوا وَلكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا...﴾.
موطن الشّاهد: (قالتِ الأعراب).
وجه الاستشهاد: كسرت التّاء اللاّحقة بالفعل تخلّصاً من التقاء السّاكنين؛ تاء التّأنيث، واللّام؛ وحكم كسرها ـ هنا ـ الوجوب.
(٦) سقطت الواو في (أ).
(٧) في (ب) تعيينه؛ وهو.
(٨) سقطت في (ب وج).
(٩) طمست في (ج).
(١٠) في (أ وب) من، وسقطت في (ج).

أنّه ليس بفعل الفاعل، وأقمت المفعول به مقام الفاعل؛ فرفعته بإسناد الفعل إليه. وتغيير صيغة الفعل؛ أن تضمّ أوّله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره؛ كقولك: ضُرِب زيدٌ. وإن كان مضارعاً؛ فتحت ما قبل آخره، فقلت: يُضرَب زيدٌ. وإن كان ثلاثيّاً، وأوسطه ألف؛ قُلبت «الألف» ياءً ساكنةً، وكسرت ما قبلها، فتقول في: (قَادَ، سَاقَ، بَاعَ، خَاطَ): قِيدَ الفرسُ، وسِيقَ البعيرُ، وبِيعَ العبدُ، وخِيطَ الثَّوبُ. والأشياء الّتي تُقَامُ[1] مُقَامَ الفاعل خمسة: المفعول الصّحيح، والمصدر، والظّرفان، والجارّ والمجرور، إلاّ أنّه متىٰ وُجِدَ المفعول الصّحيح؛ كان أولىٰ الخمسة بأنْ يقام مقام الفاعل؛ كقولك: أُخِذَ منّي درهمان، وسِيقَ إليَّ بعيران، وإن عُدِمَ المفعولُ الصَّحيحُ، واجتمعت[2] الأربعة الأُخَر؛ كقولك: سِيرَ بزيدٍ يومين فرسخين[3] سيراً شديداً؛ جاز أن تُقِيمَ أيّها شئت مُقام الفاعل، فيكون في إعراب هذه المسألة[4] أربعة أوجه: وهي أن تقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل؛ فتقول: سير بزيدٍ /يومين/[5] فرسخين سيراً شديداً؛ أوتقيم[6] ظرف الزّمان مقام الفاعل[7]؛ فتقول: سير بزيد، يومان، فرسخين سيراً شديداً؛ أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل[8]، فتقول: سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً؛ أو تقيم[9] المصدر، مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومين، فرسخين، سيرٌ شديدٌ. وإن كان الفعل من أفعال «ظننت» وأخواتها الّتي تتعدّىٰ إلىٰ مفعولين؛ رفعت الأوّل منهما، ونصبت الثاني، فتقول: ظُنَّ السّعرُ رخيصاً، ووُجِدَ الأميرُ عادلاً. وإن كان الفعل ممّا يتعدّىٰ إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار علىٰ أحدهما؛ مثل: (أَعطيتُ، وكَسَوْتُ، وسَقيتُ، وأطعمتُ)[10]؛ فالاختيار أن ترفع الأوّل منهما، وتنصب الثّاني، فتقول: أُعطِي زيدٌ دِرْهَماً، وكسي العبدُ ثوباً. وقد يجوز رفع الثّاني، ونصب الأوّل، فتقول: أعطي زيداً درهمٌ،

---

(١) في بقيّة النّسخ تقوم.
(٢) في (أ) ووجدت.
(٣) في (ج) فرسخان.
(٤) في (ط) المسئلة.
(٥) سقطت في (ط).
(٦) في (أ) وأن.
(٧) في (أ) اسم الفاعل.
(٨) في (أ) اسم الفاعل.
(٩) في (أ) وأن.
(١٠) في (أ) أعطىٰ وسقىٰ وكسىٰ وسقطت أطعمت فيها.

وكسي العبدَ ثوبٌ.

باب المفعول به

والنَّصْبُ لِلْمفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا ... كَقَولِهِـمْ صَـادَ الأَميرُ الأَرْنَبَـا[١]

ورُبَّـمَـا أُخِّـرَ عَنْـهُ الفَـاعِـلُ ... نحو قَدِ اسْتَوفَىٰ الخَرَاجَ العَامِلُ

المفعول به: كلّ اسم تعدّى الفعل إليه، وجعل إعرابه النّصب؛ ليفصل بينه وبين الفاعل. والفعل ينقسم /على/[٢] خمسة أقسام:

أحدها: (الفعل اللاَّزم، وهو)[٣] ما لايتجاوز الفاعل؛ نحو: قام، قَعَد، فَرِح، فَزِع[٤]، جَزِع[٥]، وذَهَب. فإن أردت تعدية[٦] هذا الفعل؛ عدّيته بأحد ثلاثة أشياء: إمّا بهمزة[٧] النّقل؛ كقولك في «خرج»: أخرجته. وإمّا بتضعيف عين الفعل؛ كقولك في «فرح»: فرّحته. وإمّا بحرف الجرّ؛ كقولك /في «ذهب»[٨]: ذهبت بزيد؛ أي: أذهبته.

والثّاني: ما يتعدّىٰ إلى مفعولٍ واحد؛ نحو: ضرب، قتل؛ وكأفعال الحواسّ الخمس؛ نحو: أبصر، وسمع، وشمّ، وذاق، ولمس.

والقسم الثّالث: ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما؛ مثل: أعطىٰ، وكسا، وأطعم، وسقىٰ؛ كقولك: أعطيت زيداً درهماً؛ وإن شئت قلت: أعطيت [زيداً، ولا تذكر ما أعطيت][٩]، وإن شئت قلت: أعطيت درهماً، ولا تبيّن[١٠] (مَن

---

(١) في بقيّة النّسخ أرنبا.
(٢) زيادة في (ط).
(٣) سقطت في (أ).
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في بقيّة النّسخ خرج.
(٦) في (أ) أن تعدّي.
(٧) في (ج) الهمزة.
(٨) زيادة في (ط).
(٩) سقطت في (أ وج).
(١٠) في (أ) تذكر.

أعطيت)[1] . وقد يقع المفعول الثّاني في هذا القسم جارّاً ومجروراً؛ كقولك: اخترتُ عَمْراً من الرّجال، وجعلتُ المَتَاعَ في الوعاء.

والقسم الرّابع: ما يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين لا[2] يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك: أفعال الشّكّ واليقين المشروحة من[3] بعد.

والقسم الخامس: ما يتعدّىٰ إلىٰ ثلاثة مفاعيل، وهي ثمانية أفعال: أعلم، وعلّم، وأنبأ، ونبّأ، وحدّث، وأخبر وخبّر، وأرىٰ[4]؛ وذلك كقولك: أَعْلَمَ اللهُ النّاسَ محمَّداً خاتمَ النّبيّين؛ فاسم الله ـ تعالىٰ ـ هو الفاعل، والنّاس هو المفعول الأوّل، ومحمّداً[5] ـ ﷺ ـ هو المفعول الثّاني، وخاتم (النّبيّين)[6] هو المفعول الثّالث؛ ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفعولين الثّلاثة. ولكن يجوز أن تقتصر[7] على المفعول الأوّل منها[8]، فتقول: أعلم الله ـ / تعالىٰ/[9] ـ النّاس. ثم اعلمْ أنّ للمفعول ثلاثَ مراتب:

إحداها: وهو أَوْلاها به، أن يرد بعد الفعل والفاعل، كقولك: ركبَ الأميرُ الفرسَ.

والمرتبة الثّانية: أن يقع[10] متوسّطاً بين الفعل والفاعل، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وتَغْشَىٰ وُجُوهَهَم النّارُ﴾[11].

---

(١) في بقيّة النّسخ زيداً.
(٢) في (أ) ولا ، وفي (ب) فلا.
(٣) سقطت في (أ وج).
(٤) في (ط) رأىٰ، والصّواب ما أثبتناه.
(٥) في بقيّة النّسخ محمد.
(٦) سقطت في (أ).
(٧) في بقيّة النّسخ يقتصر.
(٨) في (ط) منهم.
(٩) سقطت في (ط).
(١٠) في (أ) يتوسّط.
(١١) س: ١٤ (ابراهيم، ن: ٥٠، مك). ﴿سرابيلهمْ مِنْ قَطِران وتغشىٰ وُجوهَهُمُ النّارُ﴾.
موطن الشّاهد: «وجُوهَهُمُ».
وجه الاستشهاد: توسّط المفعول به «وجوه» بين الفعل والفاعل؛ وحكم هذا التّوسّط الجواز.

والمرتبة الثّالثة: أن يأتي[1] متقدّماً على الفعل؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿وكُلاًّ وَعَدَ الله الحُسْنَىٰ﴾[2]؛ ويجوز إدخال «اللاّم» عليه عند تقدّمه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إنْ كُنْتُم للرُّؤيا تَعْبُرُون﴾[3]، [ولا يجوز أن تدخل هذه اللاّم عليه عند تأخيره][4]. وإنّما جُوّز تقديم المفعول علىٰ الفعل، وامتنع تقديم[5] الفاعل عليه؛ لأنّ إعراب الفاعل الرّفع، ولو قُدّم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ؛ وهذا اللّبس مأمون في قبيل المفعول به؛ لكون إعرابه «النّصب» المباين إعرابَ[6] المبتدأ. / والله أعلم/[7].

وإنْ تَقُلْ كَلَّمَ مُوسَىٰ يَعْلَىٰ ... فَقَدِّم الفَاعِلَ فَهْوَ الأَوْلَىٰ[8]

قد ذكرنا جواز تقديم[9] المفعول على الفاعل، على وجه المجاز والتّوسُّع في الكلام. إلاّ أنَّ جواز ذلك متعلّق بالأمن من اللَّبس؛ فمتىٰ وقع اللّبس على السّامع؛ وجب تقديم الفاعل منهما. وذلك بأن يكونا جميعاً ممّا لا يتبيَّن فيهما الإعرابُ، ولا يتميّز[10] أحدهما بصفةٍ يُتبيّنُ[11] فيها الإعرابُ؛

---

(١) في (أ) يتقدّم.

(٢) س: ٤ (النّساء، ن: ٩٥، مد). ﴿...وَكُلاًّ وَعَدَ الله الحُسْنَى وَفضّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ عَلىٰ القاعِدِينَ أَجْراً عظِيماً﴾.
موطن الشّاهد: «كُلاًّ».
وجه الاستشهاد: تقدّم المفعول به «كُلاًّ» على كلّ من الفعل والفاعل؛ وحكم هذا التّقديم الجواز.

(٣) س: ١٢ (يوسف، ن:٤٣، مك). ﴿.....يَا أَيُّهَا المَلأُ أَفْتُونِي في رُؤْيَايَ إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤيَا تَعْبُرُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «لِلرُّؤيا».
وجه الاستشهاد: دخول «اللاّم» على المفعُول به «الرّؤيا» لتقدّمه على الفعل تعبرون.

(٤) في (أ) قريب من هذا.

(٥) في بقيّة النّسخ تقدم.

(٦) في (أ) لإعراب.

(٧) زيادة في (ب).

(٨) في (أ ود) أولىٰ.

(٩) في بقيّة النّسخ تقدّم.

(١٠) في (ب وج) يميّز.

(١١) في بقيّة النّسخ يبيّن.

كقولك: ضرب موسىٰ عيسىٰ، فتقدّم موسىٰ، إن كان هو الضّارب، وتُؤخّره، إن كان هوالمضروب؛ فإن أُمِنَ الاشتباه في الكلام جاز التّقديم والتّأخير؛ كقولك: أرضعت الصّغرىٰ الكبرىٰ، وأكلت الكمّثرىٰ الحُبلىٰ. وكذلك، إن وَصَفْتَ أحد الاسمين المقصورين؛ كقولك: ضرب موسىٰ الطّويلَ عيسىٰ؛ لأنّك بنصب[1] الصّفة نبّهت على أنَّ موسىٰ المفعول به. ومتىٰ شككت في الاسم الواقع بعد الفعل،ولم تدر[2] ؛ أفاعل هو، أم مفعول؛ فاحذفه، واجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضّمير «تاءً» فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضّمير «نوناً وياءً»، فالاسم: هو المفعول. فإذا قلت: اشبع زيد الضّيف، فارفع زيداً؛ لأنّه الفاعل، بدلالة أنّك إذا رددت الفعل إلىٰ نفسك، قلت: أشبعت الضّيف. وإذا قلت: أشبع زيداً[3] الرّغيفُ، فارفع الرّغيف وانصب زيداً، [بدلالة أنّك إذا رددت[4] الفعل إلىٰ نفسك، تقول: أشبعني الرّغيف][5] . وعلى هذا، تعمل في كلّ ما يُشكِلُ عليك[6] .

باب ظننت وأخواتها

وكُــلُّ فِعْــلٍ مُتَعَــدٍّ يُنْصَــبُ ... مَفْعُولُهُ مِثْلُ سَقَىٰ وَيَشْــرَبُ

لَكِــنَّ فِعْلَ الشَّــكِّ وَالْيَقِيــنِ ... يَنْصِبُ مَفْعُولَين فِي التَّلْقِيـنِ

تَقُولُ: قَدْ خِلتُ الهِلاَلَ لائِحَـا ... وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَـا

وَمَــا أَظُــنُّ عَــامِراً رَفِيقَــا ... وَلاَ أَرَىٰ لِي خَالِداً صَـدِيقَـا

وَهَكَــذَا تَصْنَــعُ فِي عَــلِمْتُ ... وَفِي حَسِــبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

قد ذكرنا أنَّ أفعال الشَّكِّ واليقين تتعدَّىٰ إلى مفعولين، فتنصبهما جميعاً. وتلك الأفعال سبعة: (ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، ووَجَدْتُ، ورَأَيتُ،

---

(١) في (أ) برفع. . . هو الفاعل.
(٢) في (ج) لن.
(٣) في (ج) زيد.
(٤) في (أ) أردت.
(٥) سقطت العبارة في (ج).
(٦) سقطت في (ج).

وعَلِمتُ)؛ فهذه الأفعال السَّبعة، وما يتصرَّف[١] منها، تدخل علىٰ المبتدأ والخبر، فتنصبهما جميعاً؛ كقولك: ظننت زيداً خارجاً، وحسبتُ السِّعر رخيصاً. ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين[٢]، فتقول: حسبتُ السِّعرَ، وظننتُ زيداً. ولكن يجوز أن تقيم «أنْ» المفتوحة المخفَّفة[٣] مع الفعل، مقام المفعولين؛ كقولك[٤]: ظننتُ أن يخرجَ زيد. وكذلك[٥]، يجوز أن تقيم لفظة «ذلك» و«ذاك» مقام المفعولين؛ كقولك: ظننتُ ذلك، وحَسِبتُ ذاك. وكلّ ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ؛ جاز أن يكون المفعول الثّاني لظننتُ وأخواتها. إلاّ أنّه متىٰ كان[٦] ظرفاً انتصب على الظّرفيّة، لا[٧] لأنّه[٨] مفعول ظننت الثّاني؛ وذلك في مثل قولك: ظننتُ الصَّومَ غداً، وظننتُ زيداً عندَكَ؛ فتنصب «غداً» على أنّه ظرف زمان، وتنصبُ «عندَك» على أنّه ظرف مكان. وإنّما تنصبُ (ظننتُ وأخواتُها) المفعولين، إذا تقدَّمت عليهما. فإن وقعت متوسّطةً؛ كقولك: زيداً ظننتُ منطلقاً، أو متأخّرةً عنهما؛ كقولك: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ؛ جاز نصب الاسمين ورفعهما، إلاّ أنّ رفعَهما إذا تأخرّت «ظننتُ» أجود[٩]. ثمّ اعلم، أنّ «رأيتُ»، إنّما تنصبُ المفعولين، إذا كانت بمعنىٰ «عَلِمْتُ»، فإن كانت[١٠] بمعنىٰ «أَبْصَرْتُ»؛ كقولك: رأيت الهلال، وبمعنىٰ «اعتقدت»؛ [كقولك: رأيتُ رأيَ أبي حنيفة، أو كان[١١] بمعنى «رَأَيتُ زيداً»؛ أي: ضربتُ رِئتَهُ؛ فإنّه[١٢] يتعدّىٰ[١٣] إلى مفعول واحد][١٤].

---

(١) في (أ) تُصرف.
(٢) في (أ) أحدهما.
(٣) سقطت في (أ).
(٤) في بقيّة النّسخ فتقول.
(٥) سقطت في (ب).
(٦) سقطت في (ب).
(٧) سقطت في (ب).
(٨) في (أ) لا أنّه.
(٩) عندما يتوسّط العامل بين ما أصلهما مبتدأ وخبر؛ يجوز أن يُلغىٰ عملُ هذا العامل، ويجوز إعماله؛ **والإلغاء**: هو إبطال العمل لفظاً ومحلاًّ؛ لضعف العامل، بتوسُّطه، أو بتأخّره. والغاء المتأخّر أقوىٰ من إعماله، وإعمال المتوسّط أقوىٰ من الإلغاء، ولا يجوز إلغاء العامل المتقدِّم خلافاً للكوفيّين. الكواكب الدّرّية: ١/ ٣١٣.
(١٠) في (ج) كان.
(١١) يقتضي السّياق تأنيث الفعل.
(١٢) يقتضي السّياق فإنّها تتعدّىٰ.
(١٣) يقتضي السّياق فإنّها تتعدّىٰ.
(١٤) سقطت في (أ).

وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين، وهي بمعنىٰ «أَبْصَرْتُ»، فانتصاب الثّاني على الحال؛ كقولك: رأيتُ الأميرَ جالساً. وكذلك «عَلِمْتُ»، إنّما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنىٰ «أَيقَنْت»، فإن كانت بمعنىٰ «عَرَفْتُ»، نصبتْ مفعولاً واحداً؛ كقوله تعالى: ﴿لاتَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعلَمُهُمْ﴾[1] . وهكذا «وَجَدْتُ»، تنصب مفعولين؛ إن كانت بمعنىٰ «أَيقَنْت»؛ كقولك: (وَجَدْتُ السّعرَ رَخيصاً)[2] ؛ فإن كانت بمعنىٰ «صَادَفْتُ»، نصبت مفعولاً واحداً؛ كقولك: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ / فاعرف ذلك/[3] .

باب عمل اسم الفاعل المنوّن

وإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِـلاً مُنَوَّنَـا فَهْـوَ كَمَا لو كَانَ فِعْلاً بيِّنَـا

فَـارْفَعْ بِـهِ فِي لاَزِمِ الأَفْعَـالِ وَانْـصِبْ إِذَا عُـدّي بِكُـلِّ حَـالِ

تَقُـولُ: زَيـدٌ مُشْتَـرٍ أَبُـوهُ بالرَّفْـعِ مِثْلُ يَشْتَـرِي أَخُـوهُ

وَقُـلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُثْمَانَا بِالنَّصْبِ مِثْلُ يُكْرِمُ الضِّيفَانا

اعلـم أنَّ العـرب شبّهـت «اسـم الفـاعـل» بـالفعـل المضـارع المشتقّ منه لاتّفاقهما في عدّة الحروف، وفي[4] هيئة الحركة والسُّكون. ألا ترىٰ أنّ قولك: ضارب يضاهي[5] قولك: يضرب، في كون كلٍّ واحدٍ منهما على[6] أربعة أَحرف؛ ثانيها[7] ساكن، وما عداه متحرّك؟؛ فلمّا اشتبها من هذا الوجه، أُعـرب الفعـل المضـارع مـن بيـن أنـواع الأفعـال، وأُعمـل اسـم الفـاعـل،

---

(١) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦٠، مد). ﴿...لاَ تَعْلَمُونهم الله يَعْلَمُهُم ومَا تُنْفِقُوا من شيء في سبيل الله يُوفَّ إليكُم وَ أَنْتُم لا تُظْلَمُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «تعلمونهم، يعلمهم».
وجه الاستشهاد: نصب فعل «تعلم» مفعولاً واحداً هو الضّمير «هم» وكذا فعل يعلمهم؛ لأنَّ الفعل بمعنىٰ «تعرفونهم، يعرفهم».
(٢) سقطت في (ج).
(٣) زيادة في (أ).
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) مثل.
(٦) سقطت في (أ).
(٧) في (أ) ثانيهما وفي (ب وج) ثانية.

كما[1] يعمل الفعل المضارع. إلاّ أنّ من شروط[2] عمله أن يكون للحال، أو الاستقبال[3]؛ كقولك: هذا[4] مقيمٌ الصَّلاةَ السَّاعةَ، وضاربٌ زيداً غداً؛ فتنصب «الصَّلاةَ»، و«زيداً» بمقيم، وضارب، كما تنصبهما، لو قلت: هذا يقيم الصَّلاةَ، ويضرب زيداً؛ ومن شرط[5] عمله أيضاً أن يكون معتمداً على آلة استفهام؛ كقولك: أقائمٌ زيد؟ فترفع زيداً بقائم؛ كما لو قلت: أيقوم زيد؟؛ أو يكون معتمداً على مبتدأ؛ كقولك: زيد قائمٌ أبوهُ[6]. أو[7] (زيد ضاربٌ عمراً)[8]، أو يكون معتمداً على موصوف؛ كقولك: هذا / رجلٌ/[9] طالبٌ علماً، أو معتمداً على ذي حال؛ كقولك: هذا زيدٌ ضارباً عمراً، وجاء الأمير راكباً فرساً. فإن كان اسم الفاعل بمعنىٰ الماضي، لم يعمل عمل الفعل، بل يجرّ ما بعده، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وقد قُرِىءَ: ﴿إنَّ الله بَالِغٌ أمرَه﴾[10] بالتّنوين

---

(١) في (ط) بما.

(٢) في (ط) شرط.

(٣) في بقيّة النّسخ للاستقبال.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ط) شروط عمله.

(٦) سقطت في (أ).

(٧) في بقيّة النّسخ وزيد.

(٨) سقطت في (أ).

(٩) سقطت في (ط).

(١٠) س: ٦٥ (الطّلاق، ن:٣، مد) ﴿ ويَرْزُقْهُ مِنْ حيثُ لاَ يَحْتَسِب وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى الله فَهُوَ حَسْبُهُ إنَّ الله بالغ أمرِهِ قَدْ جَعَلَ الله لكلِّ شَيءٍ قَدْراً﴾.

أوجه القراءات:

قرأ عاصم وحفص والمفضّل وأَبان وجبلة وجماعة عن أبي عمرو «بالغُ أمرِه» بالإضافة وحذف التّنوين؛ وقرأ الباقون بتنوين «بالغٌ» ونصب «أمرَه». وقد أجاز الفرّاء «بالغٌ أمرُه» بالتّنوين ورفع الأمر بـ «بالغ» أو بالابتداء؛ وبالغ خبره، والجملة خبر «إنّ». وما أجازه الفرّاء، قرأ به داود بن أبي هند.

انظر البحر المحيط: ٨/٢٨٣، والكشف: ٢٣٠/أ، وتفسير القرطبي: ١٨/١٦١، والمحتسب: ٢/٣٢٤، والفرّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن،(ط:٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م): ٣/١٦٣، وإملاء ما منّ به الرَّحمٰن: ٢/٢٦٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٣٨٤.

موطن الشّاهد: «بالغٌ أمرَه».

وجه الاستشهاد: إذا عددنا اسم الفاعل «بالغ» بمعنىٰ الماضي، لم يعمل عمل فعله، وكان الاسم بعده مضافاً إليه. وإذا عددناه للاستقبال عَمِل عَمَل فعله، ونصب الاسم =

والنَّصب، وحذف التّنوين والجرّ. ومتىٰ أُضيفَ اسم الفاعل ـ وهو بمعنىٰ الحال والاستقبال ـ كانت الإضافة غير محضة، وجاز أن توصف به[1] النكرة؛ كما قال سبحانه: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[2] ؛ /والمعنىٰ والتقدير: هدياً بالغاً الكعبة/[3] ؛ فالتّنوين فيه مُقدَّرٌ، وإن حُذِفَ؛/ إذ المعنىٰ دالٌّ عليه/[4] .

باب المصدر

والمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصلِ　　　وَمِنهُ يَاصَاحِ اشتِقَاقُ الفِعـلِ

وأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحاةُ النَّصْبَـا　　　فِي قَولِهِم ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَا

المصـدر: اسـم يقـع علـىٰ الأحـداث كـ «الضّـرب، والقتـل، والقيـام، والقعود»؛ وهو أصل الأفعال؛ ولهذا، سُمِّي مصدراً؛ لصدور[5] الأفعال عنه. فقولك[6] : ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، وَأَضْرِبُ، مشتقّ من الضّرب. والمصدر اسم مبهم يقع على القليل، والكثير، ولا يُثَنّىٰ، ولا يُجمعَ؛ لأنّه بمنزلة «اسم الجنس» كـ «الزّيت، والعسل»؛ و«الجنس»: لا يثنّىٰ، ولا يجمع. وينصب[7] «المصدر» بفعله المشتقّ منه، ويجيء لأحد ثلاثة أشياء؛ إمّا للتّأكيد؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَصُدّونَ عَنكَ صُدُوداً﴾[8] ، وإمّا لبيان النّوع؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَقُولاَ لَهُ

بعده، وقرئت الآية على الوجهين كما أسلفنا ؛ وكلاهما جائز باتّفاق.

(1) في (أ) بها. وفي بقيّة النُّسخ أن يوصف بها.

(2) س: ٥ (المائدة، ن: ٩٥، مد). ﴿..يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنكُم هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أَو كَفَّارَةٌ...﴾.
موطن الشاهد: «بالغ الكعبة».
وجه الاستشهاد: انتصب «هدياً» علىٰ الحال من الهاء في به؛ ويجوز أن يكون انتصب علىٰ المفعول له، أو المصدر، و«بالغ» نعت لـ «هدياً» والتّنوين مقدّر فيه؛ فلذلك وقع نعتاً للنكرة.
انظر مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٤٥.

(3) زيادة في (ط).

(4) زيادة في (أ).

(5) في (أ) لصدر.

(6) في (أ) فتقول.

(7) في بقيّة النّسخ ينتصب.

(8) س: ٤ (النّساء، ن: ٦١، مد).
موطن الشّاهد: «صدوداً».

قَولاً لَيِّناً لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ﴾[1] ، وإمّا لتبيين العدد؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَاجلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[2] ، فانتصاب «ثمانينَ» على المصدر، و«جلدةً» علىٰ التّمييز. /فافهم ذلك، والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم/[3] .

وقَـدْ أُقِيمَ الوصـفُ والآلاتُ　　مُـقَامَـهُ وَالْـعَـدَدُ الإِثْبَـاتُ

نَحْوُ ضَرَبْتُ العَبْـدَ سَـوطاً فَهَـرِبْ　　واضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مِنَ يَغْشَىٰ الرِّيَبْ

وَاجْـلِدْهُ حَـدّاً[4] أَرْبَعِينَ جَـلْدَه　　وَاحْـبِسْهُ مِثْلَ حَبْـسِ مَـولـىً عَبْـدَهْ

اعلم أَنّه يجوز أن يُحْذفَ المصدرُ، وتقام مقامه صفته، فتقول: قلت له جميلاً، وضربته شديداً؛ أي قلت له قولاً جميلاً، وضربته ضرباً شديداً؛ ومنه قوله ـ تعالىٰ ـ ﴿واذكُرُوا الله كَثِيراً﴾[5] ؛ أي: ذكراً كثيراً. فَحَذف المصدرَ، وأقام الصّفة مقامه. وقد تقع الصّفة مضافة؛ كقولك: ضربته أشدّ الضّرب[6] ، وقلت له: أحسن قول[7] ؛ فتنصب «أشدّ» و« أحسنَ» انتصاب المصدر، وتجرّ المصدر بالإضافة. وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان؛ كقولك: ضربتُه ضربَ زيدٍ عمراً؛ وتقدير الكلام: ضربته ضرباً مثل ضربِ زيدٍ عمراً؛ فحُذِفَ

وجه الاستشهاد: مجيء المفعول المطلق «صدوداً» مفيداً للتّأكيد.

(١) س: ٢٠ (طه، ن:٤٤، مك). ﴿فقُولاَ له قَولاً لَيِّناً لعلَّهُ يتذكَّر أو يَخْشَىٰ﴾.
موطن الشّاهد: «قولاً لَيِّناً».
وجه الاستشهاد: مجيء المفعول المطلق «قولاً» لبيان النّوع.

(٢) س: ٢٤ (النّور، ن:٤، مد). ﴿والّذين يرمون المُحْصَناتِ ثمَّ لَمْ يأتوا بأربَعةِ شُهَدَاءَ فاجْلِدُوهُم ثَمانِينَ جَلدَةً وَلاَتَقبَلُوا لَهُمْ شهادةً أبداً وأولئكَ هُمُ الفاسقون﴾.
موطن الشّاهد: «ثمانينَ».
وجه الاستشهاد: مجيء المفعول المطلق «ثمانينَ» لبيان العدد كما هو واضح في المتن، و«ثمانين»: من ألفاظ العقود الملحقة بجمع المذكّر السّالم؛ ولذا نصبت بالياء.

(٣) زيادة في (ب).

(٤) في بقيّة النّسخ «في الخمر» بدل حداً.

(٥) س: ٨ (الأنفال، ن:٤٥، مد). ﴿يا أيُّها الّذِينَ آمَنُوا إذا لَقِيتُم فِئَةً فاثبُتُوا واذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُم تُفْلِحُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «كثيراً».
وجه الاستشهاد: نابت الصّفة «كثيراً» عن المصدر «ذكراً» المحذوف وقامت مقامه في الإعراب.

(٦) في بقيّة النّسخ ضرب.

(٧) في (أ) القول.

من[1] الكلام المصدرُ الموصوفُ، والصّفة المضافةُ، ومن هذا؛ قوله تعالىٰ: ﴿وَهِيَ تَمرُّ مَرَّ السَّحابِ﴾[2]؛ تقديره: [وَهِيَ تَمرُّ مَرّاً مثل مرِّ السَّحَابِ][3]. وقد تُقام: «الآلةُ» مُقامَ المصدر، فتقول: ضربته مقرعةً، وضربته سَوطاً؛ فتنصب «مقرعةً» و«سَوطاً» نصب[4] المصدر، وإن كانا آلتين. وقد يُقامُ «العددُ» مقام المصدر أيضاً[5]، كما بيّنّاه في قوله تعالىٰ: ﴿فَاجْلِدُوهم ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[6]، / فقس عليه/[7].

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ	كَقَوْلِهِم سَمْعاً وَطَوعاً فَاخْبُرِ
وَمِثْلُهُ سَقْياً لَهُ وَرَعْيَا	وَإِنْ تَشَأْ جَدْعاً لَهُ وَكَيَّا

قد ذكرنا، أن «المصدر» ينتصب بفعله[8] المشتق منه، إلاّ أنّه قد جاء في (كلام العرب)[9] مصادر، نُصِبَت بأفعالٍ محذوفة مقدّرة؛ كقولهم: «سَمْعاً وطاعةً، وكَرَامَةً ومَسَرَّة» /و/[10] التّقدير: أَسمعُ لكَ سَمْعَاً، وأُطيعُ طَاعَةً، وأُكرِمُكَ كَرَامَةً، وأَسُرّكَ مَسَرَّةً؛ ومنه قولهم في الدّعاء للإنسان: «سَقْياً لهُ ورَعْياً» وفي الدّعاء عليه: «جَدْعاً له وعَقْراً»؛ ومنه قولهم أيضاً: وَيلَ زيدٍ، ووَيحَ عمروٍ؛ فتنصبهما عند الإضافة علىٰ المصدر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوابُ اللهِ خَيرٌ﴾[11]

---

(1) في (ط) في.

(2) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٨٨، مك). ﴿وَتَرَىٰ الجِبَالَ تَحْسَبُها جَامِدَةً وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ الّذي أَتْقَنَ كلَّ شَيءٍ إنَّهُ خبيرٌ بما تَفْعَلُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «تَمُرُّ مَرَّ».
وجه الاستشهاد: حذف المصدر الموصوف والصّفة المضافة إلى «مرّ» في الأصل، وبعد الحذف؛ تحوّل المضاف إليه «مرّ» ليصبح منصوباً على المصدريّة.

(3) سقطت في (أ).

(٤) في (أ) انتصاب.

(٥) سقطت في (أ).

(٦) مرّ تخريجها.

(٧) زيادة في (ب).

(٨) في (أ) بالفعل.

(٩) في (أ) في الكلام.

(١٠) سقطت في (ط).

(١١) س: ٢٨ (القصص، ن: ٨٠، مك). ﴿وقالَ الّذينَ أُوتُوا العلمَ ويلَكُم ثوابُ اللهِ خيرٌ لِمَنْ آمنَ وَعَمِلَ صَالِحَاً ولا يُلقَّاهَا إلاّ الصَّابِرُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «وَيلَكُم».
وجه الاستشهاد: انتصاب «ويلَ» على المصدريّة لفعل محذوف وجوباً.

وقد اختلف[١] في معنىٰ «وَيحَ»، فقيلَ إنّها بمعنىٰ «وَيلَ» وقد أُبدِلَت[٢] اللاَّمُ حاءً. وقيل: إنّ معناها التّرحّم[٣] . [فيجوز أن يقال، لمن يُحنىٰ عليه، ولايجوز ذلك على القول الأوّل؛ ومن هذا القبيل قولهم: هذا عمرو حقّاً، وهذا زيدٌ صِدْقاً؛ أي: أحقّ ذلك حقّاً، وأصدق صدقاً][٤] . وممّا نُصِبَ على المصدر، (ولم يُنْطَق)[٥] بفعله قولهم: «سُبحَانَ الله»، وجاء زيد «وحْدَهُ»، علىٰ أنّ بعضهم / قد/[٦] جعل[٧] انتصاب «وَحْدَهُ» على الحال[٨] ، وقدّره بمعنىٰ قولهم: جاء زيد منفرداً[٩] . ولفظة «وحده» تكون منصوبةً في كلّ موضع، إلاّ في ثلاثة مواضعَ؛ أحدها: قولهم في المدح: «هو نسيج وحدِه»؛ ومعناه[١٠]: التّفرّد بالكمال، تشبيهاً بالثّوب الرّفيع؛ الّذي ينسج منفرداً. [والموضعان الآخران: قولهم للعاجز المنفرد بالرأي][١١]: «جُحيش وحده» و«عُيير وحدِه»؛ [وهما تصغير جحش، وعَير][١٢]. / والله أعلم/[١٣].

وَمِثْلُهُ[١٤] جَاءَ الأَميرُ رَكْضَا   وَاشْتَمَلَ الصَّماءَ[١٥] إذْ تَوَضَّا

---

(١) في (أ) اختلفوا.

(٢) في (أ) أبدل.

(٣) في (أ) التّرخيم، وهو تصحيف.

(٤) سقطت في (أ).

(٥) في (أ) لم يتعلق، وفي (ب، ج) ولا ينطق.

(٦) سقطت في (ط).

(٧) في (أ) جعله على الحال.

(٨) انظر المقتضب: ٣/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، وسيبويه: ١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٩) في (ط) مفرداً.

(١٠) في (ب) معناها.

(١١) سقطت في (أ).

(١٢) سقطت في (ب).

(١٣) زيادة في (ب).

(١٤) في بقيّة النّسخ ومنه قد.

(١٥) اشتمل الصّمّاء: أن يردَّ الرجل الكساء من قبل يمينه على يده اليسرىٰ وعاتقه الأيسر، ثم يردّه ثانية من خلفه علىٰ يده اليمنىٰ وعاتقه الأيمن فيغطّيهما جميعاً؛ قيل لها: صمّاء؛ لكونها لا منفذ فيها. انظر الشّرتوني،سعيد أقرب الموارد في فصيح العربيّة والشّوارد (بيروت: مط. مرسلي اليسوعية،١٨٨٩م): ١/ ٦٦٣.

قد اختلف النّحويُّون في المصدر الواقع موقع الحال؛ كقولك: أقبل الأمير ركضاً، وجاء زيدٌ مشياً؛ فقال الأكثرون: إنّ الوجه نصبهما ونظائرهما على الحال، على (أن يكون)[1] تقدير الكلام: أقبل الأمير راكضاً، (وجاء زيد ماشياً)[2] . وعليه حمل قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُم غوراً﴾[3] ؛ أي: غائراً. وقال بعضهم: بل ينتصبان انتصاب المصدر المحذوف فعله؛ وتقدير الكلام: أقبل الأمير يركض ركضاً، وجاء زيد يمشي مشياً. فأمّا قولهم لمن يخلِّل[4] جسده بثوبه: اشتمل الصّمّاء، وللقاعد المحتبي بيديه[5] : قعد القرفصاء؛ فانتصابهما جميعاً علىٰ المصدر الذي يدلّ علىٰ هيئة الفاعل؛ وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصّمّاء، وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء.

باب المفعول له

وإنْ جَرَىٰ نُطْقُكَ بِالْمَفْعُولِ لَهْ ... فَانْصِبْهُ بِالفِعْلِ الّذِي قَدْ فَعَلَهْ

وَهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ ... لٰكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيرُ جِنْسِهِ

وَغَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ ... جَوَابَ لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟

تَقُولُ: قَدْ زُرْتُكَ خَوفَ الشَّرِّ ... وَغُصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

المفعول له: هو العلّة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجاده، ولا يكون إلاّ مصدراً، غير أنّ العامل فيه [لا يكون إلاّ فعلاً من غير لفظه][6] ؛ كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الموتِ﴾[7]

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) سقطت في (أ).

(٣) س: ٦٧ (الملك، ن: ٣٠، مك). ﴿. . . فمن يأتيكم بماءٍ معين﴾.
موطن الشّاهد: «غوراً».
وجه الاستشهاد: مجيء «غوراً» في الآية الكريمة بمعنىٰ غائراً؛ وهو الأفضل؛ لأنّنا إن قدّرناه مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف؛ لاقتضىٰ ذلك التّأويل؛ وإذا جاز التّأويل، فعدمه أولىٰ.

(٤) في بقيّة النّسخ: يحلّل.

(٥) سقطت في (أ).

(٦) في (أ) قريب من هذا.

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩، مد). ﴿أوكصيِّب مِن السَّماءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وبَرقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ. . .﴾.
موطن الشّاهد: «حذرَ».

فينصب[1] «حَذَرَ» على أنّه مفعول له، وهو مصدر، والنّاصب له «يجعلون» وهو من غير لفظه؛ ومن شرطه أن يرىٰ جواب لمَ فعلتَ؟. ألا ترىٰ أنّه لو قال لك قائل: لِمَ يجعلون أصابعهم في آذانهم؟؛ لقُلْتَ: حَذَرَ الموتِ، ويجوز أن يكون المفعول له نكرةً، ومعرفةً، وقد جمعها حاتم[2] في قوله:

[الطّويل]

وأَغْفِرُ عَورَاءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وَأُعرِضُ عَن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا[3]

فنصب «ادّخاره» وهو معرفة، و«تكرّماً» وهو نكرة علىٰ أنّهما مفعولان لهما، ويجوز[4] تقديم المفعول له على الفعل النّاصب له؛ كقولك: مخافة الشّر جئتك، وكان الأصلِ في المفعول له ادخال اللاّم عليه، فتقول: جئتك لمخافة الشّرّ؛ ولهذا، سُمّي مفعولاً له. غير أنّ العرب حين حذفت اللاّم منه نصبته[5] . وقد تدخل هذه اللاّم على الفعل المضارع؛ فتكون بمعنىٰ العلّة؛ كقولك: جئتك لِتُعْطِيَنِي، وإن شئت، قلت:

وجه الاستشهاد: انتصب المصدر «حَذَر» على أنّه مفعول له؛ لتوفّر الشّروط اللاّزمة له.

(١) سقطت الفَاء في (أ)، وفي بقيّة النُّسخ فنصب.

(٢) حاتِم الطّائي و: حَاتِمُ بن عبد الله بن سعد الطّائيّ، فارس جاهليّ وجواد يضرب به المثل في الجود والكرم. مات سنة ٤٦ق.هـ.
انظر الشّعر والشّعراء: ١/ ٢٤١، والأغاني: ١٦/ ٩٢، والخزانة: ١/ ٤٩١.

(٣) البيت من شواهد سيبويه: ١/ ١٨٤ و٤٦٥، ونوادر أبي زيد: ١١٠، والمقتضب: ٢/ ٣٤٨، والمُبَرِّد، الكامل؛ تحق وليم رايت (ط. ليبسك، ١٨٦٤م): ١٦٥، والجمل للزّجّاجي: ٣١٩، وشرح المفصّل، لابن يعيش: ٢/ ٥٤، وخزانة الأدب: ١/ ٤٩١، وشرح شواهد الألفيّة، للعيني: ٣/ ٧٥، والتّصريح علىٰ التّوضيح: ١/ ٣٩٢، والمقاصد النّحويّة: ٣/ ٧٥، وشرح الجمل الكبرىٰ: ٢٣٢، وديوان حاتم الطّائي: ١٠٨.
المفردات: عوراء الكريم: الكلمة القبيحة التي يُسْتَحيىٰ منها. ادّخاره: أي لادّخاره، وللتكرّم؛ فلمّا حُذفت اللاّم نصب بالفعل الّذي قبله.
المعنى: يبيّن حاتم في هذا البيت، أنّه يتجاوز عن الكلمة القبيحة الّتي تصدر من الرّجل الكريم محافظة منه على ودّه وصداقته؛ وهو يعرض عن شتم الرّجل اللّئيم الّذي يستحقّ الشّتم تكرّماً منه وتفضّلاً.
موطن الشاهد: «ادِّخاره، تكرّماً».
وجه الاستشهاد: نصب «ادّخاره» على أنّه مفعول لأجله وهو معرفة ـ وذلك جائز باتفاق؛ كما نصب «تكرّماً» على أنّه مفعولٌ لأجله ـ وهو نكرة ـ وذلك جائز باتّفاق أيضاً.

(٤) في (ج) ويجب.

(٥) في (أ وط) نصبت.

جِئتك[١] لأن تُعْطِيَنِي، ويجوز حذف اللاَّم من «أن» فتقول: جئتك أن تُعْطِيَنِي؛ لأنَّ «أنْ» والفعل الّذي يليها يقعان موقع المصدر؛ فيكون تقدير الكلام: جئتُكَ للإعطاءِ، وعلىٰ ذلك فقس.

باب المفعول معه

وإنْ أَقَمْتَ الوَاوَ فِي الكَلاَمِ   مُقَامَ «مَعْ» فَانْصِبْ بِلاَمَلاَمِ

تَقُولُ جَـاءَ البَرد وَالجِبَابا   وَاسْتَوَتِ المِيَاهُ وَالأَخْشَابَـا

وَمَـا صَنَعْتَ يَـافَتَىٰ وَسُعْدَىٰ[٢]   فَقِسْ عَلَى هَذا تُصَادِفْ رُشْـدَا

اعلم أَنَّ المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات[٣]، وينصبه الفعل الّذي قبله بوساطة[٤] «الواو» الّتي هي بمعنىٰ «مع» وليس من المفاعيل ما ينتصب بوساطة إلاّ المفعول معه، والمفعول دونه؛ الّذي هو الاستثناء. ولا يجوز حذف «الواو» من المفعول معه، كما جاز حذف «اللاَّم» من المفعول له، ولا أَن تقدِّمه على الفعل النّاصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه؛ مثال ذلك؛ قولك: جاء البرد والطَّيالسةَ، واستوىٰ الماءُ والخشبةَ، وما صَنَعتَ وزيداً؟، ومازلت أسير والنّيلَ، ولو تركت النّاقة وفصيلَها لرضعها.

فما بعد «الواو» في هذه المسائل ينتصب على أنّه مفعول معه، والواو الدّاخلة عليه بمعنىٰ «مع»؛ وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحباً[٥] للطَّيالسة، واستوى الماء /في الارتفاع/[٦] (حتى لحق)[٧] الخشبة، وما صنعت في حال مصاحبتك زيداً؟، ومازلت أسير مصاحباً النّيل، [ولو خلّيت النّاقة مصاحبة الفصيل[٨]؛ لرضعها الفصيل][٩]. والفرق بين هذه الواو، والواو التي بمعنىٰ العطف؛ أنّ هذه «الواو» (تؤذن بمعنىٰ

---

(١) سقطت في (ج).
(٢) في بقيّة النّسخ سعدا.
(٣) سقطت في (أ).
(٤) في (ج وط) بِواسطة؛ والصّواب ماذكرنا.
(٥) في (أ) مع الطيالة.
(٦) زيادة في (ط).
(٧) سقطت في (أ).
(٨) في (ط) لفصيلاً.
(٩) سقطت في (أ).

المصاحبة)[1] فقط؛ والواو الّتي بمعنىٰ العطف[2] توجب[3] الشّركة في المعنىٰ /معاً[4]؛ فإن[5] كان الأوّل على[6] معنىٰ الفاعل؛ فالثّاني (على معنىٰ)[7] الفاعل، وإن كان الأوّل على معنىٰ المفعول؛ فالثّاني مثله. ولو أنّك رفعت، فقلت[8]: جاء البردُ والطّيالسةُ؛ لجاز أن تكون الطّيالسةُ؛ جاءت في الحرّ، لا في البرد. ولو قلت: استوىٰ الماءُ والخشبةُ بالرّفع؛ لكان المعنىٰ، استوىٰ الماء في الجريان، واستوت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة (إذا نصبتها)[9] فعل في الاستواء. وإذا قلت: ماصنعت وزيدٌ[10]؟، كان السّؤال عند الرّفع، عن صنعه، وصنع زيد. وإذا نصبت زيداً فالسّؤال عن صُنْعِه وحدَه، في حال مصاحبته زيداً. ولو قلت: مازلت أَسيرُ والنّيلُ - بالرّفع - لاقتضىٰ الكلام، /أن تعني/[11]، أنّ النّيل يسير أيضاً. ولو قلت: لو تركت النّاقةُ وفصيلُها، لرضعها؛ لاقتضىٰ الكلام أن يكون كلّ منهما قد حُبِسَ عن الآخر، وعلىٰ هذا فقس.

باب الحال

والْحَــالُ والتَّمْييزُ مَـنْصُوبَــانِ	عَلَىٰ اخْتِلاَفِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي
ثُـمَّ كِلاَ النَّـوعَين جَـاءَ فَضْلَـهْ	مُنَكَّــراً بَعْـدَ تَمَـامِ الجُمْلَهْ
لكِنْ إِذَا نَظَرْتَ في اسْم الحَالِ	وَجَدْتَـهُ اشْـتُقَّ مِـنَ الأَفْعَــالِ
ثـمَّ يُرَىٰ عِنَد اعتبارِ مَنْ عَقَـل	جوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ

---

(١) في (أ) توجب المصاحبة.
(٢) في (أ) واو العطف.
(٣) قوله: «توجب الشّركة في المعنىٰ معاً»؛ لعلّه أراد توجب الشّركة في المعنىٰ بين المتعاطفين معاً. ط. ص: ٥٦، حا:١.
(٤) زيادة في (ط).
(٥) في (ج) وإن.
(٦) في (أ) بمعنىٰ.
(٧) في (أ) بمعنىٰ.
(٨) سقطت في (ج).
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) في بقيّة النّسخ وزيداً.
(١١) سقطت في (ط).

مِثَالُـــهُ جَـاءَ الأَمـيرُ رَاكِبَـا وَقَامَ قُسٌّ في عُكَاظِ خَاطِبَا

الاسم المنصوب علىٰ الحال /هو/[1] ماجمع ستّ شرائط؛ وهي[2] : أن يكون نكرةً مشتقّاً من فعل يأتي بعد تمام الكلام؛ وأن يكون صاحبُ الحال معرفةً، والعاملُ فيه فعلاً صريحاً، أو معنىٰ فعل؛ ويرىٰ[3] جواب كيف؛ مثاله: جاء الأمير راكباً، نصب على الحال لوجود الشّرائط السّت فيه. ألا ترىٰ أنّ قولك «راكباً»[4] نكرة مشتق[5] من فعل جاء بعد تمام الكلام. والعامل فيه جاء ـ /وهو فعل صريح/[6] ـ وصاحب الحال معرفة، وهو الأمير؛ [ويصلح أن يكون جواب مَن قال: كيف جاء الأمير][7] ؟. وقد يكون /صاحب/[8] الحال مفعولاً به؛ نحو: ضربت عمراً مشدوداً؛ والمعنى: [ضربته في حال شدّه][9] ، وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة؛ كقولك: جاء زيد ضاحك السّن [ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافةً محضةً][10]؛ لأنّه يصير حينئذٍ صفة لذي حال. وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرةً؛ لئلاّ يصير الاسم الفضلة صفةً له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك. إلاّ أنّه إن قدّمت الصّفة على الموصوف، انتصب[11] على الحال؛ كقول الشّاعر[12]:

[مجزوء الوافر]

لِمِيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[13]

---

(١) سقطت في (ج).
(٢) في (أ) وهو.
(٣) في (أ وب) وأن يرىٰ، وفي (ج) أو يري.
(٤) في بقيّة النّسخ راكب.
(٥) في (ب) مشتقّة.
(٦) زيادة في (ط).
(٧) في (ب) تفصيل مع اختلاف في الألفاظ.
(٨) سقطت في (ط).
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) في (أ) نصب.
(١٢) في (ب وط) الرّاجز؛ والمراد: كثيّر عزّة، أبو صخر كثير بن عبد الرّحمٰن بن الأسود من خزاعة من قحطان، من فحول الشّعراء، ومن الطبقة الأولىٰ، عُرف بغزله وعشقه، مات سنة ١٠٥هـ. الشّعر والشّعراء: ١/٥٠٣، وطبقات فحول الشّعراء: ١/١٢١، والأغاني: ٨/٢٥.
(١٣) البيت من شواهد سيبويه: ١/٢٧٦، والزّجّاجي، مجالس العلماء، تحق عبد السلام هارون، =

فنصب موحشاً على الحال، حين قدّمه. ولو قال: لميّة طلل موحش؛ لوجب رفعه علىٰ الصِّفة. ويجوز تقديم الحال على صاحبها، وعلى الفعل العامل فيها؛ فلك أن تقول: جاء زيد راكباً، وجاء راكباً زيد، وراكباً جاء زيد. وقد يقع الفعل موقع الحال، إلاّ أنّه إن كان ماضياً وقع بعد (قد)[1] ؛ كقولك: جاء زيد قد[2] غنم، ويجوز إدخال الواو على (قد) وتُسمّىٰ هذه الواو واو الحال، [ويكون معناها معنى (إذْ) فإذا قلت: جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام: جاء زيد إذْ قد غنم][3] . ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالىٰ: ﴿وَلَاتَمْنُنْ تَسْتَكْثِر﴾[4] ؛ أي: مستكثراً. ولا يجوز إدخال واو الحال المقدّم ذكرها على الفعل المضارع، وقد يقع الجارّ والمجرور موقع الحال؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَخَرَجَ علَىٰ قَومِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[5] ؛ أي: متزيِّناً.

(القاهرة: دار المعارف،١٣٨٢هـ): ١٧٤، والخصائص: ٢/ ٤٩٢، وأَمالي ابن الشجري: ٢٦/١، وشرح المفصَّل، لابن يعيش: ٢/ ٥٠، وخزانة الأدب: ١/ ٥٣٣، والمغني (١٣٢/ ١٨٨) و(٨٠٢/ ٥٧١)، وشرح شواهد المغني: ٨٨، وشذور الذَّهب:(٧/ ٢٤) و(٧/ ٢٥٣)، وشرح شواهد الألفية للعيني ٣/ ١٦٣، والتصريح على التوضيح و١/ ٣٧٥، ٢/ ١٢٠، وشرح الأشموني: ٢/ ١٧٤، وديوان كُثيِّر عزّة؛ تحق إحسان عباس (بيروت، لا.مط ١٩٧١م) : ٢/ ٢١٠.

المفردات: ميّة: اسم امرأة. موحشاً: اسم فاعلٍ من قولهم: أَوحش المكان؛ إذا خلا من السّكان؛ والأصل أوحش المكان: إذا صار مسكناً للوحوش. طَلَل: ما بقي شاخصاً من آثار الدّيار. خِلَلَ: جمع خِلّة؛ وهي بطانة تُغشَى بها أجفان السَّيف.

معنىٰ البيت: لميّة دار، أقفرت من أهلها، ودرست معالمها، فلم يبق منها إلا آثار ضئيلة، تظهر للرّائي، كأنّها نقوشٌ في البطائن الّتي تغشي أجفان السيوف.

موطن الشّاهد: «موحشاً طَلَلٌ».

وجه الاستشهاد: تقدّمت الصّفة «موحشاً» على الموصوف «طَلَل»؛ إذ الأصل: لميّة طلل موحشٌ؛ ولمّا تقدّمت الصّفة على موصوفها؛ أُعربت حالاً، وانتصبت.

(١) في (أ) الاسم.

(٢) في (ج) وقد.

(٣) سقطت في (أ).

(٤) س: ٧٤ (المدّثّر: ٦، مك).

موطن الشّاهد: «تستكثر».

وجه الاستشهاد: وقعت جملة «تستكثر» موقع الحال؛ والتّقدير: ولا تمنن مستكثراً.

(٥) س: ٢٨ (القصص، ن: ٧٩، مك). ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَومِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الّذينَ يُرِيدُونَ الحياةَ الدُّنيَا يَالَيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أوتِيَ قَارُونَ إنَّهُ لَذو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾.

موطن الشّاهد: «في زينته».

وجه الاستشهاد: تعلّق الجار والمجرور بالحال المقدّر «متزيّناً».

ومِنْهُ مَنْ ذَا بِالفِنَاءِ قَاعِدًا؟ وبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا

العامل في الحال، يكون فعلاً صريحاً؛ مثل: جاء، وأقبل، ويقوم ويقعد؛ ويكون[١] معنى فعل؛ كالظّرف، وحرف التّنبيه، واسم الإشارة والجارّ والمجرور. فالظّرف؛ كقولك: زيد عندك جالساً؛ [وتقدير الكلام: زيد استقرّ عندك جالساً][٢] ، والتّنبيه؛ كقوله تعالى: ﴿وهَذا بَعْلِي شَيخاً﴾[٣] ؛أي: أنبّه عليه عند شيخوخته،واسم الإشارة؛ كقولك:ذا [٤] زيد واقفاً، والجارّ والمجرور؛ كقولك مررت بزيد راكباً؛ فتعمل الباء[٥] إذا عنيت أَنَّ الرّاكب زيد، لاأنت. [وقد يجوز أن تقول: هذا زيدقائم؛ فترفعه علىٰ أَنَّه خبر المبتدأ، أو بدل من الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف؛ وتقديره: (هو)؛ وعليه حُمل قولُه تعالىٰ: ﴿هَذَا مَالَدَيَّ عَتِيد﴾[٦]][٧] . ولا يجوز في هذا النّوع من الحال، أن تقدِّمه على العامل فيه. فلا[٨] يجوز أن تقول: زيد جالساً عندك، ولا أن تقول: قائماً هذا زيدٌ. وقد نُصِبَ[٩] على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام؛ كقولك: ما شأنك قائماً؟، وما بالك ماشياً؟، ومن ذا بالباب جالساً؟؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[١٠]. وممّا يُنصب[١١] على الحال قولهم: بعته بدرهمٍ فصاعداً؛

---

(١) في (ب) أو.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) س: ١١ (هود، ن:٧٢، مك). ﴿قَالَتْ يَاوَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهذَا بَعْلِي شَيخاً إِنَّ هذَا لَشَيءٌ عَجِيبٌ﴾.
موطن الشّاهد: «هذا».
وجه الاستشهاد: مجيء العامل في الحال اسم اشارة بمعنىٰ الفعل؛ لأنّه يشير إلى معناه.

(٤) في (أ) هذا.

(٥) في (أ) التّاء؛ وهو تصحيف.

(٦) س: ٥٠ (ق، ن:٢٣، مك). ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾.
موطن الشّاهد: «عتيد».
وجه الاستشهاد: ارتفاع «عَتِيْد» على أَنَّه خبر المبتدأ «هذا» ويمكن أَنْ يكون في هذا الموطن منصوباً على الحال من «هذا».

(٧) سقطت العبارة في (أ).

(٨) في بقيّة النّسخ ولا.

(٩) في (ب) نصبت.

(١٠) س: ٧٤ (المدّثر: ٤٩، مك).
موطن الشّاهد: «معرضين».
وجه الاستشهاد: انتصاب «مُعْرِضِينَ» على الحال بعد الاستفهام، وهذا جائز باتّفاق.

(١١) في بقيّة النّسخ ينتصب.

أي فزاد الدِّرهم[1] صاعداً؛ ومنه أيضاً: بيّنت حسابه باباً باباً، وجاء القوم جميعاً، وادخلوا[2] أوّلاً أوّلاً[3]، وهلمّوا واحداً واحداً، وبعته يداً بيدٍ؛ [والمعنىٰ: بيّنت له حسابه مفصّلاً، وجاء القوم مترادفين، ودخلوا مرتّبين، وبعته مناقداً، وهلمّوا مُرَتَّبينَ؛ ففي هذه الأسماء المنصوبة علىٰ الحال معنىٰ الأسماء المشتقَّة من الأفعال][4].

باب التَّمييز

وإِنْ تُـرِدْ مَعْرِفَــةَ التَّمييـزِ ... لِكَي تُعَدَّ مِنَ ذَوِي التَّمْييـزِ

فَهْـو الَّذِي يُذْكَـرُ بَعْـدَ العَـدَدِ ... وَالْوَزْنِ وَالْكَيلِ وَمَـذْرُوعِ اليَـدِ

وَمِنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَهْ ... مِن قَبْلِ أَنْ تَـذْكُرَهُ وَتُظْهِـرَهْ

تقُـولُ عِنْـدِي مَنَوانِ زُبْـدَا ... وَخَمْسَـةٌ وَأَرْبَعُــونَ عَبْـدَا

وَقَـدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَـلاَّ ... ومَــالَهُ غَيــرُ جَرِيبٍ نَخْلاَ

التّمييز يشبه الحال في كون كلٍّ منهما اسماً نكرةً، يأتي بعد تمام الكلام، إلاّ أنّ الفرق بينهما، أنّ الحال يكون مشتقّاً من الفعل في (أغلب الكلام)[5]، ويرىٰ جواب كيف. والتَّمييز: اسم جنس؛ ولهذا سُمِّي تمييزاً؛ لأنّه يميّز[6] الجنس (الذي تريده)[7] ويفرده من الأجناس التي يحتملها[8] الكلام، ثمّ إنّه تُرَى (مِنْ) مقدّرة معه، وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة الّتي هي: المعدود[9]، والموزون، والمكيل، والممسوح. فالمعدود[10]: ما ينتصب بعد أحد عشر إلىٰ تسعةٍ وتسعين؛ كقوله ـ تعالىٰ ـ في الطّرف[11] الأوّل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوكَباً﴾[12]، وفي

---

(١) في (أ) زاد عن الدّرهم.
(٢) في (ط) فادخلوا.
(٣) في (أ) فأولاً.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) في الغالب.
(٦) في (أ) يخلّص.
(٧) سقطت في (أ).
(٨) في (ج) تحتمل.
(٩) في (ج) العدد.
(١٠) في (ج) العدد.
(١١) في (أ) العقد.
(١٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٤، مك). ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوكَباً وَالشّمسَ والقَمَرَ رَأَيْتُهم لِي

الطّرف[1] الأخير: ﴿لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[2]. والمكيل[3]؛ كقولك: عندي قفيزان[4] بُرّاً، والوزن؛ كقولك: عندي مَنَوان[5] سمناً، والمساحة[6]؛ كقولك: له عشرون جريباً[7]، وما في السّماء قدر راحة سحاباً. و(مِنْ) في جميع ذلك مقدّرة: ألا ترىٰ أنّه يحسن أن تقول: رأيت أحدَ عَشَرَ من الكواكب، وعندي قفيزان من البرّ[8]، ومَنَوان من السّمن؛ فإن قلت: عندي رطلٌ زيتاً[9]؛ جاز أن تنصب زيتاً على التّمييز، وأن تجرّه بالإضافة، وأن ترفعه على أنّه بدل من رطل.

/باب نعم وبئس/[10]

ومِنْهُ أَيْضاً نِعْمَ زَيدٌ رَجُلاَ   وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلاَ

اعلم أنّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان بدلالة (اتّصال «التّاء» الّتي هي علامة التّأنيث)[11] بهما في قولك: نعمت المرأة، وبئست الجارية؛ وهما فعلا المدح والذّم، ولفظهما

سَاجِدِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «كوكباً».
وجه الاستشهاد: انتصاب «كوكباً» على التّمييز بعد «أَحَدَ عَشَرَ». ويُسمّىٰ تميز العدد؛ لأنّه ولي العدد، كما هو معلوم.

(١) في (أ) العقد.
(٢) س: ٣٨ (ص، ن:٢٣، مك). ﴿إِنَّ هذَا أَخِي لَهُ تِسعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فقال أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الخِطَابِ﴾.
موطن الشّاهد: «نَعْجَةً».
وجه الاستشهاد: انتصاب «نعجةً» على التّمييز، كما هو الحال في الآية السّابقة.
(٣) في (ج) الكيل.
(٤) قفيزان: مثنّىٰ قفيز؛ وهو يَدُلّ على الكيل؛ أو هو المكيال نفسه.
(٥) منوان: مثنّى «مناً»؛ وهو الكيل، أو الميزان الّذي يكيلون به السّمن وغيره، وقد يكون من الحديد؛ وتثنيته: مَنَوان ومَنَيَان؛ والأوّل أعلىٰ. لسان العرب مادة (منى)، ٦/ ٤٢٨٥.
(٦) في (ب) الممسوح.
(٧) في (ج) حريباً؛ والجريب وحدة قياس تدلّ على المساحة.
(٨) في بقيّة النّسخ برّ.
(٩) في (ب) زيت.
(١٠) زيادة في (ط).
(١١) في (أ) تاء التأنيث بدل العبارة.

يوحّد مع الإثنين والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلاّ مافيه الألف واللاّم، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللاّم؛ كقولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبِئْسَ صَاحِبُ العَشِيْرَةِ بِشْرٌ؛ فيرتفع الرّجل بإسناد نِعْمَ إليه، ويرتفع زيدٌ على أحد وجهين: إمّا أن يكون مبتدأ مؤخّراً، ونعم الرّجل خبره؛ وإمّا أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف؛ كأنّه قال: الممدوح زيدٌ، والمذموم بشرٌ؛ فإن نطقت بعد «نعم» و«بئس» باسم نكرة نصبته على التّمييز؛ كقولك: نعم رجلاً زيدٌ، ويكون الاسم المرفوع الّذي فيه الألف واللاّم للجنس مضمراً في «نعم»، وقد فسّره الاسم النّكرة المنصوب ؛وتقدير الكلام: نعم الرّجل رجلاً زيدٌ، وعلىٰ هذا حُمِّل قوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[1] ؛ أي: بِئْسَ البَدَلُ بدلاً؛ (فأضمر المرفوع)[2] ، وفسّره[3] المنصوب. فإن كان الفعل لمؤنّث؛ جاز أن تُثبتَ علامة التّأنيث في «نعْمَ وبئْسَ» وأن تحذفها؛ كقولك: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونعمتْ المرأةُ هند، / وكذلك بئس/[4] و(على هذا فقس)[5] .

باب حبّذا[6]

وَحبَّذَا أَرْضُ البَقِيعِ[7] أَرْضَا   وَصَالِحٌ أَطْهَرُ[8] مِنْكَ عِرْضَا

اعلم أنّ «حبّذا» مؤتلفة[9] من كلمتين؛ إحداهما: «حبَّ»، والأُخرىٰ: «ذا» إلاّ

---

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ٥٠، مك). ﴿..أَفَتَتَّخِذُونَه وَذُرِّيَّتَهُ أَولِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُم عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾.
موطن الشّاهد: «بَدَلاً».
وجه الاستشهاد: انتصاب «بدلاً» على التّمييز؛ لأنّه فسّر المرفوع المضمر؛ والتّقدير: بئس البدل للظّالمين بدلاً.
(٢) سقطت في (ب وج ود).
(٣) في (أ وب وج) فسّر بالمنصوب.
(٤) سقطت في (ط).
(٥) سقطت في (أ وب وج).
(٦) سقطت حبّذا في (أ وج).
(٧) البقيع: البقيع لغةً : الموضع الّذي فيه أروم الشّجر؛ والبقيع: مقبرة أهل المدينة؛ وهي داخل المدينة المنوّرة، وهناك عدّة أماكن تحمل هذا الاسم؛ منها: بقيع الغرقد، وبقيع الزّبير.
معجم البلدان: ١/ ٤٧٤.
(٨) في (ج) أطيب.
(٩) في (أ) مؤتلف، وفي (ب وج) مؤلّفة.

أنّهما، (جعلا كالشَّيء)[١] الواحد؛ ولهذا؛ لم يجب[٢] الفصل بينهما. ولفظ «حبَّذا» واحد مع المذكَّر، والمؤنَّث، والاثنين، والجمع.

والمعرفة بعد «حبّذا» [مرتفعة بالابتداء، (أو خبرٌ للابتداء)[٣] المحذوف][٤]، كما ذكرنا في نعم / وبئس/[٥]. والنّكرة بعدها منتصبه على التّمييز، فإذا قلت[٦]: حبّذا زيدٌ رجلاً؛ نصبت «رجلاً» علىٰ التّمييز؛ لأنَّه اسم نكرة، جاء فضلةً؛ وهو اسم جنس. ويصلح أن تقدّر[٧] بعده «مِن» فتقول: حبّذا زيدٌ مِن رجلٍ. وقال بعضهم: إن كان الاسم النّكرة جنساً؛ انتصب على التّمييز (نحو ما مثّلناه)[٨]، وإن كان مشتقّاً؛ انتصب على الحال؛ كقولك: حبّذا زيد ضاحكاً.

ثم اعلم أنّ من مواطن التّمييز النّكرة الواقعة[٩] بعد «أفْعَل» (الّذي للتّفضيل)[١٠]؛ كقولنا في الملحة: «وصَالحٌ أطهرُ منكَ عِرضاً»، ومثله: زيدٌ أحسن منك خلقاً، وأنظف منك ثوباً، وأظرف[١١] عبدًا؛ /ويجوز أن تحذف لفظة «من» فتقول: زيد أحسن خلقاً، وأنظف ثوباً، وأظرف عبداً/[١٢]. إلاّ أن تضيف الفعل إلىٰ ذات الشَّيء؛ كقولك: مفلح أكرمٌ عبد، ووجهُك أحسنُ وجهٍ، وثوبك أرفع ثوبٍ/. والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم/[١٣].

وَقَدْ قَرَرْتُ بِالإِيَابِ عَينا وَطِبْتُ نَفْساً إِذْ قَضَيتُ الدَّيْنَا

هذا النّوع من أنواع التّمييز المحوّل، وكان أصله قرّت عيني، /وطابت

---

(١) في (أ) حلاّ محل الشَّيء.
(٢) في (ج) يجز، وفي (أ) لم يفصل بينهما.
(٣) سقطت في (ج).
(٤) في (أ) قريب من هذا.
(٥) سقطت في (ط وج).
(٦) سقطت الفاء في (ط).
(٧) في (ج) يقدّر.
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في (أ) المذكورة.
(١٠) في (أ) أفعل التفضيل.
(١١) في (ج) أحسن.
(١٢) سقطت في (ط).
(١٣) زيادة في (ط).

نفسي/[1] . فحوّل الاسم المجرور بالإضافة، إلى أن جُعِل[2] فاعلاً؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً﴾[3] ؛ أي: واشتعل شيبُ الرَّأس؛ ومن هذا القبيل قولهم[4] : تصبّب زيد عرقاً، وتفقّأ عمرو شحماً، وضقت بالأمر ذرعاً.

[باب كم الاستفهاميّة[5]][6]

وكَم إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمَا ... فَانْصِبْ وَقُلْ: كَمْ كَوكَباً تَحْوي السَّمَا

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أنّ «كم» الخبرية يُجرّ ما[7] بعدها، وكم الاستفهامية ينصب[8] ما بعدها علىٰ التّمييز، تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التّمييز؛ ولهذا جاء مفسّرها واحداً، ولم يجيء جمعاً. كما أنّ المنصوب بعد العدد الّذي هو[9] / من/[10] أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين (لا يكون إلاّ واحداً)[11]. و«كم» الاستفهاميّة قد تقع موقع المبتدأ[12]؛ في مثل قولك: كم عبداً لك؟ «فكم» مبتدأ، و«لك» الخبر، ونصبت «عبداً» علىٰ التّميز، وقد تقع موقع المفعول به[13]؛ في مثل قولك: كم رجلاً رأيت؟، وتقع موقع الجارّ والمجرور تارة بحرف الجرّ؛ في مثل[14] قولك: بكم درهماً

(١) سقطت في بقيّة النّسخ.
(٢) في بقيّة النّسخ جعله.
(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٤، مك). ﴿قَالَ رَبِّ إنّي وَهَنَ العظمُ منّي واشتعلَ الرّأسُ شَيباً وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾.
موطن الشّاهد: «شيباً».
وجه الاستشهاد: انتصاب «شيباً» علىٰ التّمييز بعد أن كان فاعلاً في أصل الكلام؛ لتحوّل المضاف إليه من الإضافة إلى الفاعليّة؛ وهذا كثير في اللّغة.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) الخبريّة.
(٦) سقطت في (ج).
(٧) في (ج) تجرّ.
(٨) في (ج) تنصب.
(٩) سقطت في بقيّة النّسخ.
(١٠) سقطت في (ط).
(١١) سقطت في (أ).
(١٢) في (أ) و(ب) الابتداء.
(١٣) سقطت في (أ وج).
(١٤) سقطت في (أ).

بعت؟، وتارة بالإضافة؛ في مثل قولك: ابن كم سنةٍ أنت؟.

باب الظَّرف[١]

وَالظَّـرْفُ نَـوعَـانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَـهْ ... يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ اَمْكِنَهْ
وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ علىٰ إِضْمَـارِ فِي ... فَـاعْتَبِرِ الظَّـرْفَ بِهَذَا وَاكْـتَفِ
تَـقُولُ: صَـامَ خَـالِدٌ أَيَّـامَـا ... وَغَابَ شَهْراً وَأَقَامَ عَامَـا
وَبَاتَ زيـدٌ فَوقَ سَطْحِ المَسْـجِدِ ... وَالفَـرَسُ الأَبْـلَقُ تَحتَ مَعْبِـدِ
وَالـرِّيـحُ هَبَّتْ يَـمْنَـةَ المُصَـلي ... وَالزَّرْعُ تِلْقَاءَ الحَيَا[٢] المُنْهَلِّ[٣]
وقِيمَـةُ الفِـضَّــةِ دُونَ الـذَّهَـبِ ... وَثَـمَّ عَمْرو فَادْنُ مِنْهُ وَاقْرَبِ
وَدَارُه غَـربِــيَّ فَيضِ الْبَصْرَه ... وَنَخْـلُهُ شَـرْقِيَّ نَهْـرِ مُـرَّه

اعلم أنّ الظّرف ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان. فأمّا ظرف الزّمان؛ فهو عبارة عن مرور اللّيل والنّهار؛ وله أسماء متنوّعة؛ فمنها ما يعبّر به عن جميعه؛ كالدّهر والأبد وقطّ؛ إلّا أنّ «قطّ»: اسم لما مضىٰ من الزّمان. والأبد: /اسم/[٤] الجميع الآتي منه؛ ولهذا، يقال[٥]: ما فعلته قطّ، ولا أفعله أبداً؛ ومنها ما يقع على جزء منه[٦] مبهم؛ نحو: مدّة، وبرهة، وحين. ومنها ما يقع على مقدار منه محصور؛ كاليوم، واللّيلة، والشّهر، والسّنة. ومن أسمائه أيضاً: «إذْ وإذا ومتىٰ وأيّان». فـ «إذْ» لما مضىٰ /من الزّمان/[٧]، و«إذا» لما يأتي، و«متىٰ» و«أيّان»[٨] استفهام. وجميع أسماء الزّمان، قد تكون ظرفاً[٩]، إذا وردت متضمّنة معنىٰ «في» ولم ينطق بفي؛ كقولك: قدمت يوم

---

(١) في (ب ود) الظّرف.
(٢) الحيا: المطر.
(٣) في (ج) المنهلّي.
(٤) زيادة في (ط).
(٥) في (أ) تقول.
(٦) في (أ) منهما.
(٧) سقطت في (أ وط).
(٨) سقطت في (د).
(٩) في بقيّة النّسخ ظروفاً، وقد تكون الواو سقطت في (ط).

الجمعة، وصمت يوم الخميس، وغبت عنك[١] شهراً، وأقمت[٢] عندك عاماً. فتنصب هذه الأسماء نصب الظّروف؛ لتضَمُّنها معنىٰ «في»؛ إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس، ولوقوع الأفعال فيها[٣]؛ سمّيت ظروفاً، [تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها][٤]. ومنها ما يقع الفعل في جميعه؛ كقولك: صمت يوم الخميس؛ لأنَّ الصّوم يستغرق اليوم / كلَّه/ [٥]؛ ومنها ما يقع الفعل في بعضه؛ كقولك:لقيته يوم الجمعة، لأنّ اللّقاء قد يقع في (بعض اليوم)[٦]. فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمّنة معنىٰ «في» لم تكن ظروف زمان، بل هي[٧] أسماء زمان. ويتغاير[٨] عليها الإعراب كغيرها من الأسماء. فإذا قلت: يومُ الجمعة مبارك؛ رفعته بالابتداء كما ترفع زيداً في قولك: زيدٌ مبارك. [٩] فإذا قلت: أنا أحبّ شهر رمضان، نصبته نصب المفعول به[١٠]، كما تنصب زيداً في قولك: أحبّ زيداً[١١]. وقد يوجد في أسماء الزّمان مالم يستعمل إلّا ظرفاً منصوباً؛ كقولك: ذاتَ يومٍ، [١٢]وذاتَ مرّةٍ؛ وكقولك: خرجت سحراً، إذا أردت به سحر يومك بعينه. وقد تقام صفة الظّرف مقامه، بعد حذفه؛ كقولك: أقمتُ عنده قليلاً من النّهار، وسامرته كثيراً من اللّيل، وزرته قريباً من العصر. فتنصب قليلاً، وكثيراً، وقريباً نصب الظّروف؛ وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً، وزماناً كثيراً، وزماناً قريباً؛ فحذف الموصوف، وأُقيمت الصّفة مقامه. وقد نصبت[١٣] بعض المصادر نصب الظّروف، فقالوا: أتيته غروب الشّمس، وانتبهت طلوع الفجر؛ فـ«غروب» و«طلوع» مصدران منصوبان نصب الظّروف؛ وتقدير

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (أ) بها.

(٤) سقطت في (أ).

(٥) زيادة في (ب).

(٦) في (ط) بعضه.

(٧) سقطت في (أ).

(٨) في (أ) يتوالىٰ.

(٩) في بقيّة النّسخ وإذا.

(١٠) سقطت في (ج).

(١١) سقطت في (ج).

(١٢) سقطت الواو في بقيّة النّسخ.

(١٣) في (ج) و(ط) نُصِب.

الكلام: أتيته وقت غروب الشّمس، وانتبهت حين[1] طلوع الفجر. وهذا حكم ظروف الزّمان.

وأمّا **ظرف المكان**: فكلّ اسم صلح أن يكون جواب «أين» في الاستفهام؛ فهو / ظرف/[2] مكان؛ وأسماؤه تنقسم قسمين: مختصّة ومبهمة؛ **فالمختصّة** هي: كلُّ ما يشتمل عليه حدٌّ يحيط به؛ كالشّام، والعراق، ومكّة، والمدينة، والمسجد، والدّار؛ وهذا النّوع، يتصرّف بوجوه الإعراب، ولايُسمّىٰ ظرف مكان. وإن وُجد شيء منها منصوباً، كان انتصابه انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظّرفيّة؛ مثل قولك: عمرتُ الدّار، وهدمتُ الحائطَ.

وأمّا **المبهمة**: فهو مالاحدّ له يحصره؛ كأسماء الجهات السّتّ؛ الّتي هي: «فوق وتحت وقدّام وخلف ويمين وشمال»، وما جرىٰ[3] مجراها ؛ مثل: «يَمنةً ويَسرةً وقُبالةَ وتُجاه، /ودون/[4] ، وعند، ونحو، وشطر، وشرقيّ البلدة، وغربيّ النّاحية، وفرسخ[5] ، ومرحلة[6] ، /وبريد/[7] ، وبِدَلْك[8] ، و قِبَلكَ[9] ، وحذاك[10]، و« ثَمّ » و إن كانت مبنيّة على الفتح؛ فهذه الأسماء إذا وردت متضمّنة معنىٰ «في» ولم ينطق بها، نصبت نصب ظروف المكان؛ كقولك: جلست خلفك، وقعدت دونك، وسرت أمامك، وداري غربيّ دارك، ووجهي تلقاء وجهك، وسرت يمنة الأمير، وتوّجهت نحو المسجد، ولي قبلك حقّ ؛ وإن لم تتضمّن[11] هذه الأسماء معنىٰ « في » لم تكن ظروفاً، وجرت بوجوه الإعراب ؛ كقولك: مرحلة زيد صعبة، وغربيّ بغداد فسيح، ويجوز تقديم الظّرفين جميعاً على الفعل؛

---

(١) في (أ) وقت.
(٢) زيادة في (أ).
(٣) في بقيّة النّسخ يجري.
(٤) سقطت في (ط).
(٥) فرسخ: الفرسخ ثلاثة أميال؛ والميل يساوي أربعة آلاف خطوة.
(٦) مرحلة: «المرحلة» المسافة التي يقطعها المسافر في يوم؛ وجمعها مراحل. أقرب الموارد: ١/٣٩٥.
(٧) زيادة في (ط)؛ والبريد أربعة فراسخ.
(٨) سقطت في (ب وج وط).
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) زيادة في (ب).
(١١) في بقيّة النّسخ تضمّن.

فتقول: أمامك سرت، وخلفك جلست. وقد يُحذفُ ظرفُ المكان، وتُقامُ صفتُهُ مُقامَه؛ كما قال سبحانه: ﴿والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[1]؛ أي: والرّكب مكاناً أسفل منكم. وقد نُصِبَت عدَّة مصادر نصب ظروف[2] المكان؛ كقولهم في المرتفع: زيد منِّي مناطَ الثُّريَّا، وفي الأنيس المقرّب: زيد منّي مقعدَ القابلة، وفي المبعد المهان: زيد منّي مزجرَ الكلب. [فتَنْتَصِبُ[3] هذه المصادر انتصابَ ظروف المكان][4]؛ وتقدير الكلام: زيد منّي مكان مناط الثُّريَّا، ومكان مقعد القابلة، ومكان مزجر الكلب.

وقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ

اعلم أنَّ في الأسماء إذا مَا أضيف إلىٰ شيءٍ، صار من جنسه، (والتحق بنوعه)[5]؛ فمن ذلك: «قبل، وبعد» إن أضيفا إلىٰ ظرف زمان، صارا من جنسه، وانتصبا نصبَ[6] ظرف الزّمان، وإن أُضيفا إلىٰ ظرف مكان؛ صارا من جنسه، وانتصبا انتصاب ظرف المكان؛ وكذلك أسماء العدد، وكلّ، وبعض، ونصف، وثلث، وما أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة: «بين». فإذا قلت: أخرج قبلَ يوم السّبت، وأقدم بعدَ أسبوع، وصمتُ خمسةَ أيّام، وأقمتَ عندَهُ كلَّ النّهار، وسامرتَهُ بعضَ اللّيل، ورحتُ بينَ جُمادىٰ وشعبان، انتصب «قبل وبعد وكلَّ وبعض وبين» انتصاب ظرف الزّمان؛ لإضافتها إليه، وحصولها كالجزء منه. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمسِينَ عَاماً﴾[7]؛ وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾[8]. [وإذا قلت: داري قبل

---

(١) س: ٨ (الأنفال، ن:٤٢، مد). ﴿إِذْ أَنْتُم بِالعُدْوَةِ الدُّنيا وَهُمْ بِالعدْوَةِ القُصْوَىٰ والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُم وَلَو تَوَاعَدْتُم لاَخْتَلَفتم فِي المِيعادِ وَلَكِن. . .﴾
موطن الشّاهد: «أسفلَ».
وجه الاستشهاد: انتصاب «أسفلَ» على الظّرفية المكانيّة بعد أن حذف الظّرف «مكاناً» فناب عنه صفته؛ وهذا جائز.
(٢) في (ط) ظرف.
(٣) في (ط) فتنصب.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) سقطت في (أ).
(٦) في بقيّة النّسخ انتصاب.
(٧) س: ٢٩ (العنكبوت، ن:١٤، مك). ﴿وَلَقد أَرسَلْنَا نُوحاً إِلىٰ قَومِهِ فَلَبِثَ فِيهم أَلْفَ سَنَةٍ إِلاّ خَمْسِينَ عَاماً فَأَخَذَهُم الطُّوفَانُ وهُم ظَالِمُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «ألفَ سنةٍ».
وجه الاستشهاد: انتصاب «ألفَ» على الظّرفيّة الزّمانيّة؛ لإضافتها إلىٰ سنةٍ، فصارت كالجزء من الظّرف.
(٨) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٢٥، مك). ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بإذنِ ربّها وَيَضْرِبُ الله الأمثالَ لِلنّاسِ

المسجد،وبعدَ الحمّام،وسرتُ بعضَ فرسخ،فقطعتُ عشرينَ مرحلةً، وصلّيتُ بينَ السّاريتين؛ انتصب «قبل وبعد وعشرين وبعض وبين»][1] انتصاب ظرف المكان.

وعِنْدَ فِيها النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِنَّهَا بِـ«مِنْ» فَقَطْ تُجَرُّ

قد ذكرنا أنّ «عند» ظرف[2] مكان، إلاّ أنّها خاصّة، لا يدخلها الرّفع بحال؛ وأمّا الجرّ، فلا يجرّها من حروف الجرّ سوىٰ «مِن» وحدها؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَو كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيرِ اللهِ﴾[3]، فأمّا قول العامّة: ذهبت إلىٰ عندِه؛ فهو من لحنهم[4] الفاحش[5]، / والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم/[6] /فاعلم ذلك وقس عليه/[7].

وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ «في» لَا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَومُ الخَمِيسِ نَيِّرُ

قد مضىٰ شرح هذا فيما تقدّم، وبيّنّا أنّه لا ينتصب من الظّرفين إلاّ ما كانت «في» مقدّرةً معه؛ وإن لم يلفظ بها. واعلم أنَّ النّاصب للظّرف[8]، هو الفعل الموجود معه[9]. فإن وجدته منصوباً في كلام ـ لا فعل فيه ـ كقولك: الرّحيل اليومَ، وزيد خلفَكَ، ففي الكلام فعل محذوف هو النّاصب للظّرف؛ وتقديره: المسيرُ استقرَّ اليومَ، (وزيدٌ استقرَّ خلفَكَ)[10]؛ وعند بعضهم[11]: أَنّ المحذوف هو اسم الفاعل؛ وتقدير

لَعَلَّهُم يَتَذَكَّرُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «كلَّ».
وجه الاستشهاد: انتصاب «كلَّ» على الظّرفيّة الزّمانيّة؛ لإضافتها إلى «حين» كما سبق.

(1) سقطت في (أ).
(2) في (أ) من ظروف المكان.
(3) س: ٤ (النّساء، ن: ٨٢، مد). ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القُرآنَ وَلَو كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾.
موطن الشّاهد: «من عندِ».
وجه الاستشهاد: جُرَّت «عندَ» بمن؛ و«مِنْ» حرف الجرّ الوحيد الّذي يدخل عليها، كما هو معلوم.
(4) في (أ) فهو لحن، وفي (ب) لحونهم، وفي (ج) ألحانهم.
(5) في (ب وج) الفاحشة.
(6) زيادة في (ط).
(7) زيادة في (أ).
(8) في (أ) للنكرة، بدل الظّرف.
(9) في (أ) معها.
(10) سقطت في (أ).
(11) انظر تفصيل هذه المسألة في الباب الثّالث من كتاب مغني اللّبيب «في ذكر أحكام ما يشبه

الكلام: المسير مستقرّ اليوم، وزيد مستقرّ خلفك.

باب الاستثناء

وكلُّ ما اسْتَثْنَيتَهُ مِنْ مُوجَبِ ... تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ

تَقُولُ: جَاءَ القَومُ إلاَّ سَعْدَا ... وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إلاَّ دَعْـدَا

معنى الاستثناء: إخراج الشّيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره. [فالاسم المستثنىٰ ـ أبداً ـ ضدّ المستثنىٰ منه][1]. وللاستثناء عدّة أدوات[2]. إلاّ أنّ حرفه المستولي عليه «إلاّ». ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق المتكلّم[3] بـ «إلاّ» من قسمين؛ أحدهما: أن يكون منقطعاً، والثّاني: أن يكون تامّاً. فإن كان مُنْقَطعاً مرتبطاً[4] بما بعد «إلاّ» لم تعمل «إلاّ» شيئاً من[5] الإعراب؛ بل يكون إعراب ما بعدها [كإعرابه لو لم تذكر][6]. وذلك؛ كقولك[7]: ما قام إلاّ زيدٌ، وما ضربت إلاّ زيداً، وما مررت إلاّ بزيدٍ. فـ«إلاّ» هٰهنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضّرب به، وحصول المرور به، من غير أن أحدثت[8] إعراباً؛ ومن هذا القبيل، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلاَّ المُجْرِمُون﴾[9]، [10]فكان قولك: ما قام إلاّ زيد بمنزلة قولك: قام زيد،إلاّ أنّ بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنّك إذا قلت: قام زيد فقد أثبتَّ له القيام وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلاّ زيد، فقد أثبتّ له القيام، ونفيته عن غيره، ويُسمَّىٰ هذا القسم الفعل

الجملة وهو الظّرف والجار والمجرور وذكر حكمها في التّعلّق». مغني اللّبيب: ٥٦٦ ـ ٥٨٧.

(١) سقطت في (ب).
(٢) في (ب) علامات.
(٣) في بقيّة النّسخ يُنطق بـ «إلاّ».
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) في.
(٦) في (أ) كإعراب ما قبلها.
(٧) في بقيّة النّسخ قولك.
(٨) في (ج) أحدث.
(٩) س: ٢٦ (الشّعراء: ٩٩، مك).
موطن الشّاهد: «إلاّ المجرمون».
وجه الاستشهاد: مجيء «إلاّ» أداة حصر؛ لأنّها فرّغت النعل لِمَا بعدها؛ والمجرمون: فاعل مرفوع لفعل أضلّنا.
(١٠) في بقيّة النّسخ وكان.

المفرّغ (لما بعد إلاّ)[1] . وأمّا إذا كان ما قبل «إلاّ» كلاماً تامّاً، فلا يخلو من قسمين؛ أحدهما: أن يكون موجباً، والثّاني: بأن يكون غير موجب، وسيأتي شرحه. فإن كان موجباً؛ كقولك: جاء[2] القوم إلاّ سعداً، نصبت ما بعد «إلاّ»، وكان النّاصب له الفعل الّذي هو جاء. لكنّ نصبه بوساطة[3] «إلاّ» كما ينصب[4] الفعلُ المفعول معه بوساطة[5] «الواو». وعندَ بعضهم[6] ؛ أنّ[7] «إلاّ» هي النّاصبة، وأنّ تقدير الكلام: جاء القوم، أَستثني زيداً؛ أولا أعني زيداً[8] ، (والأوّل أصحّ)[9] . /والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم/[10].

---

(١) في (أ) المفرغ لما بعده، وفي (ج) إلىٰ ما بعد إلاّ.
(٢) في (ط) قام.
(٣) في (ط) بواسطة.
(٤) في بقيّة النّسخ نصب.
(٥) في (ط) بواسطة.
(٦) المراد ببعضهم: السّيرافي، وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسيّ وجماعة من البصريّين؛ وقال الشّلوبين: هو مذهب المحقّقين.
وانظر هذه المسألة في ابن عقيل: ٢/ ٤٧٠، وحاشية الصّبّان على الأشموني: ٢/ ١٤٣.
(٧) سقطت في (ج).
(٨) سقطت في (أ).
(٩) سقطت في (ج).
(١٠) زيادة في (ط).

وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَىٰ الإِيجَابِ فَأَوْلِـهِ الإِبْدَالَ فِي الإِعْرَابِ
تَقُـولُ مَـا الفَخْرُ إِلاَّ الْكَـرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إِلاَّ الحَرَمُ

إذا أتى الاستثناء من[1] غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفياً أو استفهاماً أو نهياً فالأجود أن تُعْرِبَ ما بعد «إلاّ» بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحد إلا زيد، وما ضربت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، فتعرب «زيداً» في المواطن الثّلاثة بإعراب «أحد» على سبيل البدل. ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قام أحدٌ إلّا زيداً، وما ضربت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً[2]، وعلى اللُّغتين قُرِىء قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[3]، برفع قليل ونصبه؛ وإن كان أكثر القرّاء على رفعه، /والله أعلم[4]/.

وإن تَـقَـــلْ لاَ رَبَّ إِلاَّ اللهُ فَارْفَعْهُ وَارْفَعْ مَا جرىٰ مَجْرَاهُ

هذه المسألة، من قبيل الاستثناء الوارد بعد النّفي، إلاّ أنَّ أداة النّفي فيها «لا» الّتي إذا نفت الجنس، بُنِيَ معها على الفتح؛ كقولك: لا رجلَ في الدّار، أي: لاأحد من جنس الرّجال، لا أنّك تريد واحداً من الرّجال، و«لا» مع الاسم بعدها /في/[5] موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع[6] اسم الله ـ تعالى ـ الواقع بعد «إلاّ» على سبيل البدل من المبتدأ المرفوع[7]، وقد يجوز نصبه على أصل

---

(١) سقطت في (أ).
(٢) في بقية النّسخ زيدٍ.
(٣) س: ٤ (النّساء، ن: ٦٦، مد). «ولو أنّا كتبنا عليهم أَنِ اقتلوا أنفسَكُم أَوِ اخرجوا من ديارِكم ما فَعَلُوهُ إلاّ قليلٌ منهم، ولو أنّهم فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُم وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا».
أوجه القراءات: قرأ ابن عامر بالنّصب على الاستثناء، وقرأ الباقون بالرّفع. التّيسير: ٩٦، والنّشر: ٢/٢٤١، والاتحاف: ١٩٢، والكشف: ١٠٨/أ، وتفسير القرطبي: ٥/٢٧٠.
موطن الشاهد: «إلا قليلٌ».
وجه الاستشهاد: قُرِئت «قليلٌ» برفع قليل ونصبها، فمن رفعها؛ فهي بدل من المضمر في (فعلوه). وعلى قراءة النّصب، فهي على الاستثناء؛ والوجه الأوّل هو الأرجح.
(٤) زيادة في (ب).
(٥) سقطت في (ب) و(ج).
(٦) في (أ) ارتفع.
(٧) سقطت في بقية النسخ.

الاستثناء[1] ؛ ومثله: لا إله إلاّ الله، ولا جواد إلاّ حاتم، ولا قوت إلاّ الحنطة، و نظائر ذلك. /فقس عليه/[2] .

وانْصِبْ إِذَا مَا قُـدِّمَ الْمُـسْتَثْنَىٰ   تَقُولُ هَلْ إِلاَّ العِرَاقَ مَغْنَىٰ[3] .

إذا قدَّمت /الاسم/[4] المستثنى[5] على المستثنى منه، نصبته في الإثبات والنَّفي /جميعاً/[6] ؛ /كقولك: خرج إلاّ زيداً أصحابُكَ، وقدم إلاّ بكراً إخوتُك، وما لي إلاّ إيّاك صديق/[7] ؛ /كما/[8] قال الكُمَيت: [9]

[الطَّويل]

وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَـدَ شِيعَـةٌ   وَمَا لِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَـبُ[10]

---

(1) في (أ) على الأصل.

(2) زيادة في (ط).

(3) مغنىٰ: المكان المأهول بالسّكان.

(4) زيادة في (ط).

(5) في (ب) الاستثناء

(6) زيادة في (ط).

(7) زيادة في (ج)

(8) سقطت في (ط)

(9) الكُمَيت هو: أبو المُسْتهل، الكميت ابن زيد الأسدي، شاعر متقدم، عالم بلغات العرب وأخبارها، كان متكلّفاً بشعره، كثير السّرقة، وكان رافضياً متعصّباً لمضر، وأهل الكوفة؛ له الهاشميات، مات سنة١٢٦هـ. الشّعر والشّعراء: ٢/ ٥٨١، والأغاني: ١٥/ ١٠٨.

(10) البيت من شواهد المقتضب: ٤/٣٩٨، والإنصاف: ٢٧٥، والجمل: ٢٣٨، والجمل، للزّجاجي: ٢٣٤، وشرح المفصل: ٢/٧٩، وخزانة الأدب: ٢/٢٠٧، والتّصريح: ١/ ٣٥٥، وابن عقيل: ٢/ ٤٧٤؛ والبيت من قصيدة من الهاشميات، ويُروىٰ: مذهب بدل مشعب.

المفردات: الشّيعة: الأنصار والمعينون، مشعب: طريق، ومذهب: مقصد.

معنى البيت: ليس لي ناصر ينصرني ولا معين يعينني إلا آل أحمد ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ ومالي طريق أسلكه إلا طريق الحقّ، ويقصد بالطريق ـ هنا ـ مذهبهم.

موطن الشاهد: «إلا آلَ أحمد، إلاّ مذهبَ».

وجه الاستشهاد: نصب المستثنى المتقدّم في كلا الموضعين: «آلَ» و«مذهبَ» على المستثنىٰ منه: شيعة ومذهب علىٰ الرّغم من أنَّ الكلام غير موجب، وهذا الوجه هو المختار؛ لأنَّهُ الفصيح الشّائع، وأما لو كان الكلام موجباً، فالنَّصب واجب؛ نحو: قام إلا زيداً القومُ.

وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِياً بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلا أَوْ لَيْسَ فَانْصِبْ أَبَدَا
تَقُولُ جَاؤُوا مَاعَدَا مُحَمَّدَا وَمَا خَلاَ عَمْراً وَلَيْسَ أَحْمَدَا

قد ذكرنا أنَّ للاستثناء عدَّة أدوات، وأنَّ حرفه المستولي عليه هو «إلاَّ»، وشرحنا حكم عملها في موطنها[1]، وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء؛ فمن ذلك «عدا» الّتي يُستثنىٰ بها، إذا كانت بمعنى جاوز؛ كقولك: جاء القوم عدا زيداً، /فتنصب زيداً/[2]؛ وتقديره: جاوز بعضهم زيداً. وقد تنصب أيضاً مع دخول «ما» المصدريَّة عليها؛ كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً. ومن أدوات الاستثناء أيضاً «ما خلا» فتنصب ما بعدها لاغير؛ كما قال لبيد[3]:

[الطَّويل]

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ[4]

---

(١) في بقية النُّسخ مواطنها.
(٢) زيادة في (ط)
(٣) لبيد هو: أبو عقيل، لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، من شعراء الجاهلية وفرسانهم، وأحد أصحاب المعلَّقات؛ أدرك الاسلام وأسلم؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٤١هـ. الشّعر والشّعراء: ١/ ٢٧٤، الأغاني: ١٤/ ٩٠.
(٤) البيت من شواهد شرح المفصل: ٧٨/٢، وشذور الذَّهب: ٢٦١، والمغني (١٣٩/٢١٩) و(٢٥٩/٣٥٢)، وشرح شواهد المغني: ١٣٤و١٨٠، وشرح شواهد الألفيّة: ١/ ١٥ و٣/ ١٣٤، والتّصريح على التّوضيح: ٢٩/١، وهمع الهوامع: ١/ ٢٣و٢٢٦ و٢٣٣، والدّرر اللّوامع: ١/ ٢، و١٩٣، ١٩٧، وشرح الأشموني: ٢٨/١، و٢/ ١٦٤، وحاشية يس على التّصريح: ١/ ٣٥٥، وشرح أبيات المغني: ١٥٦/٣، وديوان لبيد: ٢٥٦، وابن هشام، شرح قطر الندىٰ وبل الصدى، تحق. محمّد محيي الدين عبد الحميد (ط: ١١. القاهرة: دار السّعادة، ١٩٩٣): ٢٤٨، وشذور الذَّهب: (ط. مك ، لبنان): (١٢٢/ ١٧٩).

المفردات: لا محالة: لا احتيال؛ والمراد: لافرار ولا مهرب من زوال كلّ نعيم.
معنى البيت: يريد الشاعر أن يوضح في البيت أنَّ كلَّ شيء في الوجود صائر إلى نهايته المحتومة، ولا يبقىٰ خالداً إلّا الخالق تبارك وتعالى.
موطن الشاهد: «ما خلا الله».
وجه الاستشهاد: انتصاب لفظ الجلالة «الله» بعد «ما خلا» دلَّ على أنَّ الاسم بعدها يكون منصوباً؛ لأنَّ «ما» التي سبقت «خلا» مصدريَّةٌ، ولا يلي «ما» المصدريّة إلَّا فعل، وإذا وجب مجيء الفعل بعدها، وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنّه مفعول به، وإنَّما

فإن حذفت[1] منها «ما» المصدريّة، فالاختيار أن يُجرَّ بها الاسمُ المستثنىٰ؛ كما يُجرُّ بـ «حاشا»، وقد جوَّزوا[2] النَّصب بهما، فقيل: جاء القوم خلا زيداً، وحاشا عمراً، وإن كان النَّصب بـ «خلا» / أكثر/[3]، والجرُّ بـ «حاشا» أشهر[4].

وأما «ليس» فتنصب المستثنى انتصاب خبر «ليس»، فإذا قلت جاء القوم ليس زيداً، نصبت زيداً انتصاب خبرها، وجعلت اسماً مضمراً فيها، وكان تحقيق[5] الكلام، ليس بعضهم زيداً.

وَغَيْرُ إنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَهْ ... جُرَّتْ عَلَىٰ الإضَافَةِ المُسْتَوْلِيَهْ
وَرَاؤُهَا يُحْكَمُ فِي إعْرَابِهَــا ... مِثْلُ اسْمِ إلاَّ حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

اعلم أنَّ «غير» من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معان:

أحدها: أن تأتي وصفاً للنَّكرة، فتعرب إعراب ما قبلها؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إلٰهٌ غيرُ الله﴾[6].

والثَّاني: أن تأتي بدلاً، فتعرب إعراب ما قبلها، وعلى هذا (حُمِّلَت في)[7] قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[8].

إنَّهَا[9] انجرَّت على البدل من الَّذين، لا علَى الصِّفة؛ لأنَّ الَّذين معرفة

يجوز جرّه إذا كان «خلا» حرفاً لا فعلاً؛ أي: إذا أتىٰ مُجرَّداً من «ما» أو إذا عددنا «ما» زائدة لا مصدريَّة؛ واعتبارها زائدة، حكاه ابن هشام عن الجرمي والرَّبعي، انظر شذور الذَّهب: ٢٦١.

(١) في بقية النُّسخ حذف

(٢) في بقية النُّسخ جُوِّزَ.

(٣) سقطت في (ط)

(٤) في (ط) أكثر

(٥) في (أ) معنىٰ

(٦) س: ٥٢ (الطّور، ن: ٤٣، مك). ﴿أَمْ لهُمْ إلٰهٌ غَيرُ اللهِ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.
موطن الشَّاهد: «غيرُ».
وجه الاستشهاد: مجيء «غيرُ» صفة لـ «إلٰه»، فجاءت مرفوعة مثله.

(٧) في (أ) حُمِّل

(٨) س: ١(الفاتحة، ن: ٧، مك). ﴿غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيهِم وَلَا الضَّالِّين﴾.
موطن الشَّاهد: «غَيرِ».
وجه الاستشهاد: مجيء «غير» بدلاً من «الّذين» لا صفة لها؛ لأنَّ المعرفة لا توصف بنكرة.

(٩) في بقية النُّسخ وأنّها.

و«غير» لا تتعرّف[١] بالإضافة؛ والمعرفة لا توصف بنكرة. وقد يقع البدل من المعرفة والنّكرة.

والثّالث: أن تأتي استثناء فتجرّ الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كلّ حال، وتعرب هي كإعراب[٢] الاسم الواقع بعد«إلاّ» فتقول: جاء القوم غير زيد، فتنصب «غير» على الاستثناء، كما تنصب زيداً، لو قلت: جاء القوم إلاّ زيْداً. وتقول: ماجاءني أحد غير زيد فترفع[٣] «غير» على البدل ولك نصبه على أصل الاستثناء؛ كما تقول: ما جاءني أحد إلاّ زيد، وإلاّ زيداً؛ وتقول: ما مررت بأحدٍ غير زيدٍ، فتجرّ «غير» على البدل كما تجرّ[٤] «زيداً»[٥] في قولك: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ، ولك نصب[٦] «غير» ـ هُهنا ـ على أصل الاستثناء، كما تنصب زيداً وتقول: ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ؛ فتنصب «غيرَ» على الاستثناء المقدَّم، كما تنصب زيداً لو قلت: ما جاءني إلاّ زيداً أَحَدٌ، وعلى ذٰلك فقس. / والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم/[٧] .

باب «لا» في النَّفي

وانْصِبْ بِـ «لاَ» فِي النَّفيِ كُلَّ نَكِرَهْ   كَقَوْلِهِـمْ: لاَ شَكَّ فِيمَـا ذَكَـرَهْ

اعلم أنَّ «لا» تأتي في الكلام على ثلاثة[٨] معانٍ: تكون ناهيةً، وزائدةً، ونافيةً. فإذا جاءت ناهيةً، اختصّت بالدُّخول على الفعل المضارع، وجزمته؛ كقوله تعالى: ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا﴾[٩] . وقد تقع بمعنى الدُّعاء؛ كقولهم: (لا

(١) في (ط) يتعرّف

(٢) في بقية النّسخ بإعراب

(٣) في بقية النّسخ فيرتفع.

(٤) في بقية النّسخ ينجر

(٥) في بقية النّسخ زيدٌ

(٦) في (ط) نصر؛ وهو غلط

(٧) زيادة في (ط).

(٨) في (ط) ثلاث

(٩) س: ٩ (التّوبة، ن: ٤٠، مد) ﴿... إذْ يقولُ لصاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَم تَروهَا..﴾
موطن الشّاهد: «لَا تَحْزَنْ».

يَفْضُضِ اللهُ فَاكَ، ولا يَشلُلْ عَشِيرَتَكَ)[1] ، وإذا[2] جاءت زائدة، فقد[3] تأتي تارة لتأكيد النَّفي؛ كقولك: ما زيد قائماً، ولا عمرو قاعداً؛ وقد تأتي للفصاحة والتّوسع في الكلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَامَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بيديّ﴾[4] ، وأمّا ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ»[5] ، فـ «لا» ـ هٰهنا ـ زائدة بدليل قوله تعالى في السُّورة الأخرى.

وإذا جاءت للنَّفي، فقد تأتي **نافيةً عاطفة**؛ كقولك: جاءني زيد لا عمرو، فإن قلت: ما جاءني زيد ولا عمرو؛ فالواو ـ هٰهنا ـ[6] هي العاطفة، و«لا» زائدة لتأكيد النَّفي، وقد تأتي **معترضة** بين العامل والمعمول؛ كقولك: ضربتُهُ بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر؛ كقولك: زيد لا صديقٌ ولا عدوٌّ، وبين الحال وصاحب الحال؛ كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً. وقد تأتي **نافيةً مبتدأةً**؛ فتقسم ستة أقسام:

أحدهـــا: أن تدخل على الفعل الماضي، ولا تغيرِّه [عن وضعه، وأصليَّة فتحه][7] ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَلاَ صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾[8] ، إلَّا أنَّها تحوِّله

وجه الاستشهاد: مجيء «لا» ناهية جازمة داخلة على الفعل المضارع.

(١) في (ج) يسلل عسرك

(٢) في بقية النسخ فإذا.

(٣) سقطت في (أ)

(٤) س: ٣٨ (ص، ن: ٧٥، مك)، ﴿.. قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بيديّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ من العَالِينَ﴾، وقد وَهِم الحريريّ في زيادة «لا» في هذه الآية الكريمة حيث أثبت «لا» بعد «أن» وفي الحقيقة لا زيادة لـ «لا» إلّا في آية الأعراف. وعلى هذا فليس في الآية شاهد.

(٥) س: ٧ (الأعراف: ١٢، مك) ﴿قَالَ مامَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ، قَالَ أَنا خَير مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾.
موطن الشاهد: «أن لا تسجدَ».
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» زائدة؛ لأنَّ المقصود في الآية الكريمة؛ مامنعك من السّجود إذ أمرتك.

(٦) في (أ) ههنا، وفي بقية النسخ هنا.

(٧) في (أ) عن صيغته.

(٨) س: ٧٥ (القيامة: ٣١، مك).
موطن الشّاهد: «لا صدَّق؛ لا صلّىٰ».
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» نافية مبتدأة؛ أفادت نفي حصول الفعل، وحَوَّلته إلى معنىٰ

إلى معنىٰ المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فلم يَصَّدَّق ولم يُصَلِّ.

الثّانــي[1] : أن تدخل على الفعل المضارع؛ فلا تحدث عملاً فيه، [بل يرفع[2] على حكم وضعه][3] ؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[4]

الثّالـث[5] : أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد، فلا تؤثر فيه؛ بل يكون مرفوعاً على الابتداء؛ كقولك: لا زيدٌ منطلق / ولا عمرو/[6] .

الرّابـــع[7] : أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه؛ كقولك: لا صاحب مالٍ يسعف، [ولا ذا حلم يوجد][8] .

الخامس[9] : أن تدخل على الاسم المطوّل فتنصبه وتنوّنه؛ كقولك: لا حسناً وجهُهُ بالبلد، [ولا منفقاً مالَهُ في الخير يعرف][10].

السّادس[11]: أن تدخل على الاسم النّكرة المفرد، فتنصبه بغير تنوين؛ كقوله تعـالـى: ﴿لَا إِكْـرَاهَ فـي الـدِّيـنِ﴾[12]. وعنـد بعـض

المستقبل؛ كما هو واضح في المتن.

(١) في بقية النسخ والثاني.

(٢) في بقية النسخ يرتفع

(٣) سقطت العبارة في (أ).

(٤) س: ٢(البقرة، ن: ٢٥٥، مد) ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيّومُ * لَاتَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوم * لَهُ مَا فِي السَّمواتِ ومَا فِي الأَرْض..﴾
موطن الشاهد: «لا تأخُذُه».
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» نافيةً مع الفعل المضارع؛ أفادت نفي حصول الفعل وحسب.

(٥) في بقية النّسخ والثّالث.

(٦) زيادة في (ج)

(٧) في بقية النسخ والرابع

(٨) في (أ) ولا ذا علم يؤخذ عنه.

(٩) في باقي النسخ والخامس

(١٠) سقطت في (أ).

(١١) سقطت الواو في بقية النسخ

(١٢) س: ٢(البقرة، ن: ٢٥٦، مد). ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّين قَدْ تبيَّن الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ، فَمَنْ يَكْفُرْ بالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ باللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الوُثْقَىٰ..﴾
موطن الشاهد: «لا إكراهَ»
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» النَّافية عاملة عمل «إنَّ» وإكراهَ: اسمها منصوب من دون تنوين.

النَّحويِّين[1]، أنَّ فتحته فتحة بناء، لا فتحة نصب؛ وعند بعضهم[2] أنَّه منصوب غير منوَّن، وعلى كلا القولين لابُدَّ للاسم بعد «لا» من خبر. وقوله تعالى: ﴿في الدِّين﴾ خبر لا إكراه. فمن يقول: إنَّ «لا» هي العاملة في الاسم الَّذي بعدها تشبيهاً بـ«ليس» و[3] اقتضى الاسم الخبر؛ ومن يقول: إنَّ الاسم الَّذي بعدها مبنيٌّ معها على الفتح، ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ. وقد يحذف الخبر اتّساعاً /في الكلام/[4]؛ كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك /قول/[5] المتشهِّد: «لا إلٰه إلَّا الله»[6]؛ /إنَّ/[7] الخبر محذوف؛ وتقديره: لا إلٰهَ لنا[8] إلَّا الله. وارتفع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد النَّفي المرفوع.

وإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضٌ فَارْفَعْ وَقُلْ لاَ لأَبِيكَ مُبْغِضٌ

من شرط انتصاب[9] الاسم النَّكرة الواقع بعد «لا»[10] أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا اسْتَدلَّ من قال: إنّه مبنيّ معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل، ارتفع على الابتداء؛ كما قال تعالى: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾[11].

---

(١) منهم: ابن هشام في مغني اللَّبيب، حيث قال: «واسمها إذا لم يكن عاملاً فإنَّهُ يُبنىٰ»؛ وهذا مذهب البصريين وسيبويه وابن مالك وجمهور النُّحاة.
انظر المغني: ٣١٣ وابن عقيل: ٢/٣١١.

(٢) في (أ) عندي؛ وممَّن قال إنَّ اسمها منصوب دائماً، إذا لم يكن عاملاً السيرافي والزَّجَّاج، وزعما أنَّ ترك تنوينه للتَّخفيف. انظر المغني: ٣١٤، وابن عقيل: ٢/٣١١.

(٣) في (ط) زيادة إن بعد الواو ولا ضرورة لها.

(٤) سقطت في (أ و ط)

(٥) زيادة في (ط)

(٦) سقط لفظ الجلالة في (ج)

(٧) سقطت في (ط).

(٨) في (أ) في الوجود

(٩) سقطت في (أ)

(١٠) في (ب) إلا.

(١١) س: ٣٧ (الصافات، ن:٤٧، مك) ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهايُنْزَفُونَ﴾.
موطن الشَّاهد: «لَا».

وإذا وصفت الاسم النّكرة المفرد؛ جاز في الصِّفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثّاني: رفعها وتنوينها.

والثّالث: نصبها من غير[1] تنوين، تقول: لا رجلاً[2] ظريفاً في الدّار، ولا رجلٌ ظريفٌ في الدّار، ولا رجلَ ظريفَ في الدّار[3]، وإن[4] عطفت على الاسم النّكرة الملاصق لـ «لا[5]» جاز نصب المعطوف[6] ورفعه مع تنوينه في كلا الوجهين؛ كما قال الشّاعر[7]:

[الطّويل]

فَلَا أَبَ وَابْنَاً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَىٰ وَتَأَزَّرَا[8]

وجه الاستشهاد: جاءت «لا» النّافية وفصل بينها وبين اسمها «فيها» فارتفع غولٌ؛ لتأخُّره عنها؛ ولو لم يفصل بينهما الجار والمجرور؛ لانتصبَ غول بـ «لا».

(١) في بقية النسخ بغير

(٢) في (أ) لا رجلَ.

(٣) سقطت الألف في (ط)

(٤) في بقية النسخ فإن

(٥) في (د) للاسم.

(٦) في بقية النسخ زيادة «عليه» بعد المعطوف؛ وهو وهم.

(٧) **الشاعر هو**: الفرزدق، ونسب إلى رجل من بني عبد مناة بن كنانة؛ والفرزدق هو: همّام ابن غالب بن صعصعة بن مجاشع؛ أحد شعراء النّقائض في العصر الأمويّ؛ له ديوان شعر مطبوع. مات قبل جرير بستة أشهر سنة ١١٠هـ.
انظر الشّعر والشّعراء: ١/ ٤٧١، وطبقات فُحُول الشّعراء: ١/ ٩٩.

(٨) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ٣٤٩، والمقتضب: ٤/ ٣٧٢، وشرح المفصل: ٢/ ١٠١، ١١٠ ورُوي: فلا، ولا أب، وخزانة الأدب: ٢/ ١٠١؛ ويقول صاحب الخزانة: هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل، وشرح شواهد الألفية: ٢/ ٣٥٥، والتّصريح على التّوضيح: ١/ ٢٤٣، وهمع الهوامع: ٢/ ١٤٣، والدّرر اللّوامع: ٢/ ١٩٧، وشرح الأشموني: ٢/ ١٣، وشرح اللّمع: ١/ ٩٦، والفارسي، المسائل المنثورة؛ تحق. مصطفىٰ الحدري (دمشق: مطبعة مجمع اللغة العربية لا.ت): ٢٢١، وفرائد القلائد: ١٣٢. والبيت ليس في ديوان الفرزدق.
المفردات: المجد: العزّ والشّرف، ارتدىٰ: لبس الرِّداء؛ وهو اسم لما يستر النصف الأعلىٰ من الانسان. تأزر: لبس الإزار؛ وهو اسم لما يستر النصف الأسفل من الانسان.
معنىٰ البيت: يمدح الشّاعرَ مروانَ بنَ الحكم وابنه عبد الملك بأنهما اتّصفا بالعزّة وكرم

يُروى بنصب ابن ورفعه مع إدخال التّنوين عليه.

وارْفَعْ إِذَا كرَّرْتَ نَفْياً وَانْصِبِ ... أَوْ غَايِرِ الإِعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ
تَقُـولُ لَا بَيْـعٌ وَلَا خِــلَالُ ... فِيـهِ وَلَا بَيْـعٌ وَلَا إِخْــلَالُ
وإِنْ تَشَـأْ فَانْصِبْهُمَـا جَمِيعَا ... وَلَا تَخَـفْ رَدّاً وَلَا تَقْرِيعَـا

إذا كرَّرت المنفيَّ بـ «لا»؛ كقولك لا حول ولا قوَّة إلا بالله، جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

أحدها: أنْ تنصبهما[1] جميعاً بلا تنوين؛ كما قرئ: ﴿لا بيعَ فيه ولاَ خِلاَلَ﴾[2]

الثّاني: أن تنصب الأوّل بغير تنوين، وتنصب الثّاني بتنوين؛ كما قال الشّاعر[3]:

[السّريع]

لَانَسَــبَ الْيَــوْمَ وَلَا خُــلَّةً ... اتَّسَــعَ الْخَــرْقُ عَـلَىٰ الـرَّاقِعِ[4]

النّجار؛ فهما كاللّابسين لها المرتديَيْنِ بها؛ ولذا، فلا أحد من النّاس يشبههما.

موطن الشاهد: «لا أبَ وابناً».

وجه الاستشهاد: جاء اسم «لا» مفرداً غير عامل فيما بعده؛ فهو مبنيٌّ في محلّ نصب، وعطف عليه «ابن» فجاء المعطوف منصوباً منوّناً، ويمكن أن يأتي مرفوعاً منوّناً، إذا عطفنا على محلِّ لا واسمها؛ وكلا الوجهين جائز باتّفاق.

(1) في (ج) تنصبها

(2) س: ١٤: (إبراهيم، ن: ٣١، مك). ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُم سِراً وَعَلانِيةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لابيعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ.﴾

القراءات: قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿لابيعَ فيه ولا خلالَ﴾ بالنّصب من غير تنوين، وقرأ الباقون بالرّفع.القرطبيّ: ٣/٢٦٧ و٩/٣٦٦.

موطن الشّاهد: «بيعَ، خلالَ».

وجه الاستشهاد: كرّرت «لا» النّافية مع العطف، فنُصِبَ الثّاني من دون تنوين على هٰذه القراءة.

(3) الشاعر: نسبه سيبويه إلى رجل من سليم، ونسبه السّيرافي إلى أنس بن العباس السلمي، ونسبه آخرون إلىٰ أبي عامر جد العباس بن مرداس، وأنشد ابن منظور البيت مع آخر يليه، ونسبهما إلى أبي الرّبيس التغلبي.

(4) تخريج البيت: شواهد سيبويه: ١/٣٤٩، والسيرافي: ١/١٣٨، و٢/٨٤، وابن السّرّاج. الأصول في النّحو؛ تحق.عبد الحسين الفتلي (بغداد: لامط،لا.ت): ٢/٤٩١، واللُّمع: ٤٤، والعيني: ٢/٣٥١، و٤/٥٦٧، وشرح اللُّمع: ١/٩٦، وابن عقيل: ٢/١٢، وشذور الذّهب (تحق.الدّقر): (٣٢/ ١١٤)، والإنصاف: ١/٣٨٨.

الثَّالث[1] : أن تنصب الأوَّل بغير تنوين، وترفع الثَّاني بتنوينٍ؛ كما قال الشَّاعر[2] [الكامل]

هَذَا لَعَمرُكُـمُ الصَّغـارُ بِعَيْنِـهِ ... لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ[3]

المفردات: خُلّة (بضم الخاء وتشديد اللاَّم): الصَّداقة. وقد تطلق على الصديق نفسه. الرَّاقع أو الرّاتق: الذي يصلح موضع الفساد في الثوب.

معنى البيت: لقد بلغنا بأسباب الخصام والقطيعة حدّاً، لم يعد بعده مجال للرّتق والإصلاح، ولا نفع بعد اليوم للنَّسب والصَّداقة.

موطن الشاهد: «لانسبَ، ولا خلَّةً».

وجه الاستشهاد: عطف «خُلّة» على محلّ اسم «لا» الأولىٰ؛ وهي «نَسب» المبني على الفتح في محلّ نصب؛ إذا قدَّرنا أنَّ «لا» الثَّانية زائدة لتأكيد النفي، وقال يونس بن حبيب: إن قوله: «خلَّةً» اسم لا الثانية، وهو مبنيّ علىٰ الفتح، ولكنَّه نوّن للضّرورة.

(١) في بقية النسخ والثالث.

(٢) **الشاعر**: نُسب البيت إلىٰ رجل من مذحِج، ونسب إلى عطيّة بن عفيف، ونسبه سيبويه إلىٰ هُنيّ بن أحمر الكناني، كما نسبه صاحب اللّسان إلىٰ زرافة الباهلي، ونسب في حماسة البحتري إلىٰ عامر بن جُوين، وإلى منقذ بن مرة، ونسبه العدويّ شارح شواهد ابن عقيل إلى عمرو بن الغوث، ونسبه السيوطي إلىٰ رجل من مذحج، وإلىٰ همام بن مُرة، ولضمرةَ بن ضمرة، ولابن أحمر، ولرجل من بني عبد مناة؛ ولم يجزم واحد منهم بنسبته إلىٰ قائل معين.

(٣) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/٣٥٢، والمقتضب: ٤/٣٧١، والجمل: ٢٤٣، وشرح المفصَّل: ٢/١١٠، وشذور الذهب: ٨٦، والمغني: (١٠١٤/٧٧٣)، وشرح شواهد المغني: ٣١١، والتّصريح: ١/٢٤١، وهمع الهوامع: ٢/١٤٤، والدّرر اللّوامع: ٢/١٩٨، والأشموني: ٢/٩، ولسان العرب (ط.دار صادر): مادة حيس: ٦/٦١. ونسبه مع جملة أبيات إلى هُنَيّ بن أحمر الكناني، أو إلىٰ زرافة الباهلي؛ ويروي: هذا وجدّكم، بدل لعمركم.

المفردات: لعمرُكم: وحياتكم؛ والعمر: الحياة؛ وهذه اللَّفظة تستعمل في القَسَم. الصَّغار: الذل والهوان.

معنى البيت : أقسم بحياتكم، أن إيثار أخي جندب في المكارم، ودفعي إلىٰ المكاره هو عين الذّلّ والمهانة؛ فإن كان ذٰلك، هو تقديركم لي؛ فلا أم لي ولا أب؛ يريد أنه وضيع ساقط النسب؛ إذا رضي بذٰلك .

موطن الشاهد: «لا أمَّ لي ولا أبٌ».

وجه الاستشهاد: عطف قوله «أبٌ» على محل «لا مع اسمها» عطف مفرد على مفرد؛ فجاء مرفوعاً؛ لأن محل «لا» مع اسمها الرفع بالابتداء؛ كما هو معلوم.

فأعربه الشَّاعر على هذا الوجه، وإنَّما لم ينوّن الأب؛ لأجل القافية.

والوجه الرَّابع: أن ترفعهما جميعاً بتنوين؛ كقول الشّاعر[1]:

وَمَا هَجَرْتُـكِ حَتَّىٰ قُلْتِ مُعْلِنَةً ... لَا نَاقَةٌ لِيَ فِي هٰذَا وَلَا جَمَلُ[2]

والوجه الخامس: أن ترفع الأوّل؛ وتنوّنه، وتنصب الثَّاني بغير تنوين؛ كما قال الشَّاعر[3] في صفة الجنَّة وأهلها:

[الوافر]

فَـلَا لَغْـوٌ وَلَا تَأْثِيـمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ[4] مُقِيمُ[5]

---

(١) **الشَّاعر هو**: الرَّاعي النُّميري؛ أبو جندل، عبيد بن حصين، من بني نمير، كان سيداً في قومه، وسُمّي بالرّاعي؛ لأنَّه أكثر من وصف رعي الإبل في شعره؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٩٠ هـ. الشعر والشعراء: ١/ ٤١٥، وطبقات فحول الشعراء: ١/ ٥٠٢، والأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني (ط. مصر): ٢٠/ ١٦٨.

(٢) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ٣٥٤؛ وروايته: وما صرمتك، وشرح المفصل: ٢/ ١١١و١١٣، ومجالس ثعلب: ٢٨، وشرح شواهد الألفية: ٢/ ٣٣٦، والتصريح: ١/ ٢٤١، والأشموني: ٢/ ١١، و ابن السَّرَّاج، الموجز في النَّحو؛ تحق. مصطفى الشويمي (بيروت: مؤسسة بدران): ٥٤، وابن جنّي في اللّمع: ٤٤، والعيني: ٢/ ٣٣٦، وشرح اللّمع: ١/ ٩٤، ومجمع الأمثال: ٢/ ٢٢٠.

المفردات: هجرتك: انقطعت عنك، ويروىٰ مكانه: صرمتك؛ ومعناه: قطعتك.

معنى البيت: ما تركتك، وقطعت حبال المودَّة والصِّلة بيني وبينك حتى تَبَرَّأتِ مني وقلتِ صراحة: لا حاجة لي في هذا الأمر؛ والمعنىٰ: لا صلة بيني وبينك من قريب أو بعيد.

موطن الشاهد: «لا ناقةٌ ولا جملُ».

وجه الاستشهاد: تكرَّرت «لا» فارتفع الاسم بعدها على الابتداء، ولونصب على الإعمال لجاز؛ غير أن الرفع أفضل؛ لأنَّ تقدير الكلام: أنه جواب لمن قال: ألك في ذا ناقة أو جمل، فقلت له: لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمل؛ فجرىٰ ما بعد «لا» في الجواب مجراه في السؤال.

انظر شرح اللمع: ١/ ٩٤، والكتاب: ١/ ٣٥٤.

(٣) **الشَّاعر هو**: أميّة بن أبي الصَّلت بن أبي ربيعة الثّقفيّ، رغب في الجاهلية عن عبادة الأوثان، وشهد الإسلام، ولم يسلم، مات سنة٥هـ. الشعر والشعراء: ١/ ٤٥٩، والأغاني: ٣/ ١٧٩.

(٤) في (أ و ط) أبداً

(٥) **تخريج البيت**: شذور الذّهب: ٨٨، وخزانة الأدب: ٢/ ٢٨٣، وشرح شواهد الألفية:

باب التَّعجُّب

وتَنْصِـبُ الأَسْمَـاءَ فِي التَّعجُّبِ نَصْبَ المَفَاعِيلِ فَلاَ تَسْتَعْجِبِ
تَقُوْلُ: مَا أَحْسَـنَ زَيْداً إذ خَطَـا وَمَا أَحَـدَّ سَيْفَـهُ حِينَ سَطَـا

التَّعَجّب: أحد معاني الكلام، وله لفظان:
أحدهما: ما أفعلهُ؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرهم عَلَى النَّار﴾[1]
والثاني: أَفْعِل بهِ!؛ كقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾[2] . فإذا قلت: ما أحسن

٣٤٦/٢، والتَّصريح: ٢٤١/١، والأشموني: ١١/٢، واللِّسان: مادة (سهر)، والقرطبي: ٢٦٧/٣، وشرح اللّمع: ٩٥/١، وشرح ابن عقيل: ١٥/٢، وديوان أمية (تحق.عبد الحفيظ السّطلي) القصيدة ٧٥، وتقع في ٣٣ بيتاً، وجاءت روايته كما يلي:

وفيها لحمُ سَاهِرَةٍ وبَحرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقيمُ
وَلا لغوٌ ولاَ تأثيمَ فِيهـا ولا غَولٌ ولا فيها مليمُ

فالشّاهد المذكور في المتن من تلفيق النّحاة؛ حيث ركّبوا الشاهد من صدر بيت وعجز بيت آخر، كما هو واضح؛ ورواية (ب و ج) تؤكّد ماذهبنا إليه.
المفردات: السّاهرة: الفلاة. اللّغو: الكلام الباطل. لا تأثيم: لا ينسب بعضهم بعضاً فيها إلى الإثم. الغول: الصُّداع والسُّكر وبعد المسافة. مليم: من يفعل ما يُلام عليه.
معنىٰ البيت: لا يتحدَّث أهل الجنة بالقول الباطل، أو الكلام اللَّغو الذي لا فائدة فيه، ولا يفعلون ذنوباً، وما يطلبونه بمجرد نطقهم به يتحقق تحققاً دائماً، لا انقطاع فيه.
موطن الشَّاهد: «فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها».
وجه الاستشهاد: رفع الاسم الواقع بعد «لا» الأولىٰ، علىٰ أن «لا» مهملة، وفتح الاسم بعد «لا» الثَّانية علىٰ أنَّها نافية للجنس، تعمل عمل إنَّ، ويجوز أن يكون أعمل الأولىٰ عمل ليس .

(١) س: ٢(البقرة، ن: ١٧٥، مد) ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوا الضَّلَالَةَ بالهُدَىٰ والعَذابَ بالمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُم عَلىٰ النَّار﴾.
موطن الشاهد: «ما أصبرهم!».
وجه الاستشهاد: مجيء صيغة التَّعجُّب علىٰ وزن «ماأفعل»!، ومجيئها على هذا الوزن كثير شائع.

(٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٦: مك) ﴿قل اللهُ أَعْلَمَ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيبُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيّ. . ﴾.
موطن الشَّاهد: «أبصِر به وأسْمِع»!
وجه الاستشهاد: مجيء صيغة التعجّب على وزن «أفعِل به»!؛ ومجيئها على هذا الوزن كثير شائع.

زيداً! و«ما» هٰهنا: اسم بمعنى شيء. و«أَحْسَنَ» فعل ماضٍ، كان أصله حَسُنَ الذي هو فعل لازم (غير متعدٍّ)[1] ؛ فأدخلت عليه همزة النَّقل حتى صار متعدِّياً، ونصِب زيد نصب المفعول به[2] ، ولفظة «أحسن» /في التَّعجُّب/[3] وماجرى[4] مجراها، مما هو على وزن أفعل، يكون على صيغةٍ واحدةٍ في المذكر والمؤنث، والمثنىٰ والمجموع[5] ؛ تقول: ما أحسنَ زيداً!، وما أحسنَ هنداً، وما أَحسنَ الزّيدَينِ!، وما أحسنَ الهندين، وما أحسنَ الزَّيدينَ!، وما أحسنَ الهنداتِ!؛ [وكذلك، تقول: أَحْسِنْ بزيدٍ!، وأَحْسِنْ بالزَّيدَينِ!، وأَحْسِنْ بالزَّيدِينَ!، وأَحْسِنْ بهندٍ!، وأَحْسِنْ بِالهِنْدَينِ!، وأَحْسِنْ بالهِنْدَاتِ][6] . /والله أعلم[7] /.

وإِنْ تَعجَّبْـتَ مِـنَ الألْـوَانِ ... أَو عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ
فَابْـنِ لَهُ فِعْـلاً مِنَ الثُّلَاثِـي ... ثُمَّ ائتِ بِاللَّوْنِ وَبِالأَحْـدَاثِ
تَـقُوْلُ: مَا أَنْقَىٰ بَيَاضَ العَاجِ! ... وَمَـا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي!

قد ذكرنا أنَّ فعل التَّعجُّب لا يُبنىٰ إلاَّ من الفعل الثّلاثيّ؛ إمّا أن يكون على وزن «فَعُلَ»؛ مثل: حَسُن، وَظَرُف؛ أو على وزن «فَعِلْ» مثل: سَمع وَعَلِمَ؛ أو على وزن «فَعَلَ»؛ مثل: ضرب وقتل. وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل: دحرج وانطلق، فلا يصاغ منها فعل التَّعجُّب؛ وكذٰلك لايصاغ فعل التّعجّب من الألوان؛ كالبياض والسَّواد؛ لأن أصل بنائها، /أن/[8] يكون على «أَفْعَل»؛ نحو: أبيض، وأصفر، وأسود. أو على «افعالَّ»؛ نحو: احمارّ[9] ، واصفارّ. وحكم العيوب الظّاهرة في البدن؛ كحكمها إذا كثر أفعالها، وجاءت زائدة على الثُّلاثيّ؛ نحو: اعورَّ. واحولَّ، وكذٰلك، لم يجز أن يقال: ما أبيضَ الثوبَ!،[10]

---

(١) سقطت في (أ).
(٢) في (ج) زيداً.
(٣) زيادة في (أ).
(٤) في بقية النسخ يجري.
(٥) في (أ) الجمع.
(٦) في (أ) وكذلك لفظة أفعل به، بدل العبارة كلّها.
(٧) زيادة في (ط).
(٨) زيادة في (ط).
(٩) سقطت في (أ) وطمست في (ج).
(١٠) في (ج) الثيوب: وفي (أ و ب ود و هـ) الثياب.

ولا /أن يقال/[1] : ما أعور زيداً! . فإن أردت التَّعجُّب من شيء من ذٰلك، بنيت فعل التّعجّب من فعل ثلاثيّ، يطابق المعنىٰ الّذي تقصده من الكثرة، أو القلّة، أو الحسن، أو القبح، ثم أتيت بالاسم المُتَعجَّب منه، فتقول: ما أحسنَ انطلاقَ زيد!، وما أسرعَ استخراجَ بكرٍ!، وما أنقى بياضَ العاج[2] !، وما أشدَّ سوادَ القار[3] !، وما أقبح حَوَل بِشرٍ!، وما أوحشَ عَوَر خالدٍ!. و«أفعل» الذي[4] للتفضَيل، يدخل[5] حيث يدخلَ فعل التَّعجُّب، ويمتنع حيث يمتنع، فتقول: زيد أحسنُ من عمرو، كما تقول: ما أحسنَ زيداً؛ ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن تقول: ما أعورُ عمراً، [وهٰكذا، يمتنع أن تقول: هذا الثّوب أبيض من ثوب زيدٍ، /كما لا يُقال: ما أبيضَ ثوبَ زيدٍ/[6]][7] .

فإن أردت التفضيل بينهما؛ قلت: ثوب زيد أحسنُ سواداً من ثوب[8] عمرو. [وهذا الثّوب أنقىٰ بياضاً من /بياض/[9] ثوبك؛ كما تقول: ما أوحش عورَ زيدٍ!، وما أنقى بياض الثّوب][10]، وقد يأتي[11] في مسائل التَّعجُّب مايصحّ إذا حُمِل على وجه، ويمتنع إذا حمِل على وجه آخر؛ كقولك: ماأسودَ زيداً!، وما أبيضَ الدَّجاجةَ!، وما أحمرَ الفرسَ!، وما أصفرَ العبدَ!، فتصحُّ هٰذه المسائل إذا أردت بها التَّعجُّبَ[12] من سواد زيد، ومن كَثرة بيض الدَّجاجة، ومن حَمِرَ الفرس؛ [والحمر: أن ينبشم [13] من كثرة الأكل][14]، وأردت بقولك: ما أصفرَ العبدَ!،: التَّعجُّب من صفيره. وتمتنع هذه المسائل؛ إذا أردت التَّعجُّب من

---

(١) سقطت في (ط)
(٢) في (ج) العجاج.
(٣) في (ج) القارد.
(٤) في (ب) التي
(٥) في (ب) تدخل
(٦) سقطت في (ط)
(٧) سقطت في (أ)
(٨) سقطت في (أ)
(٩) سقطت في (ط)
(١٠) سقطت في (أ)
(١١) في (أ) تأتي مسائل.
(١٢) سقطت في (أ)
(١٣) في (ط) يشم والصَّواب ما ذكرنا؛ ومعنى ينبشم: يسأم من الطَّعام؛ إذا أُتخِمَ به.
(١٤) سقطت في (أ)

الألوان التي هي: السَّواد، والصُّفرة، والحُمْرَة، فإن أردت التَّعجُّب ممَّا مضى؛ من حسن زيد، أدخلت «كان» على فعل التَّعجُّب؛ فقلت: ما كانَ أحسنَ زيداً!؛ فإن أخَّرت لفظة «كان» عن فعل التَّعجُّب، وجب أن تلفظ بـ«ما» قبلها؛ فتقول: ما أحسنَ ما كانَ زيداً!، وإن أردت الاستفهام عن حسن زيدٍ: قلت: ما أحسنُ زيدٍ، فتضم النُّون من «أحسنُ» وتجرُّ «زيداً» بالإضافة، ويكون[1] «ما» ههنا اسم استفهام؛ وتقدير الكلام: أيّ شيء من زيد أحسن؟. أَخُلُقهُ أم خَلْقهُ، أم لفظه، أم ثوبه؟ ويَطَّرِد ذلك في جميع ألفاظ «أفعل» إلاَّ في قولك: (ماأعلم زيداً)[2]؛ فإنَّه يمتنعُ الاستفهام فيه؛ لأنَّ العلم لا يتجزأ؛ فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض، كما يتجزَّأ الحسن فيكون بعضه أحسن من بعض.

فإن رددت الفعل إلى نفسك، قلت في الاستفهام: ما أحسنُنِي؟، وفي التَّعجُّب: ما أحسنَنِي!. /وعلى هذا فقس/[3].

باب الإغراء

والنَّصْبُ فِي الإغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ ... وَهْوَ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ

تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلاًّ بَرًّا[4] ... دُونَكَ بِشْراً وَعَلَيْكَ عَمْرَا

الإغراء: التَّحضيض على الفعل الَّذي يُخْشَى فواته؛ وألفاظه: «عَلَيْكَ، وَدونَكَ، وَعِنْدَكَ»، فإذا قلت: عليك زيداً، نصبته على الإغراء؛ ومعناه: خذ[5] زيداً، فقد[6] علاك. وإذا[7] قلت: عندك عمراً؛ فالمعنى: خذه من حضرتك. وإذا قلت: دونكَ بشْراً؛ فمعناه: خذه من قربك، و/ في القرآن/[8] قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[9]. ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على لفظه. فأمَّا قوله

---

(١) في بقيّة النّسخ تكون.

(٢) في (أ وج و د و هـ) ما أعلم زيدٍ.

(٣) سقطت في (ط)

(٤) أي تقول لمن يطلب خليلاً تقياً: الزم بشراً، والزم عمراً.

(٥) في (أ و ج) احذر، والصَّواب: خذ.

(٦) في (ط) بقدر

(٧) في بقية النسخ فإذا

(٨) سقطت في (ط)

(٩) س: ٥(المائدة، ن: ١٠٥، مد). ﴿يا أيها الَّذينَ آمنُوا عَلَيكُم أَنفُسَكُم لاَ يَضُرُّكم مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيتُم..﴾.
موطن الشاهد: «عليكم أَنْفُسَكُم»

تعالى: ﴿كتابَ اللهِ عَلَيكُمْ﴾[1] ؛ فإنّه ممَّا انتصب على المصدر الَّذي حذِف فعله؛ ومثله: ﴿صُنْعَ اللهِ الّذي أَتْقَنَ كلَّ شيءٍ﴾[2] . والغالب أن تُسْتَعملَ هذه الألفاظُ الثّلاثةُ في ضمير المخاطب؛ غير أنَّ «على» تختصُّ بشيئين:

أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب[3] .

والثّاني: إلحاق الباء منصوبها[4] ؛ كما جاء في الخبر «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصَّوم فإنَّه له وجاء»[5] .

باب التَّحذير

وتَنْصِبُ الاسْمَ الَّذِي تُكَرِّرُهْ عَنْ عِوَضِ الْفِعْلِ الَّذِي لا تُظْهِرُهْ
مِثْلُ مَقَالِ الخَاطِبِ الأَوَّاهِ اللهَ اللهَ عِبَادَ اللهِ

اعلم أنَّ الفعل، قد يعمل محذوفاً، إذا دلَّت الحال عليه؛ مثل: أن يسمع تكبيراً عشية استهلال الهلال، فيقول: «الهلالَ واللهِ» يريد شاهدوا الهلال، أو يرى إنساناً قد دخل أَجَمَةً[6] ، فيقول له: الأسدَ؛ أي: احذر الأسدَ، أو تصادفه واقفاً

وجه الاستشهاد: انتصب «أنفسَكم» على الإغراء بعد عليكم.

(1) س: ٤(النّساء، ن: ٢٤، مد). ﴿والمُحْصَنَات مِنَ النِّسَاءِ إلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيمَانُكُم كِتَابَ اللهِ عَلَيكُم، وأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذلِكُم...﴾.
موطن الشّاهد: «كتابَ اللهِ عَلَيكُم».
وجه الاستشهاد: انتصب «كتابَ» على المصدريّة لعامله المحذوف.

(2) س: ٢٧ (النّمل، ن: ٨٨، مك) ﴿وَتَرَى الجبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ الَّذي أَتْقَنَ كُلَّ شيءٍ إنَّه خبيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾.
موطن الشاهد: «صُنْعَ الله».
وجه الاستشهاد: انتصاب «صُنْعَ» على المصدريّة لعامله المحذوف.

(3) في (ب) المخاطب، وهو غلط.

(4) في بقيّة النسخ بمنصوبها

(5) حديث صحيح ومتفق عليه؛ وتمامه: «يا معشرَ الشّباب مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الباءَةَ فليتزوجْ، فَإِنَّه أَغضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيهِ بِالصَّومِ فإنَّه له وِجَاء» صحيح البخاري: ١١٩/٤و١١٢/٩، وصحيح مسلم: ١٠١٨/٢.
موطن الشاهد: «عليهِ بالصّوم».
وجه الاستشهاد: دخلت «الباء» على منصوب «عليه»؛ وحكم هذا الدُّخول جائز باتّفاق.

(6) الأجَمَة: الشَّجر الكثيف الملتف، وجمعه أُجْم (بسكون الجيم)؛ أو أُجُم (بضمّ الجيم)؛ أو آجام؛ أو أَجَمَات. القاموس المحيط: مادة (أجم)

في الطَّريق، فتقول له: الطريقَ؛ أي: خلِّ الطريقَ. ويجوز إظهار الفعل النَّاصب في هذه المواطن، فإن كرَّرتَ الاسم، قام تكريره[1] مُقامَ إظهار الفعل، ولم يجز إظهاره؛ كقولك: الطَّريقَ الطَّريقَ، الأسدَ الأسدَ، وكقولك للمحثوث على السير: السُّرعةَ السُّرعةَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ؛ ومن ذلك، قول الخطيب في خطبته: «اللهَ اللهَ عباد اللهِ». و[2] كان الأصل: اتَّقوا اللهَ، فأقام التكرار[3] مُقام إظهار الفعل المحذوف. وممَّا ينتصب على إضمار الفعل قولهم[4]: إيَّاكَ والكذبَ والغيبةَ؛ فتنصب ما بعد إيَّاكَ بفعل مُضمَر؛ تقديره: اتَّقِ الكذبَ، واحذرِ الغيبةَ، ولا يجوز إظهار هذا / الفعل/[5].

ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هنيئاً مريئاً، وغفرانَك اللَّهُمَّ، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[6]؛ أي: إمَّا يَمنُّون[7] مَنّاً، وإما يفادون[8] فِداءً.

باب إنَّ وأخواتها

وَستَّـــةٌ تَنْتَصِـبُ الأَسْمَـــاءُ ... بِهَا كَـمَـــا تَرْتَفِـعُ الأَنْبَـــاءُ
وَهْـيَ إِذَا رَوَيْـتَ أَوْ أَمْـلَيْتَـا ... إِنَّ وَأَنَّ يَـــا فَتَـــىٰ وَلَيْتَـــا
ثُـمَّ كَـأَنَّ ثُـمَّ لٰكِـنَّ وَعَـــلّ ... وَاللُّغَةُ المَشْهُورَةُ الفُصْحَىٰ لَعَلّ

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أنَّ[9] في جملة أقسام ما يدخل عليه قسماً

---

(١) في (ب) تكراره.
(٢) في بقية النُّسخ فكان
(٣) في بقية النُّسخ التكرير
(٤) في (ط) كقولهم
(٥) سقطت في (ط)
(٦) س: ٤٧: (محمّد، ن: ٤، مد) ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُم فَشُدُّوا الوثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بعدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَىٰ تَضَعَ الحربُ أَوزَارَهَا. . . .﴾
موطن الشاهد: «منّاً، فِدَاءً».
وجه الاستشهاد: انتصب كلّ من الاسمين «مَنّاً، وفِداءً» بفعل محذوف مقدَّر.
(٧) في بقية النّسخ تمنون
(٨) في بقية النّسخ تفادون
(٩) سقطت في (أ)

ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر؛ وهي: «إنَّ» بكسر الهمزة وتشديد النُّون، و«أنَّ» المفتوحة الثَّقيلة: ومعناهما: التّوكيد[١]، و«كأنَّ» ومعناها: التّشبيه، و«لٰكنَّ» ومعناها: الاستدراك، و«ليت» ومعناها: التَّمنِّي، و«لعلَّ» ومعناها: (التوقع لمرجوّ أو لخوف)[٢]؛ وهذه الأحرف الستة لمَّا أشبهت الأفعال الماضية، في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلّم بها، بنون وبياء[٣]، كما يتصل[٤] بالفعل؛ أُجريَت مُجرى الفعل المتعدِّي الَّذي يرفع وينصب /بفعليَّته/[٥] إلاّ أنَّها تجري مجرىٰ الفعل الّذي تقدَّم مفعوله، وتأخَّر فاعله، وقد تقع «أنَّ» المفتوحة الثَّقيلة مع ما بعدها مصدراً، ألا ترى أنَّك إذا قلت: بلغني أنَّك خارج، كان بمثابة بلغني خروجكَ. والأصل في «لَعَلَّ» عَلَّ؛ فزيدت[٦] اللاَّم الأولىٰ، حتى صار الفرع مع الزّيادة أكثر استعمالاً من الأصل. وكلّ ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، (يجوز أن)[٧] يكون خبراً لـ «إنَّ» وأخواتها، وإذا وقع ظرفاً، كان منصوباً؛ كقولك: (إنَّ زيداً خلفك، وإنَّ الرَّحِيلَ غداً)[٨].

و إِنَّ بالـكَسْـرَةِ أُمُّ الأَحْـرُفِ	تأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلِفِ
وَ الـلاَّمُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولاَتِهَا	لِيَسْتَبِينَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا
مِثَالُـهُ: إِنَّ الأَمِيـرَ عَـادِلُ	وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْداً رَاحِـلُ
وَ قِيـلَ: إِنَّ خَـالِداً لَقَـادِمُ	وَإِنَّ هِنْـداً لأَبُـوهَا عَالِـمُ

[[اعلم أَنَّ لكلِّ نوع من أنواع العوامل عاملاً يختصّ بخصائص دون نظائره، ويُسمَّى «أمّ الباب». وأم هذه الحروف السِّتة «إنَّ» بكسر الهمزة، وهي تأتي في خمسة مواطن.

أحدها: في الابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ ومَلاَئِكَتَهُ يُصَلّونَ عَلَى النَّبيِّ﴾[٩]

---

(١) في (ب) التحقيق

(٢) في (أ) الترجي بدل العبارة.

(٣) في بقية النسخ ياء

(٤) في بقية النسخ تتصل.

(٥) زيادة في (ط)

(٦) في (أ) زيدت

(٧) سقطت في (أ و ج) وفي (ب) جاز أن يكون

(٨) في (أ) إن الرجل عندنا.

(٩) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٥٦، مد). ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَىٰ النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾

والثّانـــي: بعد القول؛ كقوله تعالى: ﴿قالَ اللهُ إنّي مُنزِّلُها عَلَيْكُمْ﴾[1]
والثّالــث: بعد القسم؛ كقوله تعالى: ﴿والعَصْرِ إنَّ الإنْسَانَ لفي خُسْرٍ﴾[2]
والرّابـع: أن تأتي صلة؛ كما قال تعالى: ﴿وآتيناهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ﴾[3] .
والخامس: أن يكون في خبرها اللاّم المفتوحة، وهذه اللاّم تختصّ بالدّخول على معمولي[4] «إنَّ» وهي لام التأكيد؛ ولهذا لم يجز أن تتعقَّب[5] «إنّ» ولزم الفصل بينهما، لئلاّ يتوالىٰ حرفان مؤكّدان، فإذا أدخلوا «إنَّ» على المبتدأ؛ أُدخلَتْ اللام على الخبر؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إنَّ ربَّكَ لَشديدُ العِقَابِ﴾[6] . وإن أُخِّر الاسم، وحلّ في محلّ الخبر، وفصل بينه وبين «إنّ» الجارُّ والمجرور، أو الظّرفُ؛ أُدْخلت اللاّم على

موطن الشّاهد: «إنَّ».
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» المكسورة الهمزة في أوّل الكلام؛ وحكُم كسر همزتها ـ هنا ـ الوجوب.

(1) س: ٥(المائدة، ن: ١١٥، مد). ﴿قَالَ اللهُ إنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيكُم فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُم فإنّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ العَالَمِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «إنّي».
وجه الاستشهاد: مجيء «إنّ» المكسورة الهمزة بعد القول؛ وحكم كسر همزتها ـ هنا ـ الوجوب.

(2) س: ١٠٣ (العصر: ١ ـ٢، مك).
موطن الشاهد: «إنّ»
وجه الاستشهاد: مجيء «إنّ» المكسورة بعد القسم؛ وحكم كسر همزتها ـ هنا ـ الوجوب.

(3) س: ٢٨ (القصص، ن: ٧٦، مك) ﴿إنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَومِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيهِم وَآتينَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ أُولِي القُوَّةِ..﴾
موطن الشاهد: «ما إنّ».
وجه الاستشهاد: مجيء «إنّ» المكسورة صلة «ما» لما الموصولة.

(4) في (ب) معمولات، وفي (ج) معمول

(5) في (ج) يتعقب

(6) س: ١٣ (الرّعد، ن: ٦، مد).
موطن الشّاهد: «إنّ، لشديد».
وجه الاستشهاد: دخول «إنّ» المكسورة الهمزة على المبتدأ؛ لمجيء اللاّم المزحلقة في خبرها.

الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[1]. وإن فُصِل بين اسم «إنَّ» والخبر بجارٍّ ومجرور، أو بظرف؛ جاز إدخال اللاّم على الفاصل، وعلى الخبر؛ فتقول: إنّ زيداً لَبِكَ لواثق؛ ويجوز إنَّ زيداً بك لواثق؛ ويجوز إن زيداً لبك واثقٌ. فإن تأخّر الجارُّ والمجرور عن الخبر؛ استأثر الخبر باللاّم، ولم يجز إدخاله على الجار والمجرور، فتقول: إن زيداً لواثق بك، ولا يجوز أن تقول: إن زيداً واثق لبك، ولا إنّ زيداً لواثق لبك]][2].

و لاَ تُقَدِّرْ خَبَرَ الْحُرُوفِ	إلاَّ مَعَ المَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَولِهِمْ إنَّ لِزَيْدٍ مَالا	وَ إِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جِمَالا

اعلم أنَّه، لا يجوز تقديم اسم «إنَّ» وأخواتها عليها، ولا تقديم خبرها على اسمها، إلاَّ أن يكون الخبر ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَباً شَيخاً كبيراً﴾[3] و﴿إِنَّ لَدَينَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً﴾[4]؛ لأنّ الظَّرف والجارّ والمجرور، قد اتُّسِعَ فيهما حتى فُصِل بهما[5] بين فعل التَّعجُّب ومنصوبه[6]، فقالوا: ما أحسنَ اليومَ زيداً!، وما أحسنَ في الدَّار عمراً!.

---

(١) س: ٣(آل عمران، ن: ٤٩، مد) وس: ١١ (هود، ن: ١٠٤، ملك) وس: ١٥(الحِجر، ن: ٧٧، مك)، وس: ٢٦ (الشّعراء، ن: ٨، مك).
موطن الشّاهد: «لآية».
وجه الاستشهاد: دخول لام التّأكيد على اسم «إنّ»؛ لتأخّره عنها، ولوجود الفاصل بينهما؛ وهو الجارّ والمجرور.

(٢) جاء المقطع موجزاً من دون تفصيل في (أ).

(٣) س: ١٢: (يوسف، ن: ٧٨، مك). ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا العَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَباً شَيخاً كَبِيراً فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ المُحْسِنِينَ﴾.
موطن الشاهد: «لَهُ أباً».
وجه الاستشهاد: تقدّم خبر إنّ على اسمها، لأنَّ الخبر جاء شبه جملة (جارّاً ومجروراً)؛ وحكم هذا التَّقديم الجواز.

(٤) س: ٧٣ (المزمل: ١٢، مك).
موطن الشاهد: «لدينا أنكالاً».
وجه الاستشهاد: تقدّم خبر «إنّ» على اسمها«أنكالاً»؛ لأنَّ الخبر شبه جملة «لدينا»؛ وحكم هذا التَّقديم الجواز.

(٥) في (أ) بينهما

(٦) في (ب) زيادة «بين» قبل منصوبه.

وَإِنْ تَـزِدْ «مَا» بَعْـدَ هذي الأَحْرُفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجيزَا[1] فَاعْرِف
وَالنَّصْبُ في لَيْتَ لَعَـلَّ[2] أَظْهَـرُ وَفِي كَـأَنَّ فَاسْتَمِعْ مَـا يُـؤْثَـرُ[3]

إذا دخلت «ما» على «إنَّ» وإخواتها؛ جاز لك أن تجعلها زائدة، فلا يتغيَّرُ الحكم بعدها عمّا كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر؛ وجاز أن تجعلها كافَّة[4]، فتصير الأحرف الستَّة بمنزلة «هل» الَّتي لا تغيرّ المبتدأ، أو الخبر. [[إلاَّ أنَّ الاختيار أن تنصب في «كأنَّما، وليتما، ولعلَّما»، وترفع في «إنَّما وأنَّما ـ بكسر الهمزة وفتحها ـ وفي لٰكنَّما»؛ كما قال الله تعالى: ﴿إنّما اللهُ إلٰهٌ وَاحِدٌ﴾[5]، وإنَّما اختير الرَّفعُ في هٰذه الثَّلاثة؛ لأنَّ معنىٰ الابتداء لا يتغيَّر فيها، ويتغير في الثَّلاثة الأول[6]، فيستحيل الكلام في «كأنَّما» إلىٰ التّشبيه[7]، وفي «ليتما» إلى تمنٍّ، وفي «لعلّما» إلى ترجٍّ]][8]، والفرق بين التمنّي والترجّي؛ أنّ التمنّي يكون فيما[9] يقع، وفيما لا يقع؛ والتَّرَجِّي: لا يستعمل إلاّ فيما يقع؛ فلا يجوز أن يقال في[10]:

[الوافر]

أَلاَ لَيْـتَ الشَّبَـابَ يَعُـودُ يَـوْمـاً فَأُخْبِـرَهُ بِمَـا فَعَـلَ المَشِيبُ[11]

---

(١) في (ط) أجيز.
(٢) في بقية النسخ وعلّ.
(٣) في (أ) يذكر.
(٤) في (أ) كلمة وهو تصحيف.
(٥) س: ٤(النّساء، ن: ١٧٠، مد) ﴿. . إنَّمَا اللهُ إلٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يكونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفىٰ بِالله وَكِيلاً﴾.
موطن الشاهد: «إنَّماالله».
وجه الاستشهاد: دخول «ما» علىٰ «إنَّ» كفَّها عن العمل، وارتفع الاسم بعدها علىٰ الابتداء؛ والرَّفع مع «إنَّ» أقوى مع «ما» الدَّاخلة عليها؛ أي: كفُّها أرجح من إعمالها.
(٦) في (ب) الأخر.
(٧) في البقية تشبيه.
(٨) في (أ) جاءت العبارات من غير ترتيب.
(٩) في (ب) زيادة «لا» قبل يقع، وهو وهم.
(١٠) **القائل أبو العتاهية**؛ واسمه اسماعيلُ بن القاسم بن سويد بن كيسان، شاعر مولد، كان متَّصلاً بهارون الرَّشيد، اتُّهِمَ بالزَّندقةِ، وكان يقول شعراً موزوناً، يخرج به عن أعاريض الشعر وأوزان العرب؛ وله أشعار رقيقة في الزُّهد. مات سنة ٢١٣هـ. الشّعر والشّعراء: ٢/٧٩١ ـ ٧٩٥
(١١) تخريج البيت: شرح شواهد الألفية: ٢/٢٢٥، والمغني (٣٧٦/٥٢١)، وديوان أمية بن أبي الصّلت: ٣٢.
المفردات الغريبة: المشيب: الزَّمن الّذي يشيب فيه الإنسان؛ والشَّيب: ابيضاض شعر الرأس.

لعلَّ الشباب يعود. /والله أعلم/[1].

باب كان وأخواتها

وعَكْسُ إِنَّ يَا أُخَيَّ فِي العَمَلْ ... كَانَ وَمَا انفكَّ الْفَتَىٰ وَلَمْ يَزَلْ
وَهٰكَـذا أَصْبَـحَ ثُمَّ أَمْسَـىٰ ... وَظَلَّ ثُمَّ بَـاتَ ثُـمَّ أَضْـحَىٰ
وَصَـارَ ثُـمَّ لَيْـسَ ثُمَّ مَا بَـرِحْ ... وَما فَتِيءَ فَافْقَهْ بَيَانِي المُتَّضِحْ
وَأُخْتُهـا مَـا دَامَ فَـاحْفَظْنَهَا ... وَاحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ[2] عَنْهَا
تَـقُولُ قـد كَانَ الأَمِيرُ رَاكِبَـا ... وَلَمْ يَـزَلْ أَبُـو عَلِـيٍّ غَـائِبَـا
وَ أَصْبَـحَ البَـرْدُ شَدِيداً فَاعْلَمِ ... وَبَـاتَ زَيْـدٌ سَـاهِراً لَمْ يَنَـمِ

اعلم أنَّ **كان وأخواتها**، وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم الملحة، تدخل علىٰ المبتدأ وخبره[3]، فترفع[4] المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويصير خبرها؛ [[كقولك: كان زيدٌ راكباً، وصار الطّين خزَفاً، وجميع هذه الأفعال تتصرَّف، ويعمل ما تصرَّف منها كعملها؛ كقولك: يكون، ويصير، ولن يزال، ولن يبرح، إلاّ «ليس» و«مَادَامَ»؛ فإنّهما لا يتصرَّفان، ولا يكونان إلاّ على لفظ الماضي.

وكلُّ ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ، وقع[5] خبراً لـ«كان وأخواتها» إلاّ أنَّه إن كان ظرفاً؛ كقولك: كان زيد خلفك، انتصب انتصاب الظَّرْف، لا أنَّهُ خبر كان، وإن[6] اجتمع في هذا الباب اسمان؛ معرفة ونكرة، جُعِلت المعرفة اسم كان، والنَّكرة الخبر، فتقول: كان زيدٌ واقفاً، ولا تقول: كان واقف زيداً، وإن اجتمع

معنى البيت: يتمنَّى الشّاعر عودة أيّام شبابه الأُوَل؛ عهد الفتّوة والقّوة؛ ليخبره بما عاناه من ضعف وقِلّة حِيلَة بعد أن تقدّمت سنه وعلا الشيب رأسه.

موطن الشاهد: «ليتَ».

وجه الاستشهاد: استعمال «ليتَ» للتَّمنّي؛ وهو طلب المستحيل.

(١) زيادة في (ب)

(٢) تزيغ: تضل

(٣) في (أ) والخبر

(٤) في (أ) فيرتفع.

(٥) في (ب) جاز أن يقع

(٦) في (ب) فإن

معك معرفتان؛ كنت مُخيَّراً في إقامة أيّهما شئت اسم كان، والأخرى[1] الخبر، فلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً، وكذلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة و«أَنْ» القائمة مع مايليها (من الفعل)[2] مقام المصدر؛ مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَيسَ البرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[3]؛ إذ تقدير الكلام: ليس البرَّ توليتُكُم وجوهَكُم؛ وعلى هذا قُرِىءَ برفع البرِّ، على أنّه اسمها، ونصبه على أن يكون خبرها]][4] .

وَ مَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الأَخْبَارَا مُقدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا
مِثَالُهُ قَدْ كَانَ سَمْحاً وَائِلُ[5] وَوَاقِفاً بِالبَابِ أَضْحَىٰ السَّائِلُ

أمّا تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وكانَ حَقّاً علينا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ﴾[6] .

وأمّا تقديم الخبر على كان وأخواتها؛ فإنّه يجوز إلاّ في الأفعال الخمسة المصدَّرة بـ «ما» /وهي: «مازال ومادام وما انفك وما فتىء ومابرح»/[7] ، فيجوز أن تقول: قائماً كان زيدٌ، وصائماً أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برحَ زيدٌ، ومنع قوم[8] من تقديم خبر ليس عليها، والأشهر جوازه.

وإِنْ تَقُلْ يَاقَوْمُ قَدْ كَان المَطَرْ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَىٰ خَبَرْ
وَهٰكَذا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

---

(١) في (ب و ط) الآخر

(٢) سقطت في (ب)

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٧، مد). ﴿لَيسَ البرَّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ، ولكنَّ البرَّ من آمن بالله...﴾
موطن الشاهد: «البرَّ أَنْ تُوَلُّوا».
وجه الاستشهاد: مجيء كلٍّ من «البرّ» والمصدر المؤوّل من «أن وما بعدها» معرفة؛ وفي هذه الحال، لنا أن نعدَّ أيَّ واحدٍ منهما الاسم والآخر الخبر.

(٤) سقطت في (أ)

(٥) في بقية النسخ وابل.

(٦) س: ٣٠ (الرّوم، ن: ٤٧، مك) ﴿... فَانْتَقَمْنَا مِنَ الّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقّاً علينا نصر المؤمنين.﴾
موطن الشاهد: «حقّاً».
وجه الاستشهاد: تقدّم خبر «كان» على اسمها نصر؛ وحكم هذا التّقديم الجواز.

(٧) زيادة في (أ)

(٨) سقطت في (ب)

اعلم أَنَّ «كانَ» تأتي على أربعة معان:

أحدهـا: أن تكون ناقصةً؛ وهي الّتي تحتاج إلى خبر؛ كقولك: كان زيد قائماً، وتُسمّىٰ المفتقرة والزّمانيّة[1].

والثّانـي: أن تكون تامّةً، وهي الّتي /تأتي/[2] بمعنىٰ: «حدث» (أو «وجد»)[3]؛ ولا تحتاج إلى خبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[4]؛ أي: /و/[5] إن وجد ذو عسرة[6].

والثّالـث: أن تأتي بمعنى «صار»؛ كقوله تعالى: ﴿وكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاثَةً﴾[7].

والرّابـع: أن تأتي زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ في المَهدِ صَبِيّاً﴾[8] [فكان هٰهنا زائدة إذ تقدير الكلام: كيف نُكَلِّم من في المهد صبيّاً؛ وإلاّ فكلُّ إنسان كان في المهد صَبِيّاً. وانتصاب صبيٍّ في الآية على الحال، لا أنّه خبر كان][9].

وَ البَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْـسَ فِي الخَبَـرْ ‏ ‏ ‏ ‏ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَىٰ[10] بِالمُحْتَقَرْ

اعلم أنَّ «ليس» فعل لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثيٌّ ثانيه ياء

---

(١) تُسمَّى مفتقرةً؛ لافتقارها إلى المنصوب، وعدم اكتفائها بمرفوعها؛ وقال بعضهم: لكونها سلبت الدّلالة علىٰ الحدث، وتجرَّدت للدّلالة علىٰ الزّمان. شرح التّصريح: ١/ ١٩٠.

(٢) سقطت في (ب) و(ط).

(٣) سقطت في (أ)

(٤) س: ٢(البقرة، ن: ٢٨٠، مد) ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلىٰ مَيسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيرٌ لَكُم إِنْ كُنْتُم تَعْلَمُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «كان».
وجه الاستشهاد: مجيء «كان» تامّةً؛ لأنّها بمعنىٰ وجد، فاستغنت عن الخبر.

(٥) زيادة في (ط)

(٦) انظر شرح التصريح: ١/ ١٩٠؛ ففيه تفصيل مفيد حول هذه المسألة؛ وحاشية الصّبّان: ١/ ٢٣٥.

(٧) س: ٥٦ (الواقعة: ٧، مك)
موطن الشاهد: «كُنْتُم».
وجه الاستشهاد: مجيء «كان» بمعنىٰ صار؛ وهي ناقصة.

(٨) س: ١٩ (مريم، ن: ٢٩، مك) ﴿فَأَشَارَت إِلَيهِ قَالُوا كَيفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ في المَهْدِ صَبِيّاً﴾.
موطن الشاهد: «كان».
وجه الاستشهاد: مجيء «كان»؛ زائدةً في الآية الكريمة.

(٩) تقديم وتأخير في الألفاظ ما بين (ط) وبقية النسخ.

(١٠) في بقية النسخ الغني

سواها[١]، وقد خُصَّت[٢] بأن تزاد[٣] الباء في خبرها[٤]؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٥]؛ فالجارّ والمجرور خبر ليس؛ وهما في موضع نصب.

وقد تزاد هذه الباء - أيضاً - في /خبر/[٦] كان إذا دخل عليها «ما»؛ كقولك: ما كان زيد بخارج، وإذا عطفت[٧] على خبر «ليس» (المجرور بالباء)[٨]؛ جاز جرّ المعطوف تبعاً للّفظ؛ وجاز نصبه عطفاً[٩] على الموضع. فلك أن تقول: ليس زيد بكاتب ولا شاعر، فتجرّ شاعراً عطفاً على لفظ «كاتب» وتنصب شاعراً عطفاً على موضع «كاتب».

/ قال الرّاجز[١٠]:

---

(١) في (أ) سواه، وهو الأصوب، لأنَّ الضَّمير يعود إلىٰ الفعل

(٢) في (أ) خُصَّ.

(٣) في (ط) زيد

(٤) في (أ) خبره.

(٥) س: ٧(الأعراف، ن: ١٧٢، مك). ﴿... وأَشهدَهُمْ على أَنْفُسِهِم أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا..﴾
موطن الشّاهد: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُم».
وجه الاستشهاد: مجيء خبر ليس مقترناً بالباء؛ وحكم هذا الاقتران الجواز.

(٦) سقطت في (أوط)

(٧) في بقية النسخ عطف

(٨) سقطت في (أ)

(٩) سقطت في (أ)

(١٠) الرّاجز: عبد الله بن الزّبير، أو عقبة بن الحارث؛ وعبد الله بن الزّبير: هو أبو كثير بن الأشيم؛ من أسد بن خُزيمة، شاعر إسلاميّ، من شعراء الدّولة الأمويّة، انقطع إلىٰ مصعب بن الزّبير يمدحه حتّى عمي، ومات في خلافة عبد الملك بن مروان، سنة ٧٥هـ. تجريد الأغاني: ٤/ ١٥٧٢، وطبقات فحول الشعراء: ١/ ١٧٦ و٥٣٩.

[الوافر]

مُعَاوِيَ قَدْ مَلَكْتَ بِنَا فَأَسْجِحْ   فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيـدَا[1] ./[2]

باب ما النَّافية الحجازيّة

/ المشبّهة بليس/ [3]

وَمَا الَّتي تَنْفي كَلَيْسَ النَّاصِبَـهْ   فِي قَوْلِ سُكَّانِ الحِجَازِ قَاطِبَـهْ
فقَولُهُـم : مَـاَ عَامـرٌ مُوَافِقَـا   كَقَولِهم: لَيَسَ سَعيـدٌ صَـادِقَـا

اعلم أنّ «ما» تكَون اسمَاً في خمسة[4] مواضعَ:

أحدها: أن تأتي بمعنى الّذي؛ كقوله تعالى: ﴿مَاعِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِندَ اللهِ بَاق﴾[5] .

---

(١) **تخريج البيت**: سيبويه ١٠/٣٤٠ و٣٥٢ و٣٧٥ و٤٤٨، والشعر والشعراء: ٤٥، والمقتضب: ٢/٣٣٨ و٤/١١٢ و٣٧١؛ وروايته فيه: معاوي إنّنا بشر فأسجح، وأمالي القالي: ١/٣٦، والجمل : ٦٨، وشرح المفصل: ٢/١٠٩، و٤/٩، وسمط اللآلِيء: ١٤٨ و١٤٩. والمغني (٨٦١/٦٢١)، وشرح شواهد المغني: ٢٩٤، وخزانة الأدب: ١/٣٤٣ و٢/١٤٣.
المفردات الغريبة: أسجح: ارفق.
معنى البيت: يخاطب الشّاعرُ معاويةَ بن أبي سفيان بعد أن استلم مقاليد الخلافة أن يرفق بالرَّعيَّة؛ لأن هؤلاء الناس ليسوا جبالاً ولا حديداً؛ إنّما هم بشر من روح ودم.
موطن الشاهد: «ولا الحديدا».
وجه الاستشهاد: عطف «الحديدَ» على موضع خبر ليس المجرور بحرف الجر الزَّائد؛ ويجوز أن يعطف على اللّفظ، فيجر «الحديد»، وروي البيت على الوجهين. انظر المغني: ٦٢١.

(٢) زيادة في (أ)

(٣) زيادة في (ج).

(٤) في (أوب) أربعة بدل خمسة

(٥) س: ١٦ (النّحل، ن: ٩٦، مك) ﴿مَا عِندَكُم يَنْفَدُ وَمَا عِندَ اللهِ بَاق وَلَنَجْزِينَّ الَّذينَ صَبَرُوا أَجْرَهُم بِأَحْسَن مَا كانُوا يَعْمَلُونَ﴾.
موطن الشاهد: «ما ، ما».
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» اسماً بمعنىٰ الّذي في الموضعين؛ وحكم مجيئها بمعنى الذي جائز باتّفاق.

والثَّـــاني: أن تأتي استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾[1]؛ (أَيْ: أيّ شيء تفقدون)[2].

والثَّالـــث: أن تقع تعجُّباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ على النَّار﴾[3].

والرَّابـــع: أن تكون للشَّرط والجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[4].

[والخامس: أن تكون نكرة موصوفة؛ كقولك: مررت بما معجب لك؛ أي: بشيء[5] معجب لك][6].

وتكون حرفاً في أربعة مواضع:

أحدها: إذا جاءت نافية (بمعنى «ليس»)[7]؛ كقوله تعالى: ﴿ومَا يَعْلَمُ تَأوِيلَهُ إلاَّ اللهُ﴾[8].

والثَّاني: أن تكون زائدةً وتقع كثيراً بين الجارِّ والمجرور؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[9].

---

(١) س: ١٢(يوسف، ن: ٧١، مك) ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيهِم مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾.
موطن الشاهد: «ماذا»!.
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» اسم استفهام في الآية الكريمة؛ ومجيئها اسم استفهام كثير شائع.

(٢) سقطت في (ب)

(٣) س: ٢(البقرة، ن: ١٧٥، مد) ﴿أُولٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَىٰ النَّارِ﴾.
موطن الشاهد: «مَا أَصْبَرَهُم»!.
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نكرة تامَّة بمعنى التَّعجُّب؛ ومجيئها نكرة تامَّة كثير شائع.

(٤) س: ٢(البقرة ن: ١٩٧، مد) «الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الحَجَّ فَلاَ رَفَث وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ وَتَزَوَّدُوا..»
موطن الشَّاهد: «ما تفعلوا... يَعْلَمْهُ».
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» اسم شرط جازم؛ حيث جزم تفعلوا، ويعلمه.

(٥) في (ط) شيء

(٦) سقطت في (أوب)

(٧) سقطت في (أ)

(٨) س: ٣(آل عمران، ن: ٧، مد) ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمنّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يذَّكَّرُ إلاّ أُولُو الألْبَابِ﴾.
موطن الشاهد: «مايعلمُ».
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» حرفاً يفيد النّفي، لا محلَّ له من الإعراب؛ ومجيء «ما» حرفاً يفيد النَّفي فقط كثيرٌ شائع.

(٩) س: ٣(آل عمران، ن: ١٥٩، مد) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَو كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ القَلْبِ لاَنْفَضُّوا مِنْ حَولِكَ..﴾

والثّالث: أن تأتي كافَّة، وهي الّتي تدخل على «رُبَّ» فتكفّها عن طلب الاسم، وتقع[1] بعدها الأفعال؛ كما قال تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الّذينَ كَفَرُوا﴾[2].

و[3] تدخل على «إنّ» وأخواتها؛ فتكفّها عن (نصب المبتدأ)[4]؛ كما قال تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ واحِدٌ﴾[5].

والرّابع: أن تكون مُسلّطة؛ وهي الّتي تدخل على «حيث» و«إذ» فيجازىٰ بهما لأجلها؛ ولولاها لم تكونا[6] من أدوات الشّرط والجزاء. وقد اخْتُلِفَ في «ما» الّتي تكون مع الفعل (الّذي بعدها بمعنى المصدر)[7]؛ كقولهم: أعجبني ما صنعت؛ فقيل فيها: هي اسم؛ وقيل حرف؛ وللعرب في «ما» النافية لغتان: حجازيّة[8]، وتميميّة[9]، فأمّا[10] بنو تميم فإنّهم[11] يجعلونها[12] بمنزلة «هل» التي لاتغيّر إعراب المبتدأ والخبر، إذا دخلت عليه؛ فقالوا: ما زيدٌ قائمٌ؛ كما قالوا: هل زيدٌ

موطن الشّاهد: «فبما رحمة».

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدةً بين الجارّ والمجرور؛ إذْ أصل الكلام: فبرحمةٍ من الله لِنْتَ لَهُمْ؛ ومجيئها زائدة ـ هنا ـ جائز اتّفاقاً؛ لأنَّ القرآن الكريم، لا شذوذَ فيه.

(١) في (أوج) وتوقع، وفي (ط) وترفع.

(٢) س: ١٥ (الحِجر، ن: ٢، مك). ﴿رُبَمَا يودُّ الّذينَ كَفَرُوا لَو كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «ربما».
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» كافّة لـ «رُبَّ» عن العمل في الاسم؛ حيث تلاها الفعل كما هو معلوم.

(٣) في (أوج) أو

(٤) في (أ) عن العمل.

(٥) س: ١٨(الكهف، ن: ١١٠،مك) ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُم يُوحَىٰ إليَّ أَنَّما إِلَٰهُكُم إِلَٰهٌ وَاحِدٌ..»
موطن الشاهد: «أنّما».
وجه الاستشهاد: دخول «ما» الكافّة علىٰ «أنّ» وكفّها عن العمل في الجملة الاسميّة.

(٦) في بقية النسخ يكونا.

(٧) في (أ) بتأويل المصدر

(٨) حجازية: أي الّتي ينطق بها أهل الحجاز؛ و«ما» الحجازيّة: هي «ما» النّافية الدّاخلة على الجملة الاسمية، وأعملها الحجازيّون والتّهاميّون والنّجديّون عمل ليس بشروط معروفة. المغني: ٣٩٩.

(٩) تميميّة: نسبة إلىٰ بني تميم؛ حيث أهملوا «ما» النّافية عند دخولها على الجملة الاسميّة؛ وهي عندهم حرف يفيد النّفي، ولا يغيّر شيئاً في الجملة الاسميّة. المصدر نفسه.

(١٠) في (أ) فبنوا تميم

(١١) سقطت في (أ)

(١٢) في (أ) جعلوها.

قائمٌ. وأمّا أهل الحجاز، فأجروها مجرى «ليس» في شيئين، .وأخرجوها عن حكمها، في ثلاثة أشياء. (فأما الشيئان اللّذان أجروها فيهما مجرى «ليس»)[1]؛ فإنَّهُم نصبوا بها الخبر، وأدخلوا على خبرها الباء؛ كما جاء في القرآن المنزّل على لغة أهل الحجاز:﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾[2] . و﴿مَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيد﴾[3] . وأما الأشياء الثّلاثة الّتي أخرجوها فيها، عن حكم «ليس» فرفعوا فيها[4] الخبر، فهي إذا تقدّم الخبر على الاسم؛ كقولك: ما قائمٌ زيدٌ، (وإذا فصلت)[5] بـ «إلاّ» بين الاسم والخبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالبَصَرِ﴾[6] . وإذا وقعت «إنْ» المكسورة الهمزة المخفّفة النّون بعدها؛ كقول الشّاعر[7] :

[الوافر]

وَمَـا إِنْ طِبُّنَـا جُبْنٌ وَلَكِـنْ ... مَنَايَانَــا وَدَوْلَــةُ آخرينـا[8]

---

(١) في (أ) قريب من هذا

(٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣١، مك) ﴿. . وَقُلْنَ حَاشَا للهِ مَا هٰذا بَشَراً إنْ هٰذَا إلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.
موطن الشّاهد: «ما هٰذا بشراً».
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» النّافية عاملة عمل ليس، و«هٰذا»: اسمها، و«بشراً»: خبرها.

(٣) س: ١١ (هود، ن: ٨٣، مك) ﴿مُسَوَّمَةً عند ربِّك ومَا هِيَ من الظَّالِمِينَ بِبَعِيد﴾.
موطن الشاهد: «ماهيَ. . . . ببعيد»
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» عاملةً عمل ليس، ودخلت الباء على خبرها؛ لتأكيد النّفي.

(٤) الأصح رفعوا بها.

(٥) سقطت في (أ)

(٦) س: ٥٤ (القمر: ٥٠، مك)
موطن الشاهد: «مَا أَمْرُنَا إلاّ وَاحِدَةٌ».
وجه الاستشهاد: أُبطِلَ عملُ «ما» الحجازيّة؛ لوجود الفاصل «إلاّ» بين الاسم والخبر.

(٧) في بقية النُّسخ فَرْوَةُ بنُ مُسَيْك. ونسب البيت أيضاً إلى الكميت؛ وفروة بن مسيك هو: فروة بن مُسيك «أو مُسَيكَة» ابن الحارث بن سلمة الغطفانيّ؛ أحد الصّحابة الولاة، ومن الذين قاتلوا المرتدّينَ؛ روى أحاديث عن النّبيّ ـ ﷺ ـ وله أشعار. مات نحو ٣٠هـ.
طبقات ابن سعد: ١/ ٦٣، ورغبة الآمل: ٤/ ١٠، والأعلام: ٥/ ١٤٣.

(٨) تخريج البيت: سيبويه: ١/ ٤٧٥ و٢/ ٣٠٥، وشرح المفصل: ٥/ ١٢٠ و٨/ ١١٣ و١٢٩، والمقتضب: ١/ ٥١ و٢/ ٣٦٤؛ روايته: فما، والخصائص: ٣/ ١٠٨، والمنصف: ٣/ ١٢٨، والمحتسب: ١/ ٩٢، والخزانة: ٢/ ١٢١، والمغني: (٢٣/ ٣٨)، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٣، والدّرر اللّوامع: ١/ ٩٤، وشرح أبيات المغني (تحق. رباح والدّقاق): ١/ ٢.
المفردات: الطبُّ: العادة، وقيل: العلّة والسّبب. الجُبن: ضدّ الشّجاعة. المنايا: (جمع منيّة): الموت .

باب النّداء

وَنَـادِ مَـنْ تَدْعُـو بِيَـاءٍ أَوْ أَيَـا[١]　　أَو هَمْـزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَـا

النّداء: أحد معاني الكلام؛ وهو يتألّفُ[٢] من حرف واسم، وليس من[٣] أنواع الكلام، ما يتألّف[٤] من حرف واسم سواه. والعلّة فيه: أَنَّ حَرف النّداء، ناب عن الفعل، [فتنزّلَ[٥] منزلة الكلام المتألّف[٦] من اسم وفعل][٧].

وحروف النّداء خمسة: «يا، وأيا، وهيا، والهمزة، وأي». و«**يا**» أمُّ الباب، واختصّت بأن نودي[٨] بها القريب والبعيد، واستُعمِلَت في الاستغاثة دون أخواتها[٩]، و«**أيا، وهيا**»؛ وُضِعتا لمناداة البعيد، و«**الهمزة**»؛ لمناداة القريب. و«**أي**»؛ لمناداة المتوسّط. / فاعلم ذلك/[١٠].

وانْصِبْ وَنَوِّنْ إِنْ تُنَادِ[١١] النَّكِرَهْ　　كَقَـوْلِهِـمْ يَـا نَهِماً دَعِ الشَّـرَهْ

إذا ناديت الاسم النّكرة المبهم؛ وجب نصبه تشبيهاً لَه بالمفعول به، وذلك مثل أن ينادي الرّجل جماعة[١٢] من الرّكبان، فيقول: ياراكباً قف لي، أو ملاّحاً من عدّة ملاّحين، فيقول: يا ملاّحاً احملني؛ وهو لا يريد راكباً بعينه ولا ملاّحاً دونَ غيره، فإن قصد ملاّحاً بعينه، دخل في حكم المعرفة، ووجب ضمُّ آخره في

معنى البيت: لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنّما كان ما جرى به القدر من حضور المنيّة، وانتقال الغلبة والحال عنّا إلىٰ غيرنا.

موطن الشاهد: «ما إنْ».

وجه الاستشهاد: دخول «إن» على «ما» الحجازيّة، أبطل عملها في الجملة الاسميّة.

(١) في بقية النسخ بأيا.
(٢) في بقية النسخ يأتلف.
(٣) في (أ) في.
(٤) في بقية النسخ يأتلف.
(٥) في (ج) فيتنزّل.
(٦) في بقية النسخ المؤتلف
(٧) سقطت في (أ)
(٨) في (أ) ينادىٰ
(٩) في(أ) غيرها
(١٠) زيادة في (أ)
(١١) في (ط) «تنا» سقطت الدّال، وفي بقية النسخ تنادي
(١٢) في (أ) أحد جماعة الرّكبان

النِّداء، فتقول: يا ملّاحُ احملني؛ كما قال الأعشى[1] :

[البسيط]

قَالَـتْ هُرَيْـرَةُ لمَّـا جِئْـتُ زَائِرَهَـا   وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ[2]

لأنَّ هريرة أرادته بعينه حين نادته. وحكم الاسم المطوَّل كاسم النَّكرة المبهم، فتقول: يا حسناً وجهُهُ أَقْبِل، كما تقول: يا راكباً هَلُمَّ.

وإنْ يَكُـنْ مَعْرِفَـةً مُشْتَهِـرَهْ   فَـلاَ تُنَوِّنْـهُ وَضُـمَّ آخِـرَهْ
تَقُولُ: يَا سَعْـدُ وَيَا[3] سَعِيدُ   وَمِثْلُـهُ يَـا أَيُّهَـا الْعَمِيـدُ

إذا ناديت **الاسم المفرد المعرفة**[4] ، بنيته على الضَّمِّ؛ لأنَّه قام مقام الكنايات؛ [لأنَّ قولك: يازيد، بمنزلة قولك: أُناديك، أو: يا أنت؛ فلهٰذا، بني على الضَّمِّ، كما تُبنىٰ الكنايات][5] ، وهو على هذا التَّحقيق، في موضع نصب، فإن وصفته بصفةٍ مضافة، نصبت الصِّفَة؛ كقولك: يا زيد ذا المال، وإن وصفته بصفةٍ مفردة، أو عطفت عليه باسم معرَّف بالألف واللَّام؛ جاز /لك/[6] في الصِّفة، والعطف: الرَّفع لاتّباع اللَّفظ، والنَّصب لاتّباع الموضع؛ وقد قُرِىءَ: ﴿يَا جِبَـالُ أَوِّبِـي مَعَـهُ والطَّيـرُ﴾[7] ، بـرفـع الطَّيـر ونصبـه،

---

(١) **الأعشى**: هو أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل، من شعراء الطَّبقة الأولى في الجاهليَّة، وأحد أصحاب المعلّقات، لقب بـ «صنَّاجة العرب»، أدرك الاسلام ولم يسلم؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٧هـ. الأغاني: ٩/١٠٨، والقيسي، العمدة في غريب القرآن؛ تحق. يوسف المرعشلي (ط:٢. بيروت مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٤م):١/ ٧٠. ومعاهد التنصيص:١/ ١٩٦.

(٢) **تخريج البيت**: خزانة الأدب: ٤/ ٥٤٥، والجمل (تحق. علي توفيق الحمد): ١٥٣، والمحتسب: ٢/ ٢١٣، وديوان الأعشىٰ (بيروت: دار صادر، ١٩٦٠م)، : ١٤٦.
المفردات: ويلي: (ويل): كلمة تستعمل في الدُّعاء بالهلاك؛ و«ويل»: وادٍ في جهنَّم.
معنى البيت: قالت هريرة ـ لما جاءها الأعشى زائراً ـ: ويلي عليك لفقرك، وويلي منك؛ لأنني لا أستفيد منك شيئاً.
موطن الشاهد: «يا رجلُ».
وجه الاستشهاد: لمَّا جاء المنادىٰ «رجل» محدَّداً، عُومِلَ معاملة المفرد العلم، وبني على الضَّمِّ في محلّ نصب على النّداء؛ وهذا ما يسمى النَّكرة المقصودة

(٣) في بقية النسخ «أيا»

(٤) سقطت في (ب) و(ج).

(٥) سقطت في (أ)

(٦) سقطت في بقية النسخ

(٧) س: ٣٤ (سبأ، ن: ١٠، مك). ﴿وَلَقَدْ آتينَا دَاودَ مِنَّا فَضْلاً يا جِبَالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيرَ وَألَنَّا لَهُ

ولذلك[١] يقال: يا زيدُ الظّريفُ [٢]، (والظّريفَ)[٣]، بالرّفع والنّصب. فأمّا المعرَّف بالألف واللّام، فلا ينادىٰ معه إلّا اسم الله تعالى، و«الّذي والّتي»؛ لملازمة الألف واللّام في[٤] هذه الأسماء، حتّى كأنّها من نفس الكلمة. ولك، إذا ناديت اسم الله ـ تعالى ـ وجهان؛ أن تقول: يا الله بوصل الهمزة، ويا ألله بقطع الهمزة، ثم إنّ العرب، استغنت في مناداة[٥] هذا الاسم؛ فحذفت منه حرف النّداء، وألحقت به الميم المشدّدة، فقالوا: اللّهمّ اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللّهمَّ[٦] اغفر لي؛ لئلاّ يجمع[٧] بين العِوض والمعوَّض منه، إلّا أن يضطرّ شاعر إليه؛ كقول الرّاجز[٨]:

[مشطور الرَّجز]

إِنِّـــي إِذَا مَـا حَــدَثٌ أَلَمَّــا أَقُــولُ: يَـا اللَّهُــمَّ يَا اللَّهُمَّا[٩].

الحَدِيدَ».

أوجه القراءات: قرأ بالرَّفع ـ أي برفع «الطّير»ابن أبي اسحق، ونصر بن عاصم، وابن هرمز، ومسلمة بن عبد الملك، ووردت عن عاصم وأبي عمرو، وقرأ الباقون بنصب «الطّير» انظر القرطبيّ: ١٤/٢٦٦، والنّشر: ٢/٣٣٥.

موطن الشاهد: «والطَّيرُ».

وجه الاستشهاد: عطف «الطَّيرُ»على المنادىٰ النّكرة المقصودة «جبالُ» المبنيّة على الضمّ في محلّ نصب على النداء؛ فجاز في المعطوف «الطَّير» أن يأتي مرفوعاً تبعاً للَّفظ؛ وهي قراءة ابن أبي اسحق ونصر وغيرهما المشار إليها؛ وجاز أن يأتي منصوباً تبعاً لموضع المنادىٰ على القراءة الثّانية؛ وكلا الوجهين جائز. انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠٣، والتّبيان في إعراب القرآن: ٢/١٩٥.

(١) في بقية النسخ وكذلك.
(٢) سقطت في بقية النسخ.
(٣) في (ج و د) الطريق.
(٤) في (ط) و.
(٥) في (أ) نداء.
(٦) سقطت همزتها في (ج).
(٧) في بقية النسخ تجمع.
(٨) الرَّاجز: ينسب البيت إلىٰ أميّة بن أبي الصَّلت ـ وقد مرت ترجمته ـ وإلى أبي خراش الهذلي؛ وأبو خراش الهذلي هو: خويلد بن مُرَّة بن عمر بن تميم من هذيل، أحد حكماء العرب وشعرائهم وفرسانهم، أدرك الاسلام، وأسلم يوم حنين. مات في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

انظر الشعر والشعراء: ٢/٢٦٣، والإصابة: ٢/١٥٢

(٩) تخريج البيت: نوادر أبي زيد: ١٦٥، والمقتضب: ٤/٢٤٢؛ ورواية الشطر الثاني عنده «دعوت

والأصل في ذلك، ياالله أمّ؛ اقصد الرّحمة[١] . فإن أردت مناداة المعرّف بالألف واللّام ما عدا اسم الله تعالى والّذي والّتي؛ أوقعت /حرف/[٢] النّداء على «أيُّهَا» في المذكّر، و«أيّتُهَا» في المؤنّث، ثم أتيت بالاسم المعرفة المقصود بالنّداء، ورفعته على أنّه صفة أيّ، وأيّة؛ كما قال تعالى: في المذكّر ﴿يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ﴾[٣] ، وفي المؤنّث: ﴿يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ﴾[٤] ، فحرف النّداء /إذاً/[٥] ، داخل على «أيّ»؛ ولهذا ضمّ كما يُضمّ[٦] (يا زيدُ)؛ لوقوعه موقعه، و«ها» الّتي تليه هي صلته[٧] ؛ ومعناها: التّنبيه، فإن وصفت هذا

يا أللهمّ يا أللهمّا»، والمحتسب: ٢/٢٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٠٣، والإنصاف: ١/٣٤١، وشرح المفصل: ٢/١٦، وخزانة الأدب: ١/٣٥٨، وأوضح المسالك: (٤٣٩)، وشرح شواهد الألفيّة: ٤/٢١٦. والتّصريح على التوضيح: ٢/١٧٢، و٢/١٧، وهمع الهوامع: ١/١٦٨، والدُّرر اللّوامع: ١/١٥٥، وشرح الأشموني: ٣/١٤٦، وابن عقيل (ط. دار الفكر) (٣١٠/٣/٢٤٢)، واللّسان: مادة (أله)، والمخصص: ١/١٣٧، وأسرار العربية: ٢٣٢، والمقتضب: ٤/٢٤٢ ورصف المباني: ٣٠٦.

المفردات الغريبة: حَدَث: ما يحدث من مصائب الدّنيا ونوازل الدّهر. ألمّا: نزل، وألمّ في قول الشاعر؛ معناها: وأي عبد لك لا ألمّا، من قولهم: ألمّ فلان بالذنب؛ أي: فعله أو قاربه.

معنى البيت: يبيّن الشاعر أنّه كلّما نزلت به مصيبة أو حادثة من حوادث الدهر؛ الّتي يكرهها الانسان، لجأ إلىٰ الله تعالى مبتهلاً متضرّعاً؛ ليكشف عنه مانزل به.

موطن الشاهد: «يا اللهمّ يا اللهمّ».

وجه الاستشهاد: جمع الشّاعر بين حرف النّداء؛ والميم المشدّدة الّتي يُؤتىٰ بها للتّعويض عن حرف النّداء؛ وهذا شاذّ؛ لأنّه جمع بين العوَض والمعوَّض عنه؛ وذهب الكوفيّون إلىٰ أنّ الميم بعض جملة محذوفة وليست بعوض، والتّقدير عندهم: ياالله أُمّنا بخير؛ولهذا أجازوا الجمع بينهما بالاختيار.

انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٤١ ـ ٣٤٥.

(١) في (ط) بالرّحمة.

(٢) سقطت في (ط).

(٣) س: ٨٢ (الانفطار: ٦ ،مك).

موطن الشاهد: «يا أيها الإنسانُ».

وجه الاستشهاد: أوقع حرف النّداء على «أيها»؛ لأنّ الإنسان معرَّف بـ «أل»

(٤) س: ٨٩ (الفجر: ٢٧،مك)

موطن الشاهد: «يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ».

وجه الاستشهاد: أوقع حرف النّداء على «أيتها»؛ لأن النفس مؤنّثة ومعرَّفة بـ «ال».

(٥) سقطت في (ط).

(٦) في بقية النسخ ضُمَّ.

(٧) في (أ) صلة.

الاسم، رفعته فقلت: يا أيُّها الرّجُلُ الظَّرِيفُ، وأَيُّها الشَّيخُ أبو عليّ.

وأجاز بعضهم[1] أن تنصب الصّفة المضافة[2]؛ مثل: /يا أيُّهَا الرَّجُلُ الحسنَ الوجْهِ/[3].

وتَنْصِبُ المُضَافَ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِم: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

إذا ناديت المضاف إلىٰ ظاهرٍ، نصبته بغير تنوين؛ لأجل الإضافة؛ كقولهم: يا غلامَ زيد، ويا صاحبَ الدَّار؛ وصِفَتُهُ ـ أيضاً ـ تكون منصوبةً تبعاً له؛ لأنّ لفظه وموضعه النَّصب، فتقول: يا غلامَ زيدٍ الظَّريفَ، وَيَا صاحبَ الدّار العالمَ.

وجَـائِـزٌ عِنْـدَ ذَوي الأَفْهَـام قَوْلُكَ: يَـا غُـلَامِ يَا غُـلَامِـي
وَجَـوَّزُوا فَتْحَـةَ هَٰـذِي اليَـاءِ وَالـوَقْـفَ بَـعْـدَ فَتْحِهَـا بِالهَاءِ
والهَاءُ فِي الوَقْفِ على غُلاَمِيَهْ كالهَاءِ في الوَقْفِ على سُلْطَانِيَهْ
وَقَـالَ قَـوْمٌ فِـيـهِ يَـا غُلَامَـا كَمَا تَلَوا يَا حَسْـرَتَـا عَلَـىٰ مَـا

إذا ناديت مضافاً إلى نفسك؛ كقولك: يا غلامِ، جاز لك فيه أربعة أوجه:
أحدها؛ وهو أجودها: أن تحذف الياء، وتكتفي بالكسرة؛ كما قرىء: ﴿يا عِبَادِ فاتّقونِ﴾[4].
/**والوجه**/[5] **الثَّاني**: أن تثبت الياء ساكنةً؛ كما قرىء: ﴿يَا عِبَادِي لَاخَوْفٌ عَلَيكُمْ﴾[6].

---

(١) في هذه الحال التي نسمّيها الشبيه بالمضاف؛ لأنَّ الإضافة فيها غير محضة؛ ولذا اقترن كلّ من المضاف والمضاف إليه بـ«ال» فيجوز في هذه الحال أن نرفع «الحَسنَ» وأن ننصبه؛ وكلا الوجهين جائز. انظر التَّصريح على التّوضيح: ٢/١٧٦.

(٢) في (ج) زيادة واو قبل المضافة، ولا لزوم لها.

(٣) زيادة في (أ).

(٤) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ١٦، مك) ﴿..ذٰلِكَ يُخَوِّفُ اللهُ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾.
أوجه القراءات: قرأ الجمهور «ياعبادِ فاتقون» من دون ياء، وأثبت رويس الياء في «عبادي» انظر النَّشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٦٤.
موطن الشاهد: «ياعبادِ».
وجه الاستشهاد: جاءت «عبادِ» منادىٰ مضافاً إلىٰ ياء المتكلِّم المحذوفة تخفيفاً، والكسرة دليل عليها.

(٥) سقطت في (ط)

(٦) س: ٤٣ (الزُّخرف، ن: ٦٨،مك) ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوفٌ عَلَيكُم اليومَ وَلَا أَنْتُم تَحْزَنُونَ﴾.
أوجه القراءات: قرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم: يا عبادي بإثبات الياء

والوجه[1] الثَّالث: أن تثبت الياء مفتوحة، كما قرىء: ﴿ياعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[2]
/ والوجه[3] الرَّابع: أن تبدل من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً، فتقول: يا غلاما؛ كما قرىء:

﴿يَاحَسْرَتَا عَلَى مَافَرَّطْتُ في جَنْبِ الله﴾[4]، والأصل: ياحسرتي؛ وَمِثْلُهُ: ﴿يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ﴾[5]؛ وعليه قول الشَّاعر[6]:

[الكامل]

وإسكانها؛ غير عاصم في رواية أبي بكر؛ فإنَّه فتحها (يا عباديَ). وقرأ حفص وابن كثير وحمزة والكسائي: يا عبادِ بغير ياء في الوصل والوقف.
كتاب السبعة في القراءات: ٥٨٨.
موطن الشاهد: «يا عبادي».
وجه الاستشهاد: جاءت «عبادي» منادىٰ مضافاً إلىٰ ياء المتكلِّم الثَّابتة السّاكنة.

(١) سقطت في (ط)

(٢) س: ٣٩ (الزُّمر، ن: ١٠، مك) ﴿قُلْ يا عِبَادِيَ الَّذين آمَنُوا اتَّقُوا ربَّكُم لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا في هٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وأَرْضُ الله وَاسِعَة إنَّما يُوَفَّىٰ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيرِ حِسَابٍ﴾.
أوجه القراءات: المشهور عن القرَّاء أنَّ «عبادِ» بغير ياء في الوَقف والوصل على لفظ الأصل، وحذف الياء من النّداء كثير، كما يُحذف التّنوين منه. وروىٰ الأعمش عن أبي بكر، أنَّه فتح الياء في قوله تعالىٰ: «يا عباديَ» في الوصل، وحذف الياء اتباعاً للخطّ؛ والمشهور عن أبي بكر الحذف في الحالين. الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، للقيسي (ط. بيروت): ٢٣٨/٢، والحجّة في القراءات السبع، للفارسي: ٢٨٣.
موطن الشاهد: «يا عباديَ».
وجه الاستشهاد: أتت «عباديَ» منادىٰ مضافاً إلىٰ ياء المتكلِّم الثَّابتة المفتوحة.

(٣) سقطت في (ط).

(٤) س: ٣٩ (الزُّمَر، ن: ٥٦، مك) ﴿أَنْ تَقُولَ نفس يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾
موطن الشاهد: «يَا حَسْرَتَا»
وجه الاستشهاد: أصلها يا حَسْرَتِي، قُلِبت الكسرةُ فتحةً، وقُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها؛ لأنَّ الألف أَخفُّ من الياء. التَّصريح: ١٧٧/٢.

(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٤، مك) ﴿وَتَولّىٰ عَنْهُم وَقَالَ يَا أَسَفَىٰ عَلَى يُوسُفَ وَابيضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾
موطن الشاهد: «يَا أَسَفَا»
وجه الاستشهاد: قُلِبَت الكسرة فتحةً فِي «يَا أَسَفِي»، وقُلِبَت الياء ألفاً لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها كسابقتها، فصارت «يا أَسَفَا» كما في الآية السّابقة.

(٦) الشّاعر: تُنسب هذه الأبيات إلىٰ الرَّاعي النُّمَيْرِيّ، وليست في ديوانه.

وحَـديثُـهَـا كَـالـرَّعْـدِ يَسْـمَـعُـهُ   رَاعِـــي سِنِيـنَ تَتَابَعَـتْ جَـدْبَـا[1]
أَنْـخَـتْ بِكَلْكَـلِهَـا فَمَـا تَرَكَـتْ   ضَـرْعَـاً لِمُحْـتَـلِـبٍ وَ لاَ أَبَّـا
حَشَّتْ[2] نَبَـاتَ الأَرْضِ أَجْمَعَـهُ   بِضَرِيبِـهَـا[3] ، وَأَبَـادَتِ العُشْبَـا
فَأَصَاخَ[4] يَرْجُو[5] أَنْ يَكُونَ حَياً   وَيَقُولُ[6] مِـنْ فَـرَحٍ هَـيَـا رَبَّـا

أرادَ: هيا ربِّي، فأبدل من الياء ألفاً؛ فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك، فمن قال / يا/[7] غلامِ، بحذف الياء، سكَّن الميم عند الوقف. ومن قال: ياغلامي، بتسكين الياء ـ سكَّنها أيضاً. ومن قال: ياغلاميَ ـ بفتح الياء ـ كان مُخيَّراً عند الوقف، بين أن يُسكِّن الياء، فيقول: ياغلامي؛ كما تقول: رأيت القاضي، فتسكِّن الياء، إذا وقفت، وتفتحها متى وصلت، وبين أن تزيد عليها هاء ساكنة، حفظاً لبيان فتحة الياء؛ فتقول: ياغُلاَمِيَهْ؛ وتُسمَّى هذه الهاء: **هاء البيان**؛ وهي الهاء الدَّاخلة في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[8] ،

---

(١) **تخريج الأبيات**: أمالي القالي: ١/٨٣، والخصائص: ١/٢٩، و٢١٩، ومغني اللَّبيب (٢٩/١٧) ، وشرح شواهد المغني: ١/٦٣، والبيان والتَّبيين: ١/٢٨٣، وسمط اللآلي: ١/٢٧٥.
(٢) في بقية النسخ حبست
(٣) في (أ) بضريبها وفي (ب و ج) بضرعها
(٤) في (ب) وأصاخ، وفي (ج) ياصاح.
(٥) في (أ) أرجو.
(٦) في (أ) أقول.
المفردات الغريبة: الرَّعد: معروف، وفي رواية: القطر؛ أي قطر المطر. التتابع: ركوب الأمر والتَّهافت والإسراع في الشّرّ واللّجاجة. الحيا: الخصب والمطر؛ والخصب خلاف الجدب؛ ولذا سُمّي المطر حَياً؛ لأنّه يحيي العباد والبلاد.
معنىٰ الشاهد: لقد أصغىٰ ذلك المشتاق إلىٰ المطر، إلىٰ صوت الرَّعد تمنّياً أن يكون متلوّاً بالمطر الَّذي يحيي الأرض، وينبت الزَّرع، وراح في فرحته يقول: ياربّاه ياربّاه.
موطن الشَّاهد: «هيا ربَّا»
وجه الاستشهاد: الأصل فيها: هيا ربِّي؛ قلبت الكسرة فتحةً، وتحوَّلت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ وفي البيت شاهد آخر على قلب الهمزة في «أيا» هاء.
(٧) سقطت في (ط)
(٨) س: ٦٩ (الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩ ،مك)
موطن الشَّاهد: «ماليهْ ـ سلطانيهْ»
وجه الاستشهاد: تحرّكت «الياء» في ماليه، وسلطانيه؛ فجُلبت هَاء البيان أو السَّكت

﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[1]. وَأمَّا من قال: يَا غُلاَمَا، فله أن يقف بالألف كالوصل[2]، وله أن يزيد على الألف هَاءً، فيقول: يَاغُلاَمَاه.

وإن ناديت ابن عمّ، أو ابن أمّ؛ جاز في كلٍّ منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز فيهما وجه آخر خامس، وهو أن تبنيهما على الفتح، فتقول: يابن عمَّ، ويا بن أمَّ؛ كما قُرىء: ﴿يَابْنَ أُمَّ لَاتَأْخُذ بِلِحْيَتِي﴾[3].

[فإن ناديتَ مُضَافاً إلى اسم مضاف إليك، نصبت المضافَ، وأبقيت الياء، على حكمها][4]؛ كقولك: ياغُلَامَ أَخِي؛ نصبت الأول في النّداء؛ لأنّه مضاف، ولم يجز في ياء المتكلّم إلاّ إثباتها ساكنةً، أو متحرّكةً؛ لأنَّ المضاف إليك غير منادى، فجرى قولك: ياغلام أخي مُجرى ياغلامي، في جواز إثبات الياء ساكنةً، أو متحرّكةً.

وحَذْفُ «يا» يَجُوزُ فِي النِّـدَاءِ ... كَقَوْلِهِم: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي
وَإِنْ تَقُـلْ يَـا هٰـذِهِ أو يَـاذَا ... فَحَـذْفُ «يَـا» مُمْتَنِعٌ يَا هٰذَا

اعلم أنّه يجوز حذف حرف النِّدَاء من كلِّ مُنَاداةٍ، إلاّ من نوعين:

أحدهما: أسماء الاشارة؛ مثل: هذا، وذاك.

والثّاني: النّكرة المبهمة، لأنَّ هٰذين النَّوعين، يقعان وصفاً لـ «أيّ» في نحو قولك: يا أيُّهذا، ويا أيُّها الرَّجل.

فأمَّا ما سوى هٰذين النَّوعين، فيجوز حذف حرف النِّدَاء منه؛ كما قال تعالى

حفظاً لبيان حركة الياء؛ وحركة الهاء السّكون دائماً.

(1) س: 101 (القارعة: 10، مك)
موطن الشّاهد: «مَاهِيَهْ»
وجه الاستشهاد: مجيء هاء البيان أو السّكت، لبيان حركة الياء؛ كما في الآية السّابقة.

(2) سقطت في (أ)

(3) س: 20(طه، ن: 94، مك) ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي..﴾
أوجه القراءات: قرأ ابن عامر و أبو بكر وحمزة والكسائيّ وخلف بكسر الميم في «أمِّ» وقرأ غيرهم بفتح الميم. انظر الاتحاف: 307، وابن مجاهد. كتاب السبعة في القراءات؛ تحق شوقي ضيف (ط. دار المعارف): 423.
موطن الشاهد: «يا ابنَ أمَّ»
وجه الاستشهاد: بُني «ابن أمَّ» على الفتح في الآية الكريمة، على قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمر، وحفص عن عاصم؛ وحكم هذا البناء على الفتح الجواز.

(4) في (أ) اختلاف في الألفاظ والعبارات.

في المعرفة المفرد: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذا﴾[1] ؛ أي: يايوسف؛ وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾[2] ؛ /أي: يَا رَبَّنَا. فاعلم ذلك/[3] .

باب التّرخيم

وَإِنْ تَشَا التَّرْخِيمَ في حَالِ النِّدَا فَاخْصُصْ بِهِ المَعْرِفَةَ المُنْفَرِدَا

التَّرخيمُ: حذفٌ[4] يلحق آخر[5] الاسم /المفرد المَعرفة/[6] ؛ فكأنَّه ليّن الاسم[7] ولهذا، وصف به الصّوت اللّين[8] ، فقيل: صوت رخيم، ولايستعمل إلاّ في النّداء، إلاَ أن يضطرَّ شاعر إليه، كما قال الشّاعر امرؤ القيس[9] :

[الطَّويل]

لَنِعْـمَ الفَتَى تَعشُـو إِلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ طَرِيفُ بنُ مَالٍ سَاعَةَ الْجُوعِ وَالخَصَرْ[10]

---

(١) س: ١٢(يوسف، ن: ٢٩، مك) ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الخَاطِئِينَ﴾
موطن الشاهد: «يوسفُ»
وجه الاستشهاد: حُذِف حرف النِّداء لفظاً، وبقي حكماً؛ إذ التَّقدير: يا يوسفُ

(٢) س: ٥٩ (الحشر، ن: ١٠، مد) ﴿وَالَّذِينَ جَاؤوا مِنْ بَعْدِهِم يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾
موطن الشاهد: «رَبَّنا».
وجه الاستشهاد: حُذِف حرف النِّداء «يا» لفظاً، وبقي حكماً، كما في الآية السَّابقة.

(٣) زيادة في (أ)

(٤) سقطت في (أ)

(٥) سقطت في (أ)

(٦) زيادة في (أ).

(٧) سقطت في (ب)

(٨) سقطت في (أ و ب و ج)

(٩) مرت ترجمته

(١٠) **تخريج البيت:** الأشموني: ٣/ ١٨٤، وابن عقيل: ٣/ ٣٩٥، وهمع الهوامع: ١/ ١٨١، وشرح شواهد الألفية: ٤/ ٢٨٠.
المفردات الغريبة: تعشو: من عشا إلىٰ النّار، وعشاها، واعتشىٰ بها: إذا رآها ليلاً على بعد، فقصدها مستضيئاً بها، ليصل إلى الضّيافة. وفي الأصل: يعشو كما في (ب و ط).

ثمَّ اعلم أنَّه ليس كلُّ منادى يجوز ترخيمه، بل يختصّ التّرخيم[١] بالاسم المنادى المعرفة الرّباعي، فصاعداً. فأمَّا الاسم النكرة، والاسم المضاف، والاسم المطوّل [فلا يجوز ترخيمها[٢] بحال][٣].

وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ ... وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ[٤] رَسْمِهِ
تَقُولُ يَاطَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا ... كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادِ يَاسُعَا
وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ ... فَقِيلَ: يَا عَامُ بِضَمِّ المِيمِ

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان

أحدهما ـ وهو الأظهر ـ: إبقاء[٥] ماقبل المحذوف على ماكان عليه من حركة أو سكون، فتقول في ترخيم «حَارِث»: ياحارِ بكسر الراء، كما كانت مكسورة قبل التَّرخيم؛ [وفي ترخيم «جَعفَر»: ياجعفَ بفتح الفاء؛ كما كانت مفتوحة قبل الترخيم][٦]

والمذهب الثّاني: أن يجعلوا مابقي من الاسم، كالاسم التَّامّ؛ فيبنوه على الضَّمِّ؛ فيقولون في ترخيم «حارث وجَعْفَر»: يَاحَارُ، وَيَاجَعْفُ. وقد اتَّفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء؛

الخَصر: شدّة البرد.

معنى البيت: يمدح الشّاعر طريف بن مالك، بأنَّه رجل كريم، وأنّه يوقد النّيران ليلاً؛ ليراها السَّائرون فيقصدوها؛ وهو يفعل هٰذا إذا نزل القحط بالنّاس واشتدّ البرد.

موطن الشّاهد: «مالِ».

وجه الاستشهاد: رخم «مالك» في غير النِّداء ضرورةً، وجعله بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء؛ ولذلك، جرَّه بالإضافة؛ وهذا حكم ما رخّم في غير النّداء للضّرورة عند أكثر النّحويين؛ ومذهب سيبويه: إجراؤه على الوجهين؛ لأنَّ الشّاعر إذا اضطّر إلى ترخيمه وحذفه؛ فإنَّما ينقله من باب النّداء على حسب ماكان عليه؛ وهو في ترخيم النّداء متصرّف على الوجهين؛ فيجري في غير النّداء على ذٰلك.

انظر سيبويه: ٢/ ٢٥٤، وابن عقيل: ٣/ ٢٩٥.

(١) سقطت في (أوج).
(٢) في بقيّة النّسخ ترخيمهم.
(٣) سقطت في (أ).
(٤) في بقيّة النّسخ من.
(٥) في (ب و ج) بقاء.
(٦) سقطت في (أ و ب و ج).

فمن ذلك أنّك إذا رخّمت رجلاً اسمه «بُلْبُل» فإنّك تضُمّ الباء على اللُّغتَيْنِ[1] جميعاً؛ فمن قال في «حَارث»: ياحَارُ، ضَمّ الباء من «بُلْبُل» إقراراً لها على الضَّمّة الأصليّة؛ ومن قال في «حارث»: ياحارِ؛ ضمّ[2] الباء من بُلْبُل ضمّة بناء، ومثله ترخيم سَعِيد، ولميس[3]؛ تقول على كلا[4] المذهبين[5]: يَاسَعِي، ويَالَمي. [فمن قال في «حَارث»: ياحَارُ، أقرّ الياء في «سعي» وفي «لمي» على سكونها الأصلي. ومن قال في «حارث»: ياحَارِ؛ سكّن الياء في «سعي» وفي «لمي»؛ لأنّ الباقي[6] من الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الّذي لاتُضَمُّ ياؤه بحال][7]

وَالْـقِ حَرْفَيْـن بـلا غُفُـــولِ ... مِنْ وَزْنِ فَعْلاَنَ وَمِنْ فَعُولِ[8]
تَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَامَـرْوَ اجْلِسِ ... وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقِسِ

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسيّ فصاعداً، وكان في آخره زائدان[9] كالألف والنُّون اللّذين للتّشبيه؛ نحو رجلٍ اسمه: **بدران، أو مروان** ، **أو عثمان**؛ أو كان /في/[10] آخره الواو والنّون الّتي للجمع؛ نحو رجل اسمه: **مسلمون أو زيدون**، أو كان /في/[11] آخره الألف والتّاء الّتي لجمع التّأنيث، كمن اسمه **بركات**؛ أو كان /آخره/[12] ألف التأنيث؛ مثل: **حسناء، وأسماء**؛ فإنّك

---

(١) يجوز في المرخّم لغتان؛ **إحداهما**: أن يُنوى المحذوف منه، **والثّانية**: أن لاينوى، ويعبّر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثّانية بلغة من لا ينتظر الحرف.
انظر ابن عقيل (ط. دار الفكر): ٣/ ٢٧٥.
(٢) في (ب) فتح.
(٣) في (ب) نمير.
(٤) زيادة في (ط).
(٥) المقصود بالمذهبين: مذهب من ينتظر، ومذهب من لاينتظر كما أسلفنا.
(٦) في بقيّة النّسخ الياء بدل الباقي.
(٧) سقطت في (أ).
(٨) في (ط) مفعول.
(٩) في بقيّة النّسخ زائدتان.
(١٠) زيادة في (ط).
(١١) زيادة في (ط).
(١٢) زيادة في (ب).

تحذف الزّائدين معاً. فتقول في / ترخيم مَن اسمه/[1] «مَرْوَانُ، وَزَيدَانُ، وبَدْرَانُ»: **يَامَرْوُ، ويَازَيدُ، وَيَابَدْرُ**؛ وفي ترخيم من اسمه «مسلمون وزيدون»: **يامُسْلِمُ، ويَازَيدُ**؛ وفي ترخيم من اسمه «**بَرَكَات، وَسَعَادَات**»: يابَرَكُ [[**ويَاسَعَادَ**؛ وفي ترخيم «**أسماء، وحسناء**»: **يأَسْمَ، وياحَسْنَ**.

وكذلك، إن كان الاسم خماسيّاً، وكان قبل آخره ألف؛ نحو: عمّار، وحمّاد أو واو قبلها ضمّة؛ نحو: منصور؛ أو ياء قبلها كسرة؛ نحو: قنديل؛ فإنّك، تحذف منه الحرف الأخير، وحرف الاعتلال[2] الّذي قبله، فتقول في «عمّار، ومنصور، وقنديل»: يا عَمَّ، ويامَنْصُ، وياقِنْدِ، فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، كرجل اسمه «سنّور»؛ لم تحذف الواو، وتقول[3] في ترخيمه: ياسنّو]][4].

فـأمّا[5] الأسماء المركّبة؛ فإنّك تحذف منها الكلمة الأخيرة في التّرخيم. فتقول[6] في ترخيم «مَعْدِ يَكْرِبَ، وسِيْبَوَيْه»: يامَعْدِي، ويا سِيبَ وعلى هذا فقس. / والله أعلم بالصّواب/ .[7]

ولاَ تُرَخِّمْ هِنْدَ فِي النِّدَاءِ[8] وَلاَ ثُلاَثِيّاً خَلاَ مِنْ هَاءِ
وإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هاء فَقُلْ فِي «هِبَةٍ» يَاهِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلْ؟

قد ذكرنا / فَي/[9] أوّل شرح هذا الباب أنّه لا يجوز ترخيم الاسم الثّلاثيّ. والعلّة فيه أنّه[10] لو رُخِّم؛ لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما[11] يوجد منها على حرفين، فقد حُذف حرف من أصله. إلاّ أن يكون آخر الاسم الثّلاثي هاء التّأنيث؛ فيجوز ترخيمه. فتقول في ترخيم هِبَة

---

(١) زيادة في (ط).
(٢) في (أ) المد.
(٣) في بقيّة النّسخ بل بدل الواو.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (ب) وأمّا.
(٦) في (ط) تقول.
(٧) زيادة في (ط).
(٨) في بقية النسخ الأسماء
(٩) سقطت في (ط)
(١٠) سقطت في (ج)
(١١) في بقية النسخ فما

/وثِبَة/[١] : ياهِبَ، /وياثِبَ/[٢] ؛ لأنَّ هذه الهاء تجري في التحاق الاسم، كالكلمة /المركَّبَة/[٣] .

ثم اعلم أنّ الاسم الذي آخره هاء التأنيث، يختّص في التّرخيم بشيئين:

أحدهما: أنَّه يجوز ترخيمه ـ وإن كان ثلاثياً ـ نحو مامثلناه في «هبة»

والثّاني: أنَّه لايُحذَف منه إلا الهاء و[٤] حسب، وإن كان الاسم سداسيّاً وقبل الهاء ألف ونون /لم يحذف منه غير الهاء/[٥] ، فعلى هذا ، تقول في «مَرْجَانَة» (اسم جارية): يامَرْجَانَ، فتحذف /الهاء/[٦] ، /لاغير/[٧] . [ولو كان اسمها[٨] مرجان بغير هاء][٩] ؛ لقلت: يامرجَ بحذف الألف والنُّون.

وَقَوْلُهُــم فِــي صَــاحِبٍ يَا صَـاحِ ... شَــذَّ لِمَعْنًى فيـه بِاصْـطِـلَاحِ

قد ذكرنا أن ترخيم الاسم النّكرة، لايجوز. فلا يجوز أن يقال: ياعالِ في ترخيم «عالم» ولايارِاكِ في /ترخيم/[١٠] رَاكِب. وقد شذَّ من ذلك قولهم: ياصَاحِ، في ترخيم صَاحِب ـ وهو نكرة ـ والعلَّة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة؛ فتسمَّحوا فيها. فإن قلت: يافارِ في ترخيم «فَارِس»، فإن كان[١١] اسم شخص بعينه جاز؛ لأنَّه عَلَمٌ، وإن أردت به أحد الفرسان، لم يجز؛ لأنَّه نكرة، فافهمه[١٢].

---

(١) زيادة في (أ)

(٢) زيادة في (أ).

(٣) زيادة في (ب)

(٤) في الأصل حسب من دون الواو، والسياق يقتضيها.

(٥) زيادة في (ط)

(٦) زيادة في (ط)

(٧) زيادة في (دوط)

(٨) في (أ) وإن كان اسم رجل قلت في مرجان: يا مرج

(٩) سقطت في (ج)

(١٠) سقطت في (ط)

(١١) في (أ) أردت

(١٢) زيادة في (أ)

باب التَّصغير

وإنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الاسْمِ المُحْتَقَرْ ... إمَّــا لِتَـهْـوَانٍ[١] وَإمَّا لِصِغَـرْ
فَضُـمَّ مَبْـداهُ لِهٰذي الحَـادِثَـةْ ... وَزِدْه يَــاءً[٢] تَـتَبَدَّى ثَـالِـثَـهْ
تَقُولُ فِي فَلْـسٍ فُلَيْـسٍ يَـا فَتَى ... وَهٰـكَـذَا كُـلُّ ثُـلاَثِـيٍّ أَتَـىٰ

التَّصغير يأتي على أَربعة معان:

أحـدهـا: للتَّحقير[٣]؛ كقولهم في «رجل»: رُجَيْل.
و[٤] الثّاني: لتقليل العدد؛ كقولهم في تصغير «دَرَاهِم»: دُرَيْهِمَات.
والثَّالـث: لتقريب المسافة؛ كقولهم: داري قُبيل المسجد، (وجلست دُوين الباب)[٥].
والـرَّابـع: للتَّحنّن ولطف[٦] المنزلة؛ كقولهم: يابُنَيَّ، ياأُخَيَّ. ولاتصغّر[٧] من الكلام[٨]، إلاَّ الاسم.

ولا يصغّر من الأفعال[٩] إلاَّ[١٠] فعل التعجب؛ كما قالوا: ماأُصَيْلِحَ[١١] زيداً!، وماأُحَيْسِنَ الغزال!، وعلامة التَّصغير: أن يُضَمَّ أوّل الاسم، ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة، ويفتح ماقبلها. ولايجوز أن يُصغّر اسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، فإن نقص عن ذٰلك، رُدَّ إليه ماكان / حُذف/[١٢] منه، حتّى يصير ثلاثيّاً، [فتقول: في تصغير «فَلْس»:

---

(١) في بقية النسخ الهوان.
(٢) في بقية النسخ يا
(٣) في (أ) التحقير
(٤) سقطت الواو في (ط)
(٥) سقطت في (أ)
(٦) في (أوب) قرب
(٧) في بقية النسخ يُصغر
(٨) في (ج) الكلم
(٩) في (ج) الفعل
(١٠) في (أ) سوىٰ
(١١) في بقية النسخ أميلح
(١٢) سقطت في (ط)

فُلَيْس][1] . وفي تصغير «كعب» «كُعَيْب. فإن كان الثُّلاثيّ مُضَعَّفاً، أظهرت المُدغَم؛ لأنَّ ياء التصغير تقع بينهما، فتزول عِلَّة الإدغام. فتقول في تصغير «دَنٌّ وهِرٌّ»: دُنَيْنٌ وهُرَيْرٌ.

وإنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً أَرْدَفْتَهُ   هَاءً كَمَا تُلحِقُ لَو وَصَفْتَهُ
فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى نُوَيْرَه   كمَا تقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَه

اعلم أنَّك إذا صغَّرت الاسم المؤنَّث الثُّلاثيّ، زدت الهاء في تصغيره؛ كقولك[2] في تصغير «قدر»: قُدَيْرَة.

والعلّة في إدخال هذه الهاء في تصغير[3] الثُّلاثيّ المؤنَّث، أنَّ تصغير الاسم يجري مُجرى وصفه بالصِّغر[4] ، فكما أنَّك تقول: قِدْر صغيرة، بإلحاق الهاء في الصِّفة، كذلك وجب مجيء الهاء في التَّصغير. وإلحاق الهاء في تصغير الاسم الثّلاثيّ المؤنَّث مطَّرد إلاَّ في سبعة[5] أسماء؛ جُوِّز[6] إلحاق الهاء بها، وحذفها. و(إن كان)[7] الحذف أفصح؛ وهي : الحربُ، والفَرَسُ، والقَوسُ[8] ، والعِرْس، والعَزْبُ[9] ، ودِرْع الحَرْبِ، والنَّاب من[10] الإبل.

وصَغِّر البَابَ فَقُلْ بُوَيْبُ   والنَّابُ إنْ صَغَّرْتَهُ نُيَيْبُ
لأنَّ بَاباً جَمْعُهُ أَبْوَابُ   وَالنَّاب أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ

إذا كان ثاني الثُّلاثيّ حرفاً معتلاًّ، فإن كان «واواً» لم يتغيَّر في التَّصغير؛ كقولك في تصغير «الثّوب[11] والحوض[12]»: ثُوَيْب وحُوَيْض. وإن كان

---

(١) سقطت في (أ)
(٢) سقطت في (أ)
(٣) سقطت في (أ)
(٤) سقطت في (أ)
(٥) سقطت في (أ)
(٦) في (أ) جوزوا.
(٧) سقطت في (أ)
(٨) سقطت في (أ).
(٩) سقطت في (أ)، وفي (ب، ج) العرب.
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) في بقية النسخ من دون ألـ التَّعريف.
(١٢) في بقية النسخ من دون ألـ التَّعريف

«ياءً»؛ فالأحسن ضَمُّ أوّله، وقد كُسِر، فقالوا في تصغير «بَيْت وَعَيْن»: بُيَيْت وعُيَيْنَة؛ وبِييت وعِيينة؛ بِضَمِّ الباء والعين وكسرهما، وإن كان ثانيه ألفاً، فإن كانت منقلبة عن «واو»، رددتها في التَّصغير إلى واو، وإن كانت منقلبة عن «ياء» رددتها في التَّصغير إلى الياء، وإن أَشكلٍ عليكَ انقلابها، صغَّرتها على الواو؛ لأنَّ ذوات الواو في هٰذا الباب أكثر، والطَّريق إلى معرفة أصلها، أن تصرّف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو؛ فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت [ألفها من ذوات الياء][1] ؛ حكمت على ألفها بأنَّها من ذوات الياء؛ فعلى هٰذا تقول في تصغير «مال» و «باب» : مُوَيْل وبُوَيْب؛ بدلالة قولك في جمعهما: أَمْوَال، وَأَبْوَاب؛ وفي تصريف الفعل منهما[2] : تَمَوَّلتُ وَتَبَوَّبْتُ[3] . وتقول في تصغير «ناب، وغار»[4] : نُيَيب، وَغُيَير[5] ؛ لأنَّهُمَا من (نَيَّبتُ وَغَيَّرْتُ)[6] ، [فأمّا «ريح وَدِيمَة»، فيُصغَّران على: رُوَيْحة، وَدُوَيمَة؛ لأنَّك تقول في الفعل: رَوّحتُ، ودَامَ يَدُومُ][7] ، وإن كان آخر الاسم[8] الثُّلاثيّ حرف اعتلال؛ جعلته ياءً مشدَّدة؛ سواء أكان ألفاً أو واواً أو ياءً؛ تقول في تصغير «قَفَا، وَفَرو[9] ، وَجَدي»: قُفَيّ، وَفُرَيّ[10]، وَجُدَيّ. وإن كان مؤنَّثاً؛ زدت عليه الهاء؛ كقولك في تصغير «رَحَى، وَعصَا»: رُحَيَّة، وعُصَيّة. / فقس عليه، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم/[11].

وفَـاعِلٌ تَصْغِيـرُهُ فُوَيْعِـلُ ... كَقَوْلِهِم فِي رَاحِلٍ رُوَيْحِلُ.

أمَّا الاسم الرُّباعيّ، فإنّه يُصغر على «فُعَيْعِل»؛ كقولهم في تصغير «جَعْفَر، وَدِرْهَم»: جُعيفر، ودُرَيهم. ولا تلحق هاء التَّأنيث بالرّباعيّ المؤنّث؛ كقولهم في تصغير «عقرب وزينب»: عُقَيرب، وزُيَيْنِب. فإن كان ثاني الاسم الرُّباعيّ حرفاً

---

(١) في بقية النسخ في تصريفها الياء.
(٢) في بقية النسخ منها
(٣) في (أ) بوَّب.
(٤) في (ب) عار
(٥) في (ب) عُيير
(٦) في (ب) نُييب وعُيير
(٧) سقطت في (أ)
(٨) في (أ) الفعل؛ وهو وهم.
(٩) في (ط) قرو وقُري
(١٠) في (ط) قرو وقُري.
(١١) زيادة في (ط)

معتَلاًّ نظرت، فإن كان واواً أصلِيَّةً تثبت؛ كقولك في تصغير «جَوهَر، وكَودَن»[1]: جُويهر، وكُوَيدن.

إلاّ أن تكون منقلبة عن الياء، فتردّها إلى الياء؛ كقولك في تصغير «مُوسِر، وَمُوقِن»: مُيَيْسِر، ومُيَيْقِن؛ لأنَّهما من اليسر[2]، واليقين[3]. وإن كان ثانيه «ياء» بقيت[4]؛ كقولك في /تصغير/[5] زينب: زُيَيْنَب، [وَيَجُوز كسر أوَّله؛ لأجل الياء. فتقول: زِيينب][6] (بكسر الزَّاي)[7]، وإن كانت هذه الياء مشدّدة، خُفِّفَتْ في التَّصغير؛ [لئلاَّ يجتمع ثلاث ياءات؛ كقولك في تصغير «سيِّد وليّن»: سُيَيْد ولُيين][8]. وإن كان ثانيه «ألفاً» أَبْدَلت[9] منها واواً مفتوحة[10]؛ كقولك في تصغير «راجل، وحاتم»: رُوَيْجِل، وَحُوَيتم. (وعلىٰ ذلك فقس)[11]. /والله أعلم بالصَّواب/[12].

وإنْ تَجِدْ[13] مَنْ بَعْدِ ثَانيه أَلِف ... فَـاقْلِبْهُ يَاءَ أَبَداً وَلاَ تَـقِـفْ
تَـقُولُ: كَـمْ غُـزَيِّـل ذَبَحْـتُ ... وكَمْ دُنَيْنيرٍ[14] بِهِ سَمَحْتُ

إذا كان ثالث الرُّباعيّ حرفاً معتلاًّ؛ قلبته ياءً مشدَّدة؛ كقولك في تصغير «كتاب، وغزال، وعجوز، وعمود، وشريف، وسعيد»: كُتَيِّب، وغُزَيِّل، وعُجَيِّز، وعُمَيِّد، وشُرَيِّف، وسُعَيِّد. فإن[15]

---

(١) كَودَن: البرذون الصّغير؛ وجمعه كوادن.
(٢) في بقية النّسخ أيسر
(٣) في بقية النّسخ أيقن.
(٤) في (ب) أثبتت؛ وفي (ج)وأُثبتت
(٥) سقطت في (ط)
(٦) سقطت في (أ)
(٧) زيادة في (ط).
(٨) سقطت في (أ)
(٩) في (أ) أبدل. وفي (ج) ابتدلت
(١٠) سقطت في (أ)
(١١) سقطت في (أ).
(١٢) زيادة في (ط)
(١٣) في (أ) يكن
(١٤) في (ط) دُيينير
(١٥) في (أ) وإن

كانت[1] «الواو» متحرِّكة؛ جاز أن تقبلها في التّصغير ياءً مشددة، وجاز أن تظهر الواو، كما كانت متحركةً[2]؛ كقولك في تصغير «أسود وجدول»: أُسَيِّد، وجُدَيِّل، وإن شئت قلت: أُسيود، وجُدَيْول، (والقلب أجود)[3]. وإن كان آخر الرّباعيّ حرفاً مشدّداً، تركته على تشديده؛ كقولك في تصغير «أَصمّ، ومُسنّ»: أُصَيِّم، ومُسَيِّن. وإن كان آخره ألفاً مقصورة، فإن كانت للتّأنيث؛ أقررتها على حالها؛ كقولك في تصغير «حُبلىٰ، وبُشْرَىٰ»: حُبَيْلَىٰ، وبُشَيْرىٰ. وإن كانت لغير التّأنيث؛ قلبتها تاءً[4]؛ كقولك في تصغير «مَلْهَىٰ، مَعْزَىٰ»[5]: مُليهَة[6]، ومُعَيزة[7]. وإن كان[8] آخره همزة، صُغِّرَ كتصغير الثّلاثيّ؛ كقولك في تصغير «كساء، ورداء»: كُسيّ، ورُديّ. وإن كان خماسياً ورابعه[9] معتلّ؛ قلبتها في التّصغير ياءً[10]؛ كقولك في تصغير «سربال، ودينار»: سريبيل، ودنينير، وفي تصغير «مِنْديل، عُصْفُور»: مُنَيْدِيل، عُصَيْفِير.

وقُـلْ: سُـرَيحِينٌ لِسِرْحَـان كَمَـا تَقُولُ في الجَمْعِ: سَرَاحِينُ الحِمَىٰ[11]
وَلاَ تُغَيِّـرْ فِـي عُثَيْمَـانَ الأَلِـفْ وَلاَ سُكَيـران الّـذي لاَ يَنْصَـرِفْ
وَ هٰـكَـذَا زُعَيْـفِـرَانُ فَـاعْتَبِـرْ بِـهِ السُّـدَاسِـيَّاتِ وَافْقَـهْ مَاذُكِرْ[12]

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر إلى[13] ماقبلهما[14]، فإن كان أربعة أحرف، صغّرت الأربعة، ثم ألحقت بها الألف والنُّون؛ كقولك في تصغير «زعفران، وعقربان، وثعلبان»: زُعيفران، وعُقيربان، وثُعيلبان؛ وإن كان

---

(١) في (ط) كان
(٢) سقطت في (أ)
(٣) سقطت في (أ)
(٤) في (أ) هاء؛ وفي (ج) ياءً.
(٥) في بقية النّسخ مغزىٰ
(٦) في (ج) مليّة.
(٧) في (ج) مغيز
(٨) في بقية النّسخ كانت
(٩) في (أوج) رابعه من دون الواو.
(١٠) سقطت في (ج)
(١١) في بقية النّسخ الحما
(١٢) ذكر البيت بعد الشرح قبل: واردد ... الذي يليه. في (ب وج)
(١٣) سقطت في (أ)
(١٤) في بقية النّسخ قبلها

قبلهما ثلاثة أحرف؛ نحو: «سَرْحَان، وسُلْطَان، وعُثْمَان، وسَكْرَان» فانظر إلى الاسم، [هل جُمع[(١)] جمع تكسير، أم لا][(٢)] ؟؛ فإن (لم يكن)[(٣)] جُمع[(٤)] جمع تكسير؛ فصغِّر المصدر[(٥)] منه، ثم ألحق به الألف والنّون، فتقول في تصغير «عثمان، وسكران»: عُثَيمان، وسُكَيْرَان، لأنهم لم يقولوا في جمعهما عَثَامِين، ولاسكارِين.

وإن كان /ممّا/[(٦)] جُمِع جمع تكسير، [(٧)] وقُلِبَتْ ألفه ياءً؛ قلبتها أيضاً في التَّصغير؛ كقولك في تصغير «سَرْحَان، وسُلْطَان»: سُرَيحين، وسُلَيطين؛ لقولهم في جمعهما: سَرَاحِين، وسَلَاطِين، [وهذا الأصل مطّرد، يقاس عليه][(٨)] .

وارْدُدْ إلَى المَحْذُوف مَاكَان حُذِف	مِنْ أَصْله حَتَّىٰ يَعُودَ مُنْتَصِفْ
كَقَولِهِــمْ في «شَــفَــةٍ» شُــفَيْهَــةْ	وَالشَّـاةُ إِنْ صَغَّـرْتَهَـا شُوَيْهَةْ

اعلم أنَّ أكثر الأسماء المنقوصة[(٩)] ما حذف منها الحرف الأخير منه[(١٠)]، فإذا صُغّر، رُدّ إلَىٰ أصله، [وأُعيد إليه ما كان نقص منه][(١١)]، فنقول في تصغير «يد» يَدَيَّةُ، لأنَّ المحذوف منه الياء، بدليل قولهم: يديَّه؛ إذا ضربت يده. وتقول في تصغير «دم»: دُمَيّ؛ لأن المحذوف منه الياء، بدليل قولهم في تثنيته: «دميان». وتقول في تصغير «فم»: فُوَيْه؛ [لأنَّ المحذوف منه الواو][(١٢)]؛ لقولهم في جمعه: أفواه[(١٣)]؛ وفي تصريف الفعل منه: تفوهت؛ وإن أبدلت الميم من الواو؛ ولهذا لُحّن من صغّره على «فُمَيم». وتقول في تصغير «شفة»: شُفَيْهَة؛ لأنّ

---

(١) في (أ وب) يُجْمَع
(٢) سقطت في (ج)
(٣) سقطت في (ج)
(٤) في بقية النّسخ يجمع
(٥) في بقية النّسخ الصدر
(٦) سقطت في (ط)
(٧) سقطت الواو في (أ)
(٨) سقطت في (أ)
(٩) في (أ) المفتوحة، والصّواب ما أثبت.
(١٠) زائدة لا لزوم لها.
(١١) سقطت في (أ) .
(١٢) في (أ) لأن أصله فوه.
(١٣) سقطت في (أ)

المحذوف منها «الهاء»؛ بدلالة قولك: شافهت (ولجمعها على شفاه)[1] . وتقول في تصغير «شاة»: شُوَيْهَة: لقولك في جمعها: شِيَاه. فأمَّا سنة فقد صُغّرت على سُنَيَّة، وسُنيهة؛ لقولك في تصريف الفعل /منها/[2] : سانيتُ، وسانهتُ، مساناة[3] ، ومسانهة. [فأمَّا «جرح»[4] فصغِّر على جُرَيْح؛ لقولهم في جمعه: أجراح[5]].

(باب الحروف الزَّائدة)[6]

وَأَلْقِ فِـي التَّصغِيـر مَـا يُسْتَثْقَـلُ ... زَائِـدُهُ وَ[7] مَـا تَـرَاهُ يَثْقُـلُ
وَالأَحْرُفُ التي تُـزَادُ فِـي الكَـلِـمْ ... مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ (سَائِلْ وَانْتهِمْ)[8]

اعلم أنَّ العرب استثقلت الأسماء الخماسيّة، إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال، وكذلك الأسماء[9] السُداسيّة، وموجب استثقالهم لتصغيرها[10] وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التَّصغير، وحرفين قبلها، فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول[11]، وسبيل «ياء التَّصغير» أن تكون وسطاً، أو الَّذي قبلها أرجح من الذي بعدها. فعلىٰ هذا، متى أردت تصغير اسم خماسيّ سليم الحروف، فإن[12] كان فيه حرف من حروف الزِّيادة حذف، وإن لم يكن حُذف الحرف المُسْتَثقِل [فيه على ما نبينه من بعد][13].

---

(١) سقطت في (أ)
(٢) سقطت في (ط)
(٣) في (ط) زيادة الواو قبل مساناة؛ ولا لزوم لها .
(٤) في (ط) حر وحريح وأحراح؛ وفي (ب) حرج وأحراج.
(٥) سقطت في (أ)
(٦) سقط العنوان في (أ) و(ج) وفي (ب) على الهامش باب الزيادة.
(٧) في بقية النسخ أو .
(٨) في بقية النسخ يا هول استنم
(٩) سقطت في بقية النسخ
(١٠) في بقية النسخ تصغيرها
(١١) في (أ) الآخر
(١٢) في (أ) وإن
(١٣) سقطت في (أ)

وحروف الزِّيادة عشرة: **الهمزة والياء والسّين واللام والهاء والميم والنُّون**؛ وحروف الاعتلال الثَّلاثة التي هي: **الألف السّاكنة، والواو، والياء**. وقد جمعت حروفها في الملحة في قولك: «**سائل وانتهم**»؛ وقد جمعت أيضاً على جموع أُخَر أحسنها: سألتمونيها؛ وقيل: اليوم تنساه، والموت ينساه، وأسلمني وتاه، والوسميّ هتان، والتّناهي سموّ. وحكىٰ المبرّد[1] قال: [سألت أبا عثمان المازنيّ[2] عنها، فأنشدني الجواب][3]:

[المتقارب]

هَـوِيـتُ السِّـمَـانَ فَشَـيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السَّمَانَا[4] [5]

[فراجعته فقال: قد أجبتك مرَّتين، يعني أن مجموعهما: «**هويت السمان**»][6].

/ وقال أتىٰ[7] من سهيل، ومن سهيل أتوا[8] / [9]

---

(١) **المبرّد**: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ البصريّ، إمام العربيّة ببغداد في زمانه، كان فصيحاً، بليغاً، ثقةً، وصاحب نوادر؛ والمبرّد: أي المثبت للحقّ، وسمّاه بذلك المازني؛ له: الكامل في الأدب، والمقتضب في النّحو، وغيرهما. مات بالكوفة سنة ٢٨٦هـ.

انظر البلغة: ٢٥٠، وبغية الوعاة: ١/٢٦٩، وإنباه الرّواة: ٣/٢٤١، والسّيرافي أخبار النّحويين البصريّن، (الجزائر لا.مط،١٩٣٦م): ٠٩٦

(٢) **أبو عثمان المازني**: بكر بن بقيّة المازني، إمام في العربيّة، كان ثقةً متّسع الرّواية، روىٰ عنه أبو عبيدة، والأصمعي، وأبو زيد، والمبرّد وغيرهم؛ له: تفسير كتاب سيبويه، وعلل النّحو وغيرهما. مات سنة ٢٤٩هـ. إنباه الرّواة: ١/٢٤٦، وبغية الوعاة: ١/٤٦٣.

(٣) سقطت في (أ)؛ وجاء فيها: وجمعها أبو علي الفارسي وذكر البيت.

(٤) في (ب) السمان

(٥) **تخريج البيت**: المنصف: ١/٩٨، وشرح المفصل: ٩/١٤١؛ وفي روايته: وقد كنت.

معنى البيت: يوضح الشّاعر أن سبب شيبه عشقه للسّمان من النّساء، وأنّه لم يعشقهن من قبل في مطلع شبابه.

موطن الشاهد: «هويت السّمان»

وجه الاستشهاد: احتواء هذه الجملة على حروف الزِّيادة جميعها.

(٦) سقطت في (أ)

(٧) في (ط) أتاو

(٨) في (ط) أتاو

(٩) زيادة في (ط)

تَقُولُ فِي مُنْطَلق مُطَيْلِـقُ   فَافْهَم وَفِي مُرْتَزِقٍ مُـرَيزِقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ سُفَيْـرِجُ   وَفِي فَتًى مُسْتَخْرِجٍ مُخَيْرِجُ

اعلم أنّ الخماسيّ السّليم الحروف، لايخلو من أحد ثلاثة أقسام[١] :

أحـــدهـــا: أن لايكون فيه أحد حروف الزّيادة؛ نحو: سفرجل، وفرزدق؛ فإذا صُغّر هذا النّوع، من الأسماء الخُماسيَّة، وجب حذف الحرف الأخير منه: لأنَّ استثقال الكلمة، يحصل به فتقول في تصغير «سفرجل»: سُفَيْرِج، وفي «فَرَزْدَق»: فُرَيْزِد. وقد حذف بعضهم الدّال من فرزدق في التّصغير[٢] ، فَقَالَ: فُرَيْزِق، [ولم يحذف أحد «الجيمَ» من سفرجل، وإنّما حذف «الدّال» من فَرَزْدَق؛ لأنّ «الدّالَ» أخت «التّاء»[٣] الّتي هي من حروف الزّيادة][٤] .

والقسم الثّـانـي: أن يكون في الاسم الخماسيّ حرف من حروف الاعتلال، (فيختص الحذف به)[٥] ؛ [كقولهم[٦] في تصغير[٧] «سَمَيْدَع»: سُمَيْدِع؛ فتحذف «الياء»؛ لكونها من حروف الزّيادة][٨] . وتقول في تصغير «قرقرىٰ»[٩] ؛ وهو اسم بقعة: قُرَيْقِر.

والقسم الثّالـث: أن يكون في الاسم الخماسيّ حرفان من حروف الزّيادة، فإن كان لأحدهما ميزة؛ أقر وحذف الآخر؛ وإن تساويا؛ كنت مخيراً في حذف أيّهما شئت؛ مثال الأول؛ كقولك في تصغير «منطلق، ومرتزق»: مُطَيْلق، ومُرَيزق؛ فتحذف التّاء دون الميم؛ [لأن الميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل؛ ونحوه قولك في تصغير «مختـــار»: مُخَيّـــر، فتحـــذف «التـــاء» دون

---

(١) سقطت في (ب)
(٢) في بقية النسخ تصغر.
(٣) في (ب) الياء
(٤) سقطت في (أ)
(٥) في (أ) فيحذف
(٦) في بقية النسخ كقولك
(٧) سقطت في بقية النسخ
(٨) سقطت في (أ)
(٩) قرقرىٰ: أرض باليمامة، يمرّ فيها قاصد اليمامة من البصرة؛ وفيها حصون لكندة، وثقيف. معجم البلدان: ٤/٣٢٦.

الميم][1] . ومثال

القسم الثَّانـي: كقولك في تصغير «حَبَنْطَىٰ»؛ وهو العظيم البطن: / «حُبَيْطِيٌّ» إذا حذفت نونه/[2] ؛ [و«حُبَيْنِط» إذا حذفت ألفه، لأنَّ الألف والنّون جميعـاً زائـدتـان فيـه؛ لأنَّ أصلـه مـن[3] (حبـط بَطْنُـهُ) إذا عَظُمَ[4]][5] ؛ [ومن هذا القسم: قَلَنْسُوَة؛ لكون النُّون والواو زائدتين[6] فيها.

فأمَّا الهَاء اللَّاحقة بهَا؛ فهي علامة التَّأنيث، فإذا أردت تصغيرها، قلت على حذف النُّون: قُلَيْسُوَة[7] ، وعلى حذف الواو: قُلَينسَة][8] . وأمّا[9] الأسماء السّداسيّة والسّباعيّة؛ فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزّيادة؛ كقولك في تصغير «مُسْتَخْرِج» مُخَيْرِج؛ لأنَّ السِّين والتَّاء جميعاً زائدتان فيه، وعليه[10] فقس.

وقَـدْ تُـزَادُ اليَـاءُ للتَّعويـضِ ... وَالْجَبْـرِ لِلـمُصَغَّـرِ المَهيـضِ
كَقَـولِهـم إنَّ المُطَيلِيـقَ أَتَـىٰ ... وَاخْبِ[11] السُّفيرِيجَ إلىٰ فَصْلِ الشِّتَا

كلُّ اسم، حذف منه حرفٌ أو حرفان عند تصغيره؛ جاز أن يُعوَّض عن[12] المحذوف ياء؛ كقولك في تصغير «سفرجل، ومنطلق، ومستخرج» إذا عوضت من المحذوف: سُفَيْرِيج، ومُطَيلِيق، ومُخَيْرِيج؛ [وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير «قلنسوة»: قُلَيْنسِيّة، وقُلَيْسِيّة. وكذلك تقول في تصغير «كُمَّثْرَىٰ»[13]

---

(١) سقطت في (أوج)
(٢) زيادة في (ط)
(٣) سقطت في (ب)
(٤) في (أوج) انتفخ؛ وفي (ب) عظمت
(٥) سقطت في (أ)
(٦) في (ط) زائدين
(٧) في (ب) قليسيّة؛ وفي (أوج) قلنسية.
(٨) سقطت في (أ)
(٩) في بقية النّسخ فأمّا
(١٠) في بقية النّسخ وعلىٰ ذلك
(١١) في (أ) أخبِ، والصّواب ما ذكر.
(١٢) في (ط) من
(١٣) في بقية النّسخ كمّثراة؛ والكمّثرىٰ: نوع من الفاكهة.

كُمَّيثِرَة كُمَّيثِيرَة][1] .

وشَــذَّ مِمَّــا أَصْلُــهُ[2] ذَيَّــا تَصْغِيــرَ ذَا وَمِثْلُــهُ اللَّذَيَّــا[3]

اعلم أنّ العرب، خصّت أسماء الإشارة، والأسماء المبهمة عند التّصغير، بأن أَقَرَّت أوائلها على فتحها، وألحقت آخرها ألفاً بدلاً من ضمّ أوائلها، فقالت في تصغير «ذا، وتا»: ذَيَّا، وتيَّا؛ وفي «ذاك، ذٰلك»: ذَيَّاك، وذَيَّالِكَ، وقالوا في تصغير «الّذي، والّتي»: اللَّذيَّا، اللَّتيَّا؛ ومنه[4] قول الشّاعر[5] : (حيث يقول)[6] :

بِذَيَّالِكَ الْوَادِي أَهِيمُ وَلَمْ[7] أَقُلْ بِذَيَّالِكَ الْوَادِي وَذَيَّاكَ[8] مِنْ زُهْدِ[9]
وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيءٌ تَوَلَّعَتْ به أَحْرُفُ التَّصغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ
وَقَــولُـهُـم ـ أيضـاً ـ أُنيسِيَــانِ شَــذَّ كَمَــا شَــذَّ مُــغِــيــربَــان
ولَـيْــسَ هَــذَا بِمِثَال يُحْــذىٰ فَـاتَّبِــعِ الأَصْـلَ وَدَعْ مَــا شَــذَّا

---

(١) سقطت في (أ)
(٢) في (ج) أصّلوه
(٣) في (ب) الذَّيا.
(٤) في (أ) و(ج) منها
(٥) الشاعر: لم يعرف بالتحديد؛ ولعله أحد المتأخرين
(٦) زيادة في (ط)
(٧) في (أ) فلم
(٨) في (أ) ولا ذاك
(٩) في (ب) زهدي

تخريج الشّاهد: لم أصطد تخريجاً لهٰذين البيتين في المصادر والمراجع التي عدت إليها.
المفردات الغريبة: أهيم: أذهب على غير قصد، لا أعرف أين أتّجه؛ والهيمان: الشّديد الوجد من الحبّ. زهد: من «زهد» (بفتح الهاء وضمها وكسرها)؛ وزهد عن الشيء: رغب عنه وتركه، والزّهد: التّقشّف والاكتفاء بالقليل وعدم التّعلّق بالدّنيا. الوجد: ما يعانيه المحبّون من التّألّم والتّشوّق.
المعنىٰ: أهيم على وجهي بذيالك الوادي الذي إن صغرته لا زهداً به، ولا استصغاراً لشأنه؛ ولكنّ القلب إذا ما تولّع بشيء من الأشياء لفظها اللّسان مصغّرة تحبباً لها، وتعلقاً بها.
موطن الشاهد: «ذَيَّالك، ذَيَّاكَ»
وجه الاستشهاد: أتىٰ باسم الإشارة «ذا» مصغّراً؛ فبقي أوّله مفتوحاً، وألحق آخره ألفاً.

شذَّ[1] فِي التَّصغير ألفاظ خرجت عن القياس المعتمد والأصل المطَّرد، فقالوا في تصغير «ليلة» لُيَيلية، وفي تصغير «إنسان»: أُنيسيَّان؛ فزاد فيهما ياءً على (ياءالتَّصغير)[2]؛ [ومنه قولهم في تصغير «مغرب»: مُغَيرِبان؛ فزادوا ألفاً ونوناً فِي آخِره][3]، وقالوا في تصغير «عشيّة»: عُشَيشيّة؛ فزادوا فيها شيناً؛ وفي التَّصغير نوع يُسمّى تصغير التَّرخيم[4]؛ كقولهم في تصغير «أزهر، وأسود، وحارث، وحمَّاد»: زُهَيْر، وسُوَيْد، وحُرَيْث، وحُمَيْد؛ فحذفوا الهمزة، ثم صُغِّر الاسم بعد ذلك.

[ومما شذَّ عن الأصل قولهم في تصغير «الَّذي»: اللَّذيَّا، وفي تصغير «الَّتي»: اللَّتيَّا. أرادوا «بالَّتي واللَّتيَّا»: كبير الأمر وصغيره؛ كما قال الشَّاعر[5]:

[الطَّويل]

وَما شَابَ لمَّا شَابَ عَنْ كُلِّ رِيبَةٍ ... وَأَقْلَعَ إلاَّ بِاللَّتيَّا وَبِالَّتِي[6]][7]

باب النَّسب

وكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَىٰ اسْمٍ فِي الْعَرَبْ ... أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ

اعلم أنَّ النَّسب، يكون إلىٰ قبيلة؛ كقولك: بكريّ، ونصريّ[8]، وإلىٰ بلد؛ كقولك: مصريّ[9]، وبغداديّ، وإلىٰ

---

(١) في بقية النسخ شذت

(٢) في (أ) على أصله

(٣) سقطت في (أ)

(٤) في حاشية (ب) تصغير التَّرخيم: أن يحذف من الاسم كلُّ زوائده، ثم يُصغَّر

(٥) لم أهتدِ إلىٰ قائله

(٦) **تخريج الشاهد**: لم أصطد لهٰذا البيت تخريجاً في المصادر والمراجع الَّتي عدت إليها.
المفردات: شاب: تغيَّر لون شعر رأسه، فابيضَّ بعد سواده. رَيب: شُبهة، أو أمر مذموم. أقلع: تخلّىٰ وترك. اللَّتيَّا: تصغير الَّتي .
المعنىٰ: ما تخلىٰ ذٰلك الرّجل عن الشبهات والخصال المذمومة لمَّا شاب رأسه، وانقَطَع عنها إلاّ بعد أن ترك صغير تلك الخصال وكبيرها.
موطن الشاهد: «اللَّتيّا».
وجه الاستشهاد: مجيء «اللَّتيّا» مصغرة عن «الَّتي»؛ وحكم هذا التَّصغير شاذٌّ عن الأصل.

(٧) سقطت في (أ)

(٨) في (أ) مضريّ

(٩) في البقية بصري

نحلة[١]؛ كقولك: أشعريّ، وقدريّ، وإلى صناعة؛ كقولك: كسائيّ[٢]، وبتّيّ[٣]. ومتى نُسب إلى اسم[٤]؛ زِدتَ في آخره ياءً مشدَّدَةً، وإنَّما شدّدت؛ ليفرق بها بين ياء النَّسب[٥]، /وبين/[٦] ياء المتكلِّم. ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعد ما كان علماً، أو جنساً؛ وكلاهما [ممَّا لا[٧] يجوز أن يوصف به][٨]. وإذا صار المنسوب إليه صفة، عمل عمل الفعل، وارتفع به الاسم الظَّاهر؛ كقولك: مررت برجل هاشميٍّ أبوه، كما تقول مررت برجلٍ قائمٍ أخوه[٩]

وتُحْـذَفُ الهَـاءُ بِلاَ تَوَقُّـفِ ... مِنْ كُلِّ مَنْسُـوبٍ إِلَيْـهِ فَاعْـرِفِ

إنَّما حُذِفَت (في النَّسب)[١٠] هاءُ المنسوب إليه؛ لأنَّ بينها وبين ياء النَّسب شبهاً؛ وهو أن (كلاً منهما)[١١]؛ لا تقع إلا متطرِّفة، ثمّ إنَّها تصير (حرف الإعراب)[١٢]، ويجعل ما قبلها[١٣] حشواً في الكلمة؛ فلهٰذا لم يجمع بينهما، فلمَّا تعذر الجمع بينهما؛ حذفت الهاء، وأُقِرَّت ياء النَّسب الدّالة[١٤] على المعنىٰ؛ [ولهذا، لحن من قال في نسب «الدّرَاهم» إلىٰ القلعة: درهم قلعتي؛ إذ الصَّوَّاب: دِرْهَم قَلْعِي، كما تقول: رجل مَكِّيّ[١٥].

تقُولُ: قَدْ جَاءَ الفَتَىٰ البَكْرِيُّ ... كَمَا تَقُولُ الحَسَنُ البَصْرِيُّ

اعلم أنّ حكم ياء النَّسب، أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النَّسب

---

(١) في (أ) ملّة

(٢) في (أ) كتابي

(٣) في (ط) بني

(٤) في (أ) اسماً إلىٰ اسم، وفي (ج) بلد

(٥) في البقية النّسبة.

(٦) زيادة في (ط)

(٧) سقطت في (ب)

(٨) في (أ) ممتنع الوصف به

(٩) في البقية أبوه.

(١٠) سقطت في (أ).

(١١) في (ب) كل واحد منهما

(١٢) في (أ) حرفاً للإعراب

(١٣) في (أوج) بعدها

(١٤) في (أ) للدّلالة.

(١٥) سقطت في (أ)

إلىٰ «بكر»: بكريّ؛ فتكسر الرّاء، فإن كان ثاني الاسم الثُّلاثيّ مكسوراً، فتح في النّسب؛ كقولك في النّسب إلىٰ «النّمِر: نَمَرِيّ بفتح الميم؛ [والسّبب الموجب فتحها[1] . استثقالهم[2] ؛ إذ[3] لو كُسِرَت، توالىٰ كسرتان[4] بعدهما ياء مشدّدة تُقَدَّرُ[5] بياءين][6] .

وَإِنْ يَكُـنْ مِمَّـا عَـلَـىٰ وَزْنِ فَتَـىٰ[7] أَوْ وَزْنِ دُنْيَـا أَوْ عَلَىٰ وَزْنِ مَتَىٰ[8]
فَأَبْـــدِلِ الْحَـــرْفَ الأَخِيـــرَ وَاوَا وَعَاصِ مَنْ مَارَىٰ وَدَعْ مَنْ نَاوَىٰ[9]
تَـقُـولُ: هٰـذَا عَـلَـوِيٌّ مُـعْـرِقُ وَكُـــلُّ لَهْـوِ دُنْيَـوِيٍّ مُـوبِــقُ

اعلم أنّك[10] متى نسبتَ إلىٰ اسم ثلاثيّ مقصورٍ؛ نحو: / «دنيا، وقناً/[11]، وفتىٰ، ورحىٰ؛ أبدلت ألفه واواً في النّسب، سواء كان الألف من ذوات الواو، أو من ذوات الياء؛ كقولك في النّسب، إلى «قنا، وقفا»، وهما من ذوات الواو: قَفَوِيّ، وقَنَوِيّ؛ وإلىٰ «رَحَىٰ، وحَصَىٰ»، وألفهما[12] من ذوات الياء: رَحَوِيّ، وحَصَوِيّ.

[وإنّما تقلب هذه الألف ياءً؛ كما قلبت في التّثنية؛ لئلاّ تَتَوَالَىٰ[13] الياءات. وكذلك كلُّ اسم ثلاثيّ منقوص، تقلب ياؤه واواً في النّسب][14]؛ كقولك[15]، في النّسب إلى «يد، وشج»: يَدَوِيّ، وشَجَوِيّ؛ وكذلك المقصور، إذا كان علىٰ وزن

---

(١) في البقية لفتحها
(٢) في (ب) استثقال الكسرة
(٣) في (ط) إن
(٤) في (ط) كسرتين
(٥) في (أ) بعد ياءين
(٦) في (أ) قريب من هذا مع اختلاف الألفاظ
(٧) في البقية منا
(٨) في البقية منىٰ.
(٩) ناوىٰ: ناوأ؛ بمعنى عادىٰ، أو عارض.
(١٠) في (ب) أنه.
(١١) سقطت في (ط وج).
(١٢) في (ب) وهما.
(١٣) في (ج) يتوالىٰ.
(١٤) سقطت في (أ).
(١٥) في(ج) عبارة لا معنىٰ لها.

«مَفْعَل»؛ نحو: مَغْزَىٰ، ومَلْهَىٰ؛ تقلب ألفه واواً في النَّسب، فأمَّا ما كان على وزن «فُعْلَىٰ»؛ نحو: «دُنْيَا، وموسى، وبُشرى»، أو كان على وزن «فِعْلَىٰ»؛ نحو: عيسىٰ، جاز في النَّسب إليه ثلاثة أوجه:

أحدهـا: (دُنْيّ، وموسيّ، وعيسيّ)[1].

والثّاني[2]: دُنْيَوِيّ، ومُوسَوِيّ، وعِيسَوِيّ.

والثّالث: ـ وهو أضعفها ـ: دنياويّ، وموساويّ، وعيساويّ. فأمَّا ما آخره ياء مشدَّدة؛ مثل: «عليّ، وغنيّ» فالأفصح أن تقلب ياؤه واواً، فتقول[3]: عَلَوِيّ، وغَنَوِيّ. [ويجوز على ضعف: عليّ، غنيّ][4]. وأمّا المنقوص[5] الرّباعيّ؛ نحو: القاضي، أو الخماسيّ؛ نحو: المشتري؛ فتحذف ياؤهما في النَّسب، فتقول: قاضيّ، ومشتريّ. وإذا مانسبت اسماً إلىٰ ما وزنه «فَعِيلة»؛ نحو: حَنِيفَة، أو إلى ما ماوزنه «فُعَيلَة»؛ نحو: جُهَيْنَة؛ حَذَفْتَ ياءَه[6] في النَّسب، فقلت: حَنفيّ، وجُهنيّ؛ وهو أصل شذَّ منه قولهم: رمحٌ رُدَيْنِيّ، (في النَّسَب)[7] إلى رُدَيْنَة، إلاَّ أنْ يَكُون ثاني فَعيلَه، أو فُعيلَة واواً؛ فتُقِرُّ الياء؛ كقولك في النَّسبِ [إلى «حُوَيْزَة[8]»، وطَوِيلَة». حُوَيْزِيّ وطويلِيّ. وكذلك إن كان فيه حرف مكرَّر؛ أُقِرَّتْ الياء في النَّسَب؛ كقولك في النَّسب إلىٰ «شديدة، وهُريرة»: شَدِيدِيّ، وهُرَيرِيّ][9]. فأمَّا النَّسب إلى «فَعيل»؛ نحو: «عَرين»[10] أو إلىٰ «فُعَيل»؛ نحو: نُمَيْر؛ فالغالب فيه إقرار[11] الياء، كما قالوا: عُرَيْنِيّ[12]، ونُمَيْرِيّ،

---

(١) في (ج) دُنَيْئِيّ وَمُوْسَئِيّ وَعِيْسَئِيّ.
(٢) سقطت في (ب)
(٣) في البقية فيقال
(٤) سقطت في (أ)
(٥) في (أ) تقديم وتأخير
(٦) في البقية ياؤه
(٧) في (أوج) منسوب
(٨) في (ط) حويرة.
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) في (أ وب وج)عزيز؛ والعرين: بيت الأسد.
(١١) في (أ) إثبات
(١٢) سقطت في (ب)؛ في البقية عزيزي.

وقُشَيْرِيّ، وعُقَيْلِيّ.

وقد جُوِّز[1] إثْبَات الياء وحذفها في النَّسب إلى قُرَيْش، وهُذَيل؛ فقيل: قرَشِيّ، وَهُذَلِيّ، وقُرَيْشِيّ، وَهُذَيْلِيّ. فأمَّا النَّسب إلى الأسماء الممدودة، فإن كان ممَّا لا ينصرف، أبدلت همزته واواً؛ كقولك في النَّسب إلى «صحراء، وحسناء»: صَحْرَاوِيّ، وحَسْنَاوِيّ، وشذّ من ذٰلك قولهم في النَّسب إلىٰ «صَنْعَاء، وبَهْرَاء»: صَنْعَانِيّ، وبَهْرَانِيّ وإن كان ممّا ينصرف؛ نحو: «سماء، وكساء» فالأجود إقرار الهمزة في النّسب، فتقول: سَمَائِيّ، وكِسَائِيّ. وقد يَجُوز[2] إبدالها واواً؛ فيقال: سماويّ، وكساويّ.

/ وعلى هذا فقس. والله أعلم/[3].

وانسبْ أَخَا الْحِرْفَةِ كَالبقَّالِ وَمَنْ يُضاهِيهِ إِلَىٰ فعَّالِ

إذا نسبت شخصاً إلى حرفة (يمارسها، أو صناعة يزاولها)[4]؛ بنيته[5] على «فعَّال»؛ كقولك: خبّاز، وتمّار، وبزّار[6]، ونجّار؛ [ومثله[7]: رجل لأّل / لمن /[8] يبيع اللّؤلؤ، و ألآء لمن يبيع الألية، ثم اعلم أن من حكم النَّسب][9]، أنَّك إذا نسبت إلى الجماعة[10]، أن تنسب إلىٰ (الواحد منها)[11]، فتقول في النَّسب إلىٰ «الفرائض»: فَرَضيّ؛ وإلىٰ «البطائح»: بَطَحِيّ[12]. إلاّ أن يكون ذٰلك الجمع، قد سُمِّي به واحد بعينه، فينسب إلى لفظ الجمع؛ كرجل (سُمِّي «كِلاباً»)[13].

---

(١) في (أ) جوزوا.

(٢) في (ج) جوّز.

(٣) زيادة في (ط)

(٤) سقطت في (أ)

(٥) في (أ) نسبته إلىٰ

(٦) زيادة في (ط)

(٧) في (ط) ومثل.

(٨) سقطت في (ط).

(٩) سقطت في (أ).

(١٠) في (أ) زيادة واحد قبل الجماعة.

(١١) في البقية واحدها.

(١٢) في (أ) بطائحي، وفي (ب) بطيحي.

(١٣) في (أ) يقتني كلاباً.

فالنَّسب[1] إليه كلَابِيّ، وكالبلد المسمىٰ بـ«المَدَائِن» فالنَّسب[2] إليه مَدَائِنِيّ، وفي النَّسب (شواذّ لا يُقاس علَيها[3]) [4]؛ كقولهم في النَّسب إلىٰ «ظبي»[5]: ظِبَائِي، وإلىٰ «الرَّي»: رَازِيّ، / وإلى «طَيِّىء»: طَائِيّ/[6]، وإلىٰ «البَحْرين»: بَحْرَانِيّ، [وإلى «السَّهْل»: سُهْلِيّ[7] بِضَمِّ السِّين، وإلىٰ «أمس»: إِمْسِيّ بكسر الهمزة، وإلى الرَّقبة واللِّحْيَة: رَقَبَانِيّ، ولِحْيَانِيّ وإلى «امرىء القيس» (وهي قبيلة): مِرَائِيّ[8]؛ كقولك في النّسب إلىٰ «اليمن»: رجل يَمَانٍ، وإلىٰ «الشَّام»: شَآم؛ والأصل: يمنيّ، وشاميّ][9].

فأمّا قولهم: رجل دهريّ، فإن عُنِي به التَّعْطِيلُ[10]، كان النَّسب إليه بفتح الدَّال، (على طرد القياس)[11]؛ وإن عُنِي به (إذا أسنَّ)[12]، كان النَّسب إليه بِضَمّ الدَّال؛ ليفصل بين المعنيين[13].

---

(١) في (ط) فانسب.

(٢) في (ط) فانسب.

(٣) في (ب) عليه.

(٤) في (أ) اسماء تدرك بالسَّماع، ولايقاس عليها.

(٥) في (ط) ظبىٰ.

(٦) سقطت في (ج وط).

(٧) في (ب) سهيلي.

(٨) في (ب) مرآي؛ وفي (أ) و(ج)مرئي؛ والصَّواب، ما أثبتنا.

(٩) سقطت في (أ).

(١٠) في (أ) الدهر.

(١١) سقطت في (أ).

(١٢) في (ب وج) أنه مسن.

(١٣) في (ب وج) اللغتين.

باب التَّوابع[1]

وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضاً وَالبَدَلْ ... تَوَابعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الأَوَلْ
وَهٰكَذَا الوَصْفُ إِذا ضَاهَىٰ الصِّفَهْ ... مَوْصُوفُهَا مُنَكَّراً أَو مَعْرِفَهْ
تَقُولُ خَلٍّ المَزْحَ وَالمُجُونَا ... وَ أَقْبَلَ الحُجَّاجُ أَجْمَعُونَا
وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفِ ... وَاعْطِفْ عَلَىٰ سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

اعلم أنّ التوابع خمسة: **التَّأكيدُ، والبَدَلُ، والوَصْفُ، وعَطفُ البيان، والعطفُ بحرف**. وإنَّما سُمِّيت تَوَابعَ؛ لأنَّها تتبع ماقبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه؛ ولكلٍّ منها حكمٌ يختصّ به.

فأمّا التَّأكيدُ؛ فيختصّ بالأسماء والمعارف، دون النَّكرات، وألفاظه تسعة[2]: «نفس، وعين، وكلّ، وكلا، وكلتا، وأجمع، وأجمعون، وجُمَع[3]، وجمعاء»؛ فهذه إذا كانت مؤكّدةً، تبعت الاسم المُؤكّد في إعرابه؛ كقولك: أقبل زيدٌ نفسُهُ، واستعذتُ[4] الدِّرهم عينه؛ وقد جوّز بعضهم[5] إدخال الباء على «**نفسه، وعينه**»، فقالوا: أقبل زيد بنفسه، وأخذت الدِّرهم بعينه. و«**كلّ**» يُؤكَّد بها الواحد، [**والجُمَعُ**، لا يُؤكَّد بها المثنىٰ][6]. و«**أجمع**» يُؤكَّدُ بها[7] الواحد المذكّر، و«**جميع**» يُؤكَّد بها (جمع المذكَّر)[8]. و«**جمعاء**» يُؤكَّد بها[9] المؤنَّث. و«**جُمَع**» يُؤكَّد بها جموع المؤنَّث؛ مِمَّنْ[10] يعقل، وممّا لا يعقل. فأمّا «**كِلَا**[11] **وكِلتَا**» فيُؤكَّد بهما المثنّى؛ كقولك: لقيت الأميرين كِلَيهِمَا، ودخلت الجنَّتين

---

(١) في (ب) و(ج) باب العطف والتأكيد والبدل.
(٢) في (ب و ج) تسع
(٣) في البقية وقعت بعد جمعاء.
(٤) في (أ) استعد
(٥) انظر حاشية الصّبّان على الأشموني: ٣/ ٧٣
(٦) سقطت في (أ).
(٧) في (ب وج) به.
(٨) زيادة في (أ)
(٩) في (أ) زيادة الواحد قبل المؤنث.
(١٠) في (أودوهـ) مما.
(١١) سقطت في (أ).

كِلتَيهما، وليست «الألفان». فيهما(ألفي تثنية)[1] ، بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنّىٰ، ويكون الخبر عنهما مفرداً، فتقول: كلا الرَّجلين قائم، وكلتا الهندين قائمة، ولا تقل: قائمان، ولا قائمتان؛ ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا[2] ﴾، فأفرد الخبر، ولم يقل آتتا، فإذا أضفت «كِلاَ وكِلتَا» إلىٰ اسم ظاهر؛ وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما، فتقول: كلا الرَّجلين قائم، ومررت بكلتا المرأتين . .

وإن أضفنا إلى اسم مضمر؛ ثبتت ألفهما في الرَّفع، وانقلبت ياءً في النَّصب والجرّ[3] ؛ تقول[4] : جاءني الرَّجلان كِلَاهما، / والمرأتان كلتاهما/ [5] ، ولقيت الرَّجلين كليهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما.

وأما «البدل»: فيدخل في الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواعٍ[6] :

أحدهــــا: «**بدل الكلّ**»؛ كقولك: رأيت أخاك زيداً.

والثّـــاني: «**بدل البعض**»؛ كقوله تعالى: ﴿ولَولاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾[7] ، فبعض بدل من النَّاس.

والثّالـث: «**بدل الاشتمال**»، وأكثر ما يقع (في المصادر)[8] ؛ كقوله تعالى:

---

(١) في البقية ألفا التثنية.

(٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣٣، مك) ﴿كِلْتَا الجَنَّتَينِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَم تَظْلِم مِنْهُ شَيئاً وَفَجَّرْنَا خِلاَلَهُمَا نَهَراً﴾
موطن الشّاهد: «كِلْتا».
وجه الاستشهاد: مجيء الخبر بعد «كلتا» مفرداً؛ وهو فعل «آتت» ولو كانت «كلتا» مثنّاةً؛ لجاء الفعل آتتا بدل آتت.

(٣) في (أ) الخفض.

(٤) في (أ) فتقول.

(٥) سقطت في (ط).

(٦) في (أ) معان.

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥١، مد) ﴿.. ولَولاَ دَفعُ اللهِ النَّاسَ بَعضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ولكنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَىٰ العَالَمِينَ.﴾
موطن الشّاهد: «بَعْضَهُم».
وجه الاستشهاد: مجيء لفظة «بعض» بدل بعض من كلّ.

(٨) في (ط) بالمصادر

﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[1] ؛ وتقدير الكلام / والله أعلم/[2] : يسألونك عن قتالٍ في الشّهر الحرام.

والنّوع[3] الرّابع: «بدل الغلط والنّسيان»، ولا[4] يقع ذلك في القرآن، ولا في فصيح الكلام؛ كقولك: رأيت زيداً عمراً، يسبق[5] اللسَان على وجه الغلط، إلى ذكر زيد، ومقصودك أن تقول: رأيت عمراً. ويجوز أن تبدل[6] **المعرفة من المعرفة**؛ كقوله تعالىٰ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[7]، وأن تُبدلَ[8] النّكرة من النّكرة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَسُولاً﴾[9]، وأن تُبدِلَ النّكرة من المعرفة؛ كقوله تعالى ﴿لَنَسْفعاً بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كاذِبَةٍ﴾[10]، وأن تُبدِلَ المعرفة من النّكرة؛ كقوله تعالى:

---

(١) س: ٢(البقرة، ن: ٢١٧، مد) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبيلِ اللهِ . .﴾
موطن الشّاهد: «قِتَالٍ».
وجه الاستشهاد: مجيء «قتال» بدلاً من الشَّهر؛ كما هو واضح في المتن.

(٢) زيادة في (أ).

(٣) سقطت في (أ) و(ط).

(٤) في (أ) ولم.

(٥) في (أ) سبق؛ وفي (ط) ينسبق.

(٦) في (أ) بدل.

(٧) س: ١(الفاتحة، ن: ٦ـ٧، مك) ﴿. . .* صِرَاطَ الّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيهِم غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيهِم وَلاَ الضَّالِّينَ.﴾
موطن الشّاهد: «صِرَاطَ الذينَ».
وجه الاستشهاد: مجيء «صِرَاطَ» بدلاً من «الصِّراطِ»، وكلاهما معرفة؛ وحكم مجيء هذا البدل الجواز

(٨) في (أ) فبدل.

(٩) س: ٦٥ (الطّلاق، ن: ١٠ ـ ١١، مد) ﴿. . فَاتَّقُوا اللهَ يَاأُولِي الأَلبَابِ الّذين آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً * رَسُولاً يَتْلُو عَلَيكُم آياتِ اللهِ. .﴾
موطن الشّاهد: «رسولاً».
وجه الاستشهاد: مجيء «رسولاً» بدلاً من «ذكراً»، وكلاهما نكرة؛ وحكم مجيء هذا البدل الجواز

(١٠) س: ٩٦ (العلق، ن: ١٥ـ١٦، مك) ﴿كلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

﴿وإنَّكَ لَتَهْدِي إلىٰ صِرَاطٍ مستقيم صِرَاطِ اللهِ﴾[1] ، فأمَّا إبدال الفعل من الفعل، فيجوز إذا كانَ بمعناه، كما قال /الله/[2] تعالى: ﴿ومَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أثَاماً يُضَاعفْ لَهُ العَذَابُ يَومَ القِيَامَةِ﴾[3] .

فأبدل «يُضَاعَف» من «يَلْقَ»؛ لتناسب معنييهما؛ ومنه قول الشَّاعر: [4]

[السَّريع]

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَاتِ يُجْزَ بِهِ   يَشْكُـرْهُ اللهُ بِمَـا صَنَعَــا[5]

موطن الشاهد: «نَاصِيَةٍ».

وجه الاستشهاد: مجيء «نَاصِيَةٍ» بدلاً من «النَّاصية» والأولىٰ معرفة، والثَّانية نكرة، كما هو واضح؛ وحكم مجيء البدل على هذه الحال الجواز.

(1) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٥٢ـ٥٣، مك) ﴿..وإنَّكَ لَتَهْدِي إلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللهِ الَّذي لَهُ مَا فِي السَّمٰواتِ وَمَا فِي الأَرْضِ..﴾

موطن الشاهد: «صِرَاطِ اللهِ».

وجه الاستشهاد: مجيء «صِرَاطِ اللهِ» بدلاً من «صِرَاطٍ»؛ والأولى نكرةٌ والثَّانية مَعْرِفَةٌ؛ وحكم إبدال المعرفة من النَّكرة الجواز.

(2) زيادة في (ط).

(3) س: ٢٥ (الفرقان ن: ٦٨، ٦٩، مك) ﴿وَلَايَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ ويَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾.

موطن الشاهد: «يُضَاعَفْ»

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يُضَاعَفْ» بدلاً من فعل «يَلْقَ»؛ لأنَّه بمعناه.

(4) لم أهتدِ إلىٰ قائله.

(5) تخريج البيت: لم أصطد له تخريجاً في المصادر الَّتي رجعت إليها.

المفردات الغريبة: به: الضَّمير عائد إلىٰ الفعل؛ أي: يجازىٰ بفعله؛ ولو قال: «بها»؛ لعاد الضمير إلىٰ «الخيرات»؛ وكلاهما جائز. يشكره الله: يزده الله ويبارك له جزاء ما فعله.

معنى البيت: إن من يفعل الخير والمعروف يجازىٰ بفعله من قبل الله تعالىٰ؛ فيجزيه ويضاعف له الأجر والثَّواب جزاء ما فعل.

موطن الشاهد: «يَشْكُرْهُ».

وجه الاستشهاد: أبدل فعل «يَشْكُرْهُ» من فعل «يُجْزَ بِهِ»؛ لتناسب معنييهما.

ومنه قولك: [إن تأتِني تمشِ أُكْرِمْكَ، فتجزم «تمشِ» على البدل من «تأتِني» لمطابقة المشي /معنىٰ/[1] الإتيان][2].

وأما الصّفات[3]: فتختصّ بالاسم وتكون في غالب الأحوال مشتقّةً من الفعل؛ كالقائم والقاعد، أو[4] **في معنى المشتقّ من الفعل**؛ كالمنسوب إلىٰ الحلية؛ مثل: الأبيض والأسود /أو المنسوب/[5] [إلى الخلق؛ مثل: الكريم والبخيل، أو إلى أب؛ مثل: البكريّ[6]، والقرشيّ[7]، أو إلىٰ بلد؛ مثل: مكّيّ، وبصريّ، أو إلى صناعة؛ مثل: بزّاز، وخبّاز[8]. و[9] يوصف بـ«ذي» الّتي بمعنىٰ صاحب][10]. ومن شرط الصّفة أن توافق الموصوف في تعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه. ولا[11] يجوز أن توصف المعرفة بالنّكرة، ولا (النّكرة بالمعرفة)[12]؛ بل يوصف كلُّ نوع بما يضاهيه، /ويختصّ به/[13].

[[وتختصُّ أسماء الإشارة بأن تليها الصّفة المعرّفة بالألف واللّام؛ مثل: هذا الرّجل، وتلك الدّار، وتُوصف النّكرة بما يجانسها من النّكرة، وبالمضاف الّذي إضافته غير محضة؛ كما قال تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[14]، فوصف «هدياً»؛

---

(١) سقطت في (ط).

(٢) سقطت في (أ).

(٣) في البقية الصفة.

(٤) في (أ) وبدل أو؛ وفي (ب وج) ومعنىٰ.

(٥) سقطت في (ط وج).

(٦) في بقية النسخ من دون الـ التعريف.

(٧) في بقية النسخ من دون الـ التعريف.

(٨) في (ط) حبار.

(٩) في البقية أو.

(١٠) في (أ) قريب من هذا.

(١١) في (أ) فلا.

(١٢) في (أ) ولا بالعكس.

(١٣) زيادة في (أ).

(١٤) س: ٥(المائدة، ن: ٩٥، مد) ﴿.. يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ..﴾
موطن الشّاهد: «بَالِغَ الكَعْبَةِ».
وجه الاستشهاد: وُصِف «هَدْياً» وهو نَكِرَة بـ«بالغ» وهو مضاف إلى الكعبة، وإنّما جاز ذٰلك؛ لأنَّ الإضافة ـ هنا ـ غير محضة من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله.

وهو اسم نكرة بمضاف . وإنَّما جاز ذلك؛ لكون إضافته غير محضة، والتَّنوين فيها مُقدَّر، إذ أصل الكلام: هدياً بالغاً الكعبة. وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موضع[1] الصِّفة النَّكرة؛ كقولك: رأيت نجماً طلع، وأقبل رجل يضحك. وتوصف النَّكرة ـ أيضاً ـ بالجمل؛ كقولك: جاء[2] رجل ضاحكة سنُّه، وجاء رجل أشقر[3] وجههُ، وجاء رجل إن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ.]][4] ومتى كانت الصِّفة للمدح، أو للذّمّ[5] ؛ جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وجاز أن تخالفه، على تقدير إضمار عامل فيها؛ وعلى ذٰلك حُملَت القراءتان: ﴿وَامرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الحَطَبِ﴾[6] برفع حمّالة على أنّه خبر المبتدأ، وبنصبها على تقدير: أعني حمَّالة الحطب، ويكون خبره ما بعدها[7] ؛ ومنه قول الخِرْنِق[8] :

[الكامل]

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو[9] سُــمُّ العُـدَاةِ وَآفَـةُ الجُـزْرِ

---

(١) في البقية موقع.
(٢) في البقية هذا.
(٣) في البقية أسفر.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (ط) الذم.
(٦) س: ١١١(المسد: ٤، مك).
القراءات: قرأ عاصم «حمَّالةُ» بالنَّصب، وقرأ الجمهور بالرَّفع.
انظر الكشف: ٢٤٦/أ، وتفسير القرطبي: ٢٠/ ٢٤٠، ومعاني القرآن: ٣/ ٢٩٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٠٧.
موطن الشَّاهد: (حمَّالة).
وجه الاستشهاد: مجيء «حمَّالة» نعتاً مقطوعاً؛ وعلىٰ هذا، فيجوز فيها الرَّفع، وتكون خبراً للمبتدأ: امرأته؛ ويجوز فيها النَّصب، على تقدير: أعني حمّالة الحطب، ويكون الخبر بعدها؛ ويُفهَم مما سبق أن النَّعت المقطوع، يجوز فيه الرَّفع والنَّصب باتّفاق.
(٧) في (ط) خبرها بعدها.
(٨) في (ط) الفرزدق، حيث قال؛ وهو غير صحيح. وأمَّا الخِرْنِق: فهي ابنة بدر بن هفَّان؛ وهي أخت طرفة بن العبد لأمّه، شاعرة كان أكثر شعرها في رثاء أخيها طرفة،وزوجها بشر بن عمرو بن مرثد، سيد بني أسد. ماتت قبل الإسلام بنحو ستّين سنة.
خزانة الأدب: ٢/ ٣٠٦، وأعلام النّساء: ١/ ٢٩٤، وشعراء النَّصرانية: ١/ ٣٢١.
(٩) في بقية النسخ هُمُ؛ والواو ـ هنا ـ ناتجة عن إشباع حركة الميم.

النَّازِلُـونَ بِكُـلِّ مُعْتَـرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[1]

يروى: «النَّازلون والطَّيبون» بالرّفع، على أن يكون «النَّازلون» صفة قومي، و«الطَّيبون» عطفاً عليه؛ ويُروىٰ: «النَّازلين والطَّيبين»، على تقدير: أعني؛ ويُروىٰ: «النَّازلون» و«الطَّيبين»، على أن يكون الأوّل مرفوعاً علىٰ الصّفة، والثَّاني منصوباً، على تقدير[2] : أعني؛ ويُروىٰ: «النَّازلين والطَّيبون» على أن تنصب الأوّل بتقدير: أعني، وترفع الثَّاني على الصِّفة.

وأمّا **عطف البيان:** فهو كلّ اسم، ليس بمشتقّ من الفعل، ولا في معنىٰ المشتقّ منه[3] ؛ كأسماء الأعلام والكنىٰ، وبهذا يتميّز[4] /عطف البيان/[5] عن الوصف؛ لأنَّ الأسماء: الأعلام والكنى، لا يجوز أن يوصف بها[6] ؛ مثاله /قولك/[7] : رأيت أخاك زيداً، ولقيت أبا محمّد عمراً، ومررت بعليّ أبي الحسن؛ فزيد، وعمرو، وأبوالحسن عطف بيان،

---

(١) **تخريج الشاهد:** سيبويه: ١/ ١٤٠، و٢٤٦، و٢٤٩، و٢٨٨، والجمل: ٨٢؛ وفي روايته: قومي الذين همُ، والمحتسب: ٢/ ١٩٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٤٤، والإنصاف: ٤٦٨، ٧٤٣، والخزانة: ١/ ٣٠١، وشرح شواهد الألفية: ٣/ ٦٠٢، و٤/ ٧٢، والتصريح علىٰ التوضيح: ٢/ ١١٦ و٢٠٤، وهمع الهوامع: ٢/ ١١٩، والدُّرر اللَّوامع: ٢/ ١٥٠، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٨ و٢١٤، وديوان الخِرْنق: ٢٩.

المفردات الغريبة: الجُزُر: الإبل. الأُزُر: جمع إزار؛ يقال: فلان طَيّب الإزار: إذا كان عفيفاً، لا يفعل الفاحشة.

معنى الشّاهد: وصفت الخِرنق قومها بالشّجاعة، والظُّهور على العدوّ، وبالكرم وكثرة نحرهم الإبل للأضياف، وبأنَّهم يلازمون الحرب، ولا يفارقونها، وبأنَّهم أعفّة عن الفواحش، وبأنَّهم كالسّمّ الفاتك بأعدائهم.

موطن الشّاهد: (النّازلون، الطّيبون).

وجه الاستشهاد: رُوي البيت برواياتٍ متعدّدة؛ كلهامخرَّجة في المتن؛ وعلىٰ رواية: «النّازلون ـ الطّيبون»، فلا شاهد فيها على القطع وتقدير الفعل «أعني»؛ وأمّا الرّوايات الأخرى المشار إليها في المتن؛ ففيها الشّاهد على القطع والإضمار معاً.

(٢) في بقيّة النُّسخ بتقدير.

(٣) سقطت في (أ و ج).

(٤) في(أ) يميّز؛ وفي (ب وج) تميّز.

(٥) زيادة في (ط).

(٦) في (أ) بهما.

(٧) سقطت في (ط).

يتبع[1] ماقبله في الإعراب؛ لأنّها[2] ممّا لايوصف بها. ثمّ اعلم أنَّ كلّ ما وقع عطف بيان؛ جاز أن يكون بدلاً؛ فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون أبو عمرو عطف بيان، وجاز أن يكون بدلاً؛ وإن[3] كان «أبو عمرو» بمعنى والد عمرو؛ [جازأن يكون صفةً أيضاً][4] . ومن شرط **عطف البيان** ، أن يطابق ما قبله[**في التّعريف والتّنكير، ويختصّ بالأسماء، وهو كالوصف**][5] . / والله أعلم/ [6] .

وَالعَطْفُ قَد يَدْخُلُ فِي الأفْعَالِ   كَقَولِهِـمْ : ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي

اعلم أنَّ العطف بالحرف، يدخل على[7] الأسماء وعلى الأفعال، إلاَّ أنَّك إذا عطفت فعلاً على فعل؛ وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه، فإن كان الفعل ماضياً، عطفت عليه (الفعل الماضي)[8] ، وكانا جميعاً مبنيّين على الفتح؛ كقولك: قامَ وقعدَ، وصدرَ وورد. وإن كان فعل أمر، عطفت عليه فعل أمر/ مثله/ [9] ، وسكّنْتَ آخرهما؛ كقولك: قمْ واقعدْ، واخرجْ وادخلْ وانبسطْ؛ وإن كان فعلاً مضارعاً عطفت عليه مثله[10]، وأعربته بإعرابه[11] في الرَّفع والنَّصْبِ والجزم / والله أعلم/ [12].

وَأَحْرُفُ العَطْفِ جَمِيعاً عَشَـرَهْ   مَـحْـصُـورَةٌ مَـأْثُـورَة مُسَطَّـرَهْ[13]

«الوَاوُ» و «الْفَاءُ» وَ «ثُمَّ» لِلْمُهَـلْ   وَ«لا» وَ«حتّى» ثُمَّ «أو»وَ «أَمْ» وَ «بَلْ»

وَبَعْدَهَـا «لَكِـنْ» وَ «إِمَّا» إِنْ كُسِرْ   وَ جَـاءَ لِلتَّخْيِيـرِ فَاحْفَـظْ مَا ذُكِـرْ

---

(١) في (أ) تبع.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في البقية فإن.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) في (أ) في الإعراب كله.
(٦) زيادة في (ط).
(٧) في (أ) في.
(٨) في (أ) ماضياً.
(٩) سقطت في (ج وط).
(١٠) في (أ) فعلاً مضارعاً.
(١١) في البقية إعرابه.
(١٢) زيادة في (ط).
(١٣) في البقية مستظهرة.

اعلم أنّه [يقال حروف العطف، وحروف النَّسق][1] ؛ وهي:
الواو: والفاء، وثمّ، وحتّى، وأو، وأم، ولا، وبل، ولكنْ المخفّفة النّون السّاكنة، وإِمَّا المكسورة الهمزة؛ ولكلٍّ منها معنىٰ يختص بها.

فأمّا «الواو»، وهي أمّ الحروف؛ فمعناها: **الجمع والاشتراك**. ولا تقتضي التّرتيب عند النّحويّين، وإن كان مذهب الشّافعيّ[2] ومالك[3] .

وأما الفاء؛ فمعناها: **التّرتيب والتّعقيب**. فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو، دلّ دخول الفاء علىٰ أنّ زيداً سبق في المجيء، وتَعقّبَهُ[4] عمرو. [وقد تقع للتّسبّب؛ كقولك: ضربته فبكىٰ][5] ، وسافر فغنم.

وأمّا «**ثمّ**»؛ فمعناها: **التّرتيب والتّراخي**؛ كقولك: سافرت إلىٰ البصرة ثم / إلىٰ[6] / الكوفة.

وأمّا «**حتّى**»؛ فتأتي بمعنى: **الواو**، [إلاَّ أنَّ من شرط ما بعدها أن يكون جزءاً ممّا قبلها؛ ويكون مذكوراً لتعظيم، **أو لتحقير**؛[7] **فالتّعظيم**؛ كقولك[8] : جاءني النّاس حتّى الأمير؛ **والتّحقير**؛ كقولك: استضافني النّاس حتّى

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) الشّافعي: أبو عبد الله، محمّد بن إدريس الشّافعي، العلاّمة الفقيه، صاحب المذهب المعروف، أخذ العلم من أعيان عصره، وتتلمذ على يديه علماء كثيرون؛ منهم أحمد بن حَنبل رضي الله عنهما. كان مع فقهه وورعه عالماً بالعربيّة والشّعر؛ له مصنفات كثيرة؛ منها: الأمّ، وآيات الأحكام وغيرهما. مات سنة ٢٠٥هـ. الرّازي، الجرح والتّعديل؛ تحق.عبد الرحمن المعلمي اليماني (حيدر آباد: لا.مط، ١٣٧٣هـ): ٧/ ٢٠١، وابن الجزري، غاية النّهاية؛عني بنشره برجستراسر، (ط:١. مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٣٢م): ٢/ ٩٥، والوافي بالوفيات: ٢/ ١.

(٣) مالك: أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك صاحب المذهب، ولد سنة ٩٣، ومات سنة ١٧٩هـ. إمام جليل؛ له: المُوطأ. سير أعلام النّبلاء: ٨/ ٤٨، وشذرات الذّهب: ٢/ ١٢، وتهذيب التّهذيب: ٤/ ١٤.

(٤) في (ج) بعقبه.

(٥) سقطت في (أ).

(٦) زيادة في (ط).

(٧) في البقية تحقير.

(٨) في البقية قولك.

الحارس[1]] [2] ؛ ولحتّىٰ ثلاثة[3] معانٍ أُخر.

أحدهـا: أن تكون من حروف الجرِّ (على ما بيّنّاه)[4].

والثّاني: أن تكون حرفاً من جملة[5] نواصب الفعل المضارع، [على ما نُبيّنُه في موضعه / إن شاء الله/[6] .][7]

والثّالث: أن تكون حرف ابتداء، [يقع بعدها المبتدأ والخبر][8] ؛ كقول جرير[9]

[الطّويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[10]

أراد أن كثرة الدّم الّذي مازج ماء دجلة، قد أصاره بصفة الأشكل؛ وهو الّذي يخالط بياضه حمرة؛ [ومنه سُمّيت العين الّتي تمازج بياضها حمرة شكلاء[11]][12].

وإذا قلت: أكلت السّمكة حتى رأسها، جاز في إعراب «رأسها» ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ترفعه بالابتداء، وخبره مضمر؛ وتقدير الكلام: حتىٰ رأسُها مأكول.

---

(١) في (ط) الحرث.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في(ط) ثلاث.
(٤) سقطت في (أ).
(٥) سقطت في (أ).
(٦) سقطت في (ط).
(٧) سقطت في (أ).
(٨) سقطت في (أ).
(٩) مرت ترجمته.
(١٠) **تخريج البيت**: مر تخريجه والتّعليق عليه في الصّفحة: ١٢٧.
موطن الشاهد: «حتّى».
وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» حرف ابتداء في البيت، لا محلّ له من الإعراب، ولا تأثير له في الجملة.
(١١) سقطت الهمزة في بقيّة النُّسخ؛ والشكلاء: صفة للعين.
(١٢) سقطت في (أ).

والثّاني: أن تنصبه على العطف، ويكون «الرَّأس» (قد دخل)[1] في الأكل أيضاً[2] .

والثّالث: أن تجرّه، ويكون «الرّأس» غير داخل في الأكل؛ بل الأكل وصل إليه.

وأمّا «أو» فتأتي لأحد خمسة[3] معانٍ.

أحدهـا: للشّكّ. تقول: جاءني زيد أو عمرو.

والثّاني: للإبهام[4] ؛ كقولك: (لقيت زيداً أو عمراً)[5] ، وأنتَ تعلمُ مَن لقيتَهُ منهما. وإنّما قصدتَ الإبهامَ على المخاطب؛ وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿وأَرْسَلْنَاهُ إلى مائةِ أَلْفٍ أو يَزِيدُونَ﴾[6] .

والثّالث: أن تكون للتّخيير؛ كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَو صَدَقَةٍ أَو نُسُك﴾[7] .

والرّابع: أن تكون للإباحة؛ كقولك: جالس الفقراء[8] ، أو الفقهاء. [والفرق بين العطف هٰهنا[9] وبين[10] العطف بالواو؛ أنّك إذا عطفت بـ «أو»،

---

(١) في (أ) داخلاً.

(٢) زيادة في (ط).

(٣) في (أ) قريب من هذا.

(٤) في البقية الإبهام.

(٥) في (أ) جاءني زيداً وعمرو.

(٦) س: ٣٧ (الصّافات: ١٤٧، ملك).
موطن الشّاهد: «أو».
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» مفيدة معنىٰ الإبهام؛ لأن الحقَّ ـ تبارك وتعالىٰ ـ يعلم عددهم علم اليقين

(٧) س: ٢(البقرة، ن: ١٩٦، مد) ﴿..فَمَنْ كَانَ مِنكُمْ مَرِيضاً أَو بِهِ أذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِديةٌ مِنْ صِيَام أو صَدَقَةٍ أو نُسُكٍ..﴾
موطن الشاهد: «أو».
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» مفيدةً معنىٰ التّخيير في الموضعين؛ لأنّ القيام بأداء أيّ واحد من الثّلاثة، يغني عن الآخَرين.

(٨) في البقية القراء.

(٩) في البقية بأو هنا.

(١٠) زيادة في (ط).

فقلت جالس الفقهاء أو الفقراء[1] ، كان المأمور مطيعاً بمجالسة[2] الصّنفين، وبمجالسة[3] أحدهما، وإذا عطفت بـ «الواو» فقلت: جالس الفقهاء والقُرّاء[4] ، لم يكن مطيعاً إلاّ بمجالسة الصّنفين][5] .

والخامس: من معاني «أو»: أن تكون للتّقريب؛ كقولك: ما أدري أسلّم أو ودّع. [فدخول «أو»/ بينهما/ [6] لتقريب الزّمان ما بين السّلام والوداع][7] ؛ [وتستعمل «أو» بمعنى «إلاّ أن»؛ ومنه قول الشّاعر[8] : [الوافر]

وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتَقِيمَا[9]][10]

---

(١) في البقية القراء.
(٢) في البقية مجالسته.
(٣) في البقية مجالسته.
(٤) في (ط) الفقراء.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) سقطت في (ط).
(٧) سقطت في (أ).
(٨) الشّاعر هو: زياد الأعجم؛ وهو زياد بن سلمىٰ، ويقال: ابن عمرو بن عامر من عبد القيس، سُمِّي بالأعجم؛ لأنّ فيه لُكْنَةً؛ وهو شاعر إسلاميّ هجّاء، جزل الشّعر، حسن الألفاظ، خصّ المهالبة بمدحه، مات في حدود المائة من الهجرة. الشّعر والشّعراء: ١/ ٤٣٠، والأغاني: ١٤/ ٩٨.
(٩) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ٤٢٨، والمقتضب: ٢/ ٢٩، وأمالي ابن الشّجري: ٢/ ٣١٩، وشرح المفصل: ٥/ ١٥، والمقرّب: ٥٧، والمغني (١٠٣/ ٩٣)، وشرح شواهد المغني: ٧٤، وشذور الذّهب: ٢٩٩، وشرح شواهد الألفية: ٤/ ٣٨٥، والتصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٦. وشرح الأشموني: ٣/ ٥٩٥، واللّسان: مادة (غمز)، وابن عقيل: (١٣٩)، وقطر النّدى وبل الصدىٰ (١٧)، وأوضح المسالك (٤٩٩).
المفردات الغريبة: (غمزت) الغَمْزُ: العصر باليد، وأراد ـ هنا ـ تليين القناة؛ أي الرُّمح. كعوبها: جمع كعب، وهي النّواشز في أطراف الأنابيب.
معنى البيت: يهجو الشاعر المغيرة بن حَبناء التّميمي، ويزعم أنّه أثارهم بالهجاء وأثّر فيهم، وأنّه سيخضعهم إلاّ أن يتخلّوا عن سبّه وهجائه؛ وهو يشبه نفسه بمن يقوّم القناة ويعصرها إلاّ أن تستقيم كما يريدها أن تكون. **موطن الشّاهد**: «أو تستقيما». **وجه الاستشهاد**: نصب الفعل المضارع تستقيم بـ«أن» مضمرة بعد «أو» التي بمعنىٰ إلاّ؛ لأنّه أراد أن يقول: كَسرْتُ كُعوبَها في كلّ حال إلاّ في حال استقامتها.
(١٠) سقطت في بقية النّسخ.

وأمّا «أم» فهي[1] للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة[2] لألف الاستفهام. [و[3] تكون «الألف» بمعنى «أي»، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؛ فتقدير الكلام: أيّهما عندك؟، ويكون جواب المخاطب: زيد أو عمرو؛ لأنّ المستفهم بـ «أم» متيقّن[4] أنّ أحدهما عنده؛ وإنَّما يطلب التّعيين عليه؛ كما أنّ المستفهم بـ «أو» يستفهم عن كون أحدهما عنده؛ ولهذا يجاب بـ: «نَعَمْ أو لا». وكان ترتيب كلام المستفهم أن يبتدىء بـ «أو» فإذا قلت: نعم، استخبر بـ «أم»][5].

وأمّا «لا» فتكون عاطفة بعد الإثبات، فتحقّق المعنى الأوّل[6]، وتنفيه عن الثّاني؛ كقولك: قام زيد لاعمرو؛ فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو هٰهنا[7] هي العاطفة (دون «لا»)[8]، وإنَّما زيدت «لا» بعد واو العطف تأكيداً للنّفي، (وإشباعاً للمعنى)[9].

وأمّا «بل» فمعناها: الإضراب عن الأوّل، والإثبات للثّاني، ولا تدخل عليها واو العطف، (وتجيء بعد الإثبات)[10]؛ كقولك: رأيت زيداً بل عمراً، /وبعد النّفي؛ كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً/[11]. [فإذا زيد عليها «الألف»؛ صارت[12] جواباً يوقف عليه، وتكون نقيضة «نعم»، وتأتي[13] في جواب الاستفهام الدّاخل على النّفي؛ كما قال تعالى:

---

(١) في (أ) فمعناها.
(٢) في (أ) تتلقىٰ بالألف.
(٣) في البقية فتكون.
(٤) في (ب وج) مثبت.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) في (ب) للأول.
(٧) في البقية هنا.
(٨) سقطت في (أ).
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) زيادة في (ط).
(١٢) في (ط) صار.
(١٣) في البقية ويأتي.

﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[1]][2] .

وأمّا «لٰكِنْ» / الخفيفة السّاكنة النّون [3] ؛ فمعناها: الاستدراك: وتجيء[4] بعد النّفي؛ كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو؛ فإن جاءت بعد الإثبات، لزم[5] أن تكون بعدها جملة نافية؛ كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأمّا «إمّا»، فتأتي بمعنىٰ «أو» في: الشّكّ، والإبهام، والتّخيير، والإباحة، إلاّ أنّ بينهما فَرقَين[6] :

أحدهما: أنّك تبتدىء بـ «إمّا» شاكّاً، وفي «أو» تبتدىء باليقين، ثمّ يطرأ عليك[7] الشّكّ

والثّاني: أنّه لا بدّ في «إمّا» من التّكرير؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿فإمّا منّاً بعدُ وإمّا فِدَاءً﴾ [8] فإمّا[9] العاطفة فهي «إمّا» الثّانية[10] المكسورة الهمزة. وأمّا المفتوحة الهمزة؛ فمعناها: تفصيل الجملة، [ولا بدّ أن تُتلَقّىٰ بالفاء][11]

---

(1) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٢، مك) ﴿..وَأَشْهَدَهُم عَلَىٰ أَنْفُسِهِم أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا..﴾
موطن الشّاهد: «بلىٰ»
وجه الاستشهاد: مجيء «بلىٰ» حرف جواب يوقف عليه؛ لأنّه زيد عليها الألف من ناحيةٍ، ولأنّها جاءت جواباً للاستفهام الدّاخل علىٰ النّفي من ناحية ثانية.

(2) سقطت في (أ).

(3) زيادة في (أ).

(4) في البقية ويجيء.

(5) في (أ) وجب.

(6) في (أ) فرقاً.

(7) في البقية عليه.

(8) س: ٤٧ (محمد، ن: ٤، مد) مر تخريجها. ﴿..حَتَى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُم فَشُدّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً حتّى تَضَعَ الحَرْبُ أَوزَارَهَا..﴾
موطن الشّاهد: «إمّا».
وجه الاستشهاد: مجيء «إمّا» بمعنىٰ «أو» إلاّ أنّه ابتدىء بها في الكلام، وتكرّرت؛ وحكم تكرارها الوجوب.

(9) في (ج) أمّا.

(10) زيادة في (ط) ولا لزوم لها.

(11) سقطت في (أ).

كقوله تعالىٰ: ﴿فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ﴾[1] .

ثم اعلم أنّ العطف[2] قد يقع على اللّفظ وعلى الموضع. فإذا قلت: ليس زيد بكاتبٍ ولا شاعرٍ؛ جاز لك أن تجرّ شاعراً بالعطف على لفظ «كاتب»، ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكاتب ولا بشاعر؛ وجاز لك أن تنصب «شاعراً» بالعطف على موضع «كاتب»؛ لأنَّ الأصل: ليس زيد كاتباً؛ [وإنّما دخلت الباء زائدةً؛ ومثله قوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُهُ﴾[3] ، فمن نصب /«رسولَهُ»/[4] جعله عطفاً على اسم الله تعالىٰ، ومن رفعه[5] ، جعله عطفاً[6] على الموضع؛ لأنّ موضعه الابتداء، وإنّما طرأت إنّ عليه][7] . والعطف على اللّفظ أحسن، / فاعرف ذلك/[8] .

باب مالا ينصرف

هٰذَا وَفِي الأَسْمَاءِ مَالاَيَنْصَرِفْ   فَجَـرُّهُ كَنَصْبِـهِ لاَيَخْتَلِفْ[9]
وَلَـيسَ للتَّنوِيـنِ فِيـهِ مَـدْخَـلُ   لِشِبْهِهِ الفِعْلَ الَّذِي يُسْتَثْقَلُ

---

(١) س: ٩٣ (الضُّحىٰ: ٩، مك).
موطن الشّاهد: «أمّا».
وجه الاستشهاد: مجيء «أمّا» مفتوحة الهمزة مفيدةً لتفصيل الجملة، واقترنت الفاء بجوابها.

(٢) سقطت في (أ).

(٣) س: ٩(التّوبة، ن: ٣، مد) ﴿وأَذَانٌ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ إلى النّاسِ يَومَ الحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ الله بريءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ...﴾
موطن الشّاهد: «ورسولَهَ».
وجه الاستشهاد: مجيء «رسولَهُ» معطوفة على اسم الجلالة «الله» المنصوب بـ«إنّ» وهٰذا عطف على اللّفظ؛ ومن قرأ «رَسُولُهُ» بالرّفع، عطفه على موضع لفظ الجلالة.

(٤) سقطت في بقية النسخ.

(٥) في البقية رفع.

(٦) سقطت في (ط).

(٧) سقطت في (أ).

(٨) سقطت في (ط).

(٩) في (أ) غير واضحة.

اعلم أنّ الأصل في الأسماء الصَّرف، إلاّ أنَّ فيها ما شابه الفعل؛ فسُلِب الجرّ والتّنوين اللّذين[1] لايدخلان الفعل، والأَسباب المانعة من الصّرف تسعة؛ (وتُسمّى العلل أيضاً)[2].

أحـدهـــا: وزنُ الفعل؛ مثل: أَحْمَد، وتَغْلب، ويَزيد، ونَرْجِس[3].

والثّـــاني: الوصفُ[4]؛ مثل: أَحْمَر، /وأَصْفَر/[5]، وأَبْيَض.

والثّـالـث: التّأنيث الّذي بغير[6] فرق؛ مثل: فَاطِمَة، وحَمْزَة، وسَلْمَى[7]، وحَمْرَاء[8].

والـرَّابـــع: التّعريف.

والخـامس: العدل.

والسَّـادس: العجمة.

والسَّـابع: التّركيب.

والثّـامــن: الجمع الخماسيّ فصاعداً؛ إذا كان ثالثه ألفاً.

والتّاسع[9]: الألف والنُّون الزَّائدتان[10] في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في الاسم[11] سببان[12] منها لم ينصرف معرفةً ولا نكرةً، وإن اجتمع فيه سبب واحد؛ انصرف في التّنكير، إلاَّ الأسماء المؤنَّثة بالألف المقصورة؛ مثل: بُشْرَىٰ، وذِكْرىٰ، ودُنيا، والأسماء المؤنّثة بالألف الممدودة؛

---

(١) في (أ وب) الذين.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) سقطت في (أ وب).
(٤) في (أ) الموصوف، وفي (ب) وصف.
(٥) زيادة في (ط).
(٦) في (ب) لغير.
(٧) في (ج) سلما.
(٨) في (ب) حمرا.
(٩) سقطت في (ب).
(١٠) في (أ) الزائدان.
(١١) في البقية اسم.
(١٢) في (أ وب) شيئان.

مثل: حَسْنَاء، وحَمْرَاء. والألف والنُّون الزَّائدتين في «فَعْلَان» إذا كان صفة؛ مثل سَكْرَان وغَضْبَان. والجمع الّذي ثالثه ألف؛ مثل: دَرَاهِم، ودَنَانِير، والمعدول في العدد(نحو[1] : أُحَاد، وثلَاث)[2] ؛ فهذه لا تنصرف بحال، والعلّة فيها قائمة مُقام علّتين. وقد نظم بعض المحدثين الأسباب[3] المانعة للصّرف[4] فقال:

[الطويل]

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسمِ تِسْعٌ فَهاكَهَا ... مُبَيَّنَةً إنْ كُنْتَ فِي العِلْمِ تَحْـرِصُ

فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَـةٌ ... وَعَـدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّـصُ

وَتَرْكِيبُـكَ الاسْمَيْنِ وَالأَلِفُ التـي[5] ... مَعَ النُّونِ زِيـدَا وَالجَمِيعُ مُخَـلّصُ[6]][7]

/ وَمَا زِيدَ فِي عِمْرَانَ مِنْ بَعْدِ رَائِهِ ... وَتَاسِـعُها التَّرْكِيبُ هَذَا مُلَخَّصُ/[8]

مِثَـالُـهُ أَفْـعَـلُ فِـي الصِّفَـاتِ ... كَقَولِـهِـمْ أَحْمَـرُ فِي الشِّيَـاتِ[9]

[أو جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالَ سَـكْرَىٰ ... أَو وَزْنَ بُشْرَىٰ أَو مِثَـالَ ذِكْـرَىٰ][10]

---

(١) في (أ) مثل مَثنىٰ وثُلَاث ورُبَاع.

(٢) سقطت في (ب).

(٣) في (ب) المواقع.

(٤) في (ب) من الصرف.

نظم ابن النَّحَّاس النَّحويّ (ـ٦٩٨هـ) بيتين في الممنوع من الصَّرف؛ جدير بهما أن يذكرا في هذه العجالة:

موانعُ الصَّرْفِ تِسْعٍ إنْ أَرَدْتَ بِهَا ... عوناً لِتَبْلُـغَ فِي إعْرَابِـكَ الأَمَــلاَ

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَــةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

شرح شذور الذّهب، لابن هشام الأنصاريّ. (تحق.عبد الغني الدّقر): ٥٨٦.

(٥) في (ب) الذي.

(٦) في (ط) مخلص.

(٧) سقطت في (أ).

(٨) زيادة في (ج).

(٩) الشّيات: جمع «شِيَة» من الوشي: نقش الثّوب، ويكون من كلّ لون؛ ووشّىٰ الثّوب، حسّنه ونقشه، وتوشّىٰ به الشّيب ظهر كالشّية.

القاموس المحيط: ١٧٣٠.

(١٠) ذكر البيت في (أ) بعد شرح البيت السّابق.

اعلم[1] أن الأسماء[2] التي لا تنصرف[3] قسمان؛

أحدهمـــا: ما لا ينصرف نكرةً ولا معرفة.

والثّانـــي: ما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً.

فأمَّا القسم الأوّل؛ فهو ستَّة أصناف؛ [قد اشتمل[4] عليها نظم[5] الملحة][6].

أحدها: «أَفْعَل» إذا كان صفةً [[سواء كان مجرَّداً من[7] «مَنْ»[8]؛ نحو: أبيض، وأحمر، أو كان الّذي يصحبه[9] من نحو: «أفضل، وأحسن»؛ كما قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[10]، أو مثل «بُشْرَى» أو مثال «ذِكْرى»؛ فهذان النَّوعان إشارة إلىٰ الصِّنف الثّاني[11]، ممّا لا ينصرف معرفة ولا نكرةً؛ وهو ما آخره ألف مقصورة؛ سواء كان على «فَعْلَىٰ» بفتح الفاء؛ مثل: «سَكْرَىٰ، ولَيلَىٰ» أو على /وزن/[12] «فُعْلَىٰ» بضمّ الفاء؛ مثل: «بُشْرَىٰ، ودُنْيا»، أو على /وزن/[13] «فِعْلَىٰ» بكسر الفاء؛ مثل: «دِفْلَىٰ[14]، وذِكْرَىٰ»، وهكذا إن كان على «فُعَالَىٰ»؛ نحو: «حُبَارَىٰ،

---

(1) سقطت في (أ).

(2) في (ب) الاسم.

(3) في (ب) لا ينصرف.

(4) في البقية اشتملت.

(5) سقطت في (ب وج).

(6) سقطت في (أ).

(7) في (ب وج) عن.

(8) سقطت في (ب).

(9) في (ج) تصحبه

(10) س: ٤(النّساء، ن:٨٦،مد) ﴿وإذا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أو رُدُّوهَا إنَّ اللهَ كانَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ حَسِيباً﴾

موطن الشّاهد: «أَحْسَنَ مِنْهَا».

وجه الاستشهاد: مجيء «أَحْسَنَ» اسم تفضيل مقترناً بمن وهو صفة؛ ولذا منع من الصّرف.

(11) سقطت في (ب وج).

(12) زيادة في (ب).

(13) زيادة في (ب).

(14) دِفْلَىٰ: شجر زهره كالورد الأحمر؛ وحمله كالخرنوب.

وجُمَادَىٰ»]][1] .

أَو وَزْنِ فَعْلَانَ الّذِي مُؤَنَّثُهْ فَعْلَىٰ كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَاأَنْفُثُهْ

هذا هو الصنف الثالث ممَّا لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً؛ وهو كل ما جاء على وزن «**فَعْلَان**» الذي مؤنَّثُهُ «**فَعْلَىٰ**»؛ نحو: «سَكْرَان، وغَضْبَان» اللَّذين[2] مؤنَّثهما: سَكْرَىٰ، وغَضْبَىٰ. فإن كان الاسم على «**فُعْلَان**» بضمِّ الفاء، انصرف في التَّنكير؛ لا لإلحاق هاء[3] التَّأنيث به في قولهم: امرأة عريانة، وكذٰلك إن كان[4] على وزن «**فَعْلَان**» وقد التحقت الهاء به مثل: نَدْمَان، صُرِف في وجه[5] التَّنكير؛ كقولهم: امرأة نَدْمَانَةٌ.

أَو وَزْنِ فَعْـلاءَ وَ أَفعِلاَءَ كَمِثْـلِ حَسْنَـاءَ وَأَنْبِيَـاءَ

هذا مثال[6] الصِّنف الرَّابع: ممّا لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً؛ وهو ما آخره **ألف التَّأنيث الممدودة** سواء كان على / وزن/[7] «**فَعْلَاء**»؛ نحو: «بَيْدَاءَ»، وهو اسم جنس، أو «بَلْعَاء»[8] ؛ وهو اسم مذكّر، أو «بيضاء»، وهو صفة مؤنَّث، أو «خضراء»[9] ، وهو اسم مؤنَّث، أو[10] كان على وزن «**فُعَلاء**»؛ نحو: «ظُرَفَاء[11]، وكُرَمَاء»، أو على وزن «**أَفْعِلَاء** »؛ نحو: «أَنْبِيَاء، وأَصْفِيَاء[12]. وأَصْدِقَاء»، أو علىٰ وزن «**فَاعِلَاء**»؛ نحو: «قَاصِعَاء، ورَاهِطَاء»؛ وهما: جحران من جحرة[13] اليربوع، أو كان على وزن «**فَاعُولَاء**»؛ نحو: عَاشُورَاء، وتَاسُوعَاء، فإن[14] كان

---

(١) جاء على اختصار في (أ).
(٢) في (ب ،ج) الذين.
(٣) في (ب وج) ها.
(٤) في (ج) كانت.
(٥) سقطت في (ب).
(٦) في (ج) تمثال.
(٧) زيادة في (ج).
(٨) في (ب) بلغاء.
(٩) في (ب) حمراء.
(١٠) في (ب) وإذا.
(١١) في (ب) صرفا.
(١٢) سقطت في (ب وج).
(١٣) في (ب) جحر.
(١٤) في (ب) وإن.

على وزن «فِعْلَاء»؛ نحو: عِلباء[1]؛ وهي[2] القصبة الّتي في العنق، وحِرباء؛ وهي ذكر أمّ حُبَين[3]، انصرف. وكذلك تُصرف «أَسْمَاءٌ» جمع اسم؛ لأنّه على وزن «أَفْعَال»؛ نحو[4]: قسم وأقسام. فأمّا[5] «أَشْيَاء» فلا تَنْصَرف[6]؛ كما قال تعالى: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾[7]؛ لأنّ وزنها عند الأخفش[8]: «فَعْلَاء» وعند سيبويه[9]: «أَفْعِلَاء».

أَوْ وَزْنِ[10] مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ فِي العَدَدْ [فَاصغِ يَا صَاحِ إِلَىٰ قَولِ السَّدَدْ[11]] [12]

/ هذا أيضاً/ [13]، هو الصّنف الخامس ممّا لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً، وهو كلّ اسم معدول (في العدد إمّا)[14] إلى «فُعَال»؛ نحو: أُحَاد[15] وثُلَاث ورُبَاع»،

---

(١) في (ب) عليا.
(٢) في (ط) وهو.
(٣) في (ج) حنين؛ والصواب ماذكرنا.
(٤) في (ب وج) مثل.
(٥) في (ب وج) وأما.
(٦) في (أ وج) ينصرف.
(٧) س:. ٥ (المائدة،ن: ١٠١، مد) ﴿يَا أَيُّهَا الّذين آمَنُوا لاَ تَسْأَلُوا عَن أشياءَ إن تُبْدَ لكم تسؤكم..﴾
موطن الشاهد: «أشياءَ».
وجه الاستشهاد: وقوع «أشياء» في الآية الكريمة اسماً ممنوعاً من الصّرف؛ لأنّ وزنها فَعْلَاء، أو أَفْعلاء، وليست على وزن أَفْعَال.
(٨) **الأخفش**: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أبرع تلاميذ سيبويه، وأحد علماء البصرة في اللّغة والأدب وكان معتزليّاً،له: معاني القرآن وغيره. مات سنة٢١٠هـ. انظرالبلغة: ٨٦، وإنباه الرّواة: ٢/ ٣٦، وبغية الوعاة: ١/ ٥٩.
(٩) سِيبُويه: أبو بشر، أو أبو الحسن، عمرو بن عثمان بن قنبر، عالم باللّغة والنّحو؛ أخذ عن الخليل، وعن عيسىٰ بن عمر الثّقفي، وعن يونس بن حبيب؛ له: الكتاب، وهو أشهر كتب النّحو على الإطلاق، مات سنة ١٨٠هـ.
البلغة: ١٧٣، وإنباه الرّواة: ٢/ ٣٤٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(١٠) في (ب) مثل.
(١١) في (ب) الرشد.
(١٢) في (أ) و(ج): إذا ما رأىٰ صرفهما قط أحد.
(١٣) زيادة في (ط).
(١٤) سقطت في (ب).
(١٥) في (ب) أجاد تصحيف.

أو[1] إلىٰ «مَفْعَل»؛ نحو «مَثْنَى ومَثْلَث ومَرْبَع[2] »؛ فلا[3] ينصرف هذا النَّوع بحال؛ كما قال تعالى: ﴿أُولي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[4] ؛ ومعنىٰ قولك: جاء القوم أُحاد؛ أي: جاؤوا واحداً واحداً[5] : كما أن (المعنىٰ في)[6] قولك: (جاؤوا مثنىٰ)[7] ؛ أي: اثنين اثنين.]][8] .

وَكُلّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ وَهْوَ خُمَاسِيٌ فَلَيسَ يَنْصرِفْ

وَهَكَذا إِنْ زَادَ فِي المِثَالِ نَحْوُ دَنَانِيرَ بِلا إِشْكَالِ

/ فَهَذِهِ الأَنْواعُ[9] لَيسَتْ تَنْصَرِفْ/ /فِي مَوضِعٍ[10] يَعْرِفُ هَذا المُعْتَرِفْ/

هذا (مثال[11] **الصِّنف**)[12] **السَّادس** ممَّا لا ينصرف نكرةً، ولا معرفةً؛ وهو كلّ جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدد، أو حرفان مخففان[13] فصاعداً؛ وذلك نحو: دوابّ، ودراهم، ودنانير، ومصابيح؛ فهذا الصِّنف لا ينصرف بحال؛ لأنّه جمع لا نظير له في الآحاد، فإن لحقته«الهاء» انصرف؛ نحو: صيارفة، وطيالسة[14]؛ لأنَّه (بالتحاق «الهاء»به)[15]، صار(إلى أمثال

---

(١) في (ب) وإلىٰ.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ب) ولا.

(٤) س: ٣٥ (فاطر، ن:١،مك) ﴿..جَاعِلِ المَلَائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الخَلْقِ مَا يَشَاءُ..﴾
موطن الشَّاهد: «مَثْنَىٰ وثُلَاثَ ورُباعَ».
وجه الاستشهاد: مجيء «مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ ورُبَاعَ» أسماءً ممنوعة من الصَّرف؛ لأنَّها معدولة عن العدد.

(٥) سقطت في (ب).

(٦) سقطت في (ب وج).

(٧) في (ب) جاء القوم أثنا؛ وفي (ج) أثناء.

(٨) سقطت في (أ).

(٩) في (ب وج) الأسماء.

(١٠) في (أ) و(ج) موطن.

(١١) في (ب وج) تمثال.

(١٢) في (أ) هو النوع.

(١٣) زيادة في (ط).

(١٤) في (أ وب) صياقلة.

(١٥) سقطت في (أ).

الآحاد)[1] ؛ نحو: رفاهية[2] ؛ وكراهية. فإن كان في آخر هذا الجمع «ياء» قبلها كسرة؛ نحو: «جوارٍ[3] ، وليالٍ[4] » أجري مجرىٰ الاسم المنقوص الّذي تحذف ياؤه في الرفع والجرّ؛ وينوّن وتقرّ[5] ياؤه في حالة النَّصب، وتفتح؛ تقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، واشتريت جواريَ. فهذا شرح الأصناف السِّتَّة الّتي لا تنصرف نكرةً ولا معرفةً.

وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُـهُ بِـلاَ أَلِـفْ فَهْـوَ إِذَا عُـرِّفَ غَيْـرُ مُنْصَرِفْ

تَقُولُ: هٰذَا طَلْحَةُ الجَـوَادُ وَهَـلْ أَتَـتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ ؟

وَإِنْ يَكُـنْ مُـخَفَفَاً كَدَعْـدِ فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ

[[قد ذكرنا أنّ ما لا ينصرف، ينقسم قسمين؛

أحدهما: ما لاينصرف بحالٍ؛ وهو ستّة أنواع، وقد[6] مضى شرحها.

والثّاني: ما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ وهو ستّة أصناف أيضاً:

أحدها: إذا كان الاسم مؤنّثاً بالتّاء الّتي يوقف عليها[7] بالهاء؛ نحو: «طلحة[8] ، وعائشة، ومكّة، وصَعْدَة»؛ فهذه الأسماء ونظائرها، لا تنصرف إذا كانت معرفةً، وتنصرف إذا كانت نكرةً؛ كقولك: ما كلُّ عائشةٍ أمَّ المؤمنين، وهكذا، إذا كان الاسم مؤنّثاً بالصّيغة؛ مثل: «زينب، وسعاد» لم ينصرف في[9] معرفة، إلاّ أن يكون على ثلاثة أحرف، وأوسطها ساكن؛ فلك صرفه وترك صرفه كـ«هند، ودعد»]][10]؛ قال الشاعر[11]:

---

(١) في (أ) نظير الواحد.
(٢) في (ب) نواهية.
(٣) في (ب) حواري.
(٤) في (ب) ليالي.
(٥) في (ب) ويتم.
(٦) في (ج) قد.
(٧) في (ب) عليه.
(٨) سقطت في (ب).
(٩) سقطت في (ب).
(١٠) في (أ) اختصار في العبارات.
(١١) ينسب البيت إلى جرير، أو إلىٰ ابن قيس الرّقيّات، وقد مرت ترجمتهما. ويروى الشطر الثاني: ولم تُسْقَ بدل «تغذ».

[المنسرح]

/لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزَرِهَا دَعْدٌ ولَمْ تُغْذَ دَعْدُ بِالعُلَبِ[1]

فصرف ومنع/[2].

وَأَجْرِ مَا جَاءَ بِوَزْنِ الفِعْلِ مُجْرَاهُ فِي الحُكْمِ بِغَيْرِ وَصْلِ[3]

فَقَولُهُم: أَحْمَدُ مِثْلُ أذهَبُ وَقَولُهُم: تَغْلِبُ مِثلُ تَضْرِبُ

هذا هو الصّنف الثّاني: ممّا ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ **وهو كلّ اسم جاء على وزن الفعل المضارع**؛ نحو: «أَحْمَد، وتَغْلِب وَيشْكُر، [وَنَرْجِس» وما أشبه ذلك؛ فهذه الأسماء تنصرف في النّكرة، ولا تنصرف في المعرفة. فأمّا «نَهْشَل»؛ فنونه[4] أصليّة؛ وهو في الأصل من أسماء الذّئب، وبه سُمّي الرّجل؛ فينصرف في المعرفة؛ لأنّ وزنه «فَعْلَل»؛ مثل: جَعْفَر][5].

وَإِنْ عَدَلْتَ فَاعِلاً إِلَىٰ فُعَلْ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً مِثْلُ زُحَلْ

هذا هو الصّنف[6] **الثّالث**: مما ينصرف نكرةً، ولا ينصرف معرفةً؛ **وهو كلّ اسم (عُدِل به)**[7] **عن صيغة «فاعل» إلى «فُعَل»**؛

---

(١) البيت من شواهد سيبويه: ٢/٢٢، والجمل: ٢٧٧، والخصائص: ٣/٦١ و٣١٦، واللّسان: مادة (دعد)، والمنصف: ٢/٧٧، وشرح المفصل: ١/١٧٠، والاقتضاب: ٣٦٧، وشذور الذّهب: ٤٥٦، وشرح الأشمونيّ: ٣/٢٥٤، وديوان جرير: ٨٢. وملحقات ديوان ابن قيس الرقيات: ١٧٨.
معنىٰ البيت: يصف الشّاعر امرأة حضريّةً ناعمة العيش، لا تعرف التّقشّف، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تغتذي غذاءهم.
موطن الشاهد: «دَعْدٌ، دَعْدُ».
وجه الاستشهاد: مجيء «دَعْد» في البيت مصروفةً مرّة وغير مصروفة مرّة أخرىٰ؛ وهو اسم علم مؤنّث غير أعجميّ ساكن الوسط، وغير منقول عن مذكّر؛ فيجوز فيه الصّرف وعدمه كما رأينا.

(٢) زيادة في (أ).

(٣) في (ب وج) فصل.

(٤) في (ب وج) فإن نونه.

(٥) سقطت في (أ).

(٦) في (أ) القسم.

(٧) في (أ) عدلته.

نحو[1]: مُضَر (المعدول به)[2] عن ماضر[3]، وهو مازج اللّبن بالماء؛ [ونحو[4]: «جُشَم» المعدول به عن «جاشم»؛ وهو الّذي يفعل الشّيء عن[5] استثقال][6]؛ ونحو[7]: «زُفَر»، (المعدول به)[8] عن «زافر» (وهو حامل الأثقال)[9]؛ و«دُلَف» (المَعْدُول به)[10] عن «دَالِف»؛ (وهو المتقاصر[11] الخطو)[12]، و«زُحَل»؛ [وهو النّجم المعروف بالطّارق؛ وعدل به][13] عن «زاحل»؛ / وهو البعيد/[14]؛ لأنَّه أبعد النّجوم فلكاً؛ [واشتقاقُهُ من «زحل»[15] إذا بَعُد. فهذه الأسماء، لا تنصرف معرفة][16]، وتنصرف[17] نكرةً، في مثل قولك: ما كلّ عُمَر[18] أبا حفصٍ، [[ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللاّم عليه، ألا ترىٰ أنّه لا يحسن أن تقول في «مُضَر وَزُحَل[19] وَدُلَف». المضر والزّحل والدّلف. ثمّ اعلم أنّه قد جاء «فُعَل» في الكلام علىٰ أربعة أضرب.

أحدها: ما كان اسم جنس؛ نحو: جُعَل، وصُرَر ورُطَبْ.

والثّاني: ما كان صفة؛ نحو: حُطَم، ولُبَد.

---

(١) في (أ) مثل.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في (ب) ماظر.
(٤) في (ج) وعن.
(٥) في (ب) علىٰ.
(٦) سقطت في (أ).
(٧) سقطت في (أ).
(٨) سقطت في (أ).
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) سقطت في (أ).
(١١) في (ب) متقاصر.
(١٢) سقطت في (أ).
(١٣) سقطت في (أ).
(١٤) زيادة في (أ).
(١٥) في (أ) دحل.
(١٦) سقطت في (أ).
(١٧) في (أ) ينصرف.
(١٨) في (ج) عمرو.
(١٩) في (ب) زجل.

والثّالث: ما كان جمعاً؛ نحو: زُبَر، وعُمر، وزُمَر جمع: زُبرة، وَعُمْرَة، وزُمْرَة؛ فهذه الأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال.

والرّابع: ماجاء معدولاً عن فاعل، و/ لا/[1] ينصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره]][2]

والأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلاَ كَذَاكَ فِي الحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلاَ[3]

[[هذا هو الصّنف الرّابع: ممّا لا ينصرف معرفةً، وينصرف نكرةً، وهو: كلّ اسم جمع[4] التّعريف والعُجْمَة. ممّا هو على أربعة أحرف فصاعداً؛ نحو: هُرْمُز، «وفيرُوز، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللاّم عليه. [فإن كان الاسم ممّا يحسن دخول الألف واللاّم عليه][5]، انصرف[6]؛ نحو: رجل سمّيتهُ «بفيروز»[7]، أو «بديباج»، أو «بفرقَد»[8]؛ لجواز قولك: الفيروز[9]، والديباج، والفرقد[10]،

وكذلك[11] كلّ اسم أعجميّ علىٰ ثلاثة أحرف؛ فإنّه ينصرف لخفته كما صُرف «نوحٌ» و«لوطٌ» في[12] القرآن، /وهما أعجميّان/[13]. وجميع أسماء الأنبياء لا تُصرَفُ إلاّ ستّة أسماء: «نوح ولوط وهما أعجميّان؛ انصرفا لخفتهما»، وأربعة عربية؛ وهي[14]: «محمّد، وهودٌ، وصالحٌ، وشُعَيبٌ»، / عليهم السّلام/[15]،

---

(١) سقطت في (ط).

(٢) سقطت في (أ).

(٣) في (ب وج) اسماعيل.

(٤) في (ب) زيادة فيه بعد جمع؛ وبني للمجهول.

(٥) سقطت في (ب).

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ب وج) نيروز.

(٨) في (ب) فرند.

(٩) في (ب) البيروز.

(١٠) في (ب) الفوند.

(١١) في (ب) ولذلك.

(١٢) في (ب وج) زيادة جميع قبل القرآن.

(١٣) زيادة في (ج).

(١٤) في (ب) وهو.

(١٥) زيادة في (ب).

فأمّا[1] أسماء الملائكة -/عليهم السلام/ -[2] ؛ نحو: جبريل، وميكائيل[3] ، وأسماء الفراعنة؛ نحو: فرعون، وهامان؛ فلا تنصرف معرفةً ، /وتنصرف نكرةً/[4]]][5] .

وَهٰكَذا الاسمانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَولِهِمْ: رَأيْتُ مَعْدِي يكرِبَا

[[هذا هو الصّنف الخامس: (من الأسماء الّتي)[6] لا[7] تنصرف[8] معرفة، وتنصرف نكرةً، وهي الأسماء المركّبة؛ مثل: حضرموت[9] ، ورام هرمز، ومعدِ يكرب[10]؛ وأكثر العرب تفتح[11] آخر[12] الاسم الأول منها[13]، إلاّ أن يكون «ياءً» فتسكّن، وتجري آخر الاسم الثّاني مُجرى أواخر الأسماء الّتي لا تنصرف، فتضمّه في الرّفع، وتفتحه في النّصب والجرّ، وتسلبه التّنوين في الأحوال الثّلاثة، فتقول: هذه حضرموتُ، ورأيت حضرموتَ ومررت بحضرموتَ وهذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ونظرت[14] إلى معد يكربَ، وقد أضافها بعضهم، فقال: هذه حضرُموتٍ، ورأيت حضرَموتٍ، ومررت بحضرموتٍ؛ كما قال: هذا معدُ يكربٍ.

---

(١) في (ب) وأسماء.

(٢) زيادة في (ب).

(٣) سقطت في (ب).

(٤) سقطت في (ط).

(٥) في (أ) قريب من هذا.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ج) مما.

(٨) في (ج) ينصرف.

(٩) في (ب) حَضرموت؛ وحُضرموت: ناحية واسعة في شرقي عدن قرب البحر وحولها رمال كثيرة، وبينها وبين صنعاء مسافة اثنين وسبعين فرسخاً. معجم البلدان: ٢/٢٦٩. رَام هُرْمُز: اسم فارسيّ مركّب من «رام» بمعنى المراد والمقصود، و«هُرْمُز» أحد ملوك الفرس؛ و«رام هرمز»: اسم مختصر من رام هرمز أزدشير؛ وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان، ويسمِّيها العامة «رامز». معجم البلدان: ٣/١٧

(١٠) في (أ) معدي كرب.

(١١) في (ج) يفتح.

(١٢) في (ب) آجر.

(١٣) في (أوج) منهما.

(١٤) في (ب وج) مررت.

ومنهم[1] من قال: هذا [2] معدُيكربَ فلم يصرفه. فقد وضح بذلك، أنّك إذا قلت: هذا معد يكرب، جاز فيه ثلاثة أوجه.

أحدهــا:ـ وهو الأظهرـ: هذا معد يْكربُ بتسكين الياء، وضمّ الباء.

الثّانــي: هذا معد يْكربٍ بتسكين الياء، وجرّ الباء بالإضافة، وتنوينه.

الثّالـث: هذا معد يْكربَ بتسكين الياء، وترك صرف «كرب»]][3]

وَمِنْهُ مَا جَاءَ[4] عَلَىٰ «فَعْلاَنَا» عَلَىٰ اخْتِـلاَفِ فَائِـهِ أَحْيَـانَـا

تَقُولُ: مَرْوَانُ أَتَىٰ[5] كِرمَـانَ وَرَحْمَـةُ اللهِ عَـلَـىٰ عُثْمَـانَـا

فَهٰذِهِ إِنْ عُرِّفَـتْ لاَ تَنْصَـرِفْ وَمَـا أَتَـىٰ مُنَكَّـراً مِنهـا صُـرِفْ

[[هذا هو الصّنف السّادس: من الأسماء الّتي تنصرف نكرةً، ولا تنصرف معرفةً؛ وهو كلّ اسم جمع التّعريف، وزيادة الألف والنُّون في آخره. والطّريق إلى معرفة زيادة الألف والنّون: أنّه إن كان الاسم على ستّة أحرف، أو سبعة، وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان. وإن كان الاسم رباعيّاً، انصرف الاسم؛ لكونهما[6] غير زائدتين؛ وذلك مثل: أبان[7] ، عنان. وإن كان الاسم خماسيّاً؛ فظاهره زيادة الألف والنُّون في آخره،إلاّ أن يدلّ دليل[8] على كونها أصليّةً. فأمّا حسّان، وسمّان، وتبّان، وعلاّن، وشَيطَان[9] ؛ [فإن أُخِذ حسّان من الحُسْن، وسمّان من السَّمْن، وتبّان من التّبن][10]، وعلاّن من العَلَن، وشيطان من شطن[11]، أي بعد؛ فوزنها علىٰ «فَعَّال» ونونها أصليّة؛ فانصرفت؛ وإن جُعِل حسَّان من الحسّ، وسمَّان من السَّمّ، وتبّان من التَّبّ؛ وهو الخُسْرَان، وعلاّن من عَلَّ؛ إذا

---

(١) في (ج) وفيهم.
(٢) سقطت في (ب).
(٣) في (أ) اختصار في العبارات.
(٤) في (ط) يسمّىٰ.
(٥) في (ب) لا.
(٦) في (ج) لكونها.
(٧) في (ج) أتان.
(٨) في (ب) ذليل.
(٩) سقطت في (ب و ج).
(١٠) سقطت في (ج).
(١١) في (ب) الشّطن.

شرب ثانياً، وشيطان من شاط يشيط؛ إذا التهب فالنّون زائدة؛ ووزنه «فَعْلَان»، فلا[1] ينصرف[2]؛ وبهذا يُعتبر هذا الجنس. / والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أعلم/[3]]][4].

وَإِنْ عَرَاهَا أَلِـفٌ وَلَامُ فَمَا عَلَىٰ صَارِفِهَا مُـلَامُ
وَهٰكَذَا تُصْرَفُ بِالإِضَافَهْ[5] نَحْوُ سَخَا[6] بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ

[قد أشرنا فيما قبل /إلى/[7] أنَّ العلَّة في /منع/[8] صرف ما لا ينصرف من الأسماء، أنّه شابه الفعل، فسُلِب الجرّ والتّنوين اللّذين[9] لا يدخلان الفعل؛ فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لقد خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيم﴾[10]. فكسر النّون في الجرّ للإضافة. وهٰكذا إن عُرِّف بـ«الألف واللاّم» انصرف؛ كقولك: نظرت إلى الأحمرِ، ومررت بالسَّكرانِ؛ والعلّة فيه خروج الاسم بالإضافة، والتّعريف عن شبه الفعل][11]

وَلَيْسَ مَصْرُوفاً مِنَ البِقَاعِ إِلَّا بِقَاعاً[12] جِئْنَ فِي السَّمَاعِ
مِثْلُ حُنَيْنٍ وَمِنًى وَبَدْرِ وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحُجْرِ

اعلم أنَّ الغالب على أسماء البقاع التّأنيث، فلا تنصرف في

---

(١) في (ب) ولا.
(٢) في البقيّة تنصرف.
(٣) زيادة في (ط).
(٤) في (أ) اختصار في العبارات.
(٥) في (ب و ج) في الإضافة
(٦) في (ط) سخىٰ؛ والصّواب سخا، لأنَّ مضارعه يسخو.
(٧) زيادة في (ج).
(٨) زيادة في (ط).
(٩) في (ب) الّذين.
(١٠) س: ٩٥ (التّين: ٤، مك).
موطن الشّاهد: «أَحْسَنِ تَقْوِيم».
وجه الاستشهاد: صَرفُ «أَحْسَن» وهو اسم ممنوع من الصّرف، لأنّه لمّا أضيف إلى تقويم عُرِّف بالإضافة، والأسماء الممنوعة من الصَّرف إذا ماعُرِّفت بالإضافة، أو بـ«أل» انصرفت ولحقها التّنوين.
(١١) في (أ) اختصار في العبارات.
(١٢) في (ط) بقاعٍ؛ وفي (أ) نواحٍ ما أثبتناه.

المعرفة، إلاّ أنّه قد جاء عن العرب تذكير ثلاثة[1] مواضع، [[فصرفوها؛ وهي: واسط[2]، وبدر[3]، وفلج / البصرة/[4]؛ للبلد[5] الّذي[6] تسمّيه العامة «الفَلَج». وجاء عنهم التّذكير والتّأنيث في خمسة مواضع، وهي: «منى[7]، ودابق[8]، وهجر[9]، وحنين[10]، وحجر[11]؛ وهي قصبة اليمامة[12]» فيجوز صرفها، وترك صرفها.

إلاّ أنّ القرآن، نطق بصرف «حُنَينٍ» في قوله تعالى:

﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾[13]. وأمّا ما

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) واسط: موضع يتوسّط البصرة والكوفة، بنى الحجّاج مدينة فيه وسمّاها باسمه ويوجد خمسة مواضع بهذا الاسم. معجم البلدان: ٥/ ٣٤٧ ـ٣٥٣.

(٣) بدر: ماء مشهور بين مكّة والمدينة، ينسب إلىٰ بدر بن يخلد بن النَّضرِ بن كنانة، وقيل غيره. معجم البلْدان: ١/ ٣٥٧.

(٤) زيادة في (ط) وفَلْج البصرة: اسم بلد؛ بفتح أوّله وسكون ثانيه. معجم البلدان: ٤/ ٢٧٢.

(٥) في (ب) وهي البلد.

(٦) في (ط) التي.

(٧) منىً: (بالكسر والتّنوين) في درج الوادي الّذي ينزله الحاجّ، ويرمي فيه الجمار من الحرم، سُمّي بذلك؛ لما يُمنىٰ فيه من الدّماء؛ أي: يُراق. معجم البلدان: ٥/ ١٩٨.

(٨) دَابق: قرية قرب حلب من أعمال إعزاز، تبعد عن حلب أربعة فراسخ؛ وعندها مرج مُعْشِب؛ وفيها قبر عبد الملك بن مروان. معجم البلدان: ٢/ ٤١٦.

(٩) هجر: هجر في لغة حِمْيَر: القرية؛ ومنها: هجر البحرين، وهجر نجران، وهجر جازان وغيرها معجم البلدان: ٥/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣.

(١٠) حُنَين: وادٍ قريب من مكّة، وقيل قبل الطّائف، وقيل بجانب ذي المجاز، بينه وبين مكة ثلاثة أميال، وقيل بضعة عشر ميلاً. معجم البلدان: ٢/ ٣١٣

(١١) حِجْر: مدينة باليمامة، وأمّ قراها؛ وهي بمنزلة البصرة والكوفة؛ ولكلّ قوم منها خطة؛ وحُجْر «بضمّ الجيم»: قرية باليمن، معجم البلدان: ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(١٢) في (ب) باليمامة؛ واليمامة: اسم منقول عن اسم طائر، يقال له: اليمام؛ ومؤنّثه يمامة؛ و«اليمامة» أرض بينها وبين البصرة عشرة أيام؛ وهي معدودة من نجد. معجم البلدان: ٥/ ٤٤١ ـ ٤٤٧.

(١٣) س: ٩(التّوبة، ن: ٢٥، مد) ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً﴾
موطن الشّاهد: «حُنَينٍ».

عدا[1] هذه المواضع الثّمانية، فالغالب في كلام العرب ترك صرفه؛ وإن[2] خلا اسم المكان من علامة التّأنيث؛ نحو: «خراسان، وعُمانَ، ومصرَ، وحلبَ»؛ لأنّه[3] يُشار باللفظ[4] المذكّر إلىٰ البقعة، أو المحطّة[5]، أو[6] المحلّة، وبه نطق القرآن في قوله تعالىٰ: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمنين﴾[7]]][8]

وجَائِزٌ فِي صَنْعَة الشِّعرِ الصَّلِفْ[9] أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

قد ذكرنا أنّ الأصل في الأسماء الصَّرف، وإنّما تُرِكَ صرف شيءٍ منها[10]؛ لسبب[11] وجد فيه، فإذا اضطرَّ الشَّاعر لأجل إقامة الوزن، إلىٰ صرف ما لا ينصرف جاز؛ كقول القائل:[12].

وجه الاستشهاد: ورود «حُنينٍ» مصروفةً في الآية الكريمة؛ وحكم صرفها الجواز.

(1) في (ب) عدى.
(2) في (ج) فإن.
(3) في (ب وج) كأنه.
(4) في (ب) بالاسم.
(5) في (ب) الخطة.
(6) في (ب) والخطة.
(7) س: ١٢ (يوسف، ن: ٩٩، مك) ﴿فَلَمّا دَخَلُوا علىٰ يُوسُفَ آوىٰ إِلَيهِ أَبَوَيه وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنينَ﴾.
موطن الشاهد: «مصرَ».
وجه الاستشهاد: ورود «مصر» في الآية الكريمة غير مصروفة؛ ولو كانت مصروفة لنوّنت.
(8) سقطت في (أ).
(9) الصَّلِف: (محرّكةً) التّمدّح بما ليس عندك، أو مجاوزة قدر الظّرف والادّعاء فوق ذلك تكبّراً والسّحاب الصَّلِف كثير الرّعد قليل الماء؛ والمقصود بالشّعر الصَّلف: المتكلّف. انظر في «الصَّلِف» القاموس المحيط: ١٠٧٠.
(10) سقطت في (ب).
(11) في (ب) لشبه.
(12) القائل هو: مُخرِز بن المُكَعْبِر الضَّبيّ، شاعر جاهلي من بني ربيعة بن كعب. انظر المرزباني: ٥، ومعجم ما استعجم: ١٠٧٣، والأعلام: ٥/ ٢٨٤.

[الطَّويل]

كَـأَنَّ دَنَـانِـيـراً عَلَىٰ قَسِـمَاتِهِـمْ[1] وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الوجُوهَ لِقَاءُ[2]

[فصـرف «دنـانيـرَ»[3] الّتـي لا تنصـرف فـي الكـلام فـأمّـا تـرك صـرف (ماينصرف)[4] ، فلا يجوز له عند سيبويه[5] ، وإن كان قد أجازه الكوفيُّون[6] ؛ والفرق بين الموضعين؛ أنّه إذا صُرِف ما لا ينصرف، فقدَ رُدَّ الاسم إلىٰ أصله وإذا تُرِكَ صَرفُ (ما ينصرف)[7] فقد غُيِّر الشَّيء عن أصله وهكذا][8] (يجوز له)[9] قصر الممدود؛ (لأنّ أصل الأسماء القصر)[10]، فلا[11] يجوز مدّ المقصور؛ وإن أجازه الكوفيّون، وإذا[12] قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هٰذين الأمرين، فنشـــرح طـــرفـــاً ممـــا جُـــوِّز لـــه؛ فمـــن ذلـــك أنّـــه]][13] يجـــوز

---

(١) في (أ) صفحاتهم.

(٢) **تخريج البيت**: الجرجانيّ: أسرار البلاغة، تعليق أحمد المراغي (القاهرة:ط. الاستقامة١٩٥٠م)، وشرح ديوان الحماسة: ١٤٥٧، واللّسان: مادة (قسم)٥/ ٣٦٣٢ والزّاهر في اللّغة: ١/ ٤.
المفردات الغريبة: قَسِمَات: جمع قسمة؛ وهو الوجه.
معنىٰ البيت: يصف الشّاعر ممدوحيه بأنَّهم نيِّرو الوجوه، حتّى ليخالهم الرَّائي إليهم من بعيد دنانير ذهبية، وما إن يقترب حتى تنكشف له الحقيقة وتتبدَّىٰ تلك الوجوه المشرقة.
موطن الشّاهد: «دنانيراً».
وجه الاستشهاد: مجيء «دنانيراً» مصروفة في البيت؛ وذلك لضرورة الوزن الشعري؛ وصرف ما لا ينصرف في الشّعر حكمه الجواز.

(٣) في (ط) دنانيراً.

(٤) في (ب) ما لا ينصرف.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) أجاز الكوفيون ترك صرف ما ينصرف ضرورة، وكذا الأخفش وأبو علي الفارسيّ، وأباه سائر البصريِّين؛ والصَّحيح: الجواز؛ لثبوت سماعه عمَّن يُحتج بشعرهم.
انظر حاشية الصَّبَّان على الأشموني: ٣/ ٢٧٥.

(٧) في (ب وج) ما لا ينصرف؛ وهو وهم.

(٨) في (أ) اختصار في العبارات.

(٩) سقطت في (ب).

(١٠) في (ب) لأنه أصل الأسماء الممدودة.

(١١) في (ب وج) ولا.

(١٢) في (ط) وإذْ .

(١٣) في (أ) اختصار.

له[1] وصل ألف[2] القطع[3]؛ كقوله[4]:

[الوافر]

أَلَا ابْلِـغ حَاتِمـاً[5] وَأَبَـا عَلِيٍّ بِأَنَّ عُوَانَةَ الضَّبعيٍّ[6] فَرَّا[7] [8]

ويجوز له قطع ألف[9] الوصل؛ كقول الشّاعر[10]:

[البسيط]

لَتَسْمَعُـنَّ وَشِيكـاً فِي دِيَـارِهِـمُ اللهُ أَكْبَـرُ يَـا ثَـارَاتِ عُثْمَانَـا[11]

---

(١) سقطت في (ب).
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في (ط) الوصل.
(٤) في (ب) كما قيل.
(٥) في (ب) خاتماً.
(٦) في (ب) الضعي.
(٧) في (ب) قرّا.
(٨) **تخريج البيت**: لم أصطد له تخريجاً في المصادر الّتي رجعت إليها.
المفردات الغريبة: فرّ: هرب.
معنى البيت: أبلغ حاتماً وأبا عليّ بأنّ المدعوّ عُوانة الضبعيّ هرب، ولم يثبت في القتال.
موطن الشاهد: «أَلَا ابْلِغ».
وجه الاستشهاد: وصل الشّاعر همزة القطع في قوله«أبلغ» لضرورة الوزن الشّعريّ؛ وحكم هذا الوصل الجواز في الشّعر باتّفاق.
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) الشّاعر هو: حسان بن ثابت الأنصاريّ؛ الصّحابي المعروف وشاعر النّبيّ ﷺ، وأحد المعمّرين. قال عنه الأصمعي: «كان فحلاً من فحول الجاهلية، فلمّا دخل الإسلام سقط شعره»؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة: ٥٤هـ. طبقات فحول الشُّعراء: ١/ ٥ والشعر والشعراء: ١/ ٣٠٥، والأغاني: ٤/ ٢.
(١١) تخريج الشّاهد: خزانة الأدب ـ من دون نسبة ـ: ٧/ ٢١٠، رصف المباني: ٤١، شرح شواهد المغني (ط. دقاق ورباح): ٤/ ٣٤٢، المنصف: ١/ ٦٨، واللسان: مادة (ثأر)، والمقتضب: ١/ ١٥٧؛ حا: ٣، والدّرر اللّوامع: ٢/ ٢٣٧ والبيت من قصيدة في رثاء سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو في ديوان حسان: ٢٤٨.

ويجوز له تذكير المؤنّث؛ كقول القائل[1] :

[المتقارب]

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضُ (أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا)[2] [3]

ويجوز /له/[4] تأنيث المذكَّر: كقول القائل[5] :

المفردات الغريبة: وشيكاً: قريباً. ياثارات عثمانا: أي: هلمُّوا للثَّأر لعثمان رضي الله عنه.

معنى البيت: والله لتسمعنَّ عمَّا قريب لفظة التّكبير في ديار أولٰئك القتلة؛ الذين قتلوا عثمان بن عفّان رضي الله عنه إيذاناً بالانتقام والثّأر له.

موطن الشاهد: «أَلله».

وجه الاستشهاد: قطع الشّاعر ألف الوصل في لفظ الجلالة للضّرورة؛ وحكم هذا القطع الجواز في الشّعر.

(١) **القائل هو**: عامر بن جُوَين، وفي (ج) ابن الطّفيل؛ وهو عامر بن الجوين بن عبد رضاء الطّائي، شاعر فارس، وأحد المعمَّرين، كان فاتكاً مستهتراً، تبرَّأ قومه منه، وقتله بعض بني كلاب. المحبّر: ٣٥٢. والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٧٠، والخزانة: ١/ ٤.

(٢) في (أ) أثقل إثقالها.

(٣) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ٢٤٠، والخصائص: ٢/ ٤١١، والمحتسب: ٢/ ١١٢، وأمالي ابن الشَّجري: ١/ ١٥٨ـ١٦١، وشرح المفصل: ٥/ ٩٤، والمقرب: ٦٦، وخزانة الأدب: ١/ ٢١، و٣/ ٣٣٠، والمغني(١١١٥/ ٨٦٠)، و(١١٣٠/ ٨٧٨)، وشرح شواهد المغني: ٣١٩، وشرح شواهد الألفية: ٢/ ٢٦٤، والتصريح على التوضيح ١/ ٢٧٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٧١ والدّرر اللّوامع: ٢/ ٢٢٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٣، وحاشية يس: ٢/ ٣٢، والخصائص: ٢/ ٤١١.

المفردات الغريبة: المُزنة: السَّحابة المُثقلة بالماء. الودْق: المطر؛ وفي القرآن الكريم: ﴿فَتَرَىٰ الوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾. أبقلت: أنبتت البقل؛ وهو من النَّبات ماليس بشجر.

معنىٰ البيت: يصف الشَّاعر أرضاً مخصبةً؛ لكثرة ما نزل عليها من المطر الذي كان سبباً في كثرة خيراتها.

موطن الشاهد: «أبقل».

وجه الاستشهاد: حذف «التّاء» من «أبقلت؛ لضرورة الشّعر. ويسوغ هذا الحذف كون الأرض بمعنىٰ المكان في هذا البيت؛ وحكم هذا الحذف الجواز.

(٤) سقطت في (ط).

(٥) في (أ) بعضهم؛ وفي (ب) الشاعر، وفي (ج) جرير؛ وقد مرت ترجمته.

[الطَّويل]

لمَّا أتَىٰ خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ[1]   سُورُ المَدِينةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ[2] .[3]

ويجوز له تشديد المخفَّف؛ كقول الرَّاجز[4] :

[الرَّجز]

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَّا[5]

[[ويجوز له تخفيف المشدَّد كقول القائل[6] :

---

(١) في بقية النسخ تضعضعت.

(٢) في (أ) المنّع، وفي (ب) الخُنّع وهو تصحيف.

(٣) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/٢٥، ومجاز القرآن: ١/١٩٧، والمقتضب: ٤/١٩٧، والكامل للمبرّد: ٤٨٦، ورصف المباني: ١٦٩، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباري: ٣١٧، والأضداد: ٢٩٦، والخصائص: ٢/٤١٨، والنَّقائض لأبي عبيدة: ٩٦٩، وخزانة الأدب: ٢/٢٢٦، وديوان جرير: ٣٤٥.
المفردات الغريبة: خبر الزّبير: خبر مقتله حين انصرف من موقعة الجمل، وقُتِل غيلة، تواضعت: تضاءلت وخشعت
معنى البيت: يصف الشّاعر حال مدينة رسول الله ﷺ وسكّانها حين وافى خبر مقتل الزّبير ابن العوام غيلة، وكيف أن المدينة تواضعت وخشعت هي وجبالها حزناً عليه.
موطن الشّاهد: «تواضعت».
وجه الاستشهاد: ألحق تاء التّأنيث بالفعل تواضع؛ لأنَّ الأصل: تواضع سور المدينة، وإنّما أنّث المذكّر لضرورة الشّعر؛ وحكم هذا التّأنيث الجواز في الشّعر وحسب.

(٤) الرّاجز هو: رؤبة بن العجّاج، وقد مرت ترجمته.

(٥) **تخريج الشّاهد**: سيبويه: ١/١١و٢/٢٨٣، والمنصف: ١/١٠٩، والمحتسب١/١٠١ والمخصص: ٢/٧٨، وملحقات ديوان رؤبة: ١٨٣.
المفردات الغريبة: ضخم: (الضّخم) الكبير والعظيم. الأضخمّا: الأضخم.
معنىٰ البيت: يصف ممدوحه بأنَّه كبير وعظيم يحب الخلق الأكمل والأعظم.
موطن الشّاهد: «الأضْخَمَّا».
وجه الاستشهاد: شدّد الرَّاجز «الأضخمّ»؛ وحكم هذا التَّشديد ـ في الشّعر ـ الجواز.

(٦) في (ج) الراجز: عمرو بن يَثربي الضّبيّ، فارس بني ضبة يوم الجمل، وتمام رجزه:
إني لمن أنكرني ابن اليثربي   قتلتُ علباءَ وهندَ الجملِ

قَتَلْــتُ عَلْبَــاءَ وَهِنْدَ الجَمَلي(1) / وابناً لِصَوحَانَ عَلَى دِينِ عَلِي/(2) (3)

ويجوز له(4) إظهار المدغم؛ كقول (ابن أمّ مُغِيث)(5)

[البسيط]

[مَهْلاً أَعاذِلَ قَدْ جَرَّبتِ مِنْ خُلُقِي   أَنّي أَجُودُ لأقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا(6)]

وابناً لصوحان على دين علي

(1) في (ط) الجمل.

(2) سقط الشّطر كلّه في (ب).

(3) تخريج الشّاهد: شرح شواهد المغني (ط. رباح ودقاق): ٨/ ٦٥، واللّسان: مادة (جمل وعلب)، وتاريخ الطّبري: ٤/ ٥١٧.

المفردات الغريبة: علباء: اسم رجل ممّن كانوا في صفّ عائشة رضي الله عنها وجمل: أبوحيّ من مذْحِج؛ وهو جمل بن سعد العشيرة؛ منهم هند بن عمرو الجملي، وكان مع علي، فقتل.

معنى البيت: يفخر الشّاعر بنفسه، ويردّ على ابن اليثربيّ الذي أنكر شجاعته ويبيّن أنّه قتل علباءً، وهند الجمليّ، وآخر لصوحان كان في صفّ عليّ كرّم الله وجهه.

موطن الشّاهد: «اليثربي، الجملي، علي».

وجه الاستشهاد: أراد اليثربيّ، والجمليّ، وعليّ؛ فخفّف المشدّد للضّرورة؛ وحكم هذا التّخفيف الجواز.

(4) سقطت في (ب).

(5) سقطت في (أ)؛ وفي (ب) أم قعنب.

ابن أم قعنب هو : قَعْنَب بن ضَمْرة من بني عبد الله بن غطفان؛ ويقال له: ابن أمّ صاحب، من شعراء العصر الأموي. مات سنة ٩٥هـ.

كتاب من نسب إلى أمه من الشّعراء، لابن الحاجب: ١/ ٩٢، والأعلام: ٥/ ٢٠٢.

(6) في (ط) ظننوا، والصّواب ماذكرنا من (ب و ج).

تخريج الشاهد: سيبويه: ١/ ١١ و ٢/ ١٦١، ونوادر أبي زيد: ٤٤، والمقتضب ١/ ١٤٢ و ٢٥٣، و ٣/ ٣٥٤، والخصائص: ١/ ١٦٠ و ٢٥٧، والمنصف: ١/ ٣٣٩ و ٢/ ٦٩ و ٣٠٣، والمخصّص: ١/ ١٦٥، وتنبيه البكري: ٨٢، وسمط اللآلي: ٥٧٦، ومختارات ابن الشّجري: ٨، وابن السكّيت، إصلاح المنطق؛ تحق.أحمد شاكر وعبد السّلام هارون. (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥م): ٢١١، وديوان الحماسة: ٤٥٠.

المفردات الغريبة: مهلاً: مفعول مطلق حُذِف عاملُه. عاذلَ: منادى مرخّم من عاذلة؛ والعاذلة: اللاّئمة. ضننوا: بخلوا وجواب الشّرط محذوف؛ والتّقدير: وإن ضننوا لم أضنّ.

(١)

ويجوز له حذف التَّنوين؛ كقول الشَّاعر[٢] :

[المتقارب]

وأَلْفَيْتُـهُ غَيْـرَ مُسْتَعتِـبٍ وَلاَ ذَاكِرَ اللهِ إلاَّ قَلِيلا[٣]

ويجوز له إجراء[٤] الاسم[٥] المنقوص مجرىٰ الاسم[٦] الصَّحيح؛ كقول

معنى البيت: يصف الشّاعر نفسه بالجود والكرم؛ وأنّه لايصرفه العذل عمّا اعتاده؛ بل إنّه يجود على الجميع؛ وحتّى لو كان من يجود عليه حريصاً بخيلاً.

موطن الشّاهد: «ضننوا».

وجه الاستشهاد: أراد «ضنّوا» ولكنَّه أظهر التّضعيف للضّرورة الشّعرية؛ وحكم هذا الإظهار الجواز. انظر الكتاب: ١/ ٢٩، و٣/ ٥٣٥.

(١) سقطت في (أ).

(٢) في (أ) بعضهم، وفي (ج) وهو أبو الأسود؛ وأبو الأسود الدّؤلي: ظالم بن عمرو بن سفيان بن بكر الدّيليّ (ويقال: الدّؤلي) وهي قبيلة من كنانة، بصريّ من سادات التّابعين، صحب عليّاً ـ رضي الله عنه ـ وشهد معه صفّين، ويقال: إنّه واضع علم النّحو، بتوجيه من الإمام علي كرّم الله وجهه. مات بالفالج سنة ٦٩هـ.
الشعر والشّعراء: ٢/ ٧٢٩، وإنباه الرّواة: ١/ ١٣.

(٣) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ٨٥، والعبّاسي: معاهد التّنصيص (ط. البهية،١٣١٦هـ): ١٤٩، والمقتضب: ١/ ١٩ و ٢/ ٣١٣، والأغاني: ١١/ ١٧، والخصائص: ١/ ١٢، والمنصف: ٢/ ٢١٣، وأمالي ابن الشّجري: ١/ ٣٨٨، والإنصاف: ٦٥٩، وشرح المفصّل: ٢/ ٩ و ٩/ ٣٤، وخزانة الأدب: ٤/ ٥٥٤، والمغني (٩٥٦/ ٧٢٠) و (١١٠٢/ ٨٤٤) وشرح شواهد المغني: ٣١٦، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩، والدّرر اللوامع: ٢/ ٢٣٠، وملحقات ديوان أبي الأسود: ١٢٢، وشرح اللُّمع: ١/ ٣٠٨.
المفردات الغريبة: ألفيته: وجدته. استعتب: طلب العتاب.
معنى البيت: ذكّرته ماكان بيننا من عهود، وعاتبته على تركها، فوجدته غير طالب رضائي.
موطن الشّاهد: «ذاكر الله».
وجه الاستشهاد: مجيء: «ذاكر» محذوف التّنوين ـ لضرورة الشّعر ـ وحكم هذا الحذف الجواز.

(٤) في (ب) اجر.

(٥) سقطت في (ب).

(٦) سقطت في (أ).

ابن الرقيات[1] :

[المنسرح]

لَابَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ[2]

ويجوز له إجراء الفعل المعتلّ مجرى السّالم؛ كقول القائل[3] :

[الوافر]

ألم يأتيكَ[4] وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ[5] لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[6]

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) مرّ تخريج البيت وشرحه.
موطن الشّاهد: «الغوانِي».
وجه الاستشهاد: حرّكت «الياء» في الغواني، وأُجري الاسم المنقوص مُجرى الاسم الصّحيح؛ وحكم هذا التّحريك الجواز في الشّعر للضّرورة، ولايجوز في الكلام إطلاقاً.

(٣) في (ج) الشّاعر، وزيادة: «وهو قيس بن زهير العبسي»؛ **وقيس هو** : قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، أمير عبس وداهيتها، يلقّب بقيس الرّأي؛ لجودة رأيه، ويضرب المثل بدهائه وشجاعته؛ له شعر وكلام مأثور. المرزباني : ٣٢٢، والأغاني: ٩/١٩٨ و١٢/٢٠٦، والخزانة: ٣/٥٣٦.

(٤) في (أ) يأتك.

(٥) في (أ) فعلت.

(٦) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/١٥ و ٢/٥٩، ونوادر أبي زيد: ٢٠٣، والجمل: ٣٧٣، والخصائص: ١/٣٣٣ و ٣٣٧، والمحتسب: ١/٦٧ و ١٩٦ و ٢١٥،والمنصف: ٢/٨١ و ١١٤ و ١١٥، وأمالي ابن الشّجري: ١/٨٤ و ٨٥ و ٢١٥، والإنصاف: ٣٠، وشرح المفصّل: ٨/٢٤ و ١٠/١٠٤، والمقرّب: ٤/٤٣، وخزانة الأدب: ٣/٥٣٤، والمغني: (١٤٦/١٦٣) و (٥٠٦/٧١٥)، وشرح شواهد المغني: ١١٣ و ٢٧٣، وشرح شواهد الألفيّة: ١/٢٣٠، والتّصريح على التوضيح: ١/٨٧، والأشموني: ١/١٠٣ و ٢/٤٤، وهمع الهوامع، ١/٥٢، والدّرر اللوامع: ١/١٢٨.
المفردات الغريبة: تنمي: تكثر وتشيع وتبلغ. اللَّبون: جماعة الإبل ذات اللَّبن. بنو زياد: هم الكَمَلَة من الرّجال؛ الرّبيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي، وأمّهم فاطمة بنت الخرشب الأنماريّة.
معنى البيت: ألم يبلغك ـ والأخبار سرعان ماتشيع وتنتشر بين النّاس ـ ماجرى لنياق بني زياد، وقد سُلبت، واستولي عليها رغماً عنهم، وهم الأبطال الذين يجلّهم النّاس ويخشون بأسهم وبطشهم؟!.
موطن الشّاهد: «ألم يأتيك».

[ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين، وذلك من أحسن ضرورات الشّعر؛ كما قال عامر بن الطّفيل[1] :

[الطّويل]

فَمَا سَــوَّدَتْنِي عَــامِرٌ عَــنْ وِرَاثَــةٍ أَبَىٰ[2] اللهُ أَنْ أَسْمُوْ[3] بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ[4]] [5]

وكقول الرّاجز[6] :

وجه الاستشهاد: مجيء «يأتي» مجزوماً بلم وهو معتلّ الآخر؛ فأجراه الشّاعر مجرى الفعل الصّحيح، وتكون علامة جزمه السّكون على هذا الرأي؛ وهناك رأي آخر، وهو أنّ الشّاعر جزم الفعل «يأتي» بحذف حرف العلّة، كما يصنع جمهرة العرب، إلاّ أنّه اضطر لإقامة الوزن، فأشبع كسرة التّاء؛ فتولّدت عنها ياء؛ فهذه الياء ياء الإشباع، وليست لام الكلمة. وأمّا صاحب خزانة الأدب فقال: إنّ البيت رواه سيبويه في باب الضّرورات بـ «ألم يأتِك» بحذف الياء، وقال ابن جنّي: «أنشده أبو العبّاس المبرّد، عن الأصمعي: «أَلاَ هَلْ أَتَاك»؛ ورواه بعضهم: «أَلَم يَبْلُغْكَ»، ثم قال: ولا شاهدَ في الرّوايات الثّلاث. خزانة الأدب: ٣/ ٥٣٤.

(١) هو عامر بن الطُّفَيْل بن مالك من بني عامر بن صعصعة؛ فارس قومه؛ وأحد فُتّاك العرب وشعرائهم وساداتهم من أهل نجد؛ وهو ابن عمّ لبيد، أدرك الإسلام ولم يسلم، ولد سنة ٧٠ق.هـ. ومات سنة ١١هـ.
الشّعر والشّعراء: ١١٨، والخزانة: ١/ ٤٧١، والمُحَبَّر: ٢٣٤، والأعلام: ٤/ ٢٠.

(٢) في (ب) و(ج) أبا.

(٣) في (ب وج) أسموا.

(٤) تخريج البيت: شرح الأشموني: ١/ ١٠١، وحاشية الصّبّان: ١/ ١٠١، والمحتسب: ١/ ١٢٧ وشرح المفصل: ١٠/ ١٠٠-١٠١، والخزانة: ٣/ ٣٢٧، وشرح السّيوطي: ٣٢٢، والعيني: ١/ ٢٤٢.
المفردات الغريبة: أن أسمو(السموُّ): العلوُّ والارتفاع. لاأب: لازائدة لتأكيد النفي، وقدّم الأمّ لمراعاة القافية. انظر حاشية الصّبّان: ١/ ١٠١.
معنىٰ البيت: أبىٰ الله سمّوي وسيادتي بأمّ ولا أب؛ أي: من جهة الآباء والأمّهات؛ وإنّما صرت سيّداً بنفسي وهمّتي وعلوّ شأني.
موطن الشّاهد: «أن أسمو».
وجه الاستشهاد: سكّن الشّاعر الواو في «أَسْمُوْ»؛ وحكم هذا التّسكين - في الشّعر - الجواز.

(٥) سقطت في (أ).

(٦) لم ينسب إلىٰ قائل معين.

[الرَّجز]

تَرَكْنَ رَاعِيهِنَ مِثْلَ الشَّنِّ[1]] [2]

ويجوز /له/[3] إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفاً؛ كقول القائل[4] في إشباع الفتحة:

[الوافر]

[أَأَنْتَ مِنَ الغِوَايَة حِينَ تُدْعَىٰ وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَـالِ بِمُنْتَزَاحِ[5]]

---

(١) في (ب) الشنن.

(٢) **تخريج البيت**: المحتسب: ١/١٢٦، ٢٩٠؛ وهذا عجز البيت،وتمامه:

حَدْباً حَدَابِيرَ مِنَ الوَخشَنِّ تَرَكْنَ رَاعِيهِنَّ مِثْلَ الشَّنِّ

المفردات الغريبة: الحَدابير: النِّياق؛ أو النّوق جمع حَدْبَار؛ أو حدبير؛ وهي النُّوق الّتي انحنى ظهرها من الهزال ودبر. الوخشن: يريد به الوخش، وزاد نوناً ثقيلةً؛ والوخش: رذالة النّاس وصغارهم. الشّنّ: القربة الخَلَق الصَّغيرة؛ والجمع شنان. انظر القاموس المحيط: مادة (حدبر): ٤٧٦، ومادة (وخش): ٧٨٦، ومادة (شنن): ١٥٦١.

موطن الشاهد: «رَاعِيهنّ».

وجه الاستشهاد: سكّن الشّاعر «الياء» للضّرورة الشّعريّة؛ وحكم هذا التّسكين الجواز؛ والأصل: راعِيَهُنّ؛ لأنّ الفتحة تظهر على الياء؛ كما هو معلوم.

(٣) سقطت في (ط).

(٤) في (ج) الشّاعر؛ **والشّاعر هو**: إبراهيم بن عليّ بن هرمة، شاعر غزل من مخضرمي الدّولتين، كان مولعاً بالشّراب وسجن من أجله، وهو آخر من يحتجّ بشعره من الشّعراء؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٧٠هـ. الشّعر والشّعراء: ٢/٧٥٣، والأغاني: ٤/١٠١.

(٥) **تخريج البيت**: الخصائص: ٢/٣١٦ و٣/١٢١، والمحتَسب: ١/١٦٦، و٣٤٠، وأمالي ابن الشّجري: ١/١٢٢ و٢٢١ و٢/٥٥٨، والإنصاف: ١/٢٥، وشرح شواهد الشّافية ٢٥، وشرح اللُّمع: ١/٢٩٨، واللِّسان: مادة (نزح)

المفردات الغريبة: الغوائل: نوازل الدَّهر. المنتزاح: البعيد؛ والأصل: مُنْتَزَح، فأشبع الفتحة فنشأت الألف.

معنى البيت: يمدح الشّاعر عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، بأنّه لا تؤثّر فيه أحداث الدّنيا، وأنّه مبرّأ من كلّ شبهة، تجلب له ذمّ الرّجال وانتقاداتهم.

أي: بمنتزح[1] ؛ وكقول الشاعر[2] في إشباع الكسرة؛ (وهو الفرزدق)[3] :

[البسيط]

تنفِي(يداها الحَصَىٰ)[4] فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ[5] تَنْقَـادُ الصَّيَارِيـفِ[6] [7]

موطن الشّاهد: «بِمُنْتَزَاحِ».

وجه الاستشهاد: أشبع الفتحة لإقامة الوزن؛ فنشأ الألف؛ وهذا جائز للضّرورة الشّعرية.

(١) في (ب) بمنتزح.

(٢) في (ط) الآخر.

(٣) زيادة في (ج)؛ والفرزدق مرت ترجمته.

(٤) في (ب وج) تنفي الحصىٰ يدها.

(٥) في (ط) الدّراهم.

(٦) الصّياريف: الصّيارف: جمع صيرف؛ وهو الخبير بالنّقد (الصّرّاف).

(٧) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ١٠، وشرح المفصل: ١/ ١٤٣ ، والمقتضب: ٢/ ٢٥٨، والمحتسب: ١/ ٦٩ و٢٥٨ و٢/ ٧٢، والخصائص: ٢/ ٣١٥، وأمالي ابن الشّجري: ١/ ١٤٢ و٢٢١ و٢/ ٩٣ و١٩٧، والإنصاف ٢٧/ ١٢١، وخزانة الأدب: ٢/ ٢٥٥ وشرح شواهد الألفية: ٣/ ٥٢١، و٤/ ٥٨٦، والتّصريح على التّوضيح: ٢/ ٣٧٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٨٩، وأوضح المسالك: (٥٦٧)، وديوان الفرزدق: ٥٧٠، وابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، تحق.مصطفىٰ السّقّا وآخرين (القاهرة:مط.عيسىٰ الحلبي، ١٩٥٤م): ١/ ٢٨. وشرح اللّمع: ٢/ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل: (٢٥٣/ ٣/ ١٠٢)، واللّسان: مادة (صرف)، و(درهم).

المفردات الغريبة: تنفي: تدفع. الحصىٰ: جمع حصاة. هاجرة: هي وقت اشتداد الحرّ عندما ينتصف النّهار. تنقاد: مصدر نقد الدّراهم، ينقدها إذا ميّز رديئها من جيّدها. الصّياريف: جمع «صَيرَف»: الخبير بالنّقد الذي يبادل بعضه ببعض.

معنىٰ البيت: إنّ هذه النّاقة القويّة، تدفع يداها الحصىٰ عن الأرض وقت الظّهيرة واشتداد الحرّ، كما يدفع الصّيرفيّ الناقد الدّراهم؛ كنايةً عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السّير.

موطن الشّاهد: «الدّراهيم، الصّياريف».

وجه الاستشهاد: الأصل فيهما: الدّراهم والصّيارف؛ فأشبع كسرة الهاء في الدّراهم، وكسرة الرّاء في الصّيارف؛ فتولّدت عن كلّ إشباع منهما ياء. وقيل إنّ «دَراهِيم»: جمع دِرْهَام، لا جمع درهم؛ ولا شاهد فيه؛ حيث لا حذفَ ولا زيادة.

[البسيط]

وكقول الآخر[1] في إشباع الضَّمَّة:

[البسيط]

وإنَّني[2] حَيثُمَا يَسْرِي[3] الهَوَىٰ بَصَرِي   مَنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو[4] فَأَنْظُورُ[5]

(أي: فأنظر)[6]. ومنها حذف النّون من «وَلٰكِنْ»؛ كقول الشّاعر، (وهو النَّجاشِيّ[7]):

---

(١) الآخر هو: إبراهيم بن هرمة؛ وقد مرّت ترجمته.

(٢) في (ج) وأنني.

(٣) في (ج) يثني.

(٤) في (ب) آتي؛ وفي (ج) أسمو.

(٥) **تخريج الشّاهد**: المحتسب: ١/٢٥٩، وشرح المعلّقات للزّوزني: ٢٨٦، وشرح سقط الزّند: ٧٤٥، وأمالي ابن الشّجري: ٢/١٥٨، والإنصاف: ١/٢٤، وشرح المفصّل: ١٠/١٠٦، وخزانة الأدب: ١/٥٨ و٣/٤٧٧ و٥٤٠؛ وفي روايته: وأنّني حيثما يدني...، والمغني (٦٨٢/٤٨٢)، وشرح شواهد المغني: ٢٦٦، وهمع الهوامع: ١٥٦، والدُّرر اللّوامع: ٢/١٠٧، وديوان ابن هرمة: ١١٨، وسرّ الصِّناعة: ١/٢٩، واللّسان: مادة (شري)؛ وفي روايته «حوثما»، بدل حيثما.

المفردات الغريبة: يسري: بمعنى يثني؛ وللبيت رواية أخرىٰ:

وأنّني حيثُما يثني الهوىٰ بصري

معنى البيت: يريد الشّاعر أن يقول: إنّه كان دائم التّلفّت إلى أحبابه يوم الفراق، وأنّه كان يتّجه في التفاته إلى الجهة التي يسلكها أحبّته.

موطن الشّاهد: «أَنْظُورُ».

وجه الاستشهاد: أشبع الضّمّة الّتي على الظّاء لمّا احتاج إلى الواو فنشأت الواو؛ وهذا جائز لضرورة الشّعر.

(٦) زيادة في (ط).

(٧) زيادة في (ج)؛ والنّجاشّي هو: قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، كان فاسقاً شارباً للخمرة هجّاءً رقيق الإسلام، هجا قريشاً ومعاوية. الشّعر والشّعراء: ١/٣٢٩، والإصابة: ٦/٢٦٣، والخزانة: ٤/٣٦٨.

[الطَّويل]

فَلَسْـــتُ بِآتِيْــهِ وَلاَ أَسْـتَطِيْعُــهُ   وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[1]]][2]

[[يريد «وَلٰكِن» وكقول الأعشى[3] :

[الخفيف]

وكـــأن الخمــرَ المـدامـــةَ[4] م   الإِسْفَنْطِ[5] ممزوجةٌ بماءِ الزُّلَالِ[6]

---

(١) تخريج الشّاهد: الخصائص: ١/ ٣١٠، وأوضح المسالك: (١٠٠)، وأمالي المرتضى: ٢/ ٢١١ وسيبويه: ١/ ٩، والمنصف: ٢/ ٢٢٩، وأمالي ابن الشّجري: ١/ ٣١٥، والإنصاف: ٦٨٤، وشرح المفصّل: ٩/ ١٤٢، وخزانة الأدب: ٤/ ٣٦٧، والمغني: (٣٣٩/ ٣٨٤)، وشرح شواهد المغني: ٢٣٩، وهمع الهوامع: ٢/ ١٥٦، والدّرر اللّوامع: ٢/ ٢١٠، والأشموني: ١/ ٢٧١.
المفردات الغريبة: ذا فضل: ذا زيادة. ولاك : وَلٰكِنْ.
معنى البيت: يصف الشّاعر نفسه، بأنّه اصطحب ذئباً، في فلاة مضلّة لاماء فيها.
وزعم أنّ الذّئب ردَّ عليه ـ لمّا دعاه إلى طعامه ـ بأنّه لايستطيع مصاحبته؛ لأنّه وحشيٌّ، ولكن طلب الشّرب من الماء، إن كان فاضلاً عن رِيّ الشّاعر.
موطن الشّاهد: «وَلَاكِ اسقِنِي».
وجه الاستشهاد: أصلها: وَلٰكِن اسقني؛ التقى ساكنان نون لٰكنٌ، وسين اسقني، وكان الأصل في التّخلّص من السّاكنين، أن يكسر نون لٰكنِ؛ فلمّا اضطر الشّاعر لإقامة الوزن حذف النّون من «لٰكِنْ» وقد مرَّ تخريج البيت والتَّعليق عليه.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في (ط) الآخر، وقد مرّت ترجمته.
(٤) في (ب) المدام.
(٥) في (ب) مل أسقنط، وفي (ج) ملاء سقنط.
(٦) **تخريج البيت**: رواية البيت في اللسان على هذا النّحو:
وكأنّ الخمرَ العَتِيقَ مِنَ الإسـ   ـفنط مَمْزُوجَةٌ بِمَاءِ زُلَالِ
لسان العرب: ٧/ ٢٥٥، والمقرّب: ١٨ و ١٥٧.
المفردات الغريبة: **الإسفنط** : ضرب من الأشربة؛ وهو فارسيّ معرّب، كما قال الجوهريّ، أو هو بالرّوميّة كما زعم الأصمعي؛ وقيل إنّه أعلى الخمر وأصفاها. المقرّب: ١٨.
معنى البيت: يصف الشّاعر تلكَ الخمرةَ المعتّقة بأنّها ذٰلك الشّراب المسمّى **بالإسفنط**، ولاسيّما بعد أن تَمتَزجَ بالماء الزُّلالِ الصّافي.

يريد من الإِسْفَنْطِ[1] . ويجوز له[2] حذف الواو من[3] «هو»[4] ؛ كقول القائل[5] ؛ وهو العُجَير السَّلُولي[6] :

[الطَّويل]

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ[7]

ويجوز له حذف الياء من «هي»؛ كقول الرَّاجز[8] :

موطن الشّاهد: «م الإسفنط».

وجه الاستشهاد: حَذف النّون من «مِنْ»؛ وحكم هذا الحذف الجواز في الشّعر من دون النّثر.

(1) في (ب) الإسقيط.

(2) سقط في (ب).

(3) في (ب) منه.

(4) في (ب) وهو.

(5) في (ج) الشّاعر.

(6) **العُجَير السَّلُولي**: هو العُجَيرُ بن عبيد الله بن كعب بن عمرو بن سلول، شاعر إسلاميّ مقلّ، من شعراء الدّولة الأموية، ومن طبقة أبي زيد الطّائي. تجريد الأغاني: ٤/١٤٥٨، والمؤتلف: ١١٦، وخزانة الأدب: ٢/٢٩٨.

(7) **تخريج البيت**: خزانة الأدب: ٢/٣٩٦، وشرح المفصّل، لابن يعيش: ١/٨٢ و ٤١٦، والأصول في النّحو: ٢/٦٩٧، والإيضاح: باب الوقف على الأسماء المكنية، والخصائص: ١/٦٩، والإنصاف: ٢/٥١٢، والأمالي الشّجرية: ٢/٢٠٨، وشرح اللُّمع: ٢/٤٧٩.

المفردات الغريبة: يشري: يبيع. المِلاط: ماولي العضد من الجنب.

معنى البيت: يصف حاله مع من يحب برجل أضلّ بعيره، ويئس من عوده فأراد أن يبيع رحله؛ فبينما هو على هٰذه الحال، إذ سمع مَن ينادي: لِمَنْ هذا البعير؟

موطن الشّاهد: «فبيناهُ».

وجه الاستشهاد: الأصل في الكلمة: فبيناهُوَ؛ والعلماء يختلفون في حذف الواو: هل حذفت وهي متحرّكة مفتوحة، أم سكنت أوّلاً، ثمَّ حذفت وهي ساكنة؟ فيرى الأعلم: أنها سُكِّنت ضرورة أوّلاً، ثمّ حذفت وهي ساكنة فأدْخَلَ ضرورةً على ضرورة؛ ويرى ابن يعيش: أنّها حُذِفَت وهي مفتوحة.

(8) لم يُنْسَب إلى قائلٍ معيّن.

[مشطور الرَّجز]

دَارٌ لِسُعْدَىٰ إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا[1]

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضَّمير؛ كقول الشَّاعر[2] :

[الطَّويل]

فَظِلْتُ لَدَىٰ البيتِ العَتِيقِ أَخْيلُهُ وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[3]

---

(١) **تخريج الشّاهد**: سيبويه: ١/ ٢٩، وابن عبد ربّه؛ العقد الفريد (القاهرة؛ط. لجنة التأليف والترجمة والنّشر، ١٩٥٣م): ٤/ ١٨٥، والخصائص: ١/ ٨٩، وأمالي ابن الشّجري: ٢/ ٢٠٨، وشرح المفصّل: ٣/ ٩٧، وخزانة الأدب: ١/ ٢٢٧ و ٢/ ٣٣٩ و٣/ ٤٤٣، وشرح شواهد الشّافية للبغدادي: ٢٩٠، وهمع الهوامع: ١/ ٦١، والدّرر اللّوامع: ١/ ٣٦.

وماذكر عجز البيت وصدره: «هَلْ تَعرِفُ الدّارَ عَلَى تبزاكا؟»

المفردات الغريبة: تِبراك: اسم موضع بعينه. إذهِ: إذ هي.
معنى البيت: أتعرف تلك الدّار الكائنة في «تِبراك»؟، إنَّها دار لسعدى الَّتي تحبُّها وتهواها.
موطن الشّاهد: «إذْه».
وجه الاستشهاد: الأصل فيها: إذْ هي؛ فسكّن الياء من «هي» ضرورةً، ثمَّ حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان، تشبيهاً لها بعد سكونها بالياء اللاَّحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله والياء والواو اللاحقة له في هذه الحال؛ نحو: عليهِ، ولَديهِ، ومنْهُ، وعنْهُ. انظر الإنصاف: ٢/ ٥١٣، ورصف المباني: ١٧.

(٢) **الشّاعر هو**: يعلى بن الأحول الأزديّ، شاعر أمويّ خليع من لصوص البادية. الأغاني (ط. السّاسي): ٩/ ١١١، والخزانة: ٢/ ٤٠٤، وحماسة ابن الشّجري: ١٧٠.

(٣) **تخريج البيت**: المقتضب: ١/ ٣٩، ٢٤٧؛ وفي روايته: أريقه بدل أخيله، والخصائص: ١/ ٨٢٨ والمنصف: ٣/ ٨٤، والمحتسِب: ١/ ٢٤٤، وخزانة الأدب: ٢/ ٤٠١، وقبله قوله:

أرِقت لبرقٍ دونه شدوانِ يمان وأهوى البرق كل يمان

المفردات الغريبة: أخيله: من أخيلت السّحابة؛ إذا رأيتها مُخيلةً للمطر بضمّ الميم؛ أي: تخيل من رآها أنّها ماطرة. مَطْوَاي: صاحباي؛ وروي: «ومطواي من شوق له أرقان». وضمير أخيله وله: عائد إلى البرق في البيت السَّابق. الشرح: لقد ظللت لدى البيت الحرام أرقب خير ذلك البرق، وصاحباي من شدّة شوقهما، لما يبشّر به من الخير أَرِقَان،

[واختلاس الحركة؛ كقول الشّاعر[1] :][2]

[الطَّويل]

وَمَـالَـهُ مِـنْ مَجْـدٍ تَلِيـدٍ وَمَـالَـهُ مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لاَ الْجَنُوبُ وَلاَ الصَّبَا[3]

يـريـد بقـولـه «لا الجنوب ولا الصَّبَا»؛ أي: مـالَـهُ نـدىً[4] ؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء وتأليف سحب الأمطار، وأراد «بالصَّبا»؛ أي: ماله حظ في ترويح

لايستطيعان النّوم.
موطن الشّاهد: «لَهْ».
وجه الاستشهاد: استشهد به على تسكين «الهاء» في «لَهْ» عند وصلها، وذكر أبو الحسن: أنّها لغة لأزدالسَّراة. المحتَسِب لابن جنّي. ١/ ٢٤٤.

(١) **الشّاعر هو**: الأعشى، وقد مرّت ترجمته.
(٢) زيادة في (ط).
(٣) **تخريج الشّاهد**: سيبويه: ١/ ١٢؛ وفي روايته: من الرِّيح حظ لاالجنوب ولاالصَّبا، والمقتضب: ١/ ٣٨ و ٢٦٦، والإنصاف: ٥١٦، وديوان الأعشى: ١٤.
المفردات الغريبة: الجنوب: رياح تهبّ من جهة الجنوب، ويزعمون أنّها تلقّح السَّحاب. والصّبا: رياح تهبّ من جهة الشّرق، وتلقّح الأشجار.
معنى البيت: يهجو الأعشى رجلاً بأنّه لئيم الأصل، لم يرث مجداً عن آبائه، ولم يكسب خيراً؛ فضرب له مثلاً بنفي حظّه من الرّيحين؛ الجنوب التي تلقّح السَّحاب، والصَّبا التي تلقّح الأشجار، وقد يُتَأَوّلُ على أنّه لاخيرَ عنده ولاشرَّ؛ كما يقال: فلان لاينفع ولايضرّ.
موطن الشّاهد: «وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ».
وجه الاستشهاد: اختلس ضمَّة الهاء اختلاساً، ولم يُشبعها حتّى تنشأ عنها واو؛ وذلك جائز. غير أنّ رواية الدّيوان:

وَمَاعِنْـدَهُ مَجْـدٌ تَلِيـدٌ وَمَـالَـهُ من الرِّيح فَضْلٌ، لاالجنوبُ ولاالصَّبَا

فعلى هذه الرّواية، لاشاهد فيه؛ لأنَّ «الهاء» في «عِنْدَهُ» مشبعةٌ غير مختلسة. واستشهد به سيبويه على حذف الواو من الضّمير في (وما لهُ من مجد) للضّرورة، ورفع الجنوب والصّبا على البدل من فضل، ويجوز جرُّهما على البدل من الرِّيح.
وأمّا ابن جنّي، فجعل حذف الواو من الضَّمير ـ هنا ـ ضعيفاً في القياس والاستعمال جميعاً. انظر سيبويه: ١/ ١٢، والخصائص: ١/ ٣٧١ و ٢/ ١٧ و ٣٥٨، والمقتضب: ١/ ٣٨ و ٢٦٦.
(٤) في (ب) و (ج) نداً.

المكروب؛ لأنَّ نسيم الصَّبا مستروح[1] إليه.

ويجوز له حذف «الياء» من الذي؛ كقول الرَّاجز[2]:

[الرَّجز]

كَاللَّذْ تَزَبَّىٰ زُبْيَةً فَاصْطِيدَا[3] [4]

وحذف النّون من تثنية الذي؛ كقول الشَّاعر /الأخطل/[5]:

---

(١) في (ب) سروح.

(٢) في (ج) الأخطل، والصَّواب أنَّه لرجل من هُذيل.

(٣) في (ب) كالذ يربي ربية فاصطبرا.

(٤) **تخريج البيت**: الإنصاف: ٧٦٢، وشرح المفصَّل: ١٤٠، وخزانة الأدب: ٦/٣ و١١/٤٢١، وفي روايته (كاللَّذ) وقبل البيت قوله: فكنتُ والأَمرُ قد كيدا،والإنصاف: ٢/٦٧٦، وحاشية يس: ١/٤٢، وشرح السّكّري: ٦٥١، واللّسان (لذي)، وأمالي الشّجري: ٢/٣٠٥، والأضداد: ٣٣٠، والضَّرائر: ٣١٤، والحروف للهروي: ٢٩٢، والكامل: ١/١٧، وما ينصرف وما لا ينصرف، للزَّجَّاج: ٨٣.

المفردات الغريبة: الزّبية: جمعها زُبیٰ؛ وهي أماكن تحفر للأسد؛ والزّبى: أماكن مرتفعة، ويقال في المثل: بلغ السَّيل الزُّبىٰ. وماذكره المؤلّف عجز البيت وتمامه:

فَظَلْتُ في شَرٍّ مِنَ اللَّذِ كِيدَا   كاللذ تزبَّىٰ زُبيَةً فَاصْطِيدَا

معنى البيت: لقد ظللت في شرّ من الذي كدت في حقّه، كمن حفر حفرةً؛ ليصطاد بها؛ فإذا هو واقع فيها.

موطن الشّاهد: «كاللَّذْ».

وجه الاستشهاد: مجيء اللَّذْ ـ بكسر الذّال من غير ياء ـ ثمّ حذفوا الياء تخفيفاً؛ لأنّ الكسرة تدلّ عليها؛ ولمّا حذفوا الياء أسكنوا الذّال للوقف؛ ثمّ أجروا الوصل مجرى الوقف، وهو من قبيل الضّرورة الشّعرية، وعند الكوفيّين، يقاس لكثرته.

(٥) زيادة في (ج)؛ **والأخطل هو**: أبو مالك، غياث بن غوث من بني تغلب، كان نصرانيّاً من أهل الجزيرة، وكان يُشَبَّهُ بالنَّابغة الذّبياني، من شعراء الجاهليّة، وهو أحد ثالوث الهجاء في العصر الأموي؛ له ديوان شعر مطبوع. الشّعر والشّعراء: ١/٤٨٣، وتجريد الأغاني: ٣/٩٧٨.

[الكامل]

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَ اللَّذا ... قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكا[1] الأَغْلَالَا[2]]][3]

ويجوز حذف «النُّون» من الَّذين؛ كقول الشَّاعر[4] :

[الطَّويل]

فَإِنَّ الَّذي حَانَت[5] بِفَلْجٍ دماؤُهُم ... هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[6]

---

(١) في (ج) فكك.

(٢) في (ط) الأغلال.

(٣) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/٩٥، والمقتضب: ٤٤٦، والمنصف: ١/٦٧، والمحتسب: ١/١٨٥، وأمالي ابن الشّجري: ٢/٣٠٦، وشرح المفصَّل: ٣/١٥٤ و١٥٥، وخزانة الأدب: ٢/٤٩٩ و٣/٤٧٣، وشرح شواهد الألفية: ١/٣٢٤، والتّصريح على التّوضيح: ١/١٣٢، وهمع الهوامع: ١/٤٩، والدّرر اللّوامع: ١/٢٣، وديوان الأخطل: ٤٤.
المفردات الغريبة: بني: منادىٰ بالهمزة، كُلَيب (بالتّصغير): أبو قبيلة؛ وهو كليب بن يربوع. الأغلال: جمع غل من حديد يجعل في عنق الأسرىٰ وغيرهم.
معنىٰ البيت: يفخر الشّاعر الفرزدق على جرير، بأنَّه من بني كُليب، وبأنّ عمّيه هو ـ أي الفرزدق ـ قتلا الملوك، وخلّصا الأسرىٰ من أغلالهم.
موطن الشّاهد: «اللَّذا».
وجه الاستشهاد: المراد: اللَّذان؛ فحذف النّون ضرورة؛ وبنو الحْرث بن كعب أجمعون وبعض ربيعة يحذفون نون «اللّذان» و«اللّتان» في حالة الرَّفع تقصيراً للموصول لطوله بالصلّة؛ لكونهما كالشّيء الواحد.

(٤) **الشّاعر هو**: الأشهب بن رميلة؛ وهو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة النّهشلي الدّارمي التّميمي، و(رميلة) اسم أمّه، وهو شاعر نجديّ، ولد في الجاهليّة وأسلم، ولم ير النبيّ ـ ﷺ ـ وعاش إلى العصر الأموي. طبقات فحول الشّعراء: ١/٢٥١، والأغاني: ٩/٢٦٩.

(٥) في (ب) خانت؛ وهو تصحيف.

(٦) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/٩٦، والبيان والتّبيين: ٤/٥٥، والمقتضب: ٤/١٤٦؛ وفي روايته: إنّ بدل فإنّ، والمحتسب: ١/١٨٥، والمنصف: ١/٦٧، وأمالي ابن الشَّجري: ٢/٣٠٧، وشرح المفصّل: ٣/١٥٤ و١٥٥، وخزانة الأدب: ٢/٥٠٧، والمغني (٢٥٦/٣٤٥) و(٧١٧/٩٥٢)، وشرح شواهد المغني: ١٧٥، وشرح شواهد الألفية: ١/٤٨٢، والتَّصريح على التَّوضيح: ١/١٣١، وهمع الهوامع: ١/٤٩ و٢/٧٣، والدّرر اللّوامع: ١/٢٤ و٢/٩٠.
المفردات الغريبة: الّذي: أراد الَّذين. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص.

ويجوز له استعمال[1] التَّرخيم في غير النِّداء؛ كقول الشَّاعر /امرىء القيس ابن حجر/[2].

[الطَّويل]

لنِعم الفَتَىٰ تَعْشُو[3] إلَىٰ ضَوءِ نَارِهِ طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ[4] [5]

يريد طريف بن مالك. ويجوز له[6] النَّصب بالفاء في الإيجاب[7]؛ كقول الشّاعر[8]:

[الوافر]

سَـأَتْرُكُ مَنْـزِلي لِبَنِي[9] تَميمٍ وَأَلْحَـقُ بِالحِجازِ فَأَسْتَرِيحَا[10]

فَلْج: اسم موضع. القوم كلّ القوم: القوم الكاملون في قوميّتهم.
معنى البيت: إنّ الّذين هلكوا بهذا الموضع هم القوم والرّجال الكاملون، فاعلمي ذلك، وابكي عليهم، يا أمّ خالد.
موطن الشّاهد: «الّذي».
وجه الاستشهاد: حُذِفت النّون من «الَّذين» استخفافاً؛ لطول الاسم بالصّلة، ويروى وإن الأُلىٰ؛ ولا شاهد فيه؛ وقيل: إنّ الذي مفرد عُبِّر به عن الجمع؛ فعاد الضّمير إليه محمولاً على المعنى. الكتاب: ١/ ١٨٧.

(١) في (ط) استعماله.
(٢) زيادة في (ج)؛ وامرؤ القيس مرّت ترجمته.
(٣) في (أ وب) يعشو.
(٤) في (أ وب) الحصر.
(٥) مرّ تخريج البيت وشرحه.
موطن الشّاهد: «طريف بن مالِ».
وجه الاستشهاد: يريد الشّاعر أن يقول: طريف بن مالكٍ؛ غير أنّه اضطر، فرخّم «مالك» في غير النّداء؛ وترخيم الاسم في غير النّداء جائز لضرورة الشّعر.
(٦) سقطت في (ب).
(٧) في (أ) في غير الجواب؛ وفي (ب) في الواجب؛ وفي (ج) الجواب الموجب.
(٨) الشّاعر هو: المغيرة بن حبناء، وهو المغيرة بن عمرو بن ربيعة بن حنظلة بن مالك، من تميم؛ وحَبناء اسم أمّه، وهو شاعر إسلاميّ، من رجال المهلب بن أبي صُفْرَة. مات سنة ٩١ هـ. الشّعر والشّعراء: ١/ ٤٠٦، الأغاني: ١١/ ١٥٦.
(٩) في (أ) ببني.
(١٠) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ٤٢٣ و٤٤٨، والمقتضب: ٢/ ٢٤؛ وفي روايته: العراق بدل الحجاز؛ ويروىٰ: لأستريحا، ولا ضرورة فيه على هذه الرِّواية، قاله الأعلم. المحتسب:

ويجوز له حذف «الفاء» في جواب الجزاء[1] ؛ كما قال الشّاعر[2] :

[البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا   وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[3]

١/ ١٩٧، وشرح المفصّل: ١/ ٢٧٩، والمعرَّب: ٥٧، وخزانة الأدب: ٣/ ٦٠٠، والمغني (٣١٩/ ٢٣٢)، وشذور الذَّهب: ٢٢٢، وشرح شواهد الألفية: ٤/ ٤٩٠، وهمع الهوامع: ١/ ٧٧ و٢/ ١٠ و١٦ و٧٣، والدُّرر اللّوامع: ١/ ٥١، و٢/ ٧ و١٠ و٩٠، وشرح الأشموني: ٣/ ٣٠٥.

معنىٰ البيت: واضح لالبس فيه.

موطن الشاهد: «فأَسْتَرِيحَا».

وجه الاستشهاد: انتصب الفعل «أَسْتَرِيحَ» بأن المضمرة، من دون أن يتقدَّم عليه النَّفي؛ وانتصاب الفعل المضارع بعد الفاء في الواجب لضرورة الشّعر.

(١) في (أ) الشرط.

(٢) **الشّاعر هو**: عبد الرَّحمٰن بن حسَّان بن ثابت، ونُسب إلى حسَّان، كما نُسب إلى كعب ابن مالك. وعبد الرَّحمٰن بن حسَّان مات بالمدينة سنة ١٠٤هـ.طبقات فحول الشعراء: ١٢٨، وتهذيب التهذيب: ٦/ ١٦٢.

(٣) **تخريج الشّاهد**: سيبويه: ١/ ٤٣٥ و٤٥٨، ونوادر أبي زيد: ٣١، والمقتضب: ٢/ ٧٢، ومجالس العلماء للزَّجاجي: ٤٣٢، والخصائص: ٢/ ٢٨، والمنصف: ٣/ ١١٨، والمحتسب: ١/ ١٩٣، وشرح المفصّل: ٩/ ٢ و٣ و٥٩، وخزانة الأدب: ٣/ ٦٤٤، و٦٥٥ و٤/ ٤٥٧، و المغني (٨٥/ ٨٠) وتكرّر عدّة مرات، وشرح شواهد المغني: ٦٥ و١٠٠ و١٥٩، وشرح شواهد الألفيَّة: ٤/ ٤٢٣، والتّصريح: ٢/ ٢٥٠، والأشموني: ٤/ ٢٠، وأمالي ابن الشَّجري: ١/ ٨٤ و٢٩٠ و٣٧١. والبيت ليس في ديوان حسّان. وللبيت روايات متعدّدة؛ منها: «من يفعل الخير فالرّحمٰن يشكره»، ويروىٰ: سيَّان بدل مثلان.

المفردات الغريبة: يشكرها: يضاعف أجرها وثوابها.

معنىٰ البيت: من يفعل الخير والمعروف، يحظىٰ برضاء الله وشكره، والجزاء المضاعف على فعله؛ ومن يفعل الشّر يُجَازَىٰ بمثله وحسب، ولايُزاد على سيّئاته.

موطن الشّاهد: «الله يشكرها».

ويجوز له[1] إفراد الخبر عن الشَّيئين[2] المتَّفقَين اللَّذين لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛ كقول الرَّاجز[3] :

[الهزج]

لِمَـنْ زُحْـلُوفَـةٌ[4] زَلُّ   بِهَـا الْعَيْنَـانِ تَنْهَـلُّ[5]

ويجوز له تقديم (المعطوف على المعطوف عليه)[6] ؛ كقول الشَّاعر[7] :

وجه الاستشهاد: حذف الفاء من جواب الشَّرط؛ إذ التَّقدير: فالله يشكرها؛ وحكم هذا الحذف الجواز لضرورة الشّعر.

(١) سقطت في (ب).

(٢) في (ب) الشَّيء.

(٣) الرّاجز امرؤ القيس؛ ومرّت ترجمته.

(٤) في (ب) حلوفة نزلوا؛ وفي (ط) زحلوقة.

(٥) تخريج البيت: المحتسب: ٢/ ١٨٠، وأمالي ابن الشَّجري: ١/ ١٢١، وهمع الهوامع: ١/ ٥٠، والدّرر اللَّوامع: ١/ ٢٤، واللّسان: مادة (زلل)، وملحقات ديوان امرىء القيس: ٤٧٢، وبعده قوله:

ينادي الآخر الآل   ألا حُلّوا ألا حلّوا

المفردات الغريبة: زُحْلُوفَة: الزُّحْلُوفة (بالفاء) آثار أراجيح الصّبيان على الميدان؛ وَتَزَحْلَفُوا: تزلّقوا بأستاهم؛ وأهل العالية؛ يقولون: زُحْلُوفَة، وتميم يقولون: زُحْلُوقَة. القاموس المحيط؛ مادة (زحلف): ١٠٥٣.

معنى البيت: يتساءل الشّاعر عن آثار تلك الأراجيح لمن تكون؟! حتى تذرف فيها العيون ما تذرف من الدّموع!.

موطن الشّاهد: «تنهلّ».

وجه الاستشهاد: إفراد الخبر عن الشّيئين المتّفقين اللّذين لا ينفصلان؛ فالعينان في الشّاهد مثنّىٰ، وأتىٰ الخبر «تنهلّ» مفرداً، ولم يقل: تنهلّان؛ لأن حكم العينين حكم حاسّة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية من دون الأخرىٰ، فاكتفىٰ بضمير الواحدة. انظر الدّرر اللّوامع: ١/ ٢٥.

(٦) في (ب) المعطوف عليه.

(٧) في (أ) الفرزدق، وفي (ب) زيادة الرّاجز؛ والشّاعر هو: الأَحْوَص، محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت، شاعر هجّاء وصاحب نسيب من طبقة جميل بن معمّر؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٠٥هـ. الشّعر والشّعراء: ١/ ٥١٨، وطبقات فحول الشّعراء: ١/ ١٣٧، والأغاني: ١٤/ ٤٠.

[الوافر]

أَلاَ يَـا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ   عَلَيْكِ[1] وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[2]

ويجوز له[3] إلحاق النُّون بالفعل الموجب؛ كقول الشَّاعر، /جُذيمة/[4] :

[المديد]

رُبَّـمَـا أَوْفَيـتُ فِي عَلَـمٍ   تَرْفَعَـنْ[5] ثَوْبِي شَـمَالاَتُ[6]

ويجوز له أن يجعل اسم كان النّكرة، والمعرفة الخبر؛ كقول القُطَامِيّ[7] :

---

(١) سقطت الواو في (ب).

(٢) **تخريج البيت**: مجالس ثعلب: ٢٣٩، وأمالي الزّجّاجي: ٨١، والجمل: ١٥٩، والخصائص: ٢/٣٨٦، وأمالي ابن الشّجري: ١/١٨٠، والخزانة: ١/١٩٢ و٣١٢، والمغني (٤٦٧/٦٦٤) و(٨٦٦/١١٢١)، وشرح شواهد المغني: ٢٦٣.

والتّصريح على التّوضيح: ١/٣٤٤ و٣٧٦، وهمع الهوامع: ١/١٧٣ و٢٢٠ و٢/١٣٠ و١٤٠، والدّرر اللّوامع: ١/١٤٨ و١٩٠ و٢/١٦٩ و١٩٣، وحواشي ديوان الأحوص: ١٨٥.

المفردات الغريبة: نخلة: كناية عن المرأة. ذات عِرق: موضع في الحجاز، وميقات أهل العراق للإحرام.

معنى البيت: يخاطب الشّاعر امرأة، كنّى عنها بالنّخلة، تقطن في موضع يُسَمّى «ذات عرق» ويلقي السّلام عليها.

موطن الشّاهد: «ورَحْمَةُ».

وجه الاستشهاد: عطف الشّاعر «رَحْمَةُ» على «السّلام»؛ وهو بعدها؛ ومعلوم أنّ الشّيء يعطف على ماقبله، ولا يعطف على ما بعده؛ وإنّما جاز ـ هنا ـ لضرورة الشّعر.

(٣) سقطت في (ب).

(٤) زيادة في (ج)؛ وجذيمة مرّت ترجمته.

(٥) في (ب) يرفعن.

(٦) مرّ تخريج البيت وشرحه.

موطن الشّاهد: «ترْفَعَنْ».

وجه الاستشهاد: تأكيد فعل «ترْفَع» بنون التّوكيد الخفيفة بعد «ما» المسبوقة بـ«رُبَّ»، وحكم هذا الاقتران الجواز لضرورة الشّعر.

(٧) **القُطَاميّ**: عُمَيرُ بن شُيَيْم التّغلبي من شعراء الدّولة الأمويّة، وهو ابن أخت الأخطل؛ الشّاعر النّصراني الأموي المشهور؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١١٠هـ. =

و/اسمه عمير/[1]

[الوافر]

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَايَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[2]

ويجوز له جمع «فَاعِل» إذا كان وصفاً للمذكّر علىٰ «فَوَاعِل[3]»؛ كقول الشّاعر/الفرزدق/[4]:

[الكامل]

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[5]

الشّعر والشّعراء: ٧٢٣، وديوان شُيَيْم: ٣١.

(١) زيادة في (ط).

(٢) تخريج البيت: سيبويه: ١/٣٣١، والمقتضب: ٤/٩٣، والجمل: ٥٩، وشرح المفصّل: ٧/٩١، وخزانة الأدب: ١/٣٩١ و٤/٦٤، والمغني (٨١٩/٥٩١)، وشرح شواهد المغني: ٢٨٧، وهمع الهوامع: ١/١١٩ و١٨٥، والدّرر اللّوامع: ١/٨٨ و١٦٠، وشرح الأشموني: ٣/١٧٣، وديوان القطامي: ٣٧.
المفردات الغريبة: ضُبَاعَا: ضُبَاعَة بنت زُفر بن الحارث الكلابيّ.
معنى البيت: البيت مطلع قصيدة، يمدح فيها زُفَر بن الحارث الكلابيّ؛ لأنّه حماه يوم الخابور، لمّا أسره بنو أسد، وأرادوا قتله، فحال بينه وبينهم؛ فمدحه القطامي بهذه القصيدة، وذكر اسم بنت زفر من قبل التّشبيب قائلاً: قفي قبل أن نتفرّق يا ضباعة، ولا تجعلي هذا الموقف آخر وداع منك؛ أو إنّه أراد الدّعاء، وأراد: لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع.
موطن الشّاهد: «مَوقِفٌ».
وجه الاستشهاد: مجيء اسم «يكُ» نكرةً وهو «موقفٌ» وخبرها معرفةً: وهو «الوداعا»؛ وهذا لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر؛ وفي البيت شاهد آخر على ترخيم المنادىٰ «ضِبَاعَة» وتعويضه ألفاً بدل الهاء الّتي ترد للمرخّم في الوقف.

(٣) في (ط) فُعَّل.

(٤) زيادة في (ج)؛ والفرزدق مرّت ترجمته.

(٥) تخريج البيت: شواهد سيبويه: ٢/٢٠٧، والمقتضب: ١/١٢١ و٢/٢١٩، والكامل: ٢٦٢، والجمل: ٣٥٠، وشرح المفصّل: ٥/٥٦، وخزانة الأدب: ١/٩٩، وشرح شواهد الشّافية للبغداديّ: ١٤٢، وديوان الفرزدق: ٣٧٦.

فهٰذه جملة كافية ممَّا يجوز استعماله للشَّاعر؛ لحفظ وزنه، وإقامة[1] أسلوب نظمه. (فاعرف ذٰلك)[2]. / وقس عليه. إن شاء الله تعالىٰ/[3].

باب العدد

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالعُقُودِ فِي العَـدَدْ فَانظُرْ إِلَىٰ المَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

فَأَثْبِتِ الهـاءَ مِنَ المُـذَكَّـرِ واحْذِفْ مَعَ المُؤَنَّـثِ المُشْتَـهِـرِ[4]

تَقُولُ لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُـدُدْ وَازْمُم[5] لَهُ تِسعاً مِنَ النوقِ وقُدْ

[[اعلم[6] أنَّ العدد، يجري على أربعة[7] مراتب: آحاد وعشرات ومئون

المفردات الغريبة: يزيد: يزيد بن المهلّب بن أبي صُفرة. نَوَاكِس: جمع (ناكس).
معنى البيت: يمدح الشَّاعر يزيد بن المهلَّب بن أبي صُفرة بأنَّه لهيبته ومنزلته، لايستطيع الرّجال أن يقابلوه إلاّ بالانكسار والخضوع، ولا يجرؤون على النّظر إليه في حضرته.
موطن الشّاهد: «نَوَاكِس».
وجه الاستشهاد: جمع الشَّاعر «نَاكِسَ» الّتي على وزن «فاعِل» على «فَوَاعِل»؛ لأنَّه جاء وصفاً للمذكّر؛ وهذا جائز لضرورة الشِّعر. ومثل «نواكس» شذّت أربعة ألفاظ أخرى؛ هي: فَارِس: فَوَارِس، وهَالِك: هَوَالِك، غَائِب: غَوَائِب، وشَاهِد: شَوَاهِد.
وفي شرح أدب الكتَّاب، للجواليقي زيادة على هذه الخمسة؛ وهي: حَارِس: حَوَارِس، وحَاجِب: حَوَاجِب، (من الحِجَابَة)، نقلها عن ابن الأعرابي، وخاطىء: خَوَاطِىء، وحَاجّ: حَوَاجّ، وداجّ: دَواجّ، ورافد: روافد؛ وجميعها إحدى عشرة كلمة؛ والقياس فيها أن تُجمع على «فُعَّلٍ أو فُعَّال» كما ذكر الزّجَّاجيّ والأعلم في شرح شواهد سيبويه.
انظر خزانة الأدب: ٩٩ ـ ١٠٠، وكتاب الجمل للزّجّاجيّ (ط. مؤسسة الرّسالة): ٣٧٧، حا: ٢.

(١) في (ط) إقامته.
(٢) في (ط) فاعرفه.
(٣) زيادة في (ب).
(٤) في (ب) المشتهري.
(٥) في (ب) وارمم.
(٦) في (ج) واعلم.
(٧) في (ب وط) أربعة.

وألوف، ويحتاج العدد إلىٰ ضَمِّه إلىٰ (النَّوع)[1] المعدود لِتَبينَ[2] بمجموعهما فائدة الكلام. ألا ترىٰ أنّك لو اقتصرت علىٰ ذكر العدد، فقلت: عندي ثلاثة لم يُعْلم النّوع المعدود، ولو[3] اقتصرت علىٰ ذكر النَّوع، فقلت: عندي رجال[4]؛ لَمَا عُلِم العدد. [ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعداً؛ لأنَّ لفظ الواحد، أو الاثنين][5] يدل على العدد، والنَّوع؛ لأنَّ قولك: «جَمَل» يدل على واحد من هذا النَّوع. وقولك: «جَمَلَان» يدل علىٰ اثنين من هذا النَّوع. فإذا أضفت العدد إلى المعدود، فإن كان الواحد المعدود مذكَّراً، أثبت الهاء في آخر العدد؛ كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعدود مؤنَّثاً؛ حذفت الهاء منه؛ كقولك: عندي عشر نِسْوَة؛ ويؤيّد[6] ذٰلك قوله تعالىٰ: ﴿سخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّام﴾[7]، فأثبت الهاء مع المذكَّر، وحذفها مع المؤنَّث، وتجري[8] «ثمان» في الإِعراب مُجْرَىٰ «قاضٍ»، فتقول: هٰذه ثَمَانِي نسْوَةٍ، ومررتُ بِثَمَانِي نسوةٍ، (ورأيت ثمانيَ نسوة)[9]. فتفتح الياء في النَّصب وتسكّنها في الرَّفع والجرّ، وإن أردت تعريف هذا العدد؛ أدخلت الألف واللاَّم عَلَىٰ الإِسْم الثَّاني؛ فقلت[10]: عندي[11] ثلاثة الأثواب، وَعشَرة الدّراهم؛ وعليه قول ذِي الرُّمَّة[12]:

---

(١) زيادة في (أ).
(٢) في (ب) ليبيّن.
(٣) في (ب) وإن.
(٤) في (ب) جمال.
(٥) سقطت في (ب).
(٦) في (ج) ويقيّد.
(٧) س: ٦٩ (الحاقّة، ن: ٧، مك). ﴿... حُسُوماً فَتَرَىٰ القَومَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُم أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَة﴾.
موطن الشّاهد: «سَبْعَ لَيَالٍ».
وجه الاستشهاد: ذكر العدد «سَبْعَ» مع المعدود المؤنَّث «لَيَالٍ»؛ وحكم هذا التّأنيث الوجوب.
(٨) في (ط) يجري.
(٩) سقطت في (ب).
(١٠) في (ج) فتقول.
(١١) سقطت في (ب) وفي (ج) أين.
(١٢) ذو الرّمّة: أبو الحارث، غيلان بن عقبة بن بهيش من بني صعب، وهو من شعراء الطّبقة الثّانية وهو أحسن شعراء الإسلام تشبيهاً؛ له ديوان شعر مطبوع.مات سنة ١١٧هـ. طبقات فحول الشّعراء: ٢/٥٤٩، والشّعر والشّعراء: ١/٥٢٤. والأغاني: ١٦/١٠٦.

[الطويل]

وَهَلْ يُرجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَىٰ ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِــعُ[1]]][2]

وإنْ ذَكَـرْتَ الْعَــدَدَ الـمُـرَكَّبَـــا وَهْوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لاَ يُعْرَبَا

فــأَلْحِـــقِ الهـــاءَ مَــعَ المُؤَنَّـــثِ بآخِرِ[3] الثَّــانِـي وَلاَتَـكْـتَــرِثِ

مِثَـــالُـــهُ عِنْدِي ثَــلاَثَ عَشْـــرَةَ جُــمَــانَــةً مَنْظُــومَــةً مَــع دُرَّةِ[4]

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولىٰ من العدد، وأما المرتبة الثَّانية، وهي العشرات؛ فإنَّك إذا جاوزت العشرة ضممت النَّيِّف إليها، وجعلتها اسماً، وبنيتها علىٰ الفتح إلىٰ أن تنتهي[5] إلىٰ تِسْعَةَ عَشَرَ، ماعدا اثني عَشَرَ،فإن كان (العدد لمذكَّرٍ)[6] ؛ أثبتَّ الهاء فِي النَّيِّف، وحذفتها من العشرة، وإن كان لمؤنَّث؛

---

(١) **تخريج الشّاهد:** المقتضب: ٢/١٨٦ و٤/١٤٤؛ وفيه:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَو يَدْفَعُ البُكَا ثَلاَثُ الأَثَافِي والرُّسومُ البَلاَقِعُ

والجمل: ١٤١، وشرح المفصّل: ٢/١٢٢، وهمع الهوامع: ٢/١٥٠، والدُّرر اللوامع: ٢/٢٠٦، وشرح الأشموني: ١/١٨٧، والمخصَّص: ١٧/١٠٠، والجمل للزّجّاجي: ١٢٩، وديوان ذي الرّمّة: ٣٣٢.

المفردات الغريبة: الأثافي: واحدها الأُثْفِيَّة؛ وهي حجارة تُنصب لقدور الطّبيخ. البلاقع: الخالية.

معنى البيت: يتساءل الشّاعر: ما فائدة هذه الأحجار التي كانت تُنصب عليها القدور، وما فائدة الرّسوم الخالية، فهل يردّان عليّ سلامي، أو يُعِيدَانِ إليَّ بصري الَّذي فقدته من كثرة البكاء؟.

موطن الشّاهد: «ثَلاثُ الأثَافِي».

وجه الاستشهاد: أراد تعريف العدد فأدخل «أل» على الاسم المضاف إليه «الأثافي»؛ ويخطىء الكثيرون حين يدخلون «أل» على العدد؛ فيقولون: الثلاث أثافي.

(٢) في (أ) اختصار في العبارات.

(٣) في (ط) لآخر.

(٤) في (ب) ذرة، وفي (ج) دُن.

(٥) في (ب) ينتهي.

(٦) في (ب) على الفتح إلى أن ينتهي المذكَّر.

حذفتها من النَّيِّف، وأثبتَّها في العشرة؛ كقولك في المذكَّر:

رأيت أحد عشر غُلاماً، وفي المؤنَّث: رأيت إحدىٰ عشْرَةَ جارِيةً. فأمَّا «اثنا عشر[1]» فإنَّك تعرب الاثنين إعراب الاسم المُثَنَّىٰ، وتفتح آخر العَشَرَة في جميع الوجوه. فتقول: جاءني اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيت اثْنَي عَشَرَ رَجُلاً، ومررت باثْنَي عَشَرَ رَجُلاً، وَفِي القُرْآن: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾[2]. وقال سبحانه في النَّصب: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمْ اثْنَي عَشَرَ نَقِيباً﴾[3]. وتقول في المؤنَّث: جاءتني اثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيةً، وإن شئت قلت: ثِنْتَا عَشْرَةَ جارِيَةً؛ وعلىٰ هذا حكم[4] العدد[5] إلىٰ تِسْعَةَ عَشَرَ.

وإنَّما لم يُبْنَ[6] «اثْنَا عَشَرَ»؛ لأنَّ إعراب التَّثنية، يقع قبل النّون، والعشرة المركَّبة معها تحلُّ محلَّ النُّون؛ فتلحق[7] التَّغيير بالألف[8] مع العشرة المركَّبة /معها/[9] كما تلحقه[10] مع النُّون الَّتي حلَّت العشرة محلَّها، وتفتح الياء من «ثَمَانِيَ عَشْرَةَ» وقد سكَّنها بعضهم[11]،

---

(١) في (ب) اثني.

(٢) س: ٩(التَّوبة، ن:٣٦، مد). ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والأَرْضَ....﴾.
موطن الشّاهد: «اثْنَا عَشَرَ».
وجه الاستشهاد: مجيء «اثْنَا عَشَرَ» معرباً كإعراب المثنى فـ«اثْنَا» مرفوع بالألف وعشَرَ مبنيٌّ على الفتح.

(٣) س: ٥ (المائدة، ن:١٢، مد). ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنهُم اثْنَي عَشَرَ نَقِيباً وَقَالَ اللهُ إِنِّي...﴾.
موطن الشّاهد: «اثْنَي عَشَرَ».
وجه الاستشهاد: أُلحق العدد «اثْنَي عَشَرَ» بالمُثَنَّى، فنُصِبَ بالياء؛ وعشَرَ مبنيٌّ على الفتح.

(٤) في (ب) الحكم.

(٥) سقطت في (ب).

(٦) في (ب) تبن.

(٧) في (ب) و(ج) فيلحق.

(٨) في (ب وج) الألف.

(٩) زيادة في (ج).

(١٠) في (ب وج) لحقهم.

(١١) جاء في «ثماني عشرة» أربع لغات؛ فتح الياء: ثمانيَ عشْرَة، وسكونها: ثمانيْ عشرة،

فإذا[1] عرفت هذا النَّوع من العدد؛ أدخلت «الألف والَّلام» علىٰ الأول: فقلت: رأيت الأَحَدَ عَشَرَ/ رَجَلاً/[2].

فإذا بلغت العشرين، أعربتها إعراب الجمع السَّالم، واشترك فيها المذكَّر والمؤنَّث؛ وهذا[3] حكم جمع العقود إلى التِّسعين. فإن ذكرت واحداً من هذه العقود؛ كقولك: جاءني أحد وعشرون رجلاً، كنت مخيّراً؛ إن شئت قلت: /جاءني/[4] أحدٌ وعشرون رجلاً، [وإن شئت قلت: واحد وعشرون رجلاً. وكذلك يجوز أن تقول: واحدة وعشرون امرأة، وإحدى وعشرون امرأة][5].

فإذا عرفت هذا النَّوع؛ أدخلت[6] «الألف واللام» عليهما، فقلت: رأيت الثَّلاثة والعشرين رجلاً، والتِّسْعَ والتِّسْعِينَ امرأةً.[7]

وأمَّا المرتبة الثَّالثة من العدد؛ فهي[8] المئون: فيشترك فيها[9] المذكَّر والمؤنَّث؛ وتُحذفُ الهاء مِنَ المُضاف إِلَيْهَا؛ لكونها مؤنَّثة؛ كقولك: عندي ثلاثمائة ثوبٍ، وخمسمائة ناقةٍ. وإذا عرّفت هذا النّوع؛ أدخلت «الألف واللام» على المضاف إليه، فقلت: ما فعلت بمائة[10] الدّراهم؟ وأين ثلاثمائة الدراهم[11]

وحَذْفها مع كسر النون: ثمانِ عشْرَة، وحذفها مع فتح النّون؛ كقول الشّاعر:

وَلَقَدْ شَرِبتُ ثَمَانِياً وَثَمَانِيَا ... وَثَمان عَشْرَةَ واثْنَتَين وَأَرْبَعَا

انظر شرح الأشموني: ٤/ ٧٢.

(١) في (ب وج) وإذا.

(٢) سقطت في (ط).

(٣) في (ب) وهكذا.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) سقطت في (ب).

(٦) سقطت الدّال في (ط).

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (ط) وهي.

(٩) في (ب) فيهما.

(١٠) في (ب) مائة.

(١١) في (ج) الدرهم.

وأمّا المرتبة الرّابعة: وهي الألوف فتثبت «الهاء» في المضاف / إليه/[1] ، ويشترك المذكّر والمؤنّث فيه؛ كقولك: هؤلاء ألفا رجلٍ، وألفا امرأة، وثلاثة آلاف جمل، وثلاثة آلاف ناقة. فإن أردت تعريف هذا النّوع؛ أدخلت الألف واللّام علىٰ آخر لفظ منهما[2] ؛ وهو المضاف إليه؛ فقلت: ما فعلت بثلاثة[3] آلاف الدَّراهم، (وعلى ذلك فقس)[4] . (والله أعلم)[5] .

وقَـدْ تنَـاهَىٰ القَوْلُ فِي الأَسْـمَاءِ عَلَىٰ اخْتِصَارٍ وَعَلَىٰ اسْتِيفَـــاءِ[6]

(باب نواصب الأفعال[7]) [8]

وحُقَّ أَنْ نَشْرَحَ[9] شَرْحاً يُفْهَـمُ مَـا يَنْصِبُ الفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

فَيَنْصِبُ الفِعْلَ السَّـليمَ أَنْ وَلَــنْ وَكَيْ [وكيما ثُمَّ حَتَّىٰ][10]وَإِذَنْ

والـلامُ حِيـنَ تَبْتَـدِي بالكَسْـرِ وَهْـيَ إِذَا فَكَّـرْتَ لَامُ الجَرِّ

وَالفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوابَ النَّهـي وَالأمرِ وَالعَرْضِ مَعـــاً وَالنَّفْي

وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لي وَهَلْ فَتَىٰ؟ وَأَيْن مَغْـزَاكَ[11] وَأَنَّىٰ وَمَتَـىٰ؟

---

(١) زيادة في (ج).
(٢) في (ج) منها.
(٣) ثلاثة آلاف الدرهم.
(٤) سقطت في (هـ).
(٥) سقطت في (ب وج).
(٦) مبحث العدد جاء مختصراً كثيراً في (أ).
(٧) في (ب) الفعل.
(٨) في (ج) باب ما ينصب الأفعال المستقبلة.
(٩) في (ب) تشرح.
(١٠) في (ط) وإن شئت لكي لا، وفي (ب) وكيما ولكيما.
(١١) في (ب) معداك، وفي (ج) معذاك.

وَالوَاوُ إِنْ جَاءت[1] بِمَعْنَىٰ الجَمْعِ   فِي طَلَبِ المأمورِ أَو فِي المنـعِ
وَيُنْصَبُ[2] الْفِعْـلُ بِـأَوْ وَحَتَّـىٰ   [وَكُـلّ ذَا أُودِعَ كُتبـاً شَـتَّىٰ][3]
تَقُولُ: أَبْغِـي يَـا فَتَىٰ أَنْ تَذْهَبَـا   [وَلَـنْ أَزَالَ قَائِمـاً أَو تَرْكَبَـا][4]
وَجِئْتُ كَي تُـولِيَنِي الكَـرَامَـهْ   [وَسِـرْتُ حَتَى أَدْخُـلَ اليَمَامَـهْ][5]
وَاقْتَبِسِ العِلْـمَ لِكَيمَـا تُكْـرَمَـا   وَعَاصِ أَسْبَابَ الهَوَىٰ لِتَسْلَمَـا
وَلاَ تُـمَـارِ جَـاهِـلاً فَتَتعَبَـا   وَمَـا عَلَيكَ عُتْبَـةٌ[6] فَتَعْتَبَـا
وَهَلْ صَدِيـقٌ مُخْلِـصٌ فَأَقْصِـدَهْ   وَلَيتَ لِي كَنْزَ الغِنَىٰ[7] فَأَرْفِـدَهْ
وَزُرْ لِتَلْتَذَّ[8] بِـأَصنـافِ الْقِـرىٰ   (وَلاَ تُخَاصِمْ فَتُسِيءَ الْمَحضَـرَا)[9]
وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَـأَغْشَىٰ حَرَمَـك   فَقُلْ لَهُ : إِنِّي إِذَن[10] احتَرِمَـكْ
وَقُلْ لهُ فِي الْعَرْضَ: يَا هذَا، أَلاَ   تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيـبَ مَـأْكَـلاَ؟
فـهٰـذِهِ نَـوَاصِـبُ الأَفْعَـالِ[11]   مَثَّلْتُهـا فَاحذُ عَلَـىٰ تِمْثَـالِي

اعلم أن الفعل المضارع، يرتفع[12] لتعرِّيه من[13] (النَّواصب وعوامل الجزم)[14]، وحلوله محَل الاسم؛ فإن[15] كان فعل الزَّمان الحاضر، كان

---

(١) في (ط) جاء.
(٢) في (ب) وتنصب.
(٣) غير واضحة في (ج).
(٤) غير واضحة في (ج).
(٥) غير واضحة في (ج).
(٦) في (ج) غيّة.
(٧) في (ب) الغنا.
(٨) في (ب وج) فتلتذ.
(٩) في (ب) ولا تحاضر، وفي (ج) ويسيء.
(١٠) في (ج) إذاً.
(١١) في (ب) الأفعالي.
(١٢) في (أ) مرتفع.
(١٣) في (أ) عن.
(١٤) في (أ) قريب من هذا.
(١٥) في (ب) وإن.

مرفوعاً أبداً، ولم يدخل[1] عليه عوامل النَّصب، ولا عوامل الجزم؛ لأن عوامل النصب، تدلّ علىٰ استقبال الزَّمان، وفي[2] عوامل الجزم[3] ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى المضيّ؛ نحو: لم ولمَّا، وفيه ما يدل علىٰ وقوعه في مستقبل الزَّمان؛ فنافت معانيها معاني الفعل الموضوع[4] للزَّمان الحاضر؛ فلهٰذا، لم تدخل[5] عوامل النَّصب، ولا عوامل الجزم عليه، وأمَّا[6] الفعل المستقبل؛ فتدخل عليه عوامل النَّصب، وعوامل الجزم.

فأمَّا[7] عوامل النَّصب؛ فهي: أن، ولن، وكي، وإذن[8]، واللَّام المكسورة؛ التي[9] بمعنى «كي»، ولام الجحد المكسورة[10]، وحتّىٰ. وأو؛ والفاء، والواو؛ إذا جاءا جواباً في غير الإيجاب، وأصول هذه العوامل الأربعة: «أن، ولن، وكي، وإذن» وما عدا ذٰلك فرع من«أن»، و«أن»[11] هي أمُّ الباب. وسنورد نبذاً في شرح كلّ حرف منها.

فأما «أن» فإنَّها تنصب الفعل المضارع بنفسها، وقد يحلُّ مع الفعل العاملة[12] فيه محلَّ المصدر؛ كقولك: أريد أن تخرج؛ أي: أريد خروجك. فإن تلتها «السين» الدّاخلة علىٰ الفعل المضارع[13]؛ أبطلت عملها، وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون النَّاصبة للفعل، وصارت المخفَّفة من الثَّقيلة؛ وذلك مثل قوله تعالىٰ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَرْضَىٰ[14]﴾؛ [وتقديره: علم أنَّه سيكون منكم

---

(١) في (ج) تدخل.
(٢) سقطت في (ب).
(٣) في (ب) زيادة «منها» بعد عوامل.
(٤) في (ج) المضارع.
(٥) في (ب) يدخل.
(٦) في (ج) فأمّا.
(٧) في (ج) أمّا.
(٨) في (ج) إذاً.
(٩) سقطت في (ب).
(١٠) في (ب) المكسور.
(١١) في (ب) «لن»؛ وزيادة الواو بعدها.
(١٢) في (ب) العامل.
(١٣) سقطت في (ج).
(١٤) س: ٧٣ (المزمّل، ن: ٢٠، مك). ﴿...فَاقْرَؤوا ما تَيَسَّر مِنَ القُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ...﴾.

مرضىٰ][1] . وقد تلتبس[2] أن النَّاصبة للفعل بـ «أن» المخفَّفة من الثَّقيلة، إذا وليتها[3] «لا» النَّافية. والتَّمييز بينهما بأن تنظر[4] إلىٰ الفعل الذي قبلها[5] ؛ فإن كان من أفعال العلم واليقين؛ كانت في هذه المواطن؛ /هي/[6] المخفَّفة من الثَّقيلة، ووجب رفع الفعل /المضارع/[7] الذي بعدها؛ وذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[8] /إذْ/[9] تقديرهُ: أفلا يرون أنَّه لا يرجعُ إليهم.

وإن كان الفعل الَّذي تقدَّمها[10] من أفعال الخوف، أو الطَّمع، كان[11] ذٰلِكَ من[12] مواطِن «أن»[13] النَّاصبة للفعل؛ كما قال تعالىٰ: ﴿فإنْ خِفْتُمْ أَنْ لا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾[14].

موطن الشّاهد: «أن سيكونُ».

وجه الاستشهاد: مجيء «أن» مخفَّفةً من الثَّقيلة غير ناصبة للفعل بعدها؛ لدخول السِّين على الفعل الّذي وليها.

(1) سقطت في (ب).

(2) في (ب) تلبس.

(3) في (ب) وليها.

(4) في (ب) ينظر.

(5) في (ب) يليها؛ وهو وهم.

(6) سقطت في (ط).

(7) سقطت في (ط).

(8) س: ٢٠ (طه، ن:٨٩، مك). ﴿. . .وَلَا يَمْلِكُ لَهُم ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾.

موطن الشّاهد: «يَرَونَ أَنْ لَا يَرْجِعُ».

وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخففة من الثّقيلة؛ لأنَّه سبقها فعل «يرون»، وهو من أفعال اليقين والعلم.

(9) سقطت في (ط).

(10) في (ب) يتقدّمها.

(11) في (ب) فإن.

(12) في (ب) في.

(13) سقطت في (ب).

(14) س: ٢ (البقرة، ن:٢٢٩، مد). ﴿. . .فَإِنْ خِفْتُم أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ. . .﴾.

موطن الشّاهد: «خِفْتُم أن لَايُقِيمَا».

وجه الاستشهاد: مجيء «أَنْ» عاملة النَّصب في فعل «يُقِيمَا»؛ لأنَّه تقدّمها فعل الخوف

وإن كان الفعل الذي تقدَّمها من أفعال الشَّكِّ المتوسطة[1] بين النَّوعين المذكورين؛ احتمل أن تكون «أن» النَّاصِبة للفعل؛ واحتمل أن تكون المخفَّفة من الثَّقيلة؛ فيرتفع الفعل بعدها. ولِهٰذين[2] الاحتمالين؛ قُرِىء: ﴿وحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[3] ، برفع «تَكُونُ» ونصبها.

وأمَّا «لن» فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التَّنْفِيس اللَّذين هما: «السِّين، وسوف» فكأَنَّ[4] قولك: لن يخرج زيد، هو جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج، وتختصُّ «لن» دون أخواتها بجواز أن يتقدَّم عليها مفعول الفعل الذي نصبته؛ كقولك: زيداً لن أضربَ.

«خِفتُم».

(١) في (ب) المتوسط.

(٢) في (ب وج) بهذين.

(٣) س: ٥، المائدة، ن: ٧١، مد). ﴿وحَسِبُوا أَنْ لَا تكونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيهِم ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُم واللهُ بَصيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.

أوجه القراءات: قرأ البصريّان وحمزة والكسائيّ وخلف برفع النّون في «تكونُ» وقرأ الباقون بالنّصب. التّيسير: ١٠٠، وابن الجزري النَّشر في القراءات العشر (بيروت: دار الفكر، لا.ت): ٢/٢٤٦.

موطن الشّاهد: «وَحَسِبُوا أَنْ لاتَكُون».

وجه الاستشهاد: سُبقت «أَنْ» بفعل «حسب»، وهو دالّ على الشَّكّ؛ وفي هذه الحال يمكن لـ «أنْ» أن تعمل النَّصب في الفعل الذي يليها؛ على تقدير حسب بمعنى الشّك، لأنها لم يتبعها تأكيد؛ ولأنَّ «أنْ» المخفّفة، ليست للتّاكيد، وإنّما هي لأمرٍ، قد يقع، وقد لايقع؛ فالشَّكّ نظير ذلك وعديله؛ وعلىٰ التّأويل، جاءت قراءة الجمهور.

وأمّا توجيه قراءة الرّفع ـ وهي قراءة البصريّين، وحمزة، والكسائي، وخلف فقد جعلوا «أن» مخفّفةً من الثّقيلة، وأضمروا معها «الهاء» الواقعة في محلّ نصب اسمها؛ وجعلوا «تكون» خبر «أنّ» وجعلوا «حسبوا»، بمعنىٰ: أيقنوا؛ لأنَّ «أنَّ» للتّأكيد؛ والتّأكيد لايجوز إلاّ مع اليقين؛ فهو عديله ونظيره؛ وعلى هٰذا التّقدير، فـ«أنّ» وما بعدها «سدَّت مسدَّ مفعولي حسب؛ إذ التّقدير: وحسبوا أنّه لا تكون فتنة. وحقّ «أن» أن تكتب منفصلةً على هذا التّقدير؛ لأنّ الهاء المضمرة، تحول بين «أن» ولام «لا» في المعنىٰ والتّقدير؛ فيمتنع اتّصالها باللاَّم.

انظر في هذه المسألة التّيسير: ١٠٠، والنَّشر في القراءات العشر: ٢/٢٤٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٢٣٨.

(٤) في (ب) فأنّ.

وأمّا «كي» فهو[١] حرف وضع بمعنىٰ العِلّة والغرض؛ لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تُكرِمَني؛ فمعناه: زرتك للإكرام؛ ففيها (شبه للمفعول له)[٢]؛ ويجوز إدخال «اللام» عليه[٣]؛ فتقول: زرتك[٤] لكي تُكرِمَنِي، وقد يجوز إلحاق «ما، ولا» بآخرها مع زيادة «اللّام» في أوّلها، وحذفها؛ فتقول: زرتك كَيْمَا تُكرِمَنِي، ولكيما تُكرِمَنِي، وزرتك كيلا تغضبَ، ولكيلا تغضبَ.

وأمّا «إذن»[٥] فتنصب الفعل بِاجتماع[٦] أربع[٧] شرائط؛

أحدها: أن تكون مبتدأةً.

والثّاني: أن تكون جواباً.

والثّالث: أن يكون الفعل مستقبلاً.

والرّابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختلَّ شرطٌ (من ذٰلك)[٨]؛ اِرتفع الفعل[٩]، فإن قال لك قائل: أنا أزورك، فقلت له[١٠]: إذن[١١] أُكْرِمَكَ؛ نصبتَ أُكرمَكَ، بوجود الشّرائط الأربع[١٢] في هٰذا الكلام. فإن قلت: أناأكرمُك إذن[١٣]، وجب رفع أكرمُك؛ بخروج «إذن»[١٤] عن الابتداء بها. فإن قلت: إذن[١٥] ـ والله ـ أكرمُك؛ رفعت[١٦]

---

(١) في (ب وج) فهي.

(٢) في (ب) المفعول له، وفي (ج) من المفعول له.

(٣) في (ب وج) عليها.

(٤) سقطت في (ب).

(٥) في (ج) إذاً.

(٦) في (ب) باحتمال.

(٧) في (ب) أربعة.

(٨) في (ج) منها.

(٩) سقطت في (ب).

(١٠) سقطت في (ط).

(١١) زيادة «أنا» في (ط).

(١٢) في (ط) الأربعة.

(١٣) في (ب) أتت «إذن» قبل الفعل؛ وفي (ج) كتبت إذاً.

(١٤) في (ج) إذاً.

(١٥) في (ج) وقعت إذن بعد القسم.

(١٦) في (ب) وجب رفع.

«أُكْرِمُكَ»؛ لاعتماد الفعل على القسم، لا علىٰ لفظة[1] «إذن» فإن أدخلت «الفاء»، أو[2] «الواو» علىٰ «إذن»، فقلت: فَإِذَن أكرمك، أو وَإِذَنْ أكرمك؛ فالأجود النَّصب؛ لكون الدَّاخل علىٰ «إذن» حرفاً واحداً، والحرف الواحد ممَّا يُسْتَسْهَل الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم «إِذَنْ» مع «الفَاء والواو»؛ لعدم الابتداء بلفظها، وإذا وقفت علىٰ «إذن» وقفت بالألف، كما يوقف علىٰ الاسم /المنصرف/[3] المنصوب. وأما «اللَّام» التي بمعنىٰ «كي»، فهي - أيضاً - للتَّعليل؛ مثاله: جئت لِتُكْرمني، فعلة المجيء؛ هو طلب الإكرام. وأمَّا «لام الجَحْد»؛ فكقوله تعالىٰ: ﴿وَمَاكَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهَم وَأَنْتَ فِيهِم﴾[4].

وهاتان اللَّامَان هما[5] مكسورتان كـ«لام الجرّ» الدَّاخلة علىٰ الأسماء الظَّاهرة.

وأمَّا «الفاء» فتنصب الفعل المستقبل، إذا[6] جاءت جواباً لغير الموجب، وهو الأمر؛ في مثل قولك: قم فَأُكْرِمَكَ، والنَّهي؛ كقولك[7]: لا تقمْ فأغضبَ عليك، والنَّفي؛ كقولك: ما عندي شيء فأعطيكَ، والاستفهام؛ كقولك: أينَ بيتك فأزورَك؟، والتَّمنِّي؛ كقولك: ليت لي مالاً فأنفقَهُ في سبيل الله، والعَرْضَ؛ كقولك: ألا تنزلُ /عِندنا/[8] فنتحدَّثَ، والتَّحضيض[9]؛ [كقولك: هل تزورني فَأُكْرِمَكَ؛ وألفاظ التَّحضيض][10] أربعة: «هلاّ، وألا، ولولا، ولوما».

ثم اعلم أنَّ في الجملة المجابة بالفاء لمحاً من الشَّرط، والجزاء. فالفعل

---

(١) في (ب) لفظ.

(٢) في (ب) واو بدل أو.

(٣) سقطت في (ط).

(٤) س: ٨ (الأنفال: ن:٣٣، مد). ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم وَأَنْتَ فِيهِم وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُم وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «ما كان.. لِيُعَذِّبَهُم».
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يُعَذِّبَهُم» منصوباً بـ«أنْ» المضمرة وجوباً بعد لام الجحود المسبوقة بكونٍ منفيّ.

(٥) سقطت في (ب).

(٦) في (ج) فإذا.

(٧) سقطت في (ب).

(٨) زيادة في (ج).

(٩) في (ب) التّحضيض.

(١٠) سقطت في (ب).

الذي قبل الفاء يتنزَّل[١] منزلة الشَّرط. [والفعل الذي دخلت عليه الفاء، يتنزل[٢] منزلة الجزاء[٣]] فإذا قلت: لا تقمْ فأغضبَ عليك؛ فالمعنىٰ[٤]: إن تقمْ أغضبْ عليك.

وهٰذا[٥] حكم بقيَّة (مواطن «الفاء»)[٦]، وفي القرآن /العزيز/[٧] آية تضمَّنت الجواب بالفاء في فعلين متَّصلين (يلتبس حكمهما)[٨] على المبتدىء؛ وهو[٩] قوله تعالىٰ: ﴿ولا تَطرُدِ الَّذينَ يَدْعُونَ رَبَّهمْ بالغَدَاةِ والعَشِيِّ يُريدُونَ وجْهَهُ مَا عَلَيكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتكُونَ مَنْ الظَّالمين﴾[١٠]، فقوله تعالى[١١]:

«فَتَطْرُدَهُم» انتصب بالفاء لكونه جواب النَّفي الَّذي هو «ما عليك من حسابهم من شيء»، وقوله تعالىٰ: «فتكونَ منَ الظَّالِمينَ»، انتصب «فتكون»[١٢] بالفاء؛ لكونه جوابَ النَّهي الَّذي هو «ولا تطرد الَّذين يدعون ربَّهم».

وأمَّا «الواو» فتنصب أيضاً الفعل في مواطن نصب[١٣] «الفاء» إلاَّ أنَّ الغالب على «الواو» أن تنصب بعد «النَّهي».

ويكون المقصود بها الجمع؛ كقولك: لا تأكلِ السَّمكَ[١٤] وتشربَ

---

(١) في (ط) ينزّل.
(٢) في (ط) ينزّل.
(٣) سقطت في (ب).
(٤) في (ب) المعنىٰ.
(٥) في (ب وج) وهٰكذا؛ وهو الصّواب.
(٦) في (ب) الذي للفاء بعد المواطن؛ وفي (ج) المواطن.
(٧) زيادة في (ج).
(٨) في (ب) باسمين فحكمها.
(٩) في (ب) وهي.
(١٠) س: ٦(الأنعام: ٥٢، مك).
موطن الشّاهد: «فَتَطْرُدَهُم».
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «تَطْرُدَ» بأن المضمرة بعد الفاء؛ لكونه جواباً للنَّفي.
(١١) سقطت في (ب).
(١٢) سقطت في (ط).
(١٣) سقطت في (ب).
(١٤) في (ب وج) سمكاً.

اللّبن[١] .

فتنصب «تشربَ» بالواو. والغرض منعك إيّاه عن الجمع بين أكل السَّمك وشرب اللَّبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك؛ وهذا هو الفرق بين أن تنصبه، وبين أن تجزمه؛ لأنَّك إذا قلت: لا تأكلْ سَمكاً، ولا تشرب[٢] لبناً؛ كان النّهي واقعاً على[٣] الأكل وعلى[٤] الشّرب؛ فيعصي متىٰ جمع بينهما، أو تفرّد[٥] بأحدهما، وقد ينتصب الفعل بالواو أيضاً، إذا وقعت بعد الاسم؛ [وتُسَمّىٰ في هذا الموطن واو المخالفة][٦] ، ويكون انتصاب الفعل بعدها، بإضمار «أن» وذلك؛ كقول مَيْسُون بنتِ بَحْدَل[٧] :

[الوافر]

لَلُبسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَينِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ[٨]

---

(١) في (ب، ج) لبناً.
(٢) في (ب) ولا تشرب.
(٣) في (ط) عن.
(٤) في (ط) عن.
(٥) في (ب، ج) انفرد.
(٦) في (ب) ويسمّىٰ في هذه المواطن.
(٧) **ميسون بنت بحدل الكلبيّة** زوج معاوية وأمّ ابنه يزيد، شاعرة بدويّة فضّلت حياة التّقشّف عند أهلها، على حياة التّرف عند معاوية؛ فطلّقها لقولها في ذلك شعراً. ماتت سنة ٨٠هـ. المحبّر: ٢١، وخزانة الأدب: ٣/ ٥٩٣، والكامل في التّاريخ: ٤/ ٤٩.
(٨) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ٤٢٦، والمقتضب: ٢/ ٢٧، والجمل: ١٩٩، والمحتسب ١/ ٣٢٦، وأمالي ابن الشّجري: ١/ ٢٨٠، وشرح المفصّل: ٧/ ٢٥، وشرح شواهد الألفيّة: ٤/ ٣٩٧، والتّصريح على التّوضيح: ٢/ ٢٤٤، وهمع الهوامع: ٢/ ١٧و والدّرر اللّوامع: ٢/ ١٠، وشرح الأشموني: ٣/ ٣١٣، والمغني (٤٧١/ ٣٥٢) و(٥١٦/ ٣٧٣) و(٦٧٠/ ٤٧٢) و(٨٦٤/ ٦٢٣) و(٩٤٨/ ٧١٥)، وشرح شواهد المغني: ٢٢٤ و٢٦٤؛ وفي المغني «ولُبسُ»، وشذور الذّهب: ٣١٤، وخزانة الأدب: ٣/ ٥٩٢ و٦٢١؛ وفي روايته: «وَلبس»، وقطر النّدى (١٥)، وابن عقيل (ط. دار الفكر): (٣٣٠/ ٤/ ٣٥٥).
المفردات الغريبة: عباءة: ثوب واسع من صوف ونحوه. **تقرّ عيني**: تسكن نفسي وتستريح. (الشّفوف): جمع شِف ـ بكسر الشّين وفتحها ـ ثوب رقيق يستشف ماوراءه.
معنى البيت: تريد الشّاعرة أن تقول: إنّ ارتداء كساءٍ غليظٍ من صوف،وتَقَشُّفاً في العيش

وتقدير الكلام: للُبس عباءة وأن تقرَّ عيني.

وأما «أو» فتنصب الفعل المستقبل، وتكون بمعنىٰ «إلاَّ أنْ»؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيءٌ أَوْ يَتُوبَ علَيْهِم﴾[1]؛ أي: «إلاَّ أنْ يتوبَ عليهم». (ويكون منه)[2]: لألزمنّك أو تعطِيَني حقِّي؛ ومنه قول امرىء القيس[3]:

[الطّويل]

فَقُلْـتُ لَهُ: لاَتَبْكِ عَينُـكَ إنَّـمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[4]

مع قرّة عيني وسرورها وفرحها أحبُّ إليّ من لبس اللّباس الرّقيق الشّفاف الذي يدلّ على البذخ ولين العيش والدّعة التي لاسعادة معها.

موطن الشّاهد: «وتقرَّ».

وجه الاستشهاد: انتصب الفعل «تقرّ» بأن المضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالص من التّقدير بالفعل؛ وهو قوله «لبس»؛ والمصدر المؤوّل من (أن والفعل) معطوف على لبس؛ والتّقدير: ولُبسُ عباءَة وقرّةُ عيني أحبُّ.....

(1) س: ٣ (آل عمران، ن:١٢٨، مد). ﴿لَيسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيءٌ أَو يَتُوبَ عَلَيهِم أو يُعَذِّبَهُم فَإنَّهُم ظَالِمُونَ﴾.

موطن الشّاهد: «أَو يَتُوبَ».

وجه الاستشهاد: انتصب الفعل «يتوبَ» بـ«أن» المضمرة جوازاً بعد «أو» الّتي بمعنى إلاّ أن.

(2) في (ب وج) وتقول منه.

(3) مرّت ترجمته.

(4) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ٤٢٧، والمقتضب: ٢/ ٢٨، والجمل: ١٩٧، والخصائص: ١/ ٢٣٦، وشرح المفصَّل: ٧/ ٢٢ و٢٣، وخزانة الأدب: ٣/ ٦٠١، وشرح الأشموني: ٣/ ٢٩٥، والأصول: ٢/ ١٦١، ومعاني الحروف للرّمّاني: ٧٩، والمفصّل: ١١١، ورصف المباني: ١٣٣، والجنى الدّاني: ٢٣١، وشرح اللّمع: ٣٠٠، وديوان امرىء القيس: ٦٦.

معنى البيت: يردّ امرؤ القيس في هذا البيت على صاحبه الذي بكىٰ ـ وهما في طريقهما إلىٰ قيصر ـ ويقول له: لا تبكِ عينك؛ لأننا ذاهبان لنطلب الملك إلاّ أن نموتَ في سبيل تحصيله.

موطن الشّاهد: «أونموتَ».

وجه الاستشهاد: نصب فعل «نموتَ» بأن مضمرة بعد «أو»؛ لأنّه لم يرد في البيت معنى العطف؛ وإنّما أراد: أنّه يحاول طلب الملك إلاّ أن يموت فيعذره النّاس.

أي: «إلاّ أن نموتَ فنعذرَ».

وأمّا «حتّىٰ» فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنيين:

أحدهما: أن تقع بمعنىٰ «إلىٰ أنْ» ويكون الفعل الذي بعدها متّصِلاً، بِمَا قبلها؛ كقولك: صم[1] حتى تغربَ الشّمس. ألا ترىٰ أن الصَّوم متّصل إلىٰ (أن تغرب الشّمس)[2] ؟؛ /وتقدير الكلام: صُم إلىٰ أن تغرب الشَّمس/[3].

والثّاني: أن تقع بمعنىٰ «كي» ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عمّا[4] قبلها؛ كقولك: أطع الله حتى يدخلَك الجنَّة؛ [أي: كي يدخلك الجنة][5].

وبين الطّاعة ودخول الجنّة انفصال بعيد، ثم اعلم أن «حَتّىٰ» تقع في الكلام علىٰ أربعة معانٍ[6]: **تكون حرفاً من حروف الجر، وحرفاً من حروف العطف** (علىٰ ما بيناه في بابي العطف والجر)، **وتكون ناصبةً للفعل المستقبل** علىٰ ما أوضحناه في هذا الموضع، **وتكون حرفاً من حروف الابتداء**، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول الشّاعر جرير[7].

[الطّويل]

فَمَـا زَالَتِ الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّىٰ ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[8]

انظر الكتاب: ٣/٤٧، وشرح شواهد سيبويه للأعلم: ١/٤٢٧، والأصول، لابن السّراج: ٢/١٦١.

(١) في (ب) صمت.

(٢) في (ب وج) الغروب.

(٣) سقطت في (ط).

(٤) في (ج) ممّا.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج) أوجه، وزيادة «أحدها أن» قبل تكون.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) مرّ تخريج البيت وشرحه.

موطن الشّاهد: «حتّى ماءُ».

وجه الاستشهاد: مجيء «حتّى» حرف ابتداء، وما بعده مبتدأ، والجملة التي بعده استئنافية، لامحلّ لها من الإعراب.

فماءُ دجلة: مبتدأ، و«أشكلُ» خبره[1] . [والأشْكَلُ: الّذي يمازج بياضَه حُمْرةٌ؛ ومنه قولهم: عينٌ شَكْلاَءُ: للّتي يمازج بياضَها حمرةٌ. وأراد الشاعر أنَّ دماء القتلى حين مجّت إلى دِجلة، جعلت ماءَهُ أشكلَ؛ لامتزاج[2] الدَّم به][3] .

وإِنْ تَكُنْ[4] خَاتِمَةُ الفِعْلِ أَلِفْ   فَهْيَ عَلَىٰ سُكُونِهَا لاَتَخْتَلِفْ
تَـقُـولُ لَنْ يَرْضَىٰ أَبُو السُّعُودِ[5]   حَتَّىٰ يَرَىٰ نَتَائِـجَ الـوُعُـودِ[6]

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال «الألف، والواو[7] ، والياء»، وتسمىٰ ـ أيضاً ـ حروف المدّ واللِّين. فمتىٰ وجدتها[8] آخر الفعل المستقبل، نظرت؛ فإن كانت[9] واواً، أو ياءً؛ مثل: يدعو، أو[10] يرمي؛ فتحتَها في النَّصب؛ فقلتَ: لن يدعوَ، ولن يرميَ، وإن كان آخره ألفاً، أقررتها[11] علىٰ سكونها، ولم يكن لحرف النَّصب تأثير فيها؛ لأنَّ تحريك الألف، لايمكن. فتقول: لن يرضىٰ زيد، ولن يخشىٰ عمرو؛ والاعتبار باللَّفظ لا بالخطّ، فإنّ آخر هاتين اللَّفْظتين ألف وإن كُتِبتا بالياء. /والله أعلم/.[12]

---

(١) في (ب وج) الخبر.
(٢) في (ب وج) بامتزاج.
(٣) سقطت في (ج).
(٤) في (ج) يَكُن.
(٥) في (ب) السّعودي.
(٦) في (ب) الوعودي.
(٧) في (ج) اللّام.
(٨) في (ب) وجدت.
(٩) في (ط) كان.
(١٠) في (ب وج) واو بدل أو.
(١١) في (ط) أقررتهما.
(١٢) زيادة في (ط).
ذكر الفصل في (أ) باختصار غير مخلّ بالمعاني.

(باب الحذف)[١]

وَخَمسَةٌ تَحْذِفُ[٢] مِنْهُنَّ الطَّرَفْ فِي نَصْبِهَا[٣] فَأَلِقِهِ[٤] وَلاَ تَخَفْ
وَهْيَ - لَقِيتَ الخيرَ - يَفْعَلاَنِ وَتَفْعَلاَنِ فَاعْرِفِ[٥] المَبَانِي
وَتَفْعَلُونَ[٦] ثُمَّ يَفْعَلُونَ[٧] وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ[٨] تَفْعَلِينَ
فَهٰذِهِ يُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ (فِي نَصبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ)[٩]
تَقُولُ لِلزَّيدَينِ: لَنْ يَنْطَلِقَا وَفَرْقَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا
وَجَاهِدُوا يَا قَومُ حَتَّىٰ تَغْنَمُوا وَقَاتِلُوا الكُفَّارَ (حَتَّىٰ تَسْلَمُوا)[١٠]
وَلَن يَطِيبَ العيشُ حَتَّىٰ تَسْعَدِي يَا هِنْدُ بالوَصْلِ الّذِي يَروِي الصَّدِي

[اعلم أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال][١١] رفعها بإثبات النّون، ونصبها وجزمها بحذف النّون / منها/[١٢]؛ وهي قولك للإثنين المخَاطَبين: تَفْعَلاَنِ، والاثنين الغائبين: يَفْعَلاَنِ، ولِلجَمَاعَة المخَاطَبين: تَفْعَلُونَ، وللجماعة الغائبينَ: يَفْعَلُونَ، وللأنثى المخاطبة: تَفْعَلِينَ. فمتىٰ دخل على[١٣] هذه الأمثلة

(١) في (أ) باب النّون المحذوفة؛ وفي (ب) باب الأمثلة الخمسة، وفي (ج) باب ما يُحذف طرفه من الأفعال.
(٢) في (أ وج) يحذف.
(٣) في (ط) نصبه.
(٤) في (ط) فألغه.
(٥) في (أ) فافهم.
(٦) في (أ) يفعلون.
(٧) في (أ) تفعلون.
(٨) في (ط) سماء بسقوط الهمزة.
(٩) في (أ) في النّصب والرّفع تكون (ب) في نصبها ليظهر المكنون.
(١٠) في (ط) كيما يسلموا.
(١١) في (أ) قريب من هذا.
(١٢) سقطت في (ج).
(١٣) سقطت في (ب).

الخمسة حرف ناصب[1]، أو حرف جازم؛ حذف النُّونَ مِنْهَا؛ كقولك: أريد أن يذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجا، /ولن يخرجا/[2]، ولن تخرجي ياهند؛ وفي القرآن: ﴿فإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾[3]

(باب الجوازم)[4]

وتَجْزِمُ[5] الفِعْلَ بـ«لَـمْ» فِي النَّفْي	وَ«اللَّامِ» فِي الأَمْرِ وَ«لَا» فِي النَّهِي
وَمِنْ حُرُوفِ الجَزْمِ ـ أَيْضاً ـ «لَمَّـا»	وَمَـن يَـزِدْ فِيهَـا يَقُـل: «أَلَمَّا»
تَقُولُ: لَمْ[6] تَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَذَلْ[7]	وَلَا تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَـالَ فَعَـلْ
وَخَالِـدٌ[8] لَمَّـا يَرِدْ مَعْ مَـنْ وَرَدْ	وَمَنْ يَوَدّ فَلْيُواصِـلْ مَـنْ يَـوَدْ
[فَـهٰـذِهِ جَـوَازِمُ الأَفْـعَـالِ	جَلَـوْتُهَـا مَنْظُـومَـةَ اللآلِي][9]

اعلم أن حروف الجزم خمسةٌ أصليّة؛ وهي؛ «لم، ولما (إذا[10] كانت بمعنىٰ لم)[11]، ولام الأمر، ولا في النَّهي، وإنْ في المجازاة». وتتفرع[12] علىٰ «إنْ»[13]

---

(١) في (أ) نصْب؛ وفي (ب) النّصب.

(٢) زيادة في (أ).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤، مد). ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتي وَقُودُهَا النَّاسُ والحِجَارَةُ أُعِدَّت لِلْكافِرِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا».
وجه الاستشهاد: حذف «النّون» من الفعلين «تفعلوا»؛ لأنّهما سبقا بالجازم والنّاصب.

(٤) في (أ) باب حروف الجزم؛ وفي (ب) باب جوازم الفعل؛ وفي (ج) باب ما يجزم الأفعال.

(٥) في (أ وب) ويجزم.

(٦) في (ج. ب) لا.

(٧) في (أ) عذل وفي (ب وج) عدل.

(٨) في (ط) لم.

(٩) زيادة في (أ).

(١٠) طمست في (أ)؛ وسقطت في (ج).

(١١) سقطت في (أ).

(١٢) في (ج) تتفرّغ.

(١٣) في (ب) عليه.

تسعةُ[1] ألفاظ[2] أُخَر، وسنشرح كلَّ لفظة منها.

[أمَّا «لم»، فهي حرف وضع لنفي فعل من قال: «قد فعل»، فتقول أنت: لم تفعل][3].

وأمَّا «لمَّا»، فهي لنفي[4] فعل[5] مَنْ قَال: «لقد فعل»، فتقول أنت: لمّا يفعل؛ وكلاهما يجزم الفعل المستقبل، فيسكّن آخر الفعل السّليم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولد﴾[6]، ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنىٰ «الماضي». ألا ترىٰ أنَّه يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولمّا يخرج زيد أمس. ولفظة[7] «أمس» لا تتَّصِل إلاَّ بالفعل الماضي، ولولَا دخول «لم ولمَّا» علىٰ الفعل المستقبل؛ لَما ساغ هذا الكلام؛ لأنَّه[8] لا[9] يحسن أن تقول: يخرج زيد[10] أمس.

وقد تدخل «الهمزة» على «لم ولمّا» فيصير[11] في الكلام معنىٰ[12] التَّقرير؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَك﴾[13]، وقد تكون بِمَعْنَىٰ التّوبيخ، كقول المولىٰ لعبده: ألم أُحْسِن إليك؟، وعلىٰ اختلاف المعاني؛

---

(١) في (أ) سبعة؛ وفي (ج) تسع.
(٢) سقطت في (ب).
(٣) في (أ) قريب من هذا مع تغيّر المثال.
(٤) في (ب) نفي.
(٥) سقطت في (ب).
(٦) س: ١١٢ (الإخلاص: ٣، مك).
موطن الشّاهد: «لم يلدْ ولم يُولَدْ».
وجه الاستشهاد: جُزم الفعلان «يَلِدْ ويُولَدْ» ب «لَمْ» الجازمة، فسكن آخرها وتحوّل معناهما إلىٰ الماضي.
(٧) في (ط) لفظ.
(٨) في (ج) إلاّ أنّه.
(٩) في (ب) لم.
(١٠) سقطت في (ب وج).
(١١) في (ط) فتصير.
(١٢) في (ب) بمعنىٰ.
(١٣) س: ٩٤ (الإنشراح: ١، مك).
موطن الشّاهد: «ألم نشرحْ».
وجه الاستشهاد: دخول الهمزة على «لم» الجازمة؛ وإفادته في الكلام معنى التّقرير.

فالفعل[1] المستقبل[2] مجزوم بعدهما، وكذلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف («الفاء أو الواو»)[3]؛ كقولك: أَوَ لَم تخرجْ؟، أَفَلَمْ ينظر؟

ثم اعلم أنَّ «لمَّا» خاصةً قد تقع اسماً ظرفياً بمعنىٰ «حِين»؛ وذلك إذا وليها (فعل مَاضٍ)[4]؛ كقوله تعالى: «وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ»[5]، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسلنا لوطاً﴾[6]،

وأمَّا «لام الأمر»، فهي تكون للغائب؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لِيُنفقْ ذو سعةٍ مِنْ سعته﴾[7]، وحركة هٰذه اللّام الكسر، فإن دخل عليها«الواو، أو[8] الفاء، أو[9] ثُمَّ»، جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلاّ أنّ الأفصح، أن تسكَّن مع «الواو والفاء»، وتكسر مع «ثم»، وعلىٰ هذا قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ لِيقطع فلْينظر﴾[10].

---

(١) في (ج) الفعل.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ب) ألفاً أو واواً.

(٤) في (ج) الفعل الماضي.

(٥) س: ٢٨ (القصص، ن:٢٣، مك). ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيهِ أُمَّةً مِنَ النّاسِ يسقون...﴾.
موطن الشّاهد: «لمّا وَرَدَ».
وجه الاستشهاد: مجيء «لمّا» اسماً ظرفيّاً بمعنى «حين»؛ لأنّه وليها الفعل الماضي «وَرَدَ».

(٦) س: ١١ (هود، ن:٧٧، مك). ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعَاً وَقَالَ هٰذَا يَومٌ عَصِيبٌ﴾.
موطن الشّاهد: «لمَّا جاءت».
وجه الاستشهاد: مجيء «لمّا» اسماً ظرفيّاً بمعنىٰ «حين»؛ لأنّه وليها الفعل الماضي «جاءت».

(٧) س: ٦٥ (الطّلاق، ن:٧، مد). ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللهُ...﴾.
موطن الشّاهد: «لِيُنْفِقْ».
وجه الاستشهاد: مجيء «اللّام» للأمر، وجزم الفعل المضارع «يُنْفِقْ» بها.

(٨) في (ط) والفاء.

(٩) في (ب) وثمّ.

(١٠) س: ٢٢ (الحجّ، ن: ١٥، مد). ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ

وقراءته[1]: ﴿وليَطَّوفُوا بالبَيْتِ العَتِيقِ﴾[2]، فسكّن[3] اللام مع «الواو والفاء»، وكسرها[4] مع «ثُمَّ». والعلّة في ذٰلكَ، أنَّ «ثُمّ» كلمة قائمة بذاتها؛ فلهٰذا، لم تغيّر حركة اللّام. و«الواو والفاء» حرفان، لا يستقلّان[5] بنفسهما[6]، فلمّا دخلا[7] علىٰ «اللام» امتزجا بها، كما أنَّ «الواو والفاء» إذا دخلا علىٰ «هو وهي» سَكَنَت «الهاء»؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ﴾[8]، وكقوله تعالىٰ: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[9]، وإذا دخلت «ثُمَّ»

فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إلى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذهِبَنَّ كَيدُهُ مَا يَغِيظُ﴾.

أوجه القراءات: قرأ أبو عمرو وابن عامر: ثُمّ لِيَقْطَع، وقرأ عاصم وحمزة، والكسائي ثمّ لْيقْطع.

انظر كتاب السّبعة في القراءات، لابن مجاهد؛ تحق.شوقي ضيف (مصر:دار المعارف، لا.ت): ٤٣٤ ـ ٤٣٥، وتفسير القرطبي: ١٢/٢٢.

موطن الشّاهد: «ثمّ لِيقطع».

وجه الاستشهاد: سُبقت لامُ الأمر بـ«ثمّ» فجاز فيها الكسر والإسكان؛ وكلاهما جائز.

(١) في (ب وج) وقرأ.

(٢) س: ٢٢ (الحجّ، ن:٢٩، مد). ﴿ثمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم وَلْيُوفُوا نُذُورَهُم وَلْيَطوّفُوا بِالبَيتِ العَتِيقِ﴾.

أوجه القراءات: قرأ ابن عامر «وَلِيَطّوّفوا»، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي «ولْيَطوّفوا» بتسكين اللّام. كتاب السّبعة في القراءات: ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

موطن الشّاهد: «وَلْيطّوّفوا».

وجه الاستشهاد: سبقت «لام الأمر» بالواو؛ والأفصح في هٰذه الحال، أن تُسَكَّن، غير أنّها قرئت على الوجهين كما بيّنا؛ وكلاهما جائز.

(٣) في (ب) فتسكّن.

(٤) في (ب) وتكسرها.

(٥) في (ط) يستثقلان.

(٦) في (ب) بأنفسهما؛ وفي (ج) بنفسيهما.

(٧) في (ب) دخل.

(٨) س: ٦ (الأنعام، ن:٣، مك). ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُم وَجَهْرَكُم وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾.

موطن الشّاهد: «وَهْو».

وجه الاستشهاد: سُبقت «هو» بالواو، فسكّنت «الهاء»؛ لامتزاج الواو بها.

(٩) س: ٢٢ (الحجّ، ن:٤٥، مد). ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾.

موطن الشّاهد: «فَهيَ».

عليهما[١] ؛ أُقرّا[٢] على حركتهما[٣] ؛ كقولك: ثُمَّ هِيَ، وثُمَّ هُوَ.

وأما «**لا**» فإذا جاءت بمعنىٰ «النَّهي»[٤] ، جزمت الفعل المستقبل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾[٥] .

وأما «**إنْ**» الشرطية؛ فإنَّها إن دخلت علىٰ فعلين مستقبلين؛ جزمتهما؛ كقولك: إن تخرجْ أخرجْ؛ وقد تدخل على الماضي فلا تغيِّره عن فتحه؛ بل تنقل معناه مِن المضيّ إلى الاستقبال؛ كقولك: إن خرج زيد غداً خرج عمرو. وقد يختلف فعلا الشّرط والجزاء؛ فيكون في موطن فعل الشَّرط ماضياً، وفعل الجزاء مستقبلاً؛ فتجزم المستقبل، ولا تغير الماضي؛ كقولك: إنْ خرجَ زيد يخرجْ عمرو. وقد يكون فعل الشَّرط مُستقبلاً؛ فتجزمه، وفعل الجزاء ماضياً؛ فلا تغيِّره؛ كقولك: إن يخرج زيد خرج عمرو. **والأحسنُ**: أن يتجانس الفعلان في الشَرط والجزاء. فإن اختلفا، **فالأحسن**: أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً؛ لأنَّه[٦] فعل مجازاة؛ والمجازاة؛ كالوعد، والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أنَّ جواب الشَّرط، يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: بالفعل، وقد مثلناه.

والثّاني[٧] : بالفاء، فإن كان بعد الفاء[٨] اسم؛ رفعته علىٰ الابتداء، وإن كان (فعلاً مستقبلاً)[٩] ؛ كان مرفوعاً أيضاً علىٰ أصله. **فالاسم**؛ كقولك: إن خرج الأمير، فالعسكرُ خارج. **والفعل**؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ عَادَ

وجه الاستشهاد: سبقت «هي» بالفاء؛ فسكّنت الهاء؛ لامتزاج الفاء بها.

(١) في (ب) عليها.

(٢) في (ب) أقرّت؛ وفي (أ) أقرتهما.

(٣) في (ب وج) حركتها.

(٤) في (ط) انتهىٰ.

(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ١١٠، مك). ﴿...فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾.
موطن الشّاهد: «لَا يُشْرِكْ».
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» جازمةً ناهيةً؛ لأنَّ الفعل بعدها دالٌ على المستقبل.

(٦) في (ج) فإنَّه.

(٧) في (ب،ج) والثّاني.

(٨) طمست في (ج).

(٩) في (ط) فعل مستقبل.

فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[1] ؛ لأنَّ «مَنْ» من أخوات «إنْ» الشَّرطِيَّة، وعملها كعملها.

والثّالث[2] : الّذي يُجاب[3] به «إنْ» الشَّرطِيَّة «إذا»[4] ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وإن تُصِبْهُمْ سَيئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إِذَا هُمْ يَقْنَطُون﴾[5] . وأمّا / «مَنْ» فمن/[6] أخوات «إنْ» المتفرِّعة[7] عنها، وسيأتي[8] شرحها في ما بعد إن شاء الله تعالىٰ. / والله أعلم/[9]

وَإِنْ تَــلاَهَـــا أَلِــفٌ وَلاَمُ   فَلَيْسَ غَيْرُ الكَسْرِ وَالسَّلاَمُ
تَقُــولُ: لاَتَنْتَهِرِ المِسْكِينَـا   وَمِثْلُهُ لَمْ يَكُـنِ الَّذِينَـا[10]

واعلم[11] أنه متىٰ التقىٰ[12] ساكنان؛ كُسِر الأوَّلُ منهما. وإنّما اختير له حركة الكسر؛ لأنّها لا توجد في إعراب / الفعل/[13] المستقبل؛ فجعل الكسر علامة، تؤذن بالتقاء السّاكنين. والكسر يكون إذا

---

(١) س: ٥ (المائدة، ن:٩٥، مد). ﴿...عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ واللهُ عزيزٌ ذُو انْتِقَام﴾.
موطن الشّاهد: «فَيَنْتَقِمُ».
وجه الاستشهاد: مجيء جواب الشّرط مقترناً بـ«الفاء» فظلَّ مرفوعاً علىٰ الأصل.

(٢) سقطت الواو في (ط).

(٣) في (ج) تجاب.

(٤) في (ب) إذاً.

(٥) س: ٣٠ (الرّوم، ن: ٣٦، مك). ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «إذا هُمْ».
وجه الاستشهاد: اقترن جواب الشّرط والجزاء بـ«إذا» الفجائيّة، ووليتها الجملة الاسميّة.

(٦) زيادة في (ب).

(٧) في (ب) المنفرعة.

(٨) في (ب) وسيأتي، وفي (ط) فيأتي.

(٩) زيادة في (ط).

(١٠) الّذينا: هي «الّذين» والألف للإطلاق.

(١١) في البقيّة اعلم.

(١٢) في (ب وج) التقا.

(١٣) سقطت في (ط).

التقىٰ[1] ساكنان في المجزوم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2]؛ [وكان الأصل تسكين النُّون بالجزم؛ كَمَا سكَنت في قوله تعالى: ﴿وَلم يَكُنْ لَهُ كُفُواً أحد﴾[3]، ولكن][4] لمّا التقت النُّون - وهي ساكنة - بلام الّذين، وهي ساكنة؛ كُسِرَت فراراً من اجتماع ساكنين[5]، ولا اعتبار بالألف؛ لأنَّها[6] / ألف/[7] وصل، تسقط عند ادراج[8] الكلام. [وإنَّمَا اجْتُلِبَت[9]، وأُدْخِلَتْ عَلَىٰ اللَّام؛ لِيَتمَّ افتتاح النُّطق به؛ (لأنَّ اللَّام ساكنة)[10]، ولا يمكن[11] افتتاح النُّطق بالسَّاكن][12]. وكَذٰلك، إذا التقىٰ ساكنان، والفعل فعل أمر؛ كُسِر آخِرُ[13] الفعل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إلاَّ قَليلاً﴾[14] وكَذٰلك، إن كان في الأسماء المبنيَّة على السّكون؛ مثل: «كَمْ» و«مَنْ»؛ كقولك[15]: كمِ المال؟، وَمَنِ

---

(١) في (ب) التقا.

(٢) س: ٩٨ (البيّنة، ن: ١، مد). ﴿لَمَ يَكُنِ الّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَالمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حتّى تَأْتِيَهُمُ البيِّنة﴾.
موطن الشّاهد: «لَمْ يَكُنِ الّذينَ».
وجه الاستشهاد: جُزم فعل «يَكُنْ» بلم، وعلامة جزمه السّكون؛ كما هو معلوم؛ إلاّ أنّه حُرِّك بالكسر؛ لالتقاء السَّاكنين: النّون واللاَّم بعد سقوط همزة الوصل.

(٣) س: ١١٢ (الإخلاص: ٤، مك).
موطن الشّاهد: «لَمْ يَكُنْ».
وجه الاستشهاد: مجيء «يَكُنْ» مجزوماً بـ«لَمْ» وعلامة جزمه السُّكون.

(٤) سقطت في (أ).

(٥) في (ب) زيادة «التقاء» قبل ساكنين.

(٦) في (أ وب) لأنّه.

(٧) سقطت في (ط).

(٨) في (أ) درج.

(٩) في (ب وج) اجتلب وأدخل.

(١٠) في (ب) باللاَّم السَّاكنة؛ وفي (ج) سقطت «به».

(١١) في (ب) يتم.

(١٢) سقطت في (أ).

(١٣) سقطت في (ب).

(١٤) س: ٧٣ (المزمّل: ٢، مك).
موطن الشّاهد: «قُمِ اللّيل».
وجه الاستشهاد: تَحرّك آخر فعل الأمر السّاكن، بالكسر؛ لالتقائه باللاَّم السّاكنة بعده.

(١٥) في (ج) قولك.

الرّجل؟. [وكذلك، تَقُول[1] : سمعت عَنِ[2] المحدِّث أخباراً صحيحةً][3] ؛ ولم يشذَّ من ذٰلِكَ إلاَّ فتح[4] النُّون[5] (من لفظة «مِنْ»)[6] [عند التقاء السَّاكنين؛ كقولك: سمعت مِنَ المحدِّث أخباراً[7]] [8] . وإنَّمَا فُعِلَ ذٰلِكَ؛ لِكَسْرِ[9] الميم فكرهوا[10] أن تتوالىٰ كسرتان في كلمةٍ علىٰ حرفين[11]. / فاعرف ذٰلك/[12].

وَإِنْ تَرَىٰ المُعْتَـلَّ فِيهَـا رِدْفَـا أَوَاخِرَ الفِعْلِ فَسِمْهُ الْحَذْفَـا

تَقُولُ: لا تَأسَ وَلاَ تُـؤذِ[13] وَلاَ تَقُل بِلاَ عِلْمٍ وَلاَ تَحْسُ الطِّلاَ

وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَـلاَ تَهْوَ[14] المُنَىٰ[15] وَلاَ تَبِـعْ إِلاَّ بِنَقْـدٍ فِـي مِنى[16]

إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال؛ إمَّا «ألفٌ»؛ مثل؛ يخشىٰ، ويرضىٰ، وإما «واو»[17]؛ مثل: يغزو ويدعو[18]، وإما «ياء»[19]؛ مثل: يقضي، ويرمي. ودخل(علىٰ الفعل)[20] حرف جازم؛ حُذِفَ حَرْفُ الاعتلال؛ لأنَّ مِنْ شَرط الجازم، أن تسكّن المتحرّك، فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه؛ ليؤثّر

---

(١) سقطت في (ج).
(٢) في (ب وج) من.
(٣) سقطت في (أ).
(٤) في (أ) فتحة.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) سقطت في (أ وب).
(٧) سقطت في (أ وج).
(٨) سقطت في (ب).
(٩) في (أ وج) الكسرة.
(١٠) في (أ) كرهوا.
(١١) في (ب) على حرف؛ وهو وهم.
(١٢) سقطت في (ط).
(١٣) في (ب وج) توذ.
(١٤) في (ب) تهوى.
(١٥) في (ب وج) المنا.
(١٦) في (ج) منا.
(١٧) في (أ) الواو.
(١٨) في (أ وب) يغدو.
(١٩) في (أ) الياء؛ وفي (ب) أو ياء.
(٢٠) في (أ) عليه.

دخوله علىٰ الفعل، ويتبيَّن)[1] عمله؛ فعلىٰ هذا تقول: لم يخشَ زيدٌ، ولم يغزُ عمرو، ولم يرمِ بِشْرٌ. وكذٰلك، إن كان حرف الاعتلال رِدْفاً؛ وهو أن يكون قبل الحرف الأخير؛ مثل: يخاف، ويقول[2]، ويبيع. فإذا أُدْخِلَ الجازم عليه، حذفه.

وإنَّما وجب حذفه؛ لأنَّ حرف الاعتلال ساكن، والجزم يوجب سكون مابعدهُ؛ فلمّا التقىٰ[3] السّاكنان، وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع السَّاكنين. فعلىٰ هذا تقول: لم يَخفْ، ولم يقلْ، ولمْ يبعْ. / فاعرف ذٰلِكَ/ .[4]

والْجَزْمُ فِي الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِـي

قد ذكرنا أَنَّ خمسة أمثلة من الأفعال[5]؛ رَفْعُها بإثبات[6] النُّون فيها؛ / ونصبها وجزمها بحذف النُّون منها/[7]؛ [وهي: «تفعلانِ، ويفعلانِ، وتفعلونَ، ويفعلونَ، وتفعلينَ يَا اِمرأة»][8]. ومثل[9] حكم النَّصب [[حكم[10] الجزم؛ نحو قولك: لم يخرجا، ولم يذهبا، ولم يخرجوا، ولم يذهبوا[11]، ولا تذهبي يا امرأة؛ فيستوي حكم النَّصب والجزم في إعراب هذه الأمثلة الخمسة؛ كما استوىٰ حكم الجرّ والنَّصب في المثنَّىٰ والمجموع بالواو والنّون، والمجموع بالألف والتَّاء، وفيما[12] لا ينصرف من الأسماء]][13].

---

(١) في (ط) في ويبيّن.
(٢) سقطت في (أ).
(٣) في (ج) التقا.
(٤) سقطت في (ط).
(٥) في (أ) الفعل.
(٦) في (أ) ثبات؛ وفي (ب) بإثنان؛ وهو تصحيف.
(٧) سقطت في (ط).
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في (ب وج) ومثلنا.
(١٠) في (أ وب) زيادة مثله قبل حكم؛ وفي (أ) حكم النّصب حكم الحزم.
(١١) في (ب) ولا تخرجوا.
(١٢) سقطت الواو في (ب).
(١٣) ذكرت في (أ) باختصار.

/باب الشَّرط والجزاء/[1]

هٰذَا وَ«إِنْ» فِي الشَّرط وَالجَــزَاءِ	تَجْـزِمُ فِعْلَيْــنِ بِـلاَ امْتِــرَاءِ
وَتِلْوُها «أيُّ» وَ «مَنْ»وَ «مَهْمَــا»	وَ«حَيْثُمَا» أيضاً وَ«مَا» وَ«إِذْمَا»
وَ«أَيْــنَ»مِنهُــنَّ و «أَنَّىٰ» وَ «مَتَىٰ»	فَاحْفَظْ جَمِيعَ الأَدَوَاتِ يَا فَتَىٰ
وَزَادَ قَـوْمٌ «مَــا» فَقَالوا: «إِمَّـا»	وَ«أَيْنَما» كَمَا تَـلَوا «أَيًّا مـا»[2]
تَقُولُ: إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْــدَا	وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُـلاَقِ سَــعْدَا
وَمَــنْ يَـزُرْ أَزُرْهُ بِــاتِّفَــاقِ	وَهٰكَذَا تَصْنَــعُ فِي البَــوَاقِــي
فَــهٰــذِه جَـوَازِمُ الأفْعَـــــالِ	جَـلَوتُهَــا مَنْظُومَــةَ الـلآلـي
فَاحْفَظْ ـ وُقِيتَ السَّهْوَ ـ مَا أَمْلَيْتُ	وَقِسْ عَلَىٰ المَذْكورِ مَا أَلْغَيْتُ

قد ذكرنا أنَّ لـ «إِنْ» الشَّرطيَّة تسع[3] أخوات؛ وهي: «مَنْ، وَمَا، وَأَيّ، وَمَهْمَا»، وهذه الأسماء[4] صريحة؛ و«مَتَىٰ، وَأَيْنَ، وأَنَّى[5]، وَحَيْثُمَا»، وهٰذه ظروف؛ (وَ«إِذْمَا»، وَهي حرف)[6]. فهذه الألفاظ التِّسعة[7]، تعمل عمل «إِنْ» /الشَّرطيَّة/[8]؛ فإذا أُدْخِلَتْ عَلَىٰ فِعْلَيْن مُسْتَقبَلَين جزمتهما؛ كقولك: مَنْ تَزُرْ[9] أَزُرْهُ، ومهما تَفْعَلْ أَفْعَلْ. ولفظتان منها[10]، لا يعملان إلَّا مع اتّصال «ما» بهما؛ وهمـا: «إِذْمَـا، وَحَيْثُمَـا»؛ وأربعـة[11] ألفـاظ تعمـل مع اتّصـال «مـا» بهـا،

---

(١) سقطت في (ط).
(٢) في (أ) أيّما.
(٣) في (أ) سبع.
(٤) في (أ وب وج) أسماء.
(٥) سقطت في (أ).
(٦) سقطت في (أ).
(٧) في (أ) السّبعة؛ وفي (ج) التّسع.
(٨) زيادة في (ب).
(٩) في (أ) يزر.
(١٠) في (ج) منهما.
(١١) في (ج) أربع.

ومع[1] حذفها؛ وهي: «مَتَىٰ، وأَيّ، وأَينَ، وإِنْ[2]»؛ كقوله تعالىٰ: ﴿أَيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَىٰ﴾[3]؛ وكقوله تعالىٰ: ﴿وإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾.[4] [وإذا دخلت[5] «ما» علىٰ «إِنْ» أُدْغِمَتْ «النُّون» في «الميم»، وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر؛ كما مثلناه في الآية المتقدِّمة. وتقول: متىٰ تخرجْ أَخْرُجْ، وإن شئت قلت: متىٰ ما تخرج أخرج][6].

وقد تدخل«لا»[7] علىٰ «إِنْ» الشَّرطية؛ فتدغم «النُّون» في اللام، وتجزم[8] الفعلين، / وذلك؛ كقولك: إلاَّ تَخْرُجْ أَخْرُجْ.

وقد يحذف حرف الشَّرط من الكلام، فيجزم الفعلين/[9]، ويكثر ذلك في الأمر والنَّهي، ويكون حرف الشَّرط مقدَّراً فيه؛ كقولك في الأمر: زُرْنِي أُكْرِمْكَ، فتجزم الفعلين، لأنَّ التَّقدير: إن تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ، وكقولك في النَّهي: لا تقمْ أغضبْ عليك، فيجزم الفعلين[10]؛ لأنَّ التَّقدير: إِنْ تَقُمْ أَغْضَبْ عليك، فاعرف / ذلك/[11].

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) سقطت في (أ).

(٣) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١١٠، مك). ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ أوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى...﴾.
موطن الشّاهد: «أيّاً مَا تَدْعُوا».
وجه الاستشهاد: مجيء «أيّاً» اسم شرط جازم مقترناً بـ«ما»؛ وحكم هذا الاقتران الجواز.

(٤) س: ٨ (الأنفال، ن: ٥٨، مد). ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَومٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الخَائِنِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «إمّا تَخَافَنَّ».
وجه الاستشهاد: مجيء «إنْ» اسم شرط جازماً مقترناً بـ «ما»؛ وحكم هذا الاقتران الجواز.

(٥) في (ج) أدخلت.

(٦) سقطت في (أ).

(٧) في (أ) إلاّ.

(٨) في (ب) فنجزم.

(٩) زيادة في (ط) لا لزوم لها.

(١٠) في (ط) الفعل.

(١١) زيادة في (ب).

(باب البناء)[1]

ثُمَّ اعْلَمَنَّ[2] أنَّ فِي بَعْضِ الكَلِمْ   مَا هُـوَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ وَضْـعِ رُسِـمْ

اعلم أن جميع الكلام قسمان؛ معرب ومبني.

فالمُعْرَبُ: ما يتغيَّرُ[3] آخره؛ لاختلاف[4] العوامل /فيه/[5] ؛ الدَّاخلة عليه.

والمَبْنِيُّ: ما لا يتغيَّر آخره (مع اختلاف العوامل الدَّاخلة عليه)[6] ، ولا يختلف[7] حكمه علىٰ اختلاف مواقعه، (وتَبَايُن مواطنه)[8] . **والبناء** يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف[9] ؛ على ما نُبيِّنُهُ[10] (تلو هذا الشَّرح)[11].

فسَكَّنُوا «مَنْ» إِذْ بَنَوهَا و «أَجَـلْ»   و«مُذْ» و«لٰكِنْ» و«نَعَمْ» وَ«كَمْ» وَ«هَلْ»[12]

(اعلم أنَّ)[13] الأصل في بناء ما بني أن يكون على **السُّكون**؛ لأنَّ المقصود من البناء المحافظة علىٰ آخر الكلمة حيثما وقعت. والغالب علىٰ ذٰلك، أن يكون **بالسّكون** الممتنع من الحركة. [والبناء[14]: يقع في الأسماء، والأفعال،

---

(١) في (أ) المبنيات؛ وفي (ب) باب البناء على السّكون؛ وفي (ج) باب المبنيّ.
(٢) في (ب وج) لتعلم.
(٣) في (ب) تغيّر.
(٤) في (أ) باختلاف.
(٥) زيادة في (ط).
(٦) في (أ) قريب من هذا.
(٧) في (ج) يتغيّر.
(٨) سقطت في (أ).
(٩) في (ط) والحرف.
(١٠) في (ب) بيّنه.
(١١) سقطت في (أ).
(١٢) في (أ) وهل وبل.
(١٣) سقطت في (أ).
(١٤) في (ب) كالبناء.

والحروف][1] .

فالأسماءُ؛ كقولك: «مَنْ، وَكَمْ» **والأفعالُ**؛ كفعل **الأمر**؛ نحو: «قم، واقعد»، **والحروف**[2] ؛ نحو: «هَلْ، وبَلْ، ونَعَمْ، وأَجَلْ (بمعنى نعم)، ومُذْ، وعَنْ» / فاعرف ذلك /[3] .

/باب البناء على الضَّمّ/[4]

وَضُمَّ فِي الغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهْ واسْتَبِنْ
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ

قد ذكرنا أنَّ أصل البناء[5] ، (أن يكون على)[6] السّكون، إلاَّ أنَّهم[7] قد بنوه على الحركات الثَّلاث؛ الضَّمّ، والفتح، والكسر.

فأمَّا الضَّمّ: فإنَّه وقع في الأسماء، ولم يقع في (فعل ألبتَّة)[8] . [ووقع في حرف واحد، وهو «منذُ»؛ على قول من جعلها حرفاً][9] .

فأمَّا وقوعه في الأسماء، فقد بنوا«نَحْنُ» على الضَّمّ؛ وإنَّما خُصّت[10] بالضَّمِّ؛ لأنَّها كناية عن الجمع، [و«الواو» تختص بالجمع؛ كقولك: «فعلوا، وخرجوا»؛ فجعلوا حركة «نَحْنُ» التي يكنَّى بها عن الجمع «ضَمَّةً»؛ لتفرّعها عن «الواو»][11].

---

(١) سقطت في (أ).
(٢) في (ب) والحرف.
(٣) زيادة في (ب).
(٤) زيادة في (ب).
(٥) في (ط) المبنيّات.
(٦) سقطت في (أ).
(٧) في (ط) أنّه.
(٨) في (أ) الأفعال.
(٩) سقطت في (أ).
(١٠) في (ب) اختصت؛ وفي (أ) بنوها على الضّمّ.
(١١) سقطت في (أ).

وبنوا «حَيثُ» (في أفصح اللُّغات)[1] علىٰ «الضَّمِّ». وبنوا «قطُّ» على الضَّمِّ؛ وهي في الماضي؛ نقيضه «أبداً» في المستقبل؛ لأنَّه يقال: ماكلَّمْته قط، ولا أكلمه أبداً، [ولا يجوز أن يقال [2] : لا أكلِّمه قطُّ][3] ، وإن كانت العامَّة تُولَع بها. وقد بنوا «قبلُ وبعدُ» في الغاية، على الضَّمِّ؛ كقولهم في أوائل الخُطَب: أمَّا بعدُ؛ وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[4] .

ومعنى[5] قولنا «الغاية»: أنَّ هذه الألفاظ كانت موضوعةً علىٰ الإضافة إلىٰ ما بعدها؛ ليتمّ الكلام، فيقال: أمَّا بعد حمد الله، والصَّلاة على نبيّه، فقد كان كذا وكذا؛ فَاقْتُطِعَت «بَعْدُ» من[6] الإضافة، وجُعِلَت غايةً بمعنىٰ آخر الكلام. ولمَّا اقتُطِعَت عن الإضافة؛ الَّتي بها[7] يتمُّ الكلام، صارت كأنَّها بعض الكلمة، وبعض الكلمة، لا يكون إلا مبنياً؛ فإن قيل: «قَبْلُ» بنيت على الضَّمِّ دون الفتح والكسر؛ فالجواب عنه: أنَّ الفتح، والكسر قد يحلّان فيها[8] عند الإضافة؛ كقولك في الفتح: جئتك قبل زيد، وبعدَ عمرو؛ وكقوله تعالىٰ في الكسر: ﴿قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾[9] .

---

(١) سقطت في (أ).

(٢) في (ط) يقول.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) س: ٣٠ (الرّوم، ن:٤، مك). ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنونَ﴾.
موطن الشّاهد: «مِنَ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ».
وجه الاستشهاد: بُني الظّرفان «قبلُ» و«بعدُ» على الضَّمِّ؛ لانقطاعهما عن الإضافة؛ إذ التّقدير: لله الأمر من قبل الغلبة ومن بعد الغلبة؛ وحكم بناء الظّرف عند انقطاعِهِ عن الإضافة الوجوب.

(٥) في (ب) زيادة «فأمّا» قبل معنىٰ.

(٦) في (ط) عن.

(٧) سقطت في (ب).

(٨) في (ط) فيهما.

(٩) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٢٩، مك). ﴿قَالُوا أوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَاجِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُم أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُم وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيفَ تَعْمَلُونَ﴾.
موطن الشّاهد: «مِن قبلِ أَنْ تَأْتِيَنَا، وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا».
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من «قَبْلِ وبَعْدِ» مجرورين بالكسرة؛ لأنّهما مضافان إلى المصدر المُؤول؛ إذ التّقدير: من قبلِ إتيانِك ومِنْ بعدِ مجيئِك لنا.

فلمّا كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لـ«قبل، وبعد»؛ وجب[١] بناؤهما في بعض المواطن /بناء/[٢] علىٰ الحركة الّتي لم تكن لهما قطّ[٣] حركة إعراب؛ وهي: الضّمّ[٤] . وكذلك تقول: نزل من علُ، وضربته من قدَّامُ، ولحقته من وراءُ، فتضُمَّ أواخر[٥] «علُ، وقدّامُ، ووراءُ»؛ لأنَّ الأصل، كان فيها الاضافة؛ وتحقيق الكلام: نزلت من علِ الدّار، وضربته من قدامِ العسكر، وجئته من ورائه، فلمّا حذف المضاف إليه، جعلت هذه الألفاظ غايةً، وبنيت على الضَّمِّ؛ ومنه قول الشّاعر التّميميّ[٦] :

[الكامل]

لَعَنَ الإلٰهُ مَساوِرَ بنَ تَعِلَّةٍ لَعْناً يُصَبُّ عَليهِ مِنْ قُدَّامُ[٧]

---

(١) في (ج) زيادة واو قبل وجب.

(٢) زيادة في (ب)؛ وفي (ج) بنيا، وسقطت في (ط).

(٣) في (ج) وردت لهما بعد قط؛ والصّواب لها.

(٤) في (ط) الضّمّة.

(٥) في (ب) آخر.

(٦) ينسب إلىٰ رجل من تميم من دون تعيين اسمه.

(٧) **تخريج البيت**: الكامل: ٣٧، وشرح شواهد الألفيّة: ٣/ ٤٣٧، وهمع الهوامع: ١/ ٢١٠، والدّرر اللّوامع: ١/ ١٧٧، والتّصريح: ٢/ ٥١، والأشموني: (٦٤١/ ٢/ ٣٢٢).

المفردات الغريبة: لعن: (اللّعن) الطّرد والإبعاد. تَعِلّة: اسم رجل. يشنّ: يصبُّ؛ من شنَّ الماء يشنُّهُ؛ إذا صبَّه متفرّقاً. من قدّام: من أمامه.

معنى البيت: يدعو الشّاعر على رجلٍ اسمه تعلّة بن مسافر؛ بالطّرد والإبعاد، وأن يُصبَّ عليه اللّعن من أمامه؛ ليكون أبلغ أثراً في إذلاله.

موطن الشّاهد: «مِنْ قُدّامُ».

وجه الاستشهاد: بُني الظّرف «قُدّامُ» على الضّمّ؛ لانقطاعه عن الإضافة؛ وحكم بنائه علىٰ الضّمّ ـ في هٰذه الحال ـ الوجوب، كما أسلفنا، لأنّه لم يُنوَ لفظُه، بل نُوي معناه.

/باب البناء على الفتح/[١]

وَالْفَتْــحُ فِي «أينَ» وَ«أَيَّانَ» وَفِي «كَيْفَ»وَ«شَتَّانَ»و«رُبَّ» فَاعرفِ
وَقَـدْ بَنَـوا مَـا رَكَّبُوا مِنَ العَــدَد بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِينَ[٢] يُعَــدّ

قد ذكرنا حكم المبنيّ على الضَّمِّ، **فأما المبني على الفتح**، فقد **يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.**

فأمّا[٣] **الأسماء**؛ فنحو: «أيَّان، وأَينَ، وكَيفَ، وشَتَّانَ». وإنَّما بُنيت على الفتح؛ لأنَّ /ما/[٤] قبل آخرها ساكن؛ والفتحة خفيفة، فاختاروا الانتقال من السّكون إلى أخَفّ الحركات، وممَّا يُبنىٰ[٥] من الأسماء علىٰ الفتح: الأسماء المركَّبة في العدد؛ وهي (مابين)[٦] «أَحَدَ عشَرَ إلىٰ تِسْعَةَ عَشَرَ، فيفتح[٧] آخرها كيفما لُفظ بهما؛ كقولك[٨]: جاءني أحد عشر رجلاً، ورأيت أحدَ عَشَر رجلاً، ومررتُ بأحدَ عَشَرَ رجلاً؛ وكان الأصل في هٰذا العدد، أن يُعْطَف الأخير على الأول؛ فيقال: عندي أَحَدٌ وعَشر[٩]؛ فلمَّا حُذِفَ حرف العطف، وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد[١٠]؛ أوجب تركيبهما[١١] البناء؛ ليؤذن بحذف حرف العطف، واختير في بنائهما الفتحة[١٢]؛ لأنَّها أخف الحركات. وكذلك تقول: هو بينَ بينَ؛ أي: بين الجيِّد والرَّديء، ولقيته صباحَ مساءَ؛ إذا أردت به أنَّك لقيته صباحاً

---

(١) زيادة في (ب).
(٢) في (ب) حيث.
(٣) في (ج) فالأسماء.
(٤) زيادة في (ج).
(٥) في (ب وج) بني.
(٦) في (ب) من إحدىٰ.
(٧) في (ب) ففتح.
(٨) سقطت في (ج).
(٩) في (ب) عشرة.
(١٠) سقطت في (ب).
(١١) غير واضحة في (ب).
(١٢) غير واضحة في (ط).

ومساءً. فلمّا[1] حُذِف واو العطف؛ رُكِّب[2] الاسمان، وبنيا على الفتح؛ كما فُعِل بـ«أَحَدَ عشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» فإن أضفته[3]، قلت[4]: أجيئك صباحَ مساءٍ؛ فأصله علىٰ هيئته بغير واو العطف؛ والمراد به: الصَّباح وحده.

والبناء على الفتح في **الأفعال الماضية** الخالية من (علامة التّأنيث)[5]؛ نحو: «قَامَ، وأَكْرَمَ، وانْطَلَق، واسْتَخْرَجَ»، قلّت حروف الكلمة، أو كثرت. وكذٰلك الفعل المضارع، إذا دخلت عليه[6] النُّون الثَّقيلة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[7]؛ وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَايَغِيظ﴾[8].

وأمّا البناء في الحروف على الفتح؛ فنحو: «رُبَّ» و«إنَّ» وأخواتها الخمس؛ ونحو: «ثُمَّ» من حروف العطف، و«فائها» و«واوها» / فاعرف ذلك/[9]

/باب البناء على الكسر/[10]

و«أَمْسِ» مَبْنِيٌّ عَلَىٰ الكَسْرِ فَإِنْ ... صُغِّر صَارَ مُعْرَباً عِنْدَ الفَطِنْ

---

(١) في (ب) وإنّما.

(٢) في (ب) ركّبا.

(٣) في (ب) عطفته.

(٤) في (ب وج) فقلت.

(٥) في (ب) العلامات التي للتأنيث.

(٦) سقطت في (ب).

(٧) س: ٨ (الأنفال، ن:٥٨، مد). ﴿وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَومٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيهِم عَلَىٰ سَوَاءٍ إنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الخَائِنِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «تَخَافَنَّ».
وجه الاستشهاد: بُني الفعل المضارع «تَخَافَ» على الفتح؛ لاتّصاله بنون التّوكيد الثّقيلة في محلّ جزم بـ«إن»؛ وحكم بنائه على الفتح مع نون التّوكيد الوجوب.

(٨) س: ٢٢ (الحجّ، ن: ١٥، ملك). ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلى السَّماءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كيدُهُ مَا يَغِيظُ﴾.
موطن الشّاهد: «يُذْهِبَنَّ».
وجه الاستشهاد: بُني الفعل المضارع «يُذْهِب» على الفتح؛ لاقترانه بنون التّوكيد الثّقيلة، كسابقه.

(٩) سقطت في (ط).

(١٠) زيادة في (ب).

وَ«جَيْرِ» أَي حَقاً وَ«هؤلاءِ» كَأَمْسِ فِي الكَسْر وَفِي البِنَاءْ

وأمّا حكم المبني على الكسر، فيقع في الأسماء و/ في/[1] الحروف، ولايدخل الأفعال، إذْ لا مدخل للكسر فيها، إلّا أن يعرض[2] ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قُمِ اللَّيلَ إلاَّ قَلِيلاً﴾[3] ؛ فالكسر الموجود في هٰذا الفعل، وإن كان أصله مبنيّاً علىَ السّكون؛ لالتقاء الساكنين. **والأسماء**[4] ؛ كقولك: «أَمْسِ»، وهو مبنيٌّ على الكسر في قول الجمهور[5] ، إلاَّ أن يُصغر، أو يُضافَ؛ فيُعْرَب، أو يُعرَّفَ، أو يُنكَّرَ. وقد بناه[6] بعض العرب[7] علىٰ الفتح.

وأنشد[8] :

---

(١) زيادة في (ب).

(٢) في (أ وج) العارض؛ وفي (ب) الغرض.

(٣) س: ٧٣ (المزمّل: ٢، مك).
موطن الشّاهد: «قُمِ الليلَ».
وجه الاستشهاد: قم فعل أمر مبنيّ على السّكون، وحرِّك بالكسر؛ لالتقاء السّاكنين؛ الميم واللاّم بعد سقوط الألف لفظاً؛ وحكم تحريكه بالكسر في هذه الحالة الوجوب.

(٤) في (ب) فالأسماء.

(٥) للعرب في «أمس» ثلاث لغات؛ إحداها: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة أهل الحجاز؛ وبها أخذ جمهور النّحاة.
والثّانية: إعرابه إعراب ما لاينصرف، وهي لغة بعض بني تميم.
والثّالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرّفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حالتي النّصب والجرّ، وهي لغة جمهور بني تميم. انظر شرح شذور الذّهب: ٩٩/ ١٠٠.

(٦) في (ط) بناها.

(٧) ربّما تأثّر الحريريّ ـ هنا ـ بالزجاجي الذي زعم أنَّ من العرب من يبني «أمس» على الفتح، واستدلَّ بالبيت الّذي ذكره الحريريّ؛ والصّواب أنَّ هذا البيت كما سنوضحه دليل على أنَّ بعض بني تميم يعربون «أمس» إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وليس شاهداً على أنّه مبنيّ على الفتح؛ وقد أوضح ابن هشام في قطر النّدىٰ، وشذور الذهب ما ذهبنا إليه.
انظر شذور الذّهب: ١٠٠، والجمل للزّجاجي: ٢٩٩.

(٨) الرّاجز: العجّاج؛ وهو أبو الشّعثاء، عبد الله بن رؤبة من بني سعد بن زيد مناة بن تميم؛ لقّب بالعجّاج لبيت قاله، اتهمه سليمان بن عبد الملك، بأنّه لا يحسن الهجاء، فقال: إنّ لنا أخلاقاً تمنعنا، وهل رأيت بانياً لايحسن الهدم، عُمّر طويلاً؛ وله ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٩٦هـ. الشّعر والشّعراء: ٢/ ٥٩١، وطبقات فحول الشّعراء: ٢/ ٧٥٣.

[الرّجز]

لَقَـدْ رَأَيْـتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَـا عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ مَافِي رَحْلِهِـنَّ هَمْسَـا لاَ تَرَكَ اللهُ لَهُـنَّ ضِرْسَـا[1]

و«جَيْرِ» بمعنى: حَقّاً؛ وقيل، بمعنى: نَعم. وقد تستعمل في اليمين[2]، وهو مبنيٌّ على الكسر؛ [وعلة بنائه على حركة، أن قبل آخره حرفاً ساكناً، وكسر لالتقاء الساكنين. و«هٰؤلاء» فيه معنىٰ التنبيه والإشارة، وحُرِّك بالكسر؛ كما قيل في «جَير»[3]] و/ هٰؤلاء/[4] الحروف مثل باء الجر/ مطلقاً/[5]، ولامه/ أيضاً/[6] مع المُظْهَر / والمُضْمَر/[7]؛ نحو: بِزَيدٍ، وَبِكَ[8]، ولِزَيدٍ.

---

(١) **تخريج الشّاهد**: سيبويه: ٢/ ٤٤، ونوادر أبي زيد: ٥٧، والجمل: ٢٩١، وأمالي ابن الشَّجري: ٢/ ٢٦٠، وشرح المفصّل: ٤/ ١٠٦ و١٠٧، وخزانة الأدب: ٣/ ٢١٩، وشذور الذّهب: ٩٩، وشرح شواهد الألفيّة: ٤/ ٣٥٧، والتّصريح على التّوضيح: ٢/ ٢٢٦ و٣١٦، وهمع الهوامع: ١/ ٢٠٩، والدّرر اللّوامع: ١/ ١٥٧.
المفردات الغريبة: عجائزاً: بدل من «عجباً» وصرفه الشّاعر للضّرورة. والسَّعَالِي: جمع سِعْلَاة؛ وهي الغول، أو ساحرة الجنّ.
معنى الشّاهد: والله، لقد أبصرت في الأمس أمراً عجباً، حيث رأيت نسوةً طاعناتٍ في السّنّ، يشبهن الغيلان في القبح، وعددهنّ خمس.
موطن الشّاهد: «أَمْسَا».
وجه الاستشهاد: مجيء «أَمْسَا» مجروراً بالفتحة، والألف للإطلاق، وليس فتحته ـ هنا ـ فتحة بناءٍ خلافاً للزّجّاجيّ ـ كما أوضحنا ـ وزعم بعضهم أن «أمسا» ـ هنا ـ فعل ماضٍ، وفيه بعد.
انظر شرح قطر النّدىٰ: باب المبنيّ على الكسر، وشرح شذور الذهب: ٩٨ وما بعدها، وشرح التّصريح: ٢/ ٢٦٦، والجمل للزّجّاجيّ (ط. مؤسسة الرّسالة): ٢٩٩.

(٢) في (أ) التمنّي.

(٣) سقطت في (أ وب وج).

(٤) زيادة في (أ).

(٥) زيادة في (ط).

(٦) زيادة في (ب).

(٧) زيادة في (ط).

(٨) سقطت في (أ) و(ب).

/ فاعرف ذلك/[1] .

وَقيلَ فِي الْحَـربِ نزَالِ (مِثْلَ مَا)[2] قَـالُـوا: حَـذَامِ وَقَطَامِ فِي الدُّمَى

اعلم أنَّ [المعدول[3] عن «افعل»، إلىٰ «فَعَالِ»][4] مبنيٌّ على الكسر، وهو يأتي على أربعة أضرب:

أحدها: بمعنى الأمر؛ كقولك: نَزَالِ[5] ، بمعنىٰ: انزلْ، وتَرَاكِ، بمعنىٰ: اترك، (وَدَرَاكِ: بمعنى: أدرِك)[6] قال الشَّاعر / زهير/[7] :

[الكامل]

وَلَنِعْـمَ حَشْـوُ الدِّرعِ أَنْـتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ[8] وَلُـجَّ[9] في الذُّعْرِ[10]

---

(١) زيادة في (ب).

(٢) في (ب) مثلها.

(٣) في (ب) المفعول.

(٤) في البقية المعدول على فِعال؛ وما أثبتناه الصّواب.

(٥) في (ب) نزل.

(٦) سقطت في (ب) و(ج).

(٧) زيادة في (ج)، وزهير مرّت ترجمته.

(٨) في (ب) غير واضحة.

(٩) في (ب) ولَحَّ.

(١٠) **تخريج البيت**: شواهد سيبويه: ٢/٣٧، والمقتضب: ٣/ ٣٧٠، والجمل: ٢٣٣، وأمالي ابن الشّجري: ٢/١١١، والإنصاف: ٥٣٥، وشرح المفصَّل: ٤/٢٦ و٥٠ و٥٢، وخزانة الأدب: ٣/٦١، وشرح شواهد الشَّافية: ٢٣٠، والدّمنهوري، حاشية الدَّمنهوري على متن الكافي (مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة: ١٣٤٤هـ) :٥٢، وديوان زهير: ٨٩، ولسان العرب: مادة (نزل). والبيت من قصيدة يمدح فيها زهير هَرِمَ بن سِنَان المرّي.

المفردات الغريبة: نَزَالِ: اسم فعل أمر معناه انزل. لُجَّ في الذّعر: تتابع النَّاس في الفزع؛ وهو من اللّجاج في الشّيء؛ أي التّمادي فيه؛ وفي رواية الإنصاف، والأمالي الشّجريّة: «ولأَنْتَ أشجع من أسامة إذ».

معنى البيت: يريد الشّاعر أن يقول لممدوحه: أنت شجاع مقدام إذا ما لبست الدّرع فكنت حشوها، وإذا اشتدّت الحرب فتنادىٰ الأبطال: نَزَال، وصار النَّاس من الذّعر في مثل لجّة البحر.

موطن الشّاهد: «دُعِيت نَزَالِ».

[وقال آخر[1] :

[الرَّجز]

تَرَاكِهَــا مِــنْ إِبِــلٍ تَــرَاكِهَــا   أَمَا تَرَىٰ المَوتَ لَدَىٰ أَورَاكِهَا؟[2]] [3]

والثّاني: لا يستعمل إلاَّ في النِّداء: كقولك: يا خبَاث[4] ، يالَكَاع، يا فجار.

والثّالث: اسم المصدر؛ نحو: «فَجَارِ، وَيَسَارِ»؛ قال الشّاعر[5] :

وجه الاستشهاد: «نَزَالِ» أتىٰ على وزن «فَعَالِ» المعدول عن أَفْعَل، فبُني على الكسر؛ وفي البيت شاهد آخر على تأنيث الفعل؛ لأنَّ «نَزَال» ـ هنا ـ بمعنىٰ النَّزلة؛ وكذلك دليل على وقوع اسم الفعل نائب فاعل؛ لأنّه قصد لفظه عن طريق الحكاية؛ فيقع في هٰذه الحال في مواقع الإعراب المختلفة.

انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٣٥.

(١) **القائل هو**: طُفيل بن يزيد الحارثيّ؛ وهو فارس جاهليّ؛ ولم أصطد له ترجمةً وافيةً في المصادر التي عدت إليها؛ غير أنَّ سيبويه والأعلم لم ينسباه إلى شاعرٍ محدَّد.

(٢) **تخريج البيت**: سيبويه: ١/ ١٢٣ و٢/ ٣٧، والمقتضب: ٣/ ٣٦٩ و٤/ ٢٥٢، وفي روايته: «ألا ترىٰ»، والكامل: ٢٦٩، والمخصَّص: ١٧/ ٦٣ و٦٦، وأمالي ابن الشّجري: ٢/ ١١١ و١٣٥، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٢، والإنصاف: ٥٣٧، وشرح المفصّل: ٤/ ٥٠، وخزانة الأدب: ٢/ ٣٥٤ و٤٠٩، وشذور الذّهب: ٩٠، واللّسان: مادة (ترك)، وشرح اللّمع: ٢/ ٢١٩.

المفردات الغريبة: تَرَاكها: اتركها؛ اسم فعل أمر مبنيّ على الكسر، والفاعل: أنت.

معنى البيت: اترك هٰذه الإبل؛ لأنَّ الموت نازل بك إن تبعتها؛ لأنَّ أصحابها، سيحمونها، ويدافعُون عنها.

موطن الشّاهد: «تراكها في الموضعين».

وجه الاستشهاد: «تَرَاكِها» اشتق من الفعل الثّلاثي (تَرَكَ) على زِنَة «فَعَال» واستعمل بمعنىٰ الأمر، وبُني على الكسر.

(٣) سقطت في (أ وب) وفي (ج) ذُكر الشَّطر الأوّل فقط.

(٤) في (ب) واخباث.

(٥) **الشّاعر هو**: حُميد الأرقط؛ وهو حُميد بن مالك بن ربعيّ من تميم، وقيل من ربيعة، وهو شاعر إسلاميّ من شعراء الدّولة الأمويّة، وعاصر الحجّاج.

معجم الأدباء: ١١/ ١٤، والخزانة: ٥/ ٣٩٥.

[الطَّويل]

فقُلْـتُ امْـكُثِي[1] حَتَّىٰ يَسَـارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعاً قَالتْ: أَعَاماً[2] وَقَابِلَهْ[3]

والرّابع: من أسماء النِّساء، ماعدِل عن فاعلة؛ نحو: «حَذَامِ، وقَطَامِ، ورَقَاشِ، وَغَلابِ»، وكان[4] الأصل: «حَاذِمَة، وقَاطِمَة، ورَاقِشَة، وغَالِبَة» وأكثر العرب تبني هذه الأسماء على الكسر؛ وعليه قول الشّاعر[5]:

---

(١) في (ب) امكثوا.

(٢) في (ب) لاقابله؛ وفي (ج) غير الشّاهد:

إنّا اقتسمنا خطّتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجَارِ

(٣) **تخريج البيت:** سيبويه: ٢/ ٣٩، والجمل: ٢٣٥، وأمالي ابن الشّجري: ٢/ ١١٣، وشرح المفصّل: ٤/ ٥٥، والتّصريح على التّوضيح: ١/ ١٢٥، وهمع الهوامع: ١/ ٢٩، والدّرر اللّوامع: ١/ ٨، واللّسان: مادة (يَسَرَ)، وشرح الجمل الكبرىٰ: ٢/ ١١٣، وشرح شواهد سيبويه، للسيرافي: ٢/ ٢٧٣.

المفردات الغريبة: يَسَار: اسم لليُسْر؛ أي: الغنىٰ معدولة عن مَيسَرة.

معنى البيت: عرضتُ عليها التّربّص والمكث، حتى أوسر، فأستطيع الحجّ، فقالت: أعاماً وقابله؛ أي: أتربّص هذا العام والعام المقبل؟.

موطن الشّاهد: «يَسَارِ».

وجه الاستشهاد: مجيء «يَسَارِ» مبنيّاً على الكسر؛ لأنّه اسم مصدر على وزن فَعَال.

(٤) في (ج) فكان.

(٥) **الشّاعر هو:** لجيم بن صعب، ويُنسب إلىٰ دَيسم بن طارق الأعصري؛ ولجيم هو: لجيم ابن صعب بن علي بن بكر بن وائل، من ربيعة من نزار، جدّ جاهلي تفرّع نسله من بعده.

انظر جمهرة الأنساب: ٢٩١، والنّقائض: ١٤٨، والأعلام: ٥/ ٢٤١.

[الوافر]

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[1]

وقد أجراها بعضهم مُجرىٰ[2] المعربات؛ فضمها في الرَّفع، وفتحها في النَّصب / والجرّ/[3]

/باب البناء على يَفعَلْنَ في الأفعال/[4]

وقد بُنِي «يَفْعَلْنَ» فِي الأَفْعَالِ ... فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ

تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحنَ[5] وَلَمْ ... يَسْرَحْنَ[6] إلَّا لِلَحَاقِ[7] بِالنَّعَمْ

إذا جمعت المؤنَّث في الفعل؛ ألحقت بآخره النُّون الخفيفة، فقلت: الهندات

---

(١) **تخريج البيت**: أمالي ابن الشَّجري: ٢/ ١١٥، والخصائص: ٢/ ١٧٨، وشرح المفصَّل: ٢/ ٦٤، والمغني (٤٠٤/ ٢٩١)، وشرح شواهد المغني: ٢٠٣، وشذور الذَّهب: ٩٥، وشرح شواهد الألفية: ٣/ ٣٧٠، والتَّصريح على التَّوضيح: ٢/ ٢٢٥، وشرح الأشموني: ٣/ ٢٦٨.

المفردات الغريبة: حَذَامِ: اسم زوج الشَّاعر. صدّقوها: انسبوها إلىٰ الصِّدق ولا تكذِّبوها؛ ويروى مكانها: فأنصتوها؛ أي: استمعوا إليها.

معنى البيت: يطلب الشّاعر إلىٰ النَّاس أن يستمعوا إلى زوجه حَذَام، ويصدّقوها في كلّ ما تقول؛ لأنَّ كلامها فصلٌ لا شكّ فيه.

موطن الشّاهد: «حَذامِ، حَذامِ».

وجه الاستشهاد: مجيء «حَذَامِ» في الموضعين مكسور الآخر؛ وهو فاعل في الموضعين؛ فدلَّ ذلك على أنّه مبنيٌّ على الكسر؛ إذ لو كان معرباً للزم أن يرتفع بالفاعليّة ظاهراً؛ فلمّا لم يرتفع لفظاً، علمنا أنَّه مرفوع المحلّ؛ وهذا هو البناء؛ وبناؤه على الكسر مذهب أهل الحجاز.

انظر شذور الذّهب (ط. دار الفكر) : ٩٥، وحاشية الصّبّان على الأشموني: ٣/ ٢٦٨.

(٢) في (ب) مجرا.

(٣) زيادة في (ط).

(٤) زيادة في (ب).

(٥) في (ب) يسترحن.

(٦) في (ب) يسترحن.

(٧) في (ب) اللّحاق.

يَقُمْنَ، ولن يَقُمْنَ[1]، ولم يَقُمْنَ؛ فيستوي فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم. وعلامة إضمارهن، وجمعهن النُّون؛ وليست هذه النّون، كالنّون التي بعد «الياء» في «تَذْهَبِينَ»، ولا هي بعلامة[2] شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النَّصب والجزم، وإنَّما هي كالياء في «تَذْهَبِينَ»، بل إذا لحقت الفعل الماضي، أسكنت[3] آخره؛ كقولك: النّسوة خرجن، وإن لحقت الفعل المضارع؛ أوجبت بناءَه، بعد[4] أن كان معرباً، وصار على حدّ واحد في الرَّفع والنَّصب والجزم؛ وبنيت لام الفعل منه ـ أيضاً ـ على الوقف؛ لاتِّصال هذه النّون بها؛ كما تفعل ذلك في الفعل الماضي، في قولك: «فعلْتُ وفعلْتَ وفعلْتِ / وحَسْبُ/[5]. وكذلك إذا كان آخر الفعل معتلاً؛ بقي على حالته؛ كقولك: «النّسوة يَعْفُونَ، ويَرْمِينَ، ولَن يعفُونَ ولَمْ يَرْمِينَ». وفي القرآن: ﴿إلاَّ أَنْ يَعْفُونَ﴾[6]. / فاعرف ذلك، وقس عليه/[7].

فَهٰذِهِ أَمْثِلَـةٌ لِمَـا[8] بُنِي   جَائِلَـةٌ دَائِـرَةٌ فِي الأَلْسُـنِ

وَكُـلُّ مَبْنِيٍّ يَكُـونُ آخِـرُهْ   عَلَىٰ سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهْ

حدّ البناء لزوم آخر الكلمة بحركةٍ، أو سكونٍ، وأن لا يتغيَّر حاله مع وقوعه[9] موقع[10] رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو عطفه[11] على ما

---

(١) سقطت في (ب).

(٢) في (ب وج) علامة.

(٣) في (ب وج) سُكّن.

(٤) سقطت في (ب).

(٥) زيادة في (ط).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن:٢٣٧، مد). ﴿وإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُم إلاّ أَنْ يَعْفُونَ أو يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ...﴾.
موطن الشّاهد: «أَنْ يَعْفُونَ».
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يَعْفُونَ» مبنياً على السّكون؛ لاتّصاله بنون النّسوة، في محلّ نصب بـ«أن»؛ لأنّ الواو من أصل الكلمة؛ والنّون: (نون النّسوة) في محلّ رفع فاعل.

(٧) زيادة في (ب).

(٨) في (ب وج) ممّا.

(٩) في (ب) وقوع.

(١٠) سقطت في (ب).

(١١) في (ب) عطف.

قبله.

فأمَّا الأعداد؛ فإنَّك إن عطفت بعضها علىٰ بعض، أعربتها؛ كقولك: واحد واثنان وثلاثة، أو وصفتها؛ كقولك: تسعةٌ أكثر من ثمانيةٍ، وإن ذكرتها مرسلةً بغير حرف عطف، بنيتها[1]؛ فقلت: واحدْ، اثنانْ، ثلاثةْ، أربعةْ. وهكذا[2] حروف الهجاء؛ إن أجريتها مُجْرَى الاسم أعربتها؛ كقولك: كتبت صاداً مستويةً، وسيناً مخفَّفةً[3]، وإن سردتها بغير حرف[4] عطف بنيتها ـ أيضاً ـ على الوقف، وعلىٰ هذا، قُرِىء[5]: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[6]، فأمَّا من قرأ «صَادِ» بكسر الدَّال؛ فإنَّه أراد به الأمر من «المصاداة»[7]؛ وهي المعارضة؛ وأما فتح «الميم» في قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۞ اللهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[8]، فإنّما فُتحت لأجل التقاء السَّاكنين منها، ومن اسم الله

---

(١) في (ب) بينتها.

(٢) في (ج) وكذلك.

(٣) في (ط) محقّقَة.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) سقطت في (ب).

(٦) س: ١٩ (مريم:١، مك).

أوجه القراءات: قرأ نافع وابن كثير وحفص بفتح الهاء والياء؛ لأنَّ العرب تقول: «هاء ياء». وقرأ أبو عمرو كَهِيَعص؛ فكسر الهاء؛ لكيلا تلتبس بهاء التّنبيه؛ وقرأ حمزة وابن عامر كَهيعص ـ بفتح الهاء، وكسر الياء ـ؛ لأنّ الكسرة في نظرهما أخت الياء؛ ولهذا كسرا الياء وفتحا الهاء؛ وقرأ أبو بكر والكسائي كَهِيعص ـ بكسر الهاء والياء؛ لكيلا تلتبس الهاء بهاء التّنبيه، ولا الياء بياء النِّداء. انظر أبوزرعة، حجّة القراءات، تحق سعيد الأفغاني (ط:٤؛ بيروت: مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٤م): ٣٧.

موطن الشّاهد: «كهيعص».

وجه الاستشهاد: جاءت هذه الأحرف «كافْ، هاْ، ياْ، عينْ، صادْ» مبنيّةً على الوقف؛ وهو الأصل.

(٧) في (ج) المصادات.

(٨) س: ٣(آل عمران، ن:١ ـ ٢،مد).

أوجه القراءات: قرأ الجمهور بفتح الميم وقرأ عاصم في رواية حمّاد وغيره ألم الله بقطع الألف، وقرأ عمرو بن عبيد ألم الله بكسر الميم. انظر مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه (القاهرة: مك المتنبي، لا.ت): ١٩.

موطن الشّاهد: «ألمَ الله».

وجه الاستشهاد: فتحت الميم في «المَ»؛ لالتقاء السَّاكنين؛ الميم واللاَّم، ولم تحرّك بالكسر على الأصل؛ لئلاّ تلتقي كسرتان بينهما «ياء» هي أصل الكسر؛ فتثقل الكلمة كما

تعالى. ولو لم تلها[1] «الألف واللّام»؛ لكانت ساكنة، كما سكّنت في قوله تعالىٰ: ﴿أَلم * ذٰلكَ الكِتَابُ﴾[2]، /وفي/[3] ﴿المص﴾[4]، وكان القياس، أن تكسر الميم، علىٰ ما يوجبه[5] التقاء السّاكنين، إلاّ أنّهم كرهوا الكسر، لئلاّ يجتمع في كلمة كسرتان بينهما«ياء» هي أصل الكسر؛[6] فتثقل الكلمة، فلأجل ذلك، عدلوا إلىٰ الفتحة؛ الّتي هى أخفُّ الحركات. /فاعرف ذلك، وقس عليه/[7]

وقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةُ الإعْـرَابِ ... مُودَعَــةً بَــدَائِعَ الإِعْرَابِ[8]

فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ المُسْتَحْسِنِ[9] ... وَحَسِّــنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ[10]

وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُــدَّ الخَلَلاَ[11] ... فَجَـلَّ مَن لاَ عَيبَ فِيهِ وَعَلاَ

وَالْحمْــدُ لله عَلَى مَــا أَوْلَى[12] ... فَنِعْــمَ مَا أَولَى وَنِعْمَ المَولَى

ثُمَّ الصَّلاَةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ ... عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى مُحَمَّدِ

جاء في المتن.

(١) في (ب) يليها.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن:١ ـ ٢، مد). ﴿الم * ذٰلِكَ الكِتَابُ لَارَيبَ فِيهِ هُدى لِلمُتَّقِينَ﴾.
موطن الشّاهد: «الم ذٰلك».
وجه الاستشهاد: جاءت الميم ساكنة على الأصل في الوقف؛ لأنّه وليها متحرّك؛ ولو وليها ساكن لحرّكت كما في الآية السّابقة.

(٣) زيادة في (ب).

(٤) س: ٧ (الأعراف: ١، مك).

(٥) في (ب) يوجب.

(٦) في (ط) الكسرة.

(٧) سقطت في (ج).
جاء بحث المبنيّات مختصرا في (أ).

(٨) في (ب و ج) الإغراب؛ وفي (هـ) : مودعةً بدايع الآداب.

(٩) نظر المستحسن: نظر التّأمّل والعمل لمن يرغب في حفظها.

(١٠) وأحسِنْ: بالدّعاء لمن وضعها للطّلاب.

(١١) إشارة من الحريريّ لمن وجد عيباً أو نقصاً في هذه الملحة أن يصلحه.

(١٢) ما أولى: ما أعطى ومنح من الهداية والإعانة.

وَآلِــهِ الأَئِـمَــةِ الأَطْـهَـــارِ[1] القَائِمِينَ فِي دُجَى الأَسْحَارِ[2]
ثُــمَّ عَـلَى أَصْحَــابِــهِ وَعِتْرَتِـهْ وتَـابِعـي مَقَـالِـهِ وَسُنَّتِـهْ

(١) الأئمة الأطهار: الّذين اتّبعوه بإحسان.
(٢) أي: القائمين تقرّباً إلى الله - تعالى - بالركوع والسّجود والذّكر ابتغاء رحمته وعفوه ومغفرته.

القسم الثَّالث

المسارد الفنِّيَّة

القسم الثَّالث: المسارد الفنِّيَّة

أولاً ـ مسرد الآيات القرآنية
ثانياً ـ مسرد الأحاديث الشَّريفة
ثالثاً ـ مسرد الأقوال المشهورة
رابعاً ـ مسرد الأشعار
خامساً ـ مسرد الأعلام من الرِّجال والنِّساء
سادساً ـ مسرد أسماء القبائل والجماعات
سابعاً ـ مسرد أسماء المناطق والبلدان
ثامناً ـ مسرد المصادر والمراجع
تاسعاً ـ مسرد أبواب الكتاب
عاشراً ـ مسرد محتويات الكتاب

أولاً ـ مسرد الآيات القرآنيّة الكريمة

ثانياً ـ مسرد الأحاديث الشَّريفة

ثالثاً ـ مسرد الأقوال المشهورة

رابعاً ـ مسرد الأشعار

خامساً ـ مسرد الأعلام من الرّجال والنّساء

العلم	الصَّفحة

الهمزة

العلم	الصَّفحة

العلم الصَّفحة

العلم	الصّفحة

الرّاء

الزّاي

السّين

الشّين

الصّاد

الضّاد

الطّاء

العلم	الصَّفحة

الظّاء

العين

العلم	الصَّفحة
ابن عُصْفُور	١٨٨
عُقْبة بن الحارث	٢١٤
العكبري	٣٥ ـ ٦٤
عليّ بن صَدَقَة	٢٢
عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه	٢٨٣ ـ ٢٨٤
عليّ بن طِراد الزَّيْنَبيّ	٢٢
عليّ بن فَضّال المجاشعيّ	٢٢
عمر بن الخطّاب رضي اللّه عنه	٤٩ ـ ٧١ ـ ٧٧ ـ ٩٧ ـ ٢٢١
عمر بن عبد العزيز	١٥٠
عمر فرُّوخ	٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٥
عمر بن عبيد اللّه بن مُعَمَّر	١٥٤
عمر بن الوَرْديّ	٣٥
أبو عمرو بن العلاء	١٥٠ ـ ١٦٥ ـ ١٦٨ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٣ ـ ٢٢٦ ـ ٣٢١ ـ ٣٤٣
عمرو بن هند	١١٤
عمرو بن يثربي الضَّبّيّ	٢٨٢
عيسى بن عمر	١٥٠ ـ ٢٦٨
عيسى الهمذانيّ	١٥٠

الغين

الغَزّاليّ ـ (أبو حامد)	١٤
أبو الغنائم بن ظهير الدّين بن الوجيه	٢٩

الفاء

الفارسي ـ أبو عليّ	٤.٢ ـ ٤٨ ـ ٧٠ ـ ١٢٨ ـ ١٨٨ ـ ٢٧٩
فاطمة بنت الخرشب	٢٨٥
فاطمة بنت مَلِكْ شَاه	١٠
الفرّاء	٤٧ ـ ٥٧ ـ ٦٨ ـ ١٠١ ـ ١٦٥
أبو الفَرَج الأَصْفَهَانيّ	١٢

العلم	الصَّفحة

اللام

الميم

العلم	الصَّفحة

العلم	الصَّفحة

الهاء

الواو

الياء

سادساً ـ مسرد أسماء القبائل والجماعات

الاسم	الصفحة

سابعاً ـ مسرد أسماء المناطق والبلدان

ثامناً ـ مسرد المصادر والمراجع

الهمزة

الآمدي، المؤتلف والمختلف؛ تحق عبدالسَّتار فرج. مصر: لا. مط، ١٩٦١م.

ابن الأثير، علي بن محمّد. الكامل في التّاريخ. مصر: لا. مط، ١٣٠٣ هـ.

ابن الأثير، اللّباب في تهذيب الأنساب. بغداد: مك المثنىٰ، لا. ت.

الأزهري، خالد. التّصريح على التّوضيح. القاهرة: مط الأزهريّة، ١٣٤٤ هـ.

الأزهري، التّصريح على التوضيح؛ تحق أحمد صقر. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.

الأشموني، علي بن محمّد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ تحق محمّد محي الدّين عبد الحميد. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م.

الأصفهاني، علي بن الحسين. الأغاني؛ تحق إبراهيم الأبياري. مصر: دار الشّعب، ١٩٦٩م.

الأصمعي، عبد الملك بن قريب. الأصمعيّات؛ تحق عبد السّلام هارون. مصر: لا. مط، ١٩٥٥م.

الأعشى ، ميمون بن قيس. ديوان الأعشىٰ؛ تحق محمّد محمّد حسين. مصر: مك الآداب، لا.ت.

الألباني، محمّد الجامع الصّغير وزياداته. ط: ٢. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٩ هـ.

الأنباري، محمّد بن عبد الكريم. الإنصاف في مسائل الخلاف. ط ٤؛ تحق محمّد محي الدّين عبد الحميد. القاهرة: مك التجارية الكبرىٰ، ١٩٦١م.

الزّاهر في اللغة؛ تحق حاتم صالح الضّامن. العراق: دار الرشيد، ١٩٧٩ م.

نزهة الألبّاء؛ تحق محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: مط نهضة مصر، لا. ت.

الأهدل، محمّد بن أحمد. الكواكب الدّريّة. ط١ . بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٠م.

ابن أيبك (الصفدي) خليل. الوافي بالوفيات. بيروت: لا. مط، ١٩٦٢م.

❊ ❊ ❊

الباء

البغدادي. عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب. مصر: طبعة بولاق، ١٢٩٩ هـ.

البغدادي. خزانة الأدب. ط ١؛ تحق عبد السّلام هارون. القاهرة: مك الخانجي، ١٩٨٦م.

البغدادي. شرح شواهد الشّافية بتحق محمّد محي الدّين عبد الحميد. القاهرة: لا. مط، ١٣٥٦ هـ.

البغدادي، هدية العارفين في أسماء المصنّفين. استانبول: لا مط، ١٩٦٠م.

البكري، عبدالله بن عبد العزيز. سمط اللآلي في شرح أمالي القَالي. مصر: لا مط، ١٩٣٦م.

التّاء

التَّبريزيّ، محمد بن عبدالله. مشكاة المصابيح. ط ١؛ تحق. ناصر الدّين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٨٠ هـ/١٩٦١م.

ابن تغري بردي، يوسف. النُّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة. القاهرة: لا مط، ١٩٥٦ م.

الثّاء

ابن ثابت، حسّان. ديوان حسّان بن ثابت. بيروت: دار صادر، ١٩٦١م.

ثعلب، أحمد بن يحيى. مجالس ثعلب؛ تحق عبد السّلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٣٦٩ هـ.

* * *

الجيم

الجاحظ، عمرو بن بحر. البيان والتَّبيين. ط ١؛ تحق عبد السلام هارون. القاهرة: مط لجنة التأليف والنّشر، ١٩٤٨م.

الجرجانيّ، عبد القاهر. أسرار البلاغة؛ تعليق أحمد المراغي. القاهرة: مط الاستقامة، ١٩٥٠م.

ابن الجزري، محمّد بن محمّد. غاية النِّهاية. ط١؛ عني بنشره برجستراسر. القاهرة: مك الخانجي، ١٩٣٢م.

ابن الجزري، محمّد بن محمّد. النّشر في القراءات العشر. بيروت: دار الفكر، لا. ت.

ابن جنّي، الخصائص؛ تحق محمّد علي النجار. القاهرة: دار الكتب، ١٣٧٦ هـ.

ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب؛ تحق مصطفى السَّقّا وآخرين. القاهرة: مط عيسى الحلبي، ١٩٥٤م.

ابن جنّي، المحتسب؛ تحق علي النجّدي ورفيقيه. القاهرة: لا. مط، ١٣٨٦ هـ.

ابن جنّي، المنصف؛ تحق إبراهيم مصطفى. القاهرة لا. مط، ١٩٦٠ م.

ابن الجوزي، عبد الرّحمٰن بن علي. صفوة الصّفوة. حيدر آباد: لا مط، ١٣٥٥ هـ.

ابن جنّي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. الهند، لا مط، ١٣٥٨ هـ/١٩٣٩م.

* * *

الحاء

حاجي خليفة، مصطفىٰ. كشف الظّنون. استانبول: لا مط، ١٩٤١م.

ابن حجر (العسقلاني) أحمد بن علي. الإصابة في تمييز الصّحابة. القاهرة: ط مولاي عبد الحفيظ، ١٣٢٨ هـ.

ابن حجر (العسقلاني) أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. حيدر آباد: لا. مط، ١٣٢٥ هـ.
الحريريّ، القاسم بن عليّ. شرح درّة الغوّاص؛ ط١. القسطنطينيّة: مط الجوائب، ١٢٩٩ هـ.
الحريريّ، كتاب المقامات الأدبية؛ ط١. مصر: مط الحسينيّة، ١٣٢٦ هـ.
حسن، حسن إبراهيم. تاريخ الاسلام السياسي والدّيني والثقافي والاجتماعي؛ط١. مصر: مك النهضة المصرية، ١٩٦٧م.
حسن، عبّاس. النحو الوافي؛ ط ٥. القاهرة: دار المعارف، لا. ت.
حسين، عبد النّعيم. سلاجقة إيران والعراق. القاهرة: لا. مط، ١٩٨٥م.
الحصري، إبراهيم بن علي. زهر الآداب؛ تحق علي البجاوي. القاهرة: مط عيسى الحلبي، ١٩٥٣م.
الحطيئة، جرول بن أوس. ديوان الحطيئة؛ تحق نعمان طه. القاهرة: مط عيسى الحلبي، ١٩٥٨م.
الحموي، ياقوت. معجم الأدباء. بيروت: دار إحياء التُّراث العربي، ١٩٧٩م.
الحموي، ياقوت. معجم البلدان. القاهرة: لا. مط، ١٣٢٣ هـ.
الحموي، ياقوت. معجم البلدان بيروت: دار صادر، لا. ت.
أبو حيان، علي بن أحمد. البحر المحيط. القاهرة: مط السّعادة، لا. ت.

* * *

الخاء

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. مختصر شواذّ القرآن. القاهرة: مك المتنبي، لا. ت.
ابن خلدون، عبد الرّحمٰن بن محمّد. مقدّمة ابن خلدون. بيروت: لا. مط، ١٩٦١م.
ابن خلّكان، أحمد بن محمّد. وفيات الأعيان؛ تحق إحسان عبّاس: بيروت: دار الثّقافة، لا.ت.

* * *

الدّال

الدُّجيلي، عبد الصّاحب. أعلام العرب في العلوم والفنون؛ ط٢. العراق: مط النّعمان، ١٩٦٦م.
ابن دُريد، محمّد بن الحسن. الاشتقاق؛ تحق عبد السّلام هارون. القاهرة: لا مط، ١٩٥٨م.
ابن دُريد، محمّد بن الحسن. أمالي ابن دريد. ط١؛ تحق السّيّد مصطفى السّنوسي. القاهرة: لا مط، ١٤٠٤ هـ.
ابن دُريد، محمّد بن الحسن. جمهرة اللّغة. حيدر آباد: لا. مط، ١٣٥١ هـ.
الدّماميني، محمّد بن أبي بكر. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. ط١؛ تحق محمد المفدّى.

بيروت: لا. مط، ١٩٨٣م.
الدّمنهوري، أحمد بن عبد المنعم. حاشية الدّمنهوري على متن الكافي. القاهرة: مط مصطفى الحلبي، ١٣٤٤ هـ.

* * *

الذّال

ابن ذريح، قيس. ديوان ابن ذريح؛ تحق حسين نصّار. القاهرة: مك مصر، لا.ت.
الذّهبي، محمّد بن أحمد. تذكرة الحفّاظ؛ تحق عبد الرّحمٰن المعلّمي اليماني. حيدر آباد: لا.مط، ١٣٧٧ هـ.
الذّهبي، محمّد بن أحمد. سير أعلام النّبلاء؛ تحق شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ١٩٨٨م.

* * *

الرّاء

الرّازي، عبد الرّحمٰن بن محمّد. الجرح والتّعديل؛ تحق عبد الرّحمٰن اليماني. حيدر آباد: لا.مط، ١٣٧٣ هـ.
ذو الرُّمّة، غيلان بن عقبة. ديوان ذي الرّمّة. كمبردج: لا مط، ١٩١٩م.

* * *

الزاي

الزّبيدي، محمّد بن محمد. تاج العروس؛ ط١. مصر: مط الخيريّة، ١٣٠٦ هـ.
الزّجّاج، عبد الرّحمٰن بن إسحاق. أمالي الزّجّاجي؛ تحق عبد السّلام هارون مصر: مط الخيرية، ١٣٠٦ هـ.
الزّجّاج، عبد الرّحمٰن بن إسحاق. الجمل في النّحو. ط١؛ تحق علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرّسالة، ١٣٧٦ هـ.
الزّجّاج، مجالس العلماء؛ تحق عبد السّلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٢ هـ.
أبو زرعة، طاهر بن محمّد. حجّة القراءات؛ تحق سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسسة الرّسالة، لا.ت.
الزّركلي، خير الدّين. الأعلام. ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩م.
الزّمخشري، محمود بن عمر. المفصّل في علم العربيّة. ط ٢. بيروت: دار الجيل، لا.ت.
أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس. نوادر أبي زيد الأنصاري؛ تحق سعيد الخوري. بيروت: لا.مط، ١٨٩٤م.
أبو زيد القرشي. جمهرة أشعار العرب (ط. بولاق)، ١٣٠٨ هـ.

زيدان، جرجي. تاريخ آداب اللّغة العربيّة؛ ط٣. بيروت: دار الهلال، ١٩٣١م.

* * *

السّين

السجستاني، سليمان بن الأشعث. كتاب المعَمّرين. مصر: لا مط، ١٣٨٧ هـ.

ابن السّرّاج، محمّد بن سري. الموجز في النّحو؛ تحق مصطفى الشُّويمي. بيروت: مؤسسة بدران، لا.ت.

ابن السّرّاج، محمّد بن سري. الأصول في النحّو؛ تحق عبد الحسين الفتلي. بغداد: لا. مط، لا ت.

السّكّاكي، يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم. بيروت: مك العلمية الحديثة، لا.ت.

ابن السّكّيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق؛ تحق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥م.

ابن سعد، محمَّد. الطّبقات الكبرىٰ. بيروت: دار صادر، لا.ت.

ابن سلاّم، محمّد. طبقات فحول الشّعراء؛ تحق محمود محمّد شاكر. القاهرة: مط المدني، لا.ت.

السَّمعاني، عبد الكريم بن محمّد. الأنساب، ط٢. بيروت: نشر محمد أمين دمج، ١٩٨٠م.

السُّهيلي، غبد الرّحمٰن بن عبد الله. الرّوض الأنف. القاهرة: لا. مط الجماليّة، ١٣٣٢ هـ.

سيبويه، عمر بن عثمان. كتاب سيبويه؛ تحق عبد السّلام هارون. القاهرة: لا. مط، ١٩٦٦م.

ابن سيدة، علي بن إسماعيل. المخصّص. مصر: لا. مط، ١٣١٦ هـ.

السّرافي، الحسن بن عبدالله. أخبار النّحويّين البصريّين. الجزائر: لا. مط، ١٩٣٦م.

السّيوطي، عبد الرّحمٰن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحّاة. مصر: لا. مط، ١٣٢٦ هـ.

السّيوطي، عبد الرّحمٰن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحّاة ط ٢؛ تحق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت دار الفكر، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.

السّيوطي، عبد الرّحمٰن بن أبي بكر. شرح شواهد المغني. القاهرة: مط البهيّة، ١٣٢٢ هـ.

السّيوطي، عبد الرّحمٰن بن أبي بكر. همع الهوامع شرح جمع الجوامع؛ عني بتصحيحه محمّد النّعساني. القاهرة: مط السّعادة، ١٣٢٧هـ

* * *

الشّين

ابن شاكر (الكبتي) محمّد. فوات الوفيات؛ تحق إحسان عبّاس. بيروت: دار الثّقافة، ١٩٧٣.

ابن الشّجري، هبة الله بن علي. أمالي ابن الشّجري. الهند: لا مط، ١٣٤٩ هـ.

شلبي، أحمد. موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلاميّة، ط٣. القاهرة: مط نهضة مصر، ١٩٨٥م.
الشّنقيطي، أحمد بن أمين. الدّرر اللّوامع. القاهرة: لا. مط، ١٣٢٨ هـ.

* * *

الصَّاد

الصّبّان، محمد بن علي. حاشية الصّبّان على شرح الأشموني. بيروت: دار الفكر، لا. ت.
ابن أبي الصَّلت، أميّة. ديوان أميّة بن أبي الصَّلت؛ تحق بشير يموت. بيروت: مك الأهلية، ١٩٣٤م.

* * *

الضَّاد

* * *

الطَّاء

الطّرمّاح، ديوان الطّرمّاح؛ تحق عزّة حسن. دمشق: ط وزارة الثّقافة، ١٩٦٨م.

* * *

الظَّاء

* * *

العين

العبّاسي، عبد الرّحيم بن عبد الرّحمٰن. معاهد التّنصيص، ط. البهيّة، ١٣١٦ هـ.
ابن العبد، طرفة. ديوان طرفة بن العبد. بيروت: دار صادر، ١٩٦١ م.
ابن عبد البرّ، يوسف بن عبدالله. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. مصر: لا مط، ١٩٣٩م.
ابن عبد ربّه، أحمد بن محمّد. العقد الفريد. القاهرة: ط. لجنة التأليف والتّرجمة والنّشر، ١٩٥٣م.
ابن عبد المجيد عبد الباقي. إثارة التّعيين ط١، تحق عبد المجيد دياب. السّعودية: شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦ هـ.

العسكري، الحسن بن عبدالله. التَّصحيف والتحريف؛ تحق عبد العزيز أحمد. القاهرة: مط عيسىٰ الحلبي، ١٣٨٣ هـ.
العسكري، الحسن بن عبدالله. جمهرة الأمثال؛ تحق محمد أبي الفضل ابراهيم. المؤسسة العصرية الحديثة، ١٣٨٤ هـ.
العسكري، الحسن بن عبدالله. المصون في الأدب؛ تحق عبد السلام هارون. الكويت: لا. مط، ١٩٦٠ م.
عَزّة، كثير. ديوان كثيّر عزّة؛ تحق إحسان عبّاس. بيروت: لا مط، ١٩٧١م.
ابن عطيّة، جرير. ديوان جرير (بشرح الصّاوي). القاهرة: مك التجاريّة، لا. ت
ابن عقيل، عبدالله. شرح ابن عقيل على الفيّة ابن مالك؛ تحق يوسف البقاعي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩١م.
العكبري، عبدالله بن الحسين. إملاء ما منّ به الرّحمٰن، ط ١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٧٩م.
العكبري، عبدالله بن الحسين. مسائل خلافية في النحو؛ تحق محمد خير حلواني. دمشق: دار المأمون، لا. ت.
العكبري، عبد الواحد بن علي. شرح اللُّمع؛ تحق أحمد فائز. الكويت: لا مط، ١٤٠٤ هـ.
ابن العماد، عبد الحيّ. شذرات الذّهب في أخبار من ذهب. القاهرة:لا.مط، ١٣٥٠ هـ.
العيني، محمود بن أحمد. شرح شواهد الألفيّة (هامش خزانة الأدب) طبعة بولاق، ١٣٥٦ هـ.

الغين

* * *

الفاء

الفارسي، الحسن بن أحمد. المسائل المنثورة؛ تحق مصطفى الحدري. دمشق: ط مجمع اللّغة العربية، لا.ت.
الفرّاء، يحي بن زياد. معاني القرآن. ط٢. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م.
فرّوخ، عمر. تاريخ الأدب العربي. ط٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.
فرّوخ، عمر. الرّسائل والمقامات. بيروت: لا.مط، ١٩٤٢م.
الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة؛ تحق محمّد المصري. دمشق: ط. وزارة الثّقافة، ١٩٧٤م.

* * *

القاف

القالي، إسماعيل (أبو علي) أمالي القالي. القاهرة: دار الكتب، ١٣٤٤ هـ.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. تفسير غريب القرآن؛ تحق أحمد صقر. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٧٨م.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. الشّعر والشّعراء؛ تحق أحمد محمّد شاكر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦م.

القفطي، علي بن يوسف. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة؛ تحق محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.

ابن قيس الرّقيّات، عبيدالله. ديوان عبيدالله بن قيس الرّقيّات؛ تحق يوسف نجم. بيروت: دار صادر، ١٩٥٨م.

القيسي، مكّي بن حمّوش. العمدة في غريب القرآن. ط٢؛ تحق يوسف المرعشلي. بيروت: مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٤م.

القيسي، مكّي بن حمّوش. مشكل إعراب القرآن. ط٢؛ تحق ياسين السّوّاس. دمشق: دار المأمون، لا.ت.

* * *

الكاف

كبرى زاده، طاش. مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة؛ ط١. بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٨٥م.

ابن كثير، إسماعيل بن كثير. البداية والنّهاية. القاهرة: لا.مط، ١٣٥٨ هـ.

ابن كثير، إسماعيل بن كثير. البداية والنّهاية. بيروت: دار الفكر، لا. ت.

كحّالة، عمر رضا. معجم المؤلّفين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، لا.ت.

كرد علي، محمّد. كنوز الأجداد؛ ط٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤م.

* * *

اللاّم

* * *

الميم

المالقي، أحمد بن عبد النّور. رصف المباني في شرح حروف المعاني؛ تحق أحمد الخرّاط.

دمشق: ط. مجمع اللّغة العربية، ١٩٧٥م.
المبّرد، محمّد بن يزيد. الكامل في اللّغة والأدب، تحق وليم رايت. ط. ليبسك، ١٨٦٤م.
المبّرد، محمّد بن يزيد. المقتضب؛ تحق محمّد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، لا.ت.
المتلمّس، جرير بن عبد العزّىٰ. ديوان المتلمّس؛ تحق حسن كامل الصّيرفي. بيروت: لا مط. لا ت.
ابن مجاهد، أحمد بن موسى. السّبعة في القراءات؛ تحق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، لا.ت.
المرادي، الحسن بن قاسم. الجنى الدّاني؛ تحق فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل. حلب: المكتبة العربية، لا. ت.
المرتضىٰ، أمالي المرتضىٰ؛ تحق محمّد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة: مط عيسى الحلبي، ١٣٧٣ هـ.
المرزباني، محمّد بن عمران. معجم الشّعراء؛ تعليق ف. كرنكو. مط القدسيّ، ١٣٥٤ هـ.
المرزوقي، أحمد بن محمّد. شرح ديوان الحماسة؛ تحق عبد السّلام هارون. القاهرة: ط لجنة التأليف والنشر، ١٣٧٢ هـ.
ابن معمّر، جميل. ديوان جميل بن معمّر العذري؛ تحق. نصّار. القاهرة: مك مصر، لا.ت.
ابن الملوّح، قيس. ديوان مجنون ليلى؛ تحق فرّاج. القاهرة: مك مصر، لا. ت.
ابن منظور، محمّد بن مكرّم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ١٩٥٥م.
الميداني، أحمد بن محمّد. مجمع الأمثال؛ تحق محمّد محي الدين عبد الحميد. بيرت: دار القلم، لا. ت.

* * *

النّون

النجّار، محمّد بن عبد العزيز. ضياء السّالك إلىٰ أوضح المسالك، ط١. القاهرة: مط الفجّالة، ١٩٦٨م.

* * *

الهاء

الهروي. الأزهية في علم الحروف؛ تحق عبد المعين الملوحي. دمشق: لا.مط، ١٩٨٢م.
ابن هشام، عبدالله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك؛ تحق محمد محي الدّين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر، لا. ت.
ابن هشام عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك؛ تحق بركات هبّود. بيروت: دار الفكر،

١٩٩٣م.
ابن هشام، شرح شذور الذّهب؛ تحق محمد محي الدّين عبد الحميد. القاهرة: مط الاستقامة، ١٩٤٦م.
ابن هشام، شرح شذور الذهب؛ تحق بركات هبود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م.
ابن هشام؛ شرح قطر النّدىٰ وبل الصّدىٰ. ط ١١. القاهرة: مط السّعادة، ١٩٦٣م.
ابن هشام؛ شرح قطر النّدىٰ وبل الصّدىٰ؛ تحق بركات هبود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م.
ابن هشام؛ مغني اللّبيب. ط ٣؛ تحق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢م.

* * *

الواو

ابن واصل، محمّد بن سالم. تجريد الأغاني؛ تحق طه حسين والأبياري. القاهرة: مط مصر، ١٩٥٥م.

* * *

الياء

ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصّل؛ تحق محمّد منير. القاهرة: لا.مط، ١٩٢٨م.

تاسعاً ـ مسرد أبواب الكتاب

الصّفحة	الباب
١٤٩	باب اشتغال الفعل بما يلحقه
١٥١	باب الفاعل
١٥٧	باب ما لم يُسمّ فاعله
١٥٩	باب المفعول به
١٦٢	باب ظننت وأخواتها
١٦٤	باب عمل اسم الفاعل المنوّن
١٦٦	باب المصدر
١٧٠	باب المفعول له
١٧٢	باب المفعول معه
١٧٣	باب الحال
١٧٧	باب التّمييز
١٧٨	باب نعم وبئس
١٧٩	باب حبّذا
١٨١	باب كم الاستفهاميّة
١٨٢	باب الظّروف
١٨٧	باب الاستثناء
١٩٣	باب «لا» في النّفي
٢٠١	باب التّعجّب
٢٠٤	باب الإغراء
٢٠٥	باب التّحذير
٢٠٦	باب إنّ وأخواتها
٢١١	باب كان وأخواتها
٢١٥	باب ما النّافية الحجازيّة
٢١٩	باب النّداء
٢٢٧	باب التّرخيم
٢٣٢	باب التّصغير
٢٣٨	باب الحروف الزّائدة
٢٤٣	باب النّسب
٢٤٩	باب التّوابع
٢٦٣	باب مالا ينصرف

الصّفحة	الباب

الصفحة	المبحث

حادي عشر ـ مسرد المسارد الفنيّة